

الدليل البيبليوجرافى

لمقالات

الأستاذ الدكتور " عبدالمنعم سعيد "

مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
بمؤسسة الأهرام

في الفترة

من ١ يناير ٢٠٠١ الى ١١ يونيو ٢٠٠١

رقم الملف الكودى

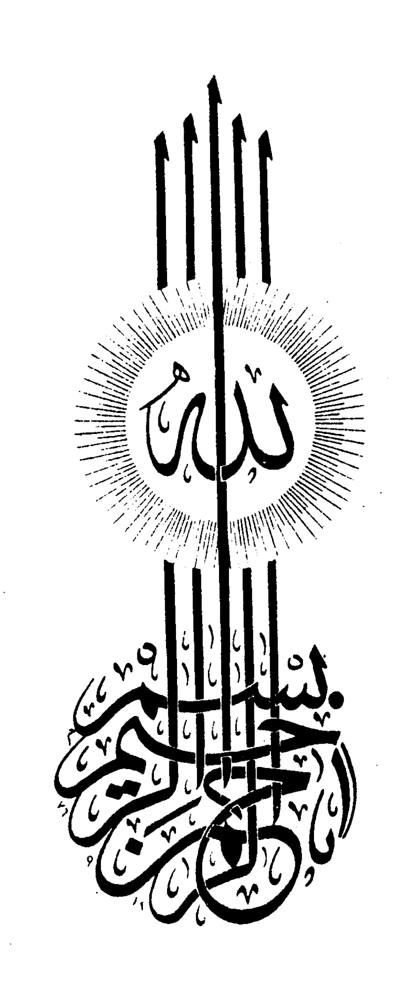
(١٢)

الجزء السابع

تاريخ الإصدار : نوفمبر ٢٠٠٢

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣


الله
بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم : فكر وفلسفة المركز للملفات الوثائقية

لقد بدأ مركز الأهرام فى تقديم شكل جديد من خدمات المعلومات الا وهى الملفات الوثائقية وذلك من خلال مايملكه من تراث معرفى متراكم لأكثر من مائة وخمسة وعشرون عاما ، يشمل أصدارت الأهرام اليومية ودورياته المتعددة ، والتى تغطى قطاعات وأنشطة مختلفة ومتنوعة ، وذلك بهدف تقديم خدمة معلوماتية ووثائقية متكاملة بإعتبار ذلك ذاكرة التاريخ ومرأه الحاضر وأستشراق المستقبل .

وقد بدأ مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات أصدار تلك الملفات منذ بداية عام ١٩٨٦ فى شكل أتجاهين :

الأول أصدارات الملفات الشخصية والموضوعية للأحداث التاريخية .

والثانى أصدارات الملفات للأحداث الجارية على الساحة الوطنية والعربية والدولية .

وذلك بهدف جمع التراث ورصد الحداثة فى نفس الوقت لتقديمه إلى الباحثين والمتخصصين والدارسين آملين أن يجدو فيه منافع تساندهم فى إعداد الدراسات والأبحاث والتقارير لخدمة المجتمع ، ومراكز اتخاذ القرار فى الدولة ، علاوه على مساندتها للباحثين فى القضايا الاقليمية والعربية والدولية .

واخذت الفكرة خلال السنوات الماضية مراحل التطوير والتحديث وفقا للاتجاهات الفكرية الحديثة وباستثمار تكنولوجيا المعلومات حيث تم التزود بمصادر معلومات متنوعة خارج دائرة اصدارات الأهرام ، لدعم ومسانده الخدمة سواء كانت مصادر معرفيه عربية أو دولية حتى تتسع رؤية المساحة المعرفية فى مكونات ومصادر الملفات الوثائقية ، علاوة على استخدام تقنيات متطورة فى معالجة مواد المعلومات ، مما أضاف تنوع كمى ونوعى يضمن التعرف على الاراء والافكار من كل الاتجاهات ، حتى لايكون الباحث أسير فكرة أورأى محدد ، كما شمل التطوير ايضا منهجية ترتيب وتصنيف مواد المعلومات من خلال الضبط الببليوجرافى لإعداد فهرس مصنف يقود الباحث إلى مواد المعلومات بطريقة أنضباطية ومقننة من خلال تحديد للواصفات ، أو الكلمات الدالة للمحتوى المعرفى ، إضافة إلى التحول من الوعاء الورقى الحامل لمواد المعلومات إلى الوعاء الميكروفيلمى ، وأخيرا الوعاء الالكترونى الممثل فى الأقراص المدمجة C . D مع إعداد قاعدة بيانات ببليوجرافية فى نفس الوقت .

وهكذا - بحمد الله وتوفيقه - تم إعداد وتجهيز مايزيد على ٢٠٠ ملف وثائقى تغطى موضوعات وشخصيات واحداث متعددة ومتنوعة ، ويجرى فى نفس الوقت إعداد ملفات اخرى للاحداث التاريخية والجارية ، وذلك فى ضوء خطة العمل التى تفى بحاجات مجتمع المستفيدين فى مصر والوطن العربى .

والله ولى التوفيق &

مدير مركز الأهرام

للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مهندس . نبيل الوردانى

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات



المدخل الموضوعى

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**اختبار عام ٢٠٠٠**				
	* نتيجة اختبار ٢٠٠٠ !!	الأهرام	١ يناير ٢٠٠١	١	٢
	- مواجهة ٣ اختبارات فى عام ٢٠٠٠				
	- هل نجحت مصر فى عبور حالة الركود الاقتصادى وتحرير الاقتصاد القومى خلال عام ٢٠٠٠ ؟				
	* بشأن الذى جرى فى عام ٢٠٠٠	الأهرام الاقتصادى	١ يناير ٢٠٠١	٣	٦
	- وفاة الملك حسين ملك الاردن				
	- الوزارة الجديدة فى مصر				
	- انعقاد قمة نيس الفرنسيه لتوسيع الاتحاد الاوروبى				
	* نتيجة اختبار ٢٠٠٠ من الناحية الاقتصادية	الأهرام العربى	٨ يناير ٢٠٠١	٨	١٠
	- تدهور الاستثمارات الأجنبية				
	- لم تقم الوزارة الجديدة بالتوقيع على اتفاقية المشاركة مع أوروبا				
	- برنامج مصر فى التخصيصية من أبطأ برامج الخصخصة مقارنة بالدول الأخرى				
	* نتيجة اختبار السياسة ٢٠٠٠	الأهرام	١٥ يناير ٢٠٠١	١١	-
	- حول الانتخابات وضرورة الاشراف القضائى الكامل على الانتخابات النيابية				
	- الأحزاب السياسية أول الخاسرين من اختبار ٢٠٠٠ السياسى				
٢	**الاستثمارات الأجنبية**				
	* حول قضية الاستثمار الاجنبى فى مصر	الأهرام	٢٩ يناير ٢٠٠١	٣٤	-
	- حول اللقاء السنوى الذى يعقده الرئيس مبارك مع المفكرين والكتاب بمناسبة معرض القاهرة الدولى للكتاب وتأكيده على ضرورة جذب الاستثمار الأجنبى الى مصر وما يتطلبه ذلك من اصلاح اقتصادى				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
٣	**الإعلام** * هوامش على لقاء الاعلاميين العرب - حول اجتماع ٢٠٠ اعلامى عربى فى مدينة دبى بالامارات - التعليق على اللقاء والندوات التى عقدت على هامش اللقاء	الأهرام الاقتصادى	٧ مايو ٢٠٠١	١٢٤	١٢٩
٤	**الاقتصاد العالمى** * اتجاهات منذره فى النظام الاقتصادى العالمى - حول الأزمة الاقتصادية الأسيوية وتأثيرها على الاقتصاد المصرى وما أسفرت عنه من انذارات عملت على تقليل آثارها عندما وردت على مصر	الأهرام	١٤ مايو ٢٠٠١	١٣٧	١٣٨
٥	**التدخين** * مذكرات مدخن سابق ... !! - يتحدث الدكتور عبدالمنعم سعيد عن تجربته مع التدخين وكيف أنه تخلص من وهم نسبة النيكوتين وكيف أن التدخين مجرد عادة ليس أكثر	الأهرام العربى	٢٦ مايو ٢٠٠١	١٤٩	١٥٠
٦	**التعاون الاقليمى** * كيف يفكر المصريون ؟ ! - استطلاع للرأى حول التكامل الاقليمى بين دول المشرق العربى - نتائج الاستطلاعات كلها تجمع على تقوية العلاقات مع البلاد العربية ومصر والتعاون فيما بينهم	الأهرام العربى	٢٢ ابريل ٢٠٠١	١٠٧	١٠٨

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
٧	**تغيرات عالمية**				
	* تغيرات رئاسية عالمية تعكس درجات التطــــور السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى عالمنا	الأهرام العربى	٢٧ يناير ٢٠٠١	٢٧	٢٨
	- أمريكا - الفلبين - الكونغو				
	* العصر البرونزى	الأهرام العربى	٣ مارس ٢٠٠١	٥٩	-
	- حول التطورات العلمية والتكنولوجية التى وصل اليها الانسان بالمقارنة بالسكون الذى كــان فــى العصر البرونزى				
٨	**تقارير**				
	* شهادة رئيس المخابرات الأمريكية	الأهرام	١٩ يناير ٢٠٠١	١٢	١٣
	- حول التقريــر الــذى أصدرتــه المخابـــرات المركزية الأمريكية عن اتجاهــات العــالم عــام ٢٠١٥ وما سيجرى من تغيرات فـــى القيــادات والنخب فى المنطقة				
	* التقرير الذى لم يقرأه أحد : الشرق الأوسط فـــى عيون C.I.A هذا التقرير هو درس فى إعـــداد السياسات العامة والسياسات الخارجية للدول	الأهرام الاقتصادى	٢٩ يناير ٢٠٠١	٢٩	٣٢
	- المحاور التى بنى عليها التقرير (٧ محاور)				
	* سبعة محركات للعالم فى سنة ٢٠١٥	الأهرام الاقتصادى	٥ فبراير ٢٠٠١	٣٩	٤٢
	- عرض للمحركات السبع فى تقرير المخـــابرات المركزية الامريكية والتغيرات التى يحتوى عليها المحركات	الأهرام الاقتصادى	٥ فبراير ٢٠٠١	٣٩	٤٢
	* الشرق الأوسط عام ٢٠١٥	الأهرام الاقتصادى	١٢ فبراير ٢٠٠١	٤٥	٤٨
	- حول وجهة نظر التقرير المتشائمة فى الشـــرق الأوسط وأن الدول العربية ســوف تجمـــع بيــن الجمود والتوتر السياسى والاجتماعى - تحليـــل لوجهة نظر التقرير				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
٩	**الثروات** * عالم الرجال العرب الاغنياء - حول تمركز الثروة فى يد عـــدد محـــدود مـــن العرب وهروبهم لخارج البلاد فكيف يكون لدينـــا نظم سياسية واقتصادية مولدة للثروة وقادرة على تراكمها واستثمارها فى بلادهم	الأهرام العربى	٣١ مارس ٢٠٠١	٨٦	٨٧
١٠	**الثروه التكنولوجية** * العرب على غلاف (النيوزويك) - حول علاقة التقدم التكنولوجى بالتقدم الانسانى - حول التقدم الهائل فى تكنولوجيا المعلومات فـــى الهند	الأهرام العربى	٧ ابريل ٢٠٠١	٩٣	-
١١	**حرب الخليج** * حرب الخليج الثالثه .. ! - العراق وكيف يمكن مســاعدة العـــرب للشـــعب العراقى وكل العراق (أكـــراد - شـــيعه ......) وكسر الحصار عنها لتحسين أحـــوال العراقييـــن وخروجهم من حالتهم المحزنه	الأهرام	١١ مارس ٢٠٠١	٦٨	٦٩
١٢	**الخصخصه** * كيف ينظر المصريون للرأسماليه والعولمه - حـــول قيـــام مركـــز الدراســـات السياســـــية والاســـتراتيجية باســـتطلاع رأى الشـــعب فـــى موضوع الخصخصـــه والتحـــول مـــن النظـــام الرأسمالى الى اقتصـــاد الســـوق ودور القطـــاع الخاص	الأهرام الاقتصادى	٢٣ ابريل ٢٠٠١	١٠٩	١١٢

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
١٣	**الصراع العربى - الاسرائيلى**				
	* مفارقات صينيه - عربيه كذلك !!	الأهرام العربى	٦ فبراير ٢٠٠١	٤٣	٤٤
	- حول زيارة ابراهيم نافع وبعثة الأهرام للصين ومقابلة الرئيس الصينى ومناقشة حول الصراع العربى الاسرائيلى والاحداث الأخيرة فى الاراضى الفلسطينية المحتله				
	* هل تنشب الحرب فى الشرق الأوسط ؟	الأهرام العربى	٢٨ ابريل ٢٠٠١	١١٥	١١٦
	- حول اعلان أمريكا عن العمل على تخفيض القوات الأمريكية المشاركه فى القوات المتعددة الجنسيات العامله فى سيناء لمراقبة تنفيذ معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية				
١٤	**العولمه**				
	* العولمه مشنقه أم طوق نجاه !	الأهرام الاقتصادى	٥ مارس ٢٠٠١	٦٠	٦٣
	- حول استخدام كلمة العولمة كالبعبع الذى يخيفون به دول العالم النامى حتى تدفع كل ماتملك لكى ندخل فى جنة العولمه وضغط الغرب علينا حتى ندخل فيها				
	* كيف ينظر المصريون للرأسمالية والعولمة ؟	الأهرام الاقتصادى	٢٣ ابراهيم ٢٠٠١	١٠٩	١١٢
	- حول استطلاع الرأى الذى قام به مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ورأى الشعب فى موضوع العولمه والاندماج فى السوق العالمية				
١٥	**علاقات (مصرية - أمريكية)**				
	* الدائرة الأمريكية	الأهرام	٢ ابريل ٢٠٠١	٨٨	٨٩
	- حول أهمية الدائرة الأمريكية بالنسبه لمصر فهى الشريك التجارى الأول لمصر بين الدول من حيث الصادرات والواردات والنواحى الأمنية وضرورة وضع هذه العلاقه تحت المجهر للتحليل والتقويم				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
١٦	**الفضاء الخارجي**				
	* المحطه (مير) والقمة العربية !	الأهرام	٢٦ مارس ٢٠٠١	٨٠	٨١
	- حول اصطدام المحطة الفضائية الروسية السوفيتية بمياه جنوب المحيط الهادى وإعادة التذكير بالمنجزات العلمية التى حققتها للانسانية وهى أول محطه مأهوله عرفتها البشرية				
	* سويوزتى - إم ٣٢	الأهرام العربى	٥ مايو ٢٠٠١	١٢١	١٢٢
	- حول صعود أول سائح أمريكى دينيس تيتو على ظهر مركبة روسية للفضاء الخارجى والاعتراضات الأمريكية على ذلك				
١٧	**فنون**				
	* متى يأتى أوان الورد ؟ !	الأهرام العربى	٦ يناير ٢٠٠١	٧	-
	- وتعليق على مسلسل أوان الورد وما أثاره من ضجه بين المسلمين والمسيحيين والانتقادات الموجهه اليه وخلق مجموعة من الشاكين				
١٨	**كرة قدم**				
	* اجيال جديده .. افسحو الطريق !	الأهرام	٢٥ مايو ٢٠٠١	١٤٨	-
	- حول فوز النادى الأهلى على ريال مدريد ووجود جيل جديد من اللاعبين المصريين وتوليفه من الاصاله والمعاصره والتقليد والحديث				
١٩	**المبادرة (المصرية - الأردنيه)**				
	* فى شأن المبادرة المصرية - الأردنيه !	الأهرام	٢٥ ابريل ٢٠٠١	١١٣	١١٤
	- ومحاولة لعودة عملية السلام الى مجاريها التى خرجت منها				
	- بعض وجهات النظر للمبادرة وتعليق عليها				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	المبادرة (المصرية - الأردنيه) * حديث المبادرة المصرية - الأردنية - حول هل يمكن للصراع العربى الاسرائيلى أن يرجع الى مائدة المفاوضات مثل المبادرة المصرية - الاردنية	الأهرام	٧ مايو ٢٠٠١	١٢٣	-
٢٠	**المرأة** * أنف كليوباترا لا تغير التاريخ ! - حول النظرة الى المرأه ودورها فى المجتمع وتوليها أعلى المناصب والقيادات ونظرة المجتمع للمرأه فى عصر كليوباترا	الأهرام العربى	٢١ ابريل ٢٠٠١	١٠٥	١٠٦
٢١	**مفاوضات طابا** * ما الذى يجرى فى طابا - حول تولى شارون رئاسة وزراء اسرائيل واعلانه عدم الالتزام بما يجرى فى طابا والبدء فى المفاوضات من نقطة الصفر ورد الفعل الأمريكى بتأييد ذلك ورد الفعل العربى بعدم الموافقة	الأهرام الاقتصادى	١٢ مارس ٢٠٠١	٧٠	٧٣
٢٢	**منتدى مصر الاقتصادى الدولى** * السويس ومونتريال والثوابت وأشياء أخرى ! - لمناقشة المعوقات التى تقف فى وجه العلاقات التجارية بين مصر والسعودية . ولماذا فشلت مصر المجتمع والدولة والنخبة والحكومة وميناء الشحن فى مدينة السويس فى مناقشة الاشقاء فى السعودية وميناء الشحن فى مونتريال	الأهرام	٤ يونيو ٢٠٠١	١٦٥	-

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
٢٣	**مؤتمر القمة العربية بعمان**				
	* المحطه مير والقمة العربية	الأهرام	٢٦ مارس ٢٠٠١	٨٠	٨١
	- حول انعقاد القمة الثلاثية المصرية الاردنيه السوريه فى دمشق لتدشين ربط شبكات الكهرباء فى البلدان الثلاثه استعدادا لربطها مع الشبكات التركية الاوروبية				
	* هوامش ضروريه على دفتر القمة العربية	الأهرام	٢٦ مارس ٢٠٠١	٨٢	٨٥
	- حول ضرورة الاهتمام بالبناء التنظيمى والمؤسسى لها الذى يكفل إستمرارية العمل العربى على المدى الطويل				
	* الرئاسه الاردنية .. والسويديه أيضا !	الأهرام الاقتصادى	٩ ابريل ٢٠٠١	٩٤	٩٦
	- حول تولى الاردن رئاسة القمة العربية بعد مصر والمهام الملقاه على رئيس الدولة لحل الخلافات العربية				
	- حول تولى السويد رئاسة الاتحاد الأوروبى لأول مرة وتقديمها برنامج لتوسيع الاتحاد لكل الأعضاء				
٢٤	**ندوات**				
	* ندوة الاقتصاد المصرى	الأسبوع	٢٩ يناير ٢٠٠١	٣٣	-
	- الدكتور عبدالمنعم سعيد ينتقد المناخ الفكرى والسياسى والقضائى الحالى فى مصر ويصف المرحله العربية بالانحطاط وتجاهل مرحلة الحضارة الاسلامية وأزدهارها وتأثيرها على المجتمع المصرى				
	* ندوة بعنوان الاقتصاد المصرى وتحديات التحديث	الأهرام الاقتصادى	١٩ فبراير ٢٠٠١	٥١	٥٤
	- مفهوم التحديث				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	ندوات (تابع) - ضرورة اندماج الاقتصاد المصرى فـى النظـام العالمى الاقتصادى المعاصر بكل ما يعنيه مـن تجهيز للبنية السياسية والاقتصادية * النخبة ومستقبل النظام الاقليمى العربى عنـوان ندوة بمركز الدراسات السياسية والاسـتراتيجية بالأهرام بالتعاون مع مركز الدراسات بجامعـة الأردن حول مفهوم النظام الاقليمى	الأهرام الاقتصادى	١١ يونيو ٢٠٠١	١٧٤	١٧٧



المدخل الشخصى

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**أحمد ماهر** * فى مؤتمر صحفى يعلن أن لجنة المتابعة العربية تتلقى تقريرا عن مدى ما تم تنفيذه من قـــرارات القمة خاصة ما يتعلق بـــالدعم المـــالى لشـــعب فلسطين - مصر تسعى للحصول على دعم أمريكى للســلام الشامل فى السودان وزير خارجية مصر	الأهرام	٨ يونيو ٢٠٠١	١٧١	-
٢	**أرييل شارون** * قصة العقرب والضفدعه فى أيام شارون الأولى - حول اتخاذ أرييل شارون نفس طريقة العقـــرب والضفدعة وسعيه لتحقيق انتصار تاريخى يســجل إسمه أنه حقق السلام والامن لإسرائيل وزير خارجية اسرائيل	الأهرام الاقتصادى	١٩ مارس ٢٠٠١	٧٦	٧٩
٣	**أيون أليسكو** * فى حضرة الرئيس أيون أليسكو - حول لقاء بعثه الأهرام الصحفية مع الرئيس - وما وجدوه من تواضع وسمو وفطنة وثقافة وفن القيادة رئيس رومانيا	الأهرام العربى	٩ يونيو ٢٠٠١	١٧٢	١٧٣
٤	**جاليليو فينسيزو جاليلى** * ولكنها تدور Eppur " Si " muave !! حـــول اكتشافه أن الارض كروية وتدور حول الشــمس وما لاقاه من صراع ومواجهه مع السلطه وقصة اعتقاله وتعذيبه - سيرته الذاتيه عالم ايطالى	الأهرام العربى	٢ يونيو ٢٠٠١	١٦٣	١٦٤

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
٥	**جورج بوش** * البحث عن إدارة بوش الأمريكية الجديده التى تدربت على يد والده - حول الشرعية السياسية والقانونية والشخصية والهواجس التى تهدد الرئيس الجديد رئيس الولايات المتحدة الامريكية	الأهرام الاقتصادى	٢٢ يناير ٢٠٠١	١٧	٢٠
٦	**عمرو موسى** * التفكير فى السياسة الخارجية - جهود السيد عمرو موسى فى خدمة السياسة الخارجية وتوليه منصب أمين عام الجامعة العربية والأعباء الملقاه على عاتقه فى السياسه الخارجية الأمين العام لجامعة الدول العربية	الأهرام	٢٦ فبراير ٢٠٠١	٥٧	٥٨
٧	**مراد غالب** * أيام الدكتور مراد غالب !! - ودعوه لقراءة مذكرات الدكتور مراد غالب حول الثوار والكشف عن الهوه بين الأحلام والواقع وزير خارجية مصر الاسبق	الأهرام العربى	٣ فبراير ٢٠٠١	٣٧	٣٨
٨	**مفيد شهاب** * محاكمة قانون الجامعات - حول الحوار الذى دار مع الدكتور الوزير فى البرنامج التلفزيونى وراء الأحداث - حول مشروع قانون تطوير الجامعات والتعليم العالى فى مصر ومسئولية المجلس الأعلى للجامعات وزير التعليم العالى والدوله للبحث العلمى	الأهرام	٨ مايو ٢٠٠١	١٣٠	١٣٤

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
٩	**يوسف القرضاوى** * عبيد الغرب ! - حوار مع الأهرام العربى مع الدكتـــور يوســف القرضاوى حول (الغرب هو الذى صنـــع قـــادة العالم الاسلامى) فهم عبيد الفكر الغربى ويحـــذر من الغزو الفكرى والثقافى	الأهرام العربى	٢٤ فبراير ٢٠٠١	٥٥	٥٦



مدخل الدول

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣

م	دول	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**إسرائيل**				
	* قراءة فى برنامج الحكومة الاسرائيلية الجديده !	الأهرام الاقتصادى	١٦ ابريل ٢٠٠١	٩٩	١٠٢
	- تحليل لهذا البرنامج				
	- أوجه التناقض فى بعض فقراته				
٢	**أفغانستان**				
	* إبتسامة بوذا !!	الأهرام العربى	١٧ مارس ٢٠٠١	٧٤	٧٥
	- حول جماعة الطالبان الذى لم يجدو سوى تماثيل بوذا وسحق ابتسامتها بالمدفعيه والصواريخ ونسوا ما تمثله هذه التماثيل من تراثا مشتركا للانسانيه				
	* تأملات فى مسألة طالبان وتماثيل بوذا	الأهرام	١١ مارس ٢٠٠١	٦٦	٦٧
	- حول إصرار الملا عمر زعيم حركة طالبان بأفغانستان على تدمير تمثالى بوذا العملاقين فى بميان				
	- الدوافع السياسية لحركة طالبان من تدمير التمثالين				
	- دور منظمة المؤتمر الاسلامى فى انقاذ سمعة العالم الاسلامى				
٣	**أمريكا**				
	* من يفضل الأمريكيون بين دول العالم ؟ !	الأهرام الاقتصادى	٢ ابريل ٢٠٠١	٩٠	٩٢
	- حول استطلاع الرأى الذى قام به الأمريكيون حول تفضيلات الامريكيين للدول الاخرى				
	- موقع مصر من التفضيلات الأمريكية يتميز بالثبات النسبى				
	* ما بعد المائة يوم !	الأهرام العربى	١٢ مايو ٢٠٠١	١٣٥	١٣٦
	- حول انتهاء الفترة التى حددتها المجتمعات الغربية وبعدها يتم محاسبة رؤسائها . وبدايه موضوع الدفاع ضد الصواريخ				

م	دول	المصدر	التاريخ	من	الى
٤	**أوروبا الشرقية**				
	* انتصار القومية فى أوروبا الشرقية	الأهرام الاقتصادى	٢١ مايو ٢٠٠١	١٤٣	١٤٦
	- حول زيارة بعثة الأهرام الى أربع دول من أوروبا الشرقية للتعرف على التغيرات التى حدثت فى هذه الدول التى حفلت بإنقلابات عدة من انهيار الشيوعية وحلف وارسو				
	* توافق النخبة فى أوروبا الشرقية	الأهرام	٢١ مايو ٢٠٠١	١٤٧	-
	- حول ضرورة اتفاق النخبة على بناء برنامج وطنى يأخذ فى الاعتبار الظروف المختلفه ويحدد الاهداف والوسائل بوضوح ويكون قادر على تعبئة الجماهير الشعبيه للوقوف وراء البرنامج				
	* إنتصار الديمقراطية فى أوروبا الشرقية	الأهرام الاقتصادى	٢٨ مايو ٢٠٠١	١٥١	١٥٤
	- تحول النظام فى الكتله الأوروبية من سيطرة الأحزاب الشيوعيه الى اقامة النظام الديمقراطى - بعض النماذج فى البلدان الأوروبية				
٥	**البلقان**				
	* منطقة خطيرة أخرى !	الأهرام	١٤ مايو ٢٠٠١	١٣٩	١٤٠
	- حول ظهور منطقة خطيرة جديدة فى البلقان وتحذير مصر من هذا الخطر والتحسب له والتنبؤ بآثاره السلبية والاستعداد لها				
٦	**فلسطين**				
	* مرحلة جديدة فى القضية الفلسطينية	الأهرام الاقتصادى	٢٥ يناير ٢٠٠١	٢٣	٢٦
	- حول موافقة الرئيس عرفات والسلطه الفلسطينية على الخطة الأخيرة للرئيس الأمريكى بيل كلينتون حول إنسحاب إسرائيل من الأراضى الفلسطينية - تعليق على هذا القرار				

م	دول	المصدر	التاريخ	من	الى
٧	**رومانيا**				
	* سعداء ولكن تعساء ... حالة رومانية	الأهرام العربى	١٩ مايو ٢٠٠١	١٤١	١٤٢
	- حول سعادة أهل رومانيا من انتهاء الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتى وحلف وارسو والانضمام الى حلف الاطلنطى والاتحاد الأوروبى بعد مرورها بتاريخ طويل من التعاسه والاستبداد				
٨	**مصر**				
	* مصر المحروسة	الأهرام	١٥ فبراير ٢٠٠١	٤٩	٥٠
	- حول دور مصر التى لا يمكن أن تتخلى عن دعم القضايا العربية ومساندة الانتفاضه الفلسطينية والعمل من أجل سلام المنطقة واستقرارها				
	* الدائرة المصرية ... !	الأهرام	٩ ابريل ٢٠٠١	٩٧	٩٨
	- حول كيفية اختيار وزير خارجية مصر الجديد والتوقعات والشائعات				
	- الحاجه للتوافق ما بين اتجاهات السياسة الخارجية المختلفه وتحديد صلتها بالدائرة المصرية واستخلاص احتياجاتنا الخارجية منها وتحويلها الى مهام تفرض بدورها مواصفات الوزير الجديد				
	* المصريون والعروبه والشرق أوسطيه !	الأهرام الاقتصادى	٣٠ ابريل ٢٠٠١	١١٧	١٢٠
	- حول النتائج الخاصه بالاستطلاع فى مصر وأن هناك اجماع على تقوية العلاقات بين مصر والبلاد العربيه				
	* مسألة توافق النخبة فى مصر	الأهرام	٢٨ مايو ٢٠٠١	١٥٥	١٥٧
	- حول انقسام الآراء المصرية حول تدخل الولايات المتحدة فى الأحوال المتدهورة فى الشرق الأوسط البعض يريدها والبعض لايريدها				

م	دول	المصدر	التاريخ	من	الى
	مصر (تابع) - لماذا لا تتوافق النخبة المصرية ولماذا الانقسام السياسى والفكرى * قصة الفتى (ميدو) ... !	الأهرام	٢ يونيو ٢٠٠١	١٥٨	-
	- حول هروب النخبة المتميزة من النظام المصرى الى الخارج لأنه يخنق التفوق والموهبه * الرجوع الى المستقبل .. !! - الدروس المستفادة من رحلة بعثة الأهرام الصحفية لأوروبا الشرقية ومدى توافق النخبة المصرية على المستقبل والطريق اليه - الاسباب التى تمنع هذا التوافق	الأهرام	٨ يونيو ٢٠٠١	١٧٠	-



مدخل المنظمات

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣

م	منظمات	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**مركز إبن خلدون**				
	* فى جلسة قضية مركز إبن خلدون / عبدالمنعم سعيد يدافع عن الأبحاث المشبوهة - أعضاء مجلس الامناء يؤكدون مسئوليتهم عن المسائل المالية - شاهد الاثبات يصر على الاتهامات بتلقى الأموال من الاتحاد الأوروبى	الأسبوع	٢٢ يناير ٢٠٠١	١٤	١٦
	* الشاهد سفير مصر السابق بلندن محمد شاكر : رئيس مركز إبن خلدون كان يقدم بحثا لخدمة المجتمع ولم يتعرض للنواحى السياسية - يتحدث عن علاقته بالدكتور سعدالدين ابراهيم	الأهرام	٢٢ يناير ٢٠٠١	٢٢	-
٢	**مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام**				
	* (الديمقراطية) .. لماذا ؟ - حول إصدار المركز دوريه جديده بعنوان (الديمقراطية) تهتم بالقضايا المعاصرة للديمقراطية	الأهرام	٢٢ يناير ٢٠٠١	٢١	-
	* كيف يفكر المصريون ؟ ! - يقوم المركز باستطلاع للرأى فى بعض من القضايا الخاصة بالانتخابات والعولمه والتكامل الاقتصادى وكيف يفكر المصريون فى هذه القضايا الحيوية	الأهرام	١٦ ابريل ٢٠٠١	١٠٣	١٠٤
٣	**مراكز البحوث**				
	* ما هى وظيفة مراكز البحوث الأكاديمية ؟ - ما تقدمه مراكز البحوث من خدمات علميه للجمعيات الاهليه - أنواع مراكز البحوث	الأهرام الاقتصادى	٢ يونيو ٢٠٠١	١٥٩	١٦٢

م	منظمات	المصدر	التاريخ	من	الى
	مراكز البحوث (تابع)				
	* المشاركة المطلوبة بين الحكومات والجمعيات الأهلية ومؤسسات البحث العلمي - حول ضرورة اكتشاف طبيعة العلاقة بين الثلاث ظواهر اجتماعية عربية وتأثيرها على تقدم الدولة وتطورها	الأهرام الاقتصادى	٥ يونيو ٢٠٠١	١٦٦	١٧٠
٤	**السوق العربية المشتركة**				
	* زواج ساعى البريد !! - حول السوق العربية المشتركة وكيف هى مكبدة بتقاليد الخصوصية والحمائية التى تمنع الجميع من الدخول أو الخروج من السوق	الأهرام العربى	١٠ مارس ٢٠٠١	٦٤	٦٥



المصدر: الاهـرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ١ ينـا يـر ٢٠٠١

نتيجة اختبار ٢٠٠٠!!

في شهر أغسطس الماضي، نشر في هذا المكان مقال بعنوان «اختبار ٢٠٠٠»، جاء فيه أن الشهور التالية سوف تشهد مواجهة مصر ونظامها السياسي والاقتصادي، ثلاثة اختبارات حاسمة بالنسبة للمستقبل المصري: أولها تعلق بالانتخابات النيابية التي أجريت لأول مرة تحت اشراف قضائي كامل، وثانيها الوضع الاقتصادي في البلاد وقدرة الحكومة والقطاع الخاص على تجاوز أزمة الركود، وثالثها تعلق بالسياسة الخارجية وخاصة ما تعلق بعملية السلام ومدى النجاح والفشل فيها، ولعله سوف يكون مفيدا للغاية مع بداية عام جديد، مراجعة نتائج هذه الاختبارات الثلاثة، وما جرى فيها والاجابات التي جاءت على الأسئلة التي طرحت فيها، فربما تعين في قادم الأيام حتى تجعل من اختبارات الشعوب والأمم عملية مستمرة تنتقل عبر الزمن من عام الى آخر، وخلالها تنضج وتنتقل من حال الى حال.

ولأن عملية السلام تقع الآن على رأس الأولويات القومية، بعد طرح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لمبادرته الأخيرة قبل الرحيل من البيت الأبيض، فإن البداية بالتعرف وفحص نتيجة اختبارها قد تجعل ما كان مطروحا من أسئلة في الصيف والاجابات عليها مفيدا في قلب الشتاء، وما ورد في مقال أغسطس كان على الوجه التالي: اختبار ٢٠٠٠ لمصر في عملية السلام متشعب الأسئلة، فهناك السؤال الدائم، كيف تصل عملية السلام التي بدأتها مصر الى منتهاها الذي يحقق المطالب العربية العادلة، وهو سؤال صعب أثبتت الأسابيع الأخيرة أنه كلما اقترب من الحل كان زمن الاختبار قد انتهى، وهناك السؤال: ماذا تفعل مصر اذا ما فشلت عملية السلام أو هذه المرحلة منها على الأقل، حيث التداعيات مفتوحة والصدام والانفجار، على الأرجح، حتمي؟، وهناك أخيرا السؤال ماذا لو نجحت عملية السلام وكيف سيؤثر ذلك على مصر ودورها في ظل ظرف تاريخي لم تعرفه لأكثر من نصف قرن؟ وهل نحن حكومة وشعبا مستعدون للتعامل مع هذه الأوضاع الجديدة؟

كان ذلك ما جاء نصا في امتحان الصيف، وكان السؤال الأول والثاني وحدهما قابلين للإجابة، أما بقية الأسئلة فقد بقيت معلقة لعل العام الجديد يحمل إجابة لها، فما حدث، وكان كالنبوءة متوقعا في السؤال الثاني، هو حدوث الانفجار والمواجهة منذ الثامن والعشرين من سبتمبر الماضي، عندما نشبت انتفاضة الأقصى، التي عادت جذورها الى قمة كامب ديفيد الثانية، والتي لم يصل ما كان مطروحا فيها على الشعب الفلسطيني ما يحقق مطالبه المشروعة، ورغم ذلك كان رأي الولايات المتحدة ورئيسها ومن تبعها في العالم، أن القمة فشلت بسبب عدم تجاوب عرفات مع مرونة باراك، ولم يكن أمام الفلسطينيين إلا أن يعمدوا بالدم السائل بغزارة كفاحهم المشروع من أجل حقوقهم الوطنية التي طال زمان استيفائها والحصول عليها على مدى نصف قرن من الزمان.

وللحق، فإن القيادة المصرية نجحت بامتياز في مواجهة الأوضاع الجديدة التي أفرزتها الانتفاضة، التي حذر الرئيس مبارك العالم من حدوثها لو تم قبول المنطق الأمريكي والإسرائيلي، لما حدث في كامب ديفيد، فقد كان على القيادة استكمال الجهود التي بذلتها قبل المواجهة في إيقاظ العالم حول محورية القدس في العقل العربي والمسلم، وضرورة السيادة الفلسطينية على الحرم الشريف في أية تسوية مقبلة، كما كان عليها حماية الفلسطينيين قدر الطاقة من الآلة العسكرية الإسرائيلية الهائلة التي استخدمت بإجرام، ليس له حدود، وفي نفس الوقت حشد الأمة العربية والإسلامية على كلمة سواء، وفوق ذلك كله العودة بالأمور الى مفاوضات حقيقية تستأنف فيها عملية السلام على أساس من الحقوق الفلسطينية، وليس على أساس المطامع الإسرائيلية، كان الموقف ملتبسا الى حد كبير، وما يخدم أحد الأهداف كان من الممكن له الأضرار بالأهداف الأخرى، وما ينفع في مواجهة إسرائيل، قد لاينفع بالضرورة في حماية الصدور العارية للفلسطينيين، وما قد يسهم في حشد العمل العربي ليس هو بالضرورة الذي يدفع عملية السلام، وباختصار كانت العواصف متعارضة وتوجد دوامات كثيرة كان ممكنا الانجراف اليها.

ومع ذلك، نجحت مصر في تسيير دفة السفينة وسط كل هذه الأنواء، وتحملت الكثير من الأصدقاء والأشقاء قبل الخصوم، وفي الوقت الذي تصاعدت فيه الضغوط المحسوبة على إسرائيل، أبقت المد للانتفاضة الفلسطينية مستمرا، وفي الوقت الذي حشدت فيه الرأي العام العربي بالقمة العربية، فإنها أبقت الباب مفتوحا لاستئناف المفاوضات على طريق السلام الحقيقي وليس الزائف، وهو ماظهرت له بوادر في مبادرة كلينتون قبل نهاية العام، ولكن النجاح الأكبر الذي حققته القيادة المصرية، فقد كان بقاء الرءوس كلها باردة في موقف كان لهيبه من السخونة بحيث يهدد بتفجر الأوضاع كلها وجر المنطقة كلها الى حروب كبرى تعصف بالحقوق الفلسطينية وما تحقق منها وما لم يتحقق، ويكلف المنطقة كلها ، وفي المقدمة منها مصر، تكاليف فادحة تدفع ثمنها أجيال الحاضر والمستقبل معا، حدث ذلك في مواجهة استفزازات إسرائيلية مستمرة وعنف غير مسبوق، وفي مواجهة صيحات هادرة بالحرب والمواجهة حتى نهاية العالم، وجدت في العواطف المشبوبة ومشاعر الغضب ازاء الظلم وازدواج المعايير الأخلاقية مددا لها، فقد كان الرئيس مبارك لايحسب ويدير الأزمة فقط من أجل الشعب الفلسطيني، وانما أيضا من أجل الشعب المصري، الذي له أيضا حقوق في التنمية والتقدم غير قابلة للتصرف العشوائي في لحظات الغضب والنقمة.

وللحق أيضا فإن الشعب المصرى والعربى فى مجموعه، نجح بامتياز فى التعامل مع الأوضاع الجديدة التى ولدتها الانتفاضة، ولأول مرة منذ وقت طويل خرجت الجماهير من الخليج الى المحيط لكى تعبر عن مساندتها للشعب الفلسطينى وحقوقه المشروعة، وكان عنوان القدس للتحركات الشعبية كافيا لإرسال رسالة الى العالم أجمع، أن المدينة المقدسة ليست قطعة من الأراضى العقارية، التى يكون لها ثمن بجعلها قابلة للبيع والشراء فى سوق المساومة السياسية للمفاوضات، كانت الرسالة معبرة عن التضامن مع الشعب الفلسطينى الذى ظنت الدنيا أن العرب قد تعبوا من قضيته، كما كانت عاكسة لمشاعر الهوية والدين وكل ما يشكل اليقين الحقيقى للأمم.

ولكن حتى يكون تقويم الإجابة على سؤال الصيف كاملا، فإن السطور التى أضافتها تيارات سياسية وثقافية لم تكن دوما على مستوى المسئولية، فقد حاولت من ناحية تحويل حركة الجماهير الشعبية من إضافة لتيار المقاومة للسعى الإسرائيلى لإبقاء القدس عاصمة موحدة وخالدة لإسرائيل، كما كان يدعى باراك، الى خصم من هذا التيار من خلال السعى الى تحويل حركة الجماهير من التعبير عن المشاعر والمواقف الى التخريب والصدام مع قوات الأمن، وكان ذلك من ناحية أخرى تعبيرا عن ظنون ما لبثت أن ذاعت صراحة فى الصحافة والفضائيات التليفزيونية بضرورة الاطاحة بالنظم العربية القائمة، وكأن المطلوب لم يكن التقدم فى تحقيق الحقوق الفلسطينية المشروعة، وانما اشعال الحروب الأهلية العربية، وبدلا من حل التناقض مع الخارج الإسرائيلى، فقد بات مطلوبا إيجاده مع الداخل العربى وقيادته، التى كان مطلوبا منها فى ذات اللحظة التصلب والمقاومة وحتى الحرب، بينما يجرى تخريب جبهاتها الداخلية وتفتيت طاقاتها وإمكاناتها ومواردها، ومن ناحية ثالثة، جنحت هذه التيارات الى توسيع نطاق المواجهة وجلب أعداد إضافية من الأعداء، وبينما كانت تقضى الحكمة الاستراتيجية، أن يكون الصراع على جبهة واحدة مع إسرائيل، عملت على فتح جبهة أخرى مع الولايات المتحدة.

حدث ذلك من خلال حركة المقاطعة الاقتصادية، وكان ذلك مفهوما ومطلوبا أن يتم ذلك تجاه السلع الإسرائيلية المقدرة كلها بصادرات قيمتها ٢٨ مليون دولار، وليس ١٠٠ مليون دولار فى سلعة وحيدة هى المشغولات الذهبية، كما جاء فى واحدة من المطبوعات، كقيمة رمزية فى إطار الضغوط المسلطة على إسرائيل ورسالة للرأى العام الاسرائيلى أن السلام مع الشعب المصرى قد بات مهددا، ولكن ذلك لم يكن مفهوما ولا مطلوبا فيما يتعلق بالسلع والشركات الأمريكية، لانه كان يتضمن استهانة بالغة بالأوضاع الدولية والإقليمية والتضحية بمصالح مصرية وعربية أساسية بعضها سياسى يتعلق بدور أمريكا فى عملية التسوية، وفى كل ما يجرى فى العالم، وبعضها اقتصادى يتعلق بالتوازن التجارى والاستثمارى بيننا وبين واشنطن، وبعضها يتعلق بصميم الأمن القومى فى أكثر من بلد عربى يعتمد تسليحه على السلاح الأمريكى، وكأن خطأ الحساب وحده لم يكن كافيا، ولكن أضيف لها أخطاء فادحة فى الممارسة، فقد جرى تأليف قوائم للمقاطعة بقدر التيارات الداعية لها، وبقدر المصالح الاقتصادية التى أرادت الاستفادة والربح من الموقف العصيب، وعندما تنبه أصحاب النوايا الطيبة الى هذه الحقيقة وحاولوا اصلاحها، كان سهم الله قد نفذ بعد أضرار كبيرة للاقتصاد المصرى، حيث خرج تدريجيا من دائرة الاستثمار الداخلى والخارجى، وكان فى ذلك إشارة موحية أن أصحاب هذه النوايا فعلوا مافعلوه طوال التاريخ المعاصر، وهو اتخاذ القرار ثم دراسته بعد ذلك!

د. عبدالمنعم سعيد



المصدر: الاهرام الاقتصادي

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ١ ينـايو ٢٠٠١

بشأن الذى جرى فى عـام 2000 !

ليلة عيد الميلاد الفاصلة مابين عام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ لم تكن ليلة مثل كل الليالى التى عرفتها البشرية، وبشكل ما اكتسبت تاريخا خاصا بها ربما لانها كانت نهاية قرن وبداية قرن اخر، وربما لانها كانت نهاية ألفية وبداية ألفية جديدة، وربما لان الدنيا اختلفت حول عما اذا كانت هذه الليلة الخاصة لها مثل هذه الخصوصية او ان علينا انتظار عام كامل على الحد الفاصل بين عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ حتي يكتمل القرن وتكتمل الالفية.

علي أية حال اختفى الخلاف لمجرد ان العام كان مستعجلا للغاية وقرر الاحتفال على مدار الكون بالليلة التي ليست مثل كل الليالى ، ولاول مرة في التاريخ شاهدنا علي شاشات التليفزيون الاحتفال بدءا من جزيرة صغيرة فى المحيط الهادي انتصف فيها الليل قبل بقية الارض، من بعدها جاء انتصاف الليالى على مدار خطوط الطول حتي وصلت الى المحروسة حيث جرى الاحتفال في اقدم بقعة على امتداد المعمورة عند سفح الاهرامات. وهناك كان يجرى احتفال ليس مثل كل الاحتفالات جاء له من فرنسا موسيقي خاص اختلف المصريون بشأنه كما هى العادة ، وعما اذا كان ما أعده يليق بعبقرية مصر ومكانتها ، أو أنه كان رأس جسر لمؤامرة كونية ماسونية صهيونية، ولكن عندما بدأ العزف الموسيقى والعروض الراقصة هبط ضباب كثيف ولم يبق الكثير الذى يمكن تصويره الي العالم، وبعدها انتقلت العدسات الي خط طول اخر، وعاصمة اخرى انتصف فيها الليل، فاتحا الباب لقبلات كثيرة انهت عاما وقرنا وألفية.

ولان الايام لا تؤرخ بالاحتفالات وانما بالاحداث والوقائع وحركة البشر، فقد جرى ماجري في عام ٢٠٠٠ مثل كل الاعوام بحلوها ومرها. وفى منطقة الشرق الاوسط كانت البداية متفائلة للغاية حينما انتقل على الجسر الفاصل مابين القرنين العشرين والواحد والعشرين عودة المفاوضات السورية الاسرائيلية ، وكان الظن ساعتها ان التوصل الي سلام سوري اسرائيلى صار ممكنا بعد ان ضاقت الهوة بين الطرفين، وقيل ايامها ان الرئيس حافظ الاسد يريد انهاء المعضلة قبل

رحيله وانتقال السلطة فى دمشق الى نجله بشار. وكما هى العادة راح المفاوضون وجاءوا الى واشنطن، وانتهى الموضوع فى شهر مارس في جنيف عندما التقى الرئيس السورى مع الرئيس الامريكى وفشلت المفاوضات ولم يحدث السلام وذهب الي الرفيق الاعلي شخصية تاريخية وانتقلت السلطة فى دمشق بيسر وسهولة.

ولكن الاخفاق علي المسار السوري فتح الباب علي مسارين أخرين ، فقد قررت اسرائيل الانسحاب من طرف واحد على الجبهة اللبنانية بعد فشلها فى مواجهة المقاومة الباسلة لحزب الله، واخفاقها فى التعامل مع النساء لابسات السواد من امهات جنود الجيش الاسرائيلي. وبعدها ضغط باراك ومعه كلينتون الذى باتت شهوره معدودة في البيت الابيض لكى يفتح المسار الفلسطينى كما لم يفتح من قبل بمواجهة قضايا الحل النهائى فيما عرف بقمة كامب ديفيد الثانية وحبس العالم انفاسه على مدي اسبوعين منتظرا ظهور الدخان الابيض وانتهاء القمة بالنتيجة السعيدة والتوصل الي السلام فى ارض الانبياء والرسل، ولكن السلام كان عصيا واستحق اللعنة عندما تبين ان اسرائيل تريد القدس لها، واخفقت القمة وانفتح باب جهنم فى انتظار مواجهة عربية اسرائيلية جديدة، ورغم حلاوة الروح فى انتظار استئناف المفاوضات مرة اخرى جاء اقتحام شارون لساحة المسجد الاقصي شرارة لنشوب الانتفاضة الفلسطينية الثانية وبسببها التهبت المشاعر العربية ، وانعقدت قمة عربية في القاهرة ، واسلامية فى الدوحة ، ودولية في شرم الشيخ . وبعد القمم والدماء السائلة حتي الركب لم يشأ العام ان ينتهى قبل ان تبدأ المفاوضات من جديد فى واشنطن مرة اخرى لكى تدور دورة السلام والصراع ودورة كاملة فى انتظار العام الجديد.

وفى مصر جاء العام الجديد ومعه وزارة جديدة كان عمرها اسابيع فى ليلة عيد الميلاد ولكنها لم تكن مثل كل الوزارات التى تأتى في العادة لاستكمال المسيرة التي لا تنقطع بين وزارة واخرى ، فقد كانت البلاد تعانى من ركود او انكماش اقتصادى تعددت اسبابه ومعه ارتبكت احوال العملة المصرية، وانقلب التفاؤل السائد خلال الاعوام الماضية الي تشاؤم حاول رئيس الوزراء ووزرائه بعد المصارحة بالاحوال غير السعيدة تبشير المواطنين بانتهاء الغمة قبل نهاية العام. ولكن العام انتهى ولم تكن الغمة قد زالت رغم التصريحات المتفائلة فظل الانكماش على حاله وظلت العملة علي ارتباكها وبقيت الصادرات علي حجمها تقريبا بعد زيادة طفيفة، وانخفضت الاستثمارات الاجنبية رغم الحاح رئيس الوزراء اننا بحاجة الى خمس مليارات منها حتى ينعدل الحال.

ولكن الاحوال لم تكن له كلها سيئة علي ارض الكنانة ، فقد خرجت المحكمة الدستورية العليا عن النص الذي تم ترديده علي مدى العقود الماضية وحكمت بضرورة الاشراف القضائي علي الانتخابات التشريعية وكان ذلك فاتحة لامور لم يتعود عليها احد فى النظام السياسي، ورغم ارتباك الاحزاب والسلطات فقد جاءت التجربة بالجديد من حيث نظافة صندوق الانتخابات فى الخريف ، ودخل مجلس الشعب ٧٠٪ من الاعضاء الجدد غالبيتهم من الشباب فعلا وليس من هؤلاء الذين يبررون كبر السن بشباب القلب. ومع الجلسات الافتتاحية للمجلس الجديد وانتخابات رؤساء اللجان ووكلائهم كان هناك من الظواهر ما يقول ان في المجلس ماهو اكثر من تجديد

الاعضاء وتجديد العلاقة بين الحزب الوطني الديمقراطي واحزاب المعارضة.

اما العالم فقد كان كما هي العادة يسير مسيرته الخاصة ، حيث حدثت مجموعة من التطورات العالمية ، اولها ماجرى في يوغوسلافيا عندما جرت الانتخابات الرئاسية وحاول ميلوسوفيتش سفاح الصرب المعروف سرقة نتيجتها ، الا ان تدفق الجماهير الصربية علي مبنى البرلمان في الثامن من اكتوبر فتح الباب للاطاحة بالطاغية وتولي سدة السلطة الرئيس الجديد كوستنيتشا الذى فتح الباب لتاريخ جديد للاتحاد اليوغوسلافي والبلقان اوروبا وربما العالم كله وكان لافتا للنظر ان احد الشعارات الرئيسية للرئيس الجديد هو إلحاق يوغوسلافيا باوروبا وهو ما جعل الاتحاد الاوروبي يبادله ودا بود ، فتمت دعوته الى عدد من المجالس الاوروبية ورفع الحظر المفروض على يوغوسلافيا التي سرعان ما استعادت مقعدها في الامم المتحدة، وفي جمهورية مقدونيا بدا ممكنا لاول مرة منذ انتهاء الحرب الباردة ان منطقة البلقان الشهيرة في تاريخ الصراع الدولي اجتماع قادة الدول وفي مقدمتهم يوغوسلافيا لكى يضعوا نهاية لعقد مرير من الصراع والتوتر اعاد للاذهان القرن التاسع عشر باكمله، وفي الوقت نفسه يضعون البداية للتعاون الاقليمي والاندماج في اوروبا والنظام الاقتصادى العالمي.

فى ذات الوقت كانت تجرى تطورات مثيرة فى الجهة الاخرى من العالم في منطقة شمال شرق اسيا بين الكوريتين الشمالية والجنوبية ، وبعد نصف قرن من الصراع الدامي جاءت الخطوة من القيادة الجديدة في كوريا الجنوبية التي اتخذت سلسلة من المبادرات تجاه الشمال، وجاءت النتيجة اسرع بكثير مما توقع الكثيرون ، فبعد ان كانت كوريا الشمالية واحدة من اخطر الدول «المارقة» فى العالم اصبحت وبسرعة شديدة موضع الاهتمام والود ، حيث سارعت بريطانيا والمانيا الى اقامة العلاقات الدبلوماسية معها وتبعتها اليابان بالرسل والخطابات ، واخذت مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الامريكية ارجلها الى بيونج يانج وسط ترحيب كورى شمالي حافل وضعتها جنبا الى جنب مع زعيم الدولة علي منصة استعراض احتفالات الدولة الملونة بالاعلام والبيارق الشيوعية.

وهكذا انقلب حال كوريا الشمالية تماما في النظام العالمى وكان الانقلاب حادا الى الدرجة التى دعيت فيها الى حضور مؤتمر قمة الدول الاوروبية الاسيوية الثانية وهى نوعية جديدة من القمم تجري مابين الدول الاستعمارية السابقة التى مزقت اسيا بالحروب والمحن والازمات التي قتل فيها الملايين بالافيون والقتل المباشر والدول المستعمرة «بفتح الميم» سابقا ولكنها صارت مستقلة وعرفت طريق للازدهار والاندماج فى الاقتصاد العالمي.

ولم تكن القمة الاوروبية الاسيوية هى اخر القمم التى تجرى بين القارات ، ففى شهر نوفمبر وفى دولة بروناى الصغيرة عقدت قمة دول منتدى التعاون الاقتصادى لدول اسيا والمحيط الهادى «ابيك» ، وهو تجمع تصاعدت اهميته خلال العقد الاخير بين دول الامريكيتين ودول شمال وشرق وجنوب شرق اسيا وتضم عدة تجمعات اقليمية مثل اسيان ونافتا، ودول رأسمالية غربية مثل الولايات المتحدة واستراليا ودول رأسمالية وشيوعية فى ذات الوقت مثل الصين وفيتنام، ودول متقدمة للغاية مثل كندا ودول نامية بحق مثل ماليزيا ودول كبيرة للغاية مساحة وسكانا مثل الصين ودول صغيرة للغاية مساحة وسكانا مثل سنغافورة ودول لها عقائد مسيحية واسلامية وبوذية وهندوسية. ومهما كانت التناقضات بين ذلك كله والصراعات التاريخية الدامية بين كل الاطراف، فقد كان الهدف هو انشاء سوق تجارة حرة على جانبى المحيط بين الدول المتقدمة فى عام ٢٠١٠ والدول النامية فى عام ٢٠٢٠ ولم تكن قضية القمة فقط تحقيق هذا الهدف ، ولكن ايضا اعطاء دفعة لعمليات الاندماج العالمي برفع الحواجز والتناقضات من طريق دورة جديدة لتحرير التجارة العالمية بعد النكسة التى تعرضت لها فى مؤتمر سياتل في عام ١٩٩٩ ، ورفع اخر العقبات امام دخول الصين الي منظمة التجارة العالمية ، وفتح الابواب امام دخول روسيا وفيتنام الي هذه المنظمة التي تتجسد فيها عولمة التجارة العالمية.

وسط كل ذلك الذي جرى فى اسيا كانت فيتنام نجما خاصا فقد كانت هى الدولة التي تجسد علي ارضها اخطر صراعات الحرب الباردة واشدها تكلفة، وفيها هزمت الولايات المتحدة بعد ثمن فادح من القتلى والجرحى والموارد . ولكن بعد ربع قرن من هذا الصراع الدامي كانت فيتنام التى لاتزال شيوعية تتبع الطريق الصيني فى التطور الرأسمالى وتصبح جزءا من اسيان الرأسمالية كلها ، وعضوا في منظمة «ابيك» وتطرق باب منظمة التجارة العالمية وكل ذلك وهى تحقق معدلات متسارعة للنمو والاصلاح الاقتصادى، وعندما حط بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة قدمه فى فيتنام بعد حضوره قمة بروناى، فان احدا لم يتساءل من الذى كسب الحرب الفيتنامية فى النهاية وهل هى فيتنام التي جاءها الرئيس الامريكى يطلب ودها وربما مغفرتها، اما انها الولايات المتحدة التى اصبحت فيتنام شريكا فى مظلتها المالية والاقتصادية والتجارية العالمية؟!

وقبل نهاية العام انعقدت أخر القمم العالمية فى نيس الفرنسية حينما اجتمع قادة دول الاتحاد الاوروبى من اجل توسيع الاتحاد لكي يصل اعضاؤه الى ٢٧ دولة خلال السنوات القادمة، وكان ذلك يعنى عبئا كبيرا يعرف الاوروبيون من التجربة كيف يتحملونه وكل عام وأنتم بخير



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربي

التاريخ: ٦ يناير ٢٠٠١

متى يأتى أوان الورد؟!

موضوع هذا المقال ليس المشاركة فى حملة التعليقات الصحفية على المسلسلات التليفزيونية بعد انتهاء الشهر الفضيل، أو إبداء الرأى فى مسلسل «أوان الورد» فإن لكل فن أهله، ولكل حرفة صناعها، ولكل مجال نقاده المتخصصون، وحسب المواطنين فى مجال التليفزيون أن الله قد أحياهم فى العصر الذى تم فيه اختراع «الريموت كونترول»، وبضغطة زر يمكن للإنسان أن يلغى تماما ما لا يعجبه من الوجود وينتقل إلى ما يعجبه وبكل لغات العالم إذا لم يهو شيئا باللغة العربية المحببة. ولكن موضوع المقال كما طلبت مجلة «الأهرام العربى» من كتابها هو «التغيير»، وهو ما يعنى الانتقال من حال رديئة إلى حال أفضل، ومن مكانة أدنى إلى مكانة أعلى، وفى حالات الأمم والشعوب التحول من التبعية إلى الاستقلال، ومن التهميش إلى المشاركة، ومن التخلف إلى التقدم، ومن الفقر إلى الغنى، ومن الاستبداد إلى الديمقراطية.

وفى كل التجارب العالمية للأمم والشعوب التى سبقتنا على طريق التغيير، سواء كان ذلك فى البلاد المتقدمة التى سادتنا منذ وقت طويل، أم البلاد النامية التى تقدمت علينا منذ زمن قصير، فإن ذلك حدث عندما توافقت النخبة السياسية والفكرية والاقتصادية على أن دوام الحال من المحال، وأن الأمور إذا سارت وفق مسيرتها الذاتية سوف تعنى التدهور والتراجع والانكسار القومى. وعندما تصل النخبة إلى هذا اليقين، مثلها مثل المريض الذى يعترف بمرضه، تكون قد قطعت أول خطوة على طريق العلاج أو التغيير، ولا ينفع كثيرا فى هذه الحالة أن يكون توصيف الحال مقترنا بالعودة إلى «الزمن الجميل»، فضلا عن أنه لا يوجد يقين على جمال الزمن الذى فات وإلا ما وصلت الحال إلى ما آلت إليه، فإن عقارب الساعة لا تعود أبداً إلى الوراء وإنما تتقدم دوما إلى الأمام، والمياه لا تمر بالنهر مرتين لأنها تتجدد دوما فى طريقها من المنبع إلى المصب.

ولا يحدث التغيير فى بلادنا لأنه لا يوجد توافق بين النخبة على توصيف الحال، وإنما توجد توصيفات متعددة حسب الهوى والغرض والمصلحة، ولكن يجمعها جميعا رباط واحد وهو بعدها عن العلم فى القياس والحساب حتى تعرف القدم حقيقة موطئها وموقع خطوها. خذ مثلا قضية «البطالة» فى المجتمع المصرى حيث لا يختلف أحد على أهميتها، ولا يمكن تغيير الحال بشأنها مالم نعرف على وجه التحديد عدد الذين لا يعملون والمهن والحرف التى ينتمون إليها، ودرجة التعليم التى حصلوا عليها. هنا فقد فاجأنا كاتب قدير ومسئول هو الأستاذ عباس الطرابيلى فى صحيفة الوفد الغراء يوم الخميس ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٠ بعنوان عريض يعلن فيه وجود «٦ ملايين عاطل فى مصر!!». ورغم أنه لا يوجد خلاف على وجود مشكلة البطالة، فإن طريقة حسابها تبدو متجاوزة للعلم إلى حد كبير، فقد تم التوصل إلى متوسط عام للتقديرات الحكومية قدره 10% كمعدل للبطالة ثم بعد ذلك جرت نسبته إلى عدد السكان وقدره ٦٥ مليونا، ورغم أن ذلك كان يعنى أن عدد العاطلين هو ستة ملايين ونصف المليون فإن الأستاذ الطرابيلى كان رءوفاً بقرائه وخفض العدد نصف مليون عاطل مرة واحدة. وبالطبع فإنه لا توجد دولة فى العالم تحسب البطالة بها بهذه الطريقة، فنسبة البطالة التى تقدرها الدولة برقم يتراوح حول 8%، فإن حسابها من حيث الأعداد المطلقة يتم قياسه إلى عدد من هم فى سن العمل وليس لعدد السكان الكلى، وفى بعض الأحيان يقاس أيضا لمن هم فى سن العمل ويبحثون عن عمل أيضا فقد يقرر البعض الاستمرار فى الدراسات العليا أو الاستناد إلى إرث يكفيه، وبهذا المعيار فإن عدد العاطلين سوف ينخفض كثيرا إلى ما يقرب من مليون ونصف.

ولكن ربما كانت هناك قضية أكبر بالنسبة للنخبة لا تقل أهمية عن عملية التوصيف والقياس وهى الاعتراف بوجود المشكلة أو القضية أو المسألة، وربما كانت الضجة التى ثارت بين المسلمين والمسيحيين بخصوص مسلسل «أوان الورد» مرجعها إنكار ما يرد على العلاقة بين الطرفين من شئون وأمور معقدة لا تخل بالضرورة بوحدة عنصرى الأمة، وإنما لها انعكاساتها النفسية والفكرية والاجتماعية التى لا يستطيع فن صادق تجاهلها. وبالنسبة للأغلبية العددية فإن هناك نزعة أحيانا لإنكار وجود الأقلية الدينية طالما أن لهم ما للأغلبية وعليها ما على هذه الأغلبية، وعندما يأتى المسلسل ويقول إن القاعدة ليست مطبقة بهذا الوضع فى علاقات الزواج بين المسلمين والمسلمات والمسيحيين والمسيحيات فإن ذلك يفتح أبوابا غير محمودة ينبغى لها أن تبقى مغلقة كما أغلقت أبواب الاجتهاد فى أزمان غابرة. أما بالنسبة للأقلية العددية فإن الإنكار للقضية مطلوب مادام بقاء الحال على ما هى عليه يخلق جماعة الشاكين والمتحدثين باسمها، ويعطى دوراً لإنكار الحب الذى لا ينبغى له أن يحدد العلاقات بين البشر.

وبالطبع فإنه ليس المقصود من مثال مسلسل «أوان الورد» الدخول فى جدل دينى حول ما هو مثار حوله من انتقادات، ولكن الدرس الذى نتعلمه من النقاش والقضايا المرفوعة أمام المحاكم، هو أن النخبة تفضل وضع القضايا والمشكلات تحت السجاد، وإخفاءها عن العيون المحلقة، وعندما لا تزيد شجاعة مجتمع فى التعامل مع قضاياه عن شجاعة النعام الذى يدفن رأسه فى الرمال لعل الأخطار تختفى، فإن فكرة «التغيير» تصبح غير مناسبة لمقتضى الحال، لأنها فى جوهرها تتطلب كثيرا من القدرة على اقتحام مشكلات مستعصية، واستبدال وسائل للحركة تواضعنا عليها بوسائل جديدة أكثر تعقيدا وتركيبا، ونظرة على الزمن الآتى الذى يحتوى على المجهول بدلا من الزمن الذى مضى الذى يحتوى على اليقين. هل هذه طريقة ملتوية للمشاركة فى النقاش حول مسلسل «أوان الورد» كما فعل الجميع؟ الإجابة بالقطع لا. فقد استمتعت به إلى الدرجة التى جعلتنى لا استخدم «الريموت كونترول» الذى بات بمثابة وسيلة للتصويت المعاصر، أما الأهم فهو قضية «التغيير» التى لا يوجد جهاز فى العالم حتى الآن يمكنه الانتقال بها من محطة إلى محطة مالم يغير الناس ما بأنفسهم، وساعتها سوف يأتى «أوان الورد» حقا!!

نتيجة اختبار ٢٠٠٠ الاقتصادية

هل نجحت مصر الدولة والمجتمع فى عبور حالة الركود الاقتصادى وخطت خطوات الى الامام على طريق تحرير الاقتصاد القومى خلال العام الذى انتهى منذ أيام؟ كان ذلك هو السؤال الذى طرح فى هذا المكان فى شهر أغسطس الماضى فى مقال بعنوان اختبار ٢٠٠٠ بالاضافة الى سؤالين اخرين احدهما تعلق بعملية السلام حاولنا الاجابة عنه فى الأسبوع الماضى، والاخر تعلق بالإصلاح السياسى على ضوء انتخابات مجلس الشعب سوف يكون موضوع الأسبوع المقبل.. وكان العام قد بدأ بعد فترة قصيرة من تولى حكومة جديدة بقيادة الدكتور عاطف عبيد لسدة المسئولية، وللتاريخ فإن كاتب هذه السطور وقع ضمن قلة تفاءلت بالوزارة الجديدة لأسباب أولها أن الأوضاع الاقتصادية للبلاد كانت قد أخذت اتجاهات سلبية منذ نهاية عام ١٩٩٨ حين بدأت بوادر الركود الاقتصادى وأزمة السيولة فى الظهور، وبدأت اسعار العملة الوطنية فى التعدد لأول مرة منذ استقرارها وثباتها على مدى السنوات السبع السابقة،وتعمق ذلك كله خلال عام ١٩٩٩ وثانيها ان المجموعة الاقتصادية فى الوزارة مع رئيس الوزراء نفسه بدت فكريا اقرب الى اهداف الاندماج فى الاقتصاد العالمى والانتقال الى مرحلة اعلى من التحرر الاقتصادى التى حددها الرئيس مبارك كاهداف استراتيجية للعمل الوطنى فى أكثر من خطاب قبل وبعد الاستفتاء الشعبى على فترة جديدة لرئاسة الجمهورية، وثالثها ان التصريحات التى صدرت عن الوزارة ووزرائها بدت وكانها ممسكة بزمام المشكلة الاقتصادية وإمكانية وضع حلول لها تراوحت الفترة الزمنية لها مابين شهر أبريل ونهاية الصيف وقبل انقضاء العام. ورابعها ان حركة الوزارة فى اسابيعها الأولى بدت جدية بالاعتراف بالمشكلات الموجودة وتحليل اسبابها بما فيها الشجاعة بنشر الارقام الحقيقية لعجز الموازنة الذى كان شائعا انه أقل من ١٪ بينما كانت حقيقته تتجاوز ٤٪ والجرأة فى الطلب من الوزارات والأجهزة الحكومية بالالتزام دون تجاوز وطلب اعتمادات اضافية لما هو مقرر لها فى الموازنة العامة.

وقد جرت العادة فى العالم على أنه يجرى تقويم اداء الحكومات بعد مائة يوم من توليها، وبعد اكثر من عام فإن الحكم يكون واجبا وضروريا وللحق، وحتى يكون التقدير موضوعيا، فقد كان على الوزارة مواجهة ظروف معاكسة لعملها فبالاضافة الى التركة التى ورثتها، كان عليها التعامل مع مجموعة من الأحداث غير المتوقعة مثل حادث الطائرة المصرية والسحابة السوداء وغيرهما مما جر الى ساحة الخطاب العام ربما لأول مرة صفات غير علمية تتعلق بالتشاؤم والتوجس الصقت بالتغيير الوزارى جعلت المياه أمامها عكرة. وكان ذلك لم يكن كافيا فقد واجهت الوزارة الجديدة خاصة الوزراء الجدد فيها حملات صحفية غير مفهوم اسبابها حتى الآن ركزت على ظهورهم فى وسائل الاعلام باعتباره عملا غير محمود وأصبح الوزير الطيب هو الذى لايشرح سياسته للرأى العام ويختفى عن الأنظار،.وفى الربع الأخير من العام كانت التطورات فى القضية الفلسطينية تسير فى اتجاه الازمة ونشبت الانتفاضة الفلسطينية واستجاب لها الشعب المصرى بالتأييد المادى والمعنوى، ولكن تيارات فى النخبة السياسية والفكرية حاولت اخذ هذا التأييد بعيدا الى الجهة التى تحبط توجهات الحكومة، وبينما كانت الوزارة والقيادة السياسية تسعى من أجل فتح باب المفاوضات لاتفاقية المشاركة مع الولايات المتحدة والتى بمقتضاها تقام منطقة للتجارة الحرة بين البلدين، كان هناك من يدعو الى مقاطعة البضائع الأمريكية، وفى الوقت الذى كانت



تعلن فيه الحكومة عن حاجة مصر لاستثمارات اجنبية قدرها خمسة مليارات دولار، كانت الدعوة على أشدها لضرب الاستثمارات الأجنبية تحت دعاوى شتى كثير منها يسير حسب الهوى والمصلحة، وكانت حالة شركة سينسبرى تمثل حالة نقية لطرد الاستثمارات الحالية ومنع غيرها من القدوم.

ولكن الحكومات لم توجد فقط للعمل فى ظل الظروف السعيدة بل انها فى العالم النامى على الاقل وجدت لمواجهة ظروف معاكسة فى معظم الاحوال، وفى الحالة المصرية فقد كانت هناك ظروف مشجعة ايضا فقد جاءت الوزارة الجديدة بعد القضاء التام على موجة الإرهاب التى كان على الوزارات السابقة ان تعمل فى ظلها، وكان ذلك سببا فى ازدهار السياحة حتى تخطت لأول مرة رقم خمسة ملايين سائح، ومع ذلك ارتفعت اسعار النفط بعد سنوات من انخفاض مستمر، وخلال النصف الثانى من العام كانت مصر هى صاحبة الدور الإقليمى الرئيسى فى عملية إنقاذ السلام مما جعلها محط انظار وآمال كل القوى الرئيسية فى العالم، ومع ذلك فقد كانت انجازات الحكومة محدودة واخفاقاتها عديدة فقد نجحت فى التقليل من عجز الموازنة، وتثبيت العدد المطلق للبطالة وزادت قليلا من الصادرات ، ومنعت حدوث كارثة فى اسعار الصرف ، وجلبت المزيد من السائحين، وخلقت وعيا بالقضية العلمية والتكنولوجية فى البلاد، ولأول مرة منذ وقت طويل حدث جهد منظم فى مجال الشباب.

ولكن كل ذلك لايغنى عن أن الوزارة لم تنجح فى تحقيق أهدافها الرئيسية فوق ما حددته لنفسها بوضع الأهداف الاستراتيجية للدولة موضوع التطبيق، ففى مجال الاندماج فى الاقتصاد العالمى لم يكن مفهوما لماذا لم تقم الوزارة بالتوقيع على اتفاقية المشاركة مع أوروبا برغم الاجتماعات المكثفة التى عقدها الرئيس مبارك مع الوزارة فى شهر يونيو الماضى والانتهاء فيها إلى ضرورة التوقيع على الاتفاقية التى استغرق التفاوض بشأنها أربع سنوات وشارك فى التفاوض عليها أكثر من ٢٦٠ هيئة من هيئات الدولة تمثل كل الوزارات والجهات المعنية ثم بعد ذلك عادت لكى تطلب اعادة التفاوض مرة أخرى.

وكان ذلك احد الاسباب، وليس كلها، التى ادت إلى تدهور الاستثمارات الأجنبية فى مصر بمقدار الثلث عما كانت عليه فى العام السابق، كما كانت سببا، ضمن اسباب اخرى، جعلت الادارة الأمريكية ترجىء التفاوض حول اتفاقية التجارة الحرة إلى ما بعد الانتخابات الأمريكية بينما مضت الاتفاقية مع الأردن بنعومة شديدة ودون عقبات تذكر.

وحدث ذلك فى الوقت الذى لم تتقدم فيه اتفاقية انشاء المنطقة العربية للتجارة الحرة باكثر كثيرا من النيات الطيبة.

وفى مجال تحرير الاقتصاد فان هناك صعوبة كبيرة فى القول ان الاقتصاد المصرى أصبح الآن أكثر تحررا مما كان عليه قبل عام مضى، ووفقا للتقرير الأخير لمؤسسة هيريتيج الأمريكية فان مصر تشغل المكانة المائة والعشرين من حيث التحرر الاقتصادى وسيادة اقتصاد السوق، بل أنها وفق المؤشرات التى وضعتها المؤسسة كانت أقرب إلى الاقتصاد التحكمى منها إلى الاقتصاد الحر، وفى الحقيقة فان هذا التقويم السلبى ليس هو التقويم الوحيد من قبل مؤسسات دولية كثيرة كنا نعتبر شهادتها فى السابق ذات مصداقية فى الحكم على اقتصادنا، ومن المؤكد أن تقويم الاقتصاد المصرى لم يتحسن خلال العام الماضى من خلال ذات المؤسسات، ولعله لاتوجد مفاجأة فى ذلك، فقد انتهى العام دون تحقيق قفزة كبرى فى مجال تخصيص شركات قطاع الأعمال العام، ولايزال البرنامج المصرى فى التخصيصية من أكثر برامج الخصخصة بطئا مقارنة بالدول التى سارت

معنا على نفس الطريق فى التسعينيات برغم ان نصيب شركاتنا لايزيد على ١٨٪ من الاقتصاد العام فى مصر، ففى شهر يوليو ٢٠٠٠ كان عدد الشركات التى تمت خصخصتها ١٦٥ شركة من إجمالى ٣١٤ شركة منها ٧٢ شركة للقطاع العام فيها اغلبية أوأقلية أو مؤجرة لم تتغير ملكيتها وخلال الفترة من يناير إلى يوليو الماضى كان عدد الشركات التى تمت خصخصتها ٢٠ شركة فقط نصفها مؤجر بتمويل طويل الأجل.

وبالنسبة للأهداف الاقتصادية المباشرة فقد انتهت السنة دون خروج الاقتصاد ككل من حالة الركود التى اصيب بها برغم إعلان الحكومة ان الاقتصاد ينمو بنسبة ٦.٥٪ ولايزال تعدد أسعار العملة على حاله، ولم تنجح الحكومة فى تشغيل ٦٥٠ ألف عاطل كما وعدت فى بداية العام، وكان ذلك ضمن سلسلة طويلة من الوعود التى لاتزال معلقة فى رقبة الحكومة خلال العام الحالى، وربما كان عام واحد ليس كافيا للحكم على الوزارة، وعلى إمكان وفائها بوعودها، ولكننا نحتاج أكثر فى هذا العام والاعوام المقبلة ان نكون قادرين على مصارحة الرأى العام بالحقيقة دون زيادة أو نقصان مهما تكن مؤلمة أو موجعة، كما نحتاج أكثر إلى رؤية صافية وواضحة تعززها قدرة وصلابة فى الدفاع السياسى عنها وكسب الرأى العام بشأنها حتى تنجح مصر فى تحقيق أهدافها فى التنمية والتقدم والازدهار.

د. عبدالمنعم سعيد

نتيجة اختبار السياسة ٢٠٠٠

كان الاختبار الأول المطروح على مصر الدولة والمجتمع في هذا المكان في شهر أغسطس الماضي سياسيا يتعلق بالتطور الديمقراطي في البلاد على ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا الذي قضى بضرورة الاشراف القضائي الكامل على الانتخابات النيابية التي جرت في الخريف. وبرغم ذلك فإن فحص نتيجة الاختبار تأتي بعد تقويم الاجابة على اختبار السياسة الخارجية وموضوعها عملية السلام، واختبار السياسة الاقتصادية وموضوعها الخروج من الركود الاقتصادي، ربما لأن التقويم أكثر سهولة، والمعايير أكثر تحديدا، والمسئولية أكثر وضوحا، أما في مجال السياسة الداخلية فإن المتغيرات كثيرة، والقوى المشاركة متعددة، والمعايير مركبة بالضرورة، ولحظة الاختبار ذاتها كانت استثنائية للغاية. فحتى موعد إعلان حكم المحكمة الدستورية لم يكن هناك اختبار على الإطلاق، فقد كان مقررا أن تتم انتخابات مجلس الشعب بنفس الطريقة التي كانت تتم بها في كل المرات السابقة، وعلى الأرجح وفق نفس السيناريو، فخلال النصف الأول من العام لم تكف قيادات سياسية مسئولة عن الدفاع عن النظام الانتخابي القائم، والادعاء أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، ووصل الأمر أحيانا إلى السخرية من نظم انتخابية أخرى لأنها تستغرق وقتا طويلا، وعندما جرت محاولة في الربيع لتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية لعله يقود إلى مجلس تشريعي منتخب انتخابا نزيها وعادلا لم يكن أكثر من تغيير في الشكل دون المضمون، وعلى السطح دون الجوهر. كان المطلوب أن يبقى كل شيء على ماهو عليه، وكان على المتضرر اللجوء إلى القضاء، وعندما تتراكم الطعون ونتائجها فإن المجلس سوف يكون سيد قراره يحدد بالاغلبية الساحقة للحزب الوطني الديمقراطي الخطأ والصواب، والحلال والحرام.

حكم المحكمة الدستورية العليا الذي قضى بضرورة الاشراف القضائي الكامل على الانتخابات كان هو الذي فرض الاختبار على الدولة ومؤسساتها وقوانينها، وعلى المجتمع وأحزابه وجماعاته وتياراته السياسية، وللحق فإن الدولة أثبتت قدرة ومرونة هائلة في التكيف مع الوضع الجديد، وقبلت الاختبار فور الاعلان عنه، وخلال أسبوع كان هناك قانون جديد يكفل وضع قاض عند كل صندوق، وخلال ذات الأيام وجدنا كثيرا من المسئولين يصرحون بشجاعة نادرة بأن ذلك كان موقفهم الثابت منذ زمن بعيد مهما تكن مواقفهم السابقة مسجلة بالصوت والصورة في التليفزيون وفي عشرات من المقابلات الصحفية. وعلى العكس من موقف الدولة كان موقف المواطن المصري متشككا في جدوى الامتحان، ومتوجسا من جحر لدغ منه عشرات المرات، وبشكل ما ظل متوقعا لوجود «ملعوب» ما مهما تغيرت الصيغ والأدوات والوسائل. أما القوى والاحزاب السياسية فقد فاجأها حكم المحكمة، وكانت أشبه بالتلميذ الذي لم يستعد للاختبار بعد أن وطن نفسه طوال الأعوام الماضية على أنه مهما يذاكر فسوف تكون النتيجة واحدة وهي الفشل.

ولكن أيا كان رد الفعل للعناصر المختلفة للنظام السياسي فإن حكم المحكمة حرك الكثير من المياه الراكدة، ومهما تهرب البعض من الاختبار بادعاءات شتى فقد كان عليهم في النهاية الجلوس والإجابة على اسئلة صعبة ومرهقة. وكان أول الناجحين وبامتياز قضاة مصر العظام فقد دافعوا عن سلامة الصناديق ببسالة برغم الضغوط المتنوعة التي تعرضوا لها من كثيرين من أصحاب الحول والطول، وبرغم الحركة الضاغطة للعصبيات والمصالح الضيقة، وحتى برغم القصور الفادح في الإمكانات التي فرضت عليهم عدم الحركة طوال نهار طويل امتد أحيانا لما بعد التاسعة مساء استجابة للدواعي البيولوجية البحتة. وفي الواقع العملي ثبت أن الجدل الذي ثار حول الفارق بين قضاة المنصة وغيرهم من رجال القانون القادمين من النيابة العامة والقضاء الإداري وغيرهم لا أساس له من الصحة، فقد حافظ الجميع على نفس المستوى من النزاهة والحياد.

ونجحت بعد ذلك وبتقدير معقول أجهزة الإعلام المختلفة المرئية والمقروءة والمسموعة، فقد أتاحت الفرصة لكل الأحزاب الشرعية لعرض برامجها والدفاع عنها، كما عرضت لحملاتها الانتخابية، وفي أحيان قارنت وحللت المواقف المختلفة السياسية والاقتصادية ومع ذلك فإن هذه الأجهزة فقدت العديد من الدرجات نتيجة إغفالها للقوة الرئيسية في الانتخابات وهي المستقلون الذين حصلوا على النصيب الأعظم من الأصوات والمقاعد النيابية مهما تعدل بعد ذلك موقعهم السياسي. كما فقد بعض العاملين في هذه الأجهزة شرفهم المهني حينما حاولوا التربح من العملية الانتخابية بالحصول على إعلانات من المرشحين مقابل التنويه بأخبارهم ونشاطهم السياسي.

ولكن الأحزاب السياسية أول الخاسرين من اختبار ٢٠٠٠ السياسي، وبرغم أن التركيز جرى على التراجع الخاص بالحزب الوطني الديمقراطي قبل أن يقوم بالالتفاف على المستقلين، فإن الخسارة شملت جميع الأحزاب بلا استثناء مهما تكن ادعاءاتها السابقة بتمثيل الأمة والشعب والجماهير. ولم تكن المشكلة فقط أن الانتخابات فاجأت الأحزاب في شكلها الجديد غير المتوقع نتيجة حكم المحكمة، وإنما ظهر أن بنيانها الإداري والمالي والتنظيمي عاجز تماما عن التعامل مع الاسئلة الصعبة والمركبة. وقد ظهر من خلال تطورات حدثت بعد الانتخابات ونجم عنها محاولة أحد رجال الأعمال الاستيلاء على حزبين في الساحة السياسية من خلال تقديم الدعم المالي لهما، أن هناك مشكلة كبرى في الاحزاب السياسية المصرية تتعلق بقدراتها المالية اللازمة لأي عمل سياسي محترف لم يتم أبدا مناقشتها بشكل جاد. وكم كان مدهشا للغاية أن أحزابا تقول بوقوف الجماهير وراءها صفا صفا، وتقدم النصائح من أجل تصحيح الاقتصاد المصري والعالمي، كانت عاجزة تماما عن الإدارة الاقتصادية الرشيدة للحزب وصحيفته وحملاته الانتخابية. وبشكل ما كان اختبار ٢٠٠٠ السياسي كاشفا عن واحدة من أهم المعضلات التي سيواجهها النظام السياسي المصري خلال الأعوام المقبلة. فالتطور الديمقراطي يعني في أحد جوانبه قدرات أعلى للاحتراف السياسي، والانفاق الدعائي، وكلاهما يتطلب أموالا طائلة ليست متاحة لاحزاب في صورتها الحالية، وإنما متوافرة لأفراد يصعب تحديد توجهاتهم السياسية ومدى تعبيرها عن مصالح جماعية لشرائح وطبقات اجتماعية، ومن ثم نصبح أمام حالة من الذرات الفردية الهائمة بحثا عن مصالحها الشخصية.

الاخفاق الأكبر في الاختبار السياسي لعام ٢٠٠٠ جاء من الجهاز الإداري للدولة، وربما يفيدنا هنا أن نعود إلى نص السؤال الذي كان مطروحا في أغسطس الماضي، فمع التسليم بالأهمية القصوى للاشراف القضائي ومايتيحه من فرص للتطور الديمقراطي، فإن هذه الخطوة وحدها لاتكفي لضمان سلامة الانتخابات وخلوها من العيب، ولابد من خطوات أخرى تكملها، وحتى هذه اللحظة (في شهر أغسطس)، فيما نعلم، فإن إجراءات الاقتراع والتثبت من شخصية الناخبين مازالت تفتح الباب لكثير من الظنون الحميدة والآثمة، وهو مايحتاج إلى تقنين خلال الاسابيع المقبلة حتى نسهل على القضاة ونقطع الشك باليقين ولكن الأسابيع المقبلة مرت وحينما جاء وقت الانتخاب كان الجهاز الإداري للدولة مرتبكا، وكانت الفوضى عارمة، وعجز كثير من الناخبين الذين تغلبوا على سلبيتهم وشكوكهم عن التصويت والمشاركة. وربما لم تكن الفترة الفاصلة بين حكم المحكمة وصدور القانون الجديد لمباشرة الحقوق السياسية والانتخابات كافية للقيام بالتعديلات اللازمة للتواؤم مع الوضع، أو أن الجهاز الإداري للدولة بطبيعته لايتمتع بالكفاءة اللازمة سواء فيما يتعلق بالانتخابات أو غيرها من المواقف، ولكن مايهمنا أن النتيجة السياسية كانت كعكة حمراء فاقعة في شهادة الاختبار.

على أي الأحوال فقد انتهى عام ٢٠٠٠ بحلوه ومره، ومثله مثل كل الأعوام السابقة واللاحقة فقد قدم اختبارات متعددة للعمل الوطني في الساحتين الخارجية والداخلية ولحسن الحظ أن حياة الأمم والشعوب ومستقبلها لايتوقفان على اختبار بعينه بقدر ما يتوقفان على قدرة هذه الأمم والشعوب على الاستفادة من نتائج الاختبارات السابقة والتعامل معها بشجاعة، كما أن كثيرا من الاختبارات والامتحانات لها استمراريتها الخاصة بمرحلة تاريخية بعينها. وبالنسبة لمصر فإن اختبار التحول الديمقراطي سوف يظل معنا حتى تتحقق الديمقراطية، كما أن اختبار السلام سوف يظل معنا حتى يتم الحصول على الحقوق العربية المشروعة، وأخيرا فإن اختبار التقدم الاقتصادي سوف يظل معنا حتى يتمتع وطننا بالتنمية المستدامة ولو أن هذه الاختبارات قد تم حسمها في العام الأخير من القرن العشرين، ربما كنا بدأنا القرن الحادي والعشرين بقائمة أخرى من التحديات والاختبارات، ولكن قدر الله وماشاء فعل، وكما نعرف فإن لو تفتح الباب لعمل الشيطان!

د.عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام

التاريخ: ١٩ ينـايـر ٢٠٠١

شهادة رئيس المخابرات الأمريكية

اول الدروس التى تعلمناها فى علوم السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والأمن القومى ان سلوك الدول والجماعات السياسية لا يتم وفق حقائق الموقف أو الوضع الذى عليها التعامل معه، وإنما وفق «إدراكها» لأى منهما.. ويتكون هذا الإدراك عادة من محصلة الخبرة والمعتقدات التى يراكمها صناع القرار والنخبة بوجه عام حول حالة بعينها والمعلومات الواردة عنها بطريق مباشر او غير مباشر. وفى الماضى كانت مشكلة متخذ القرار عادة عدم ملاءمة الخبرة الماضية للتعامل مع الواقع المتغير، وفساد المعتقدات نتيجة التشوهات الايديولوجية التى تفصل الواقع لحساب النظرية، ونقص المعلومات وابتسارها فى عملية الانتقال ما بين المرسل والمستقبل لأسباب اتصالية وثقافية. وفى الحاضر بات الأمر أكثر تعقيدا بكثير نتيجة وفرة المعلومات والقضايا والمواقف وازدحامها على الطريق الموصل لصنع السياسة والقرار، وتداخل أجهزة الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة مع كل ذلك باسرع من اى وقت مضى بالبيانات والتحليلات، ومن ثم انخفض احيانا «الإدراك» لكى لا يزيد فى كثير من الأحيان عن «الانطباع» الذى بات محددا فى كثير من الأحيان لقرارات سياسية واقتصادية بالغة الخطورة تؤثر على حياة البشر ومستقبلهم.

ومن هنا بات على كل دول العالم، وحتى شركاته، ان تبذل جهودا مضاعفة لكى تجعل «إدراك» كل الأطراف التى تتفاعل معها أقرب ما تكون إلى حقيقتها، وعندما يتعلق الأمر بعلاقات وثيقة ومؤثرة مثل العلاقات المصرية الأمريكية المتشعبة والمتعددة الأبعاد. فإن الموضوع يكتسب اهمية حيوية لأنه يؤثر على قضايا السلام وا لأمن والتنمية، ليس فى مصر وحدها بل فى الشرق الأوسط ومنذ فترة قصيرة أصدرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقريرا عن اتجاهات العالم ٢٠١٥ اشترك فى صنعه عدد كبير من مراكز البحوث والجامعات والمؤسسات الخاصة وأجهزة المخابرات المختلفة الأمريكية مع المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن. وجاء التقرير فى وقته تماما حيث ظهر مع تولى إدارة جديدة للحكم فى الولايات المتحدة ومن ثم بات واحدا من المكونات الداخلة فى «إدراك» و«انطباع» طاقم الرئيس جورج ووكر بوش وكان ما جاء فيه فيما يتعلق بالشرق الأوسط والعالم العربى سلبيا بوجه عام استنادا ليس للتطورات الخاصة بالصراع العربى الإسرائيلى، بل إلى ما رآه التقرير مقاومة شاملة للتغيير الذى يجرى فى العالم من قبل القيادات والنخب فى المنطقة.. واتجاه المحركات الأساسية للتطور مثل الزيارة السكانية، والعلاقة مع الموارد الطبيعية، ومستوى العلم والتكنولوجيا، ومدى التواؤم مع العولمة والتغيرات الاقتصاية الدولية، وكفاءة الحكم والسياسة، وأشكال الصراع، فى مسارات معاكسة للتقدم.

هذا التقرير الذى سبق عرضه وتحليله من جانب كاتب السطور فى مجلة الاهرام الاقتصادى، وعرضه الزميل طارق الشيخ فى الأهرام، لم يعد مجرد «رؤية» من الرؤى الكثيرة فى الولايات المتحدة، وإنما اخذ من التحول من كونه تقريرا إلى مدخلات العملية السياسية فى واشنطن عندما قدم جورج تينيت مدير المخابرات المركزية شهادته امام لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ تحت عنوان «التهديدات العالمية ٢٠٠١: الأمن القومى فى عالم متغير».. وبوجه عام فإن الشهادة لم تخرج كثيرا عن التقرير اللهم إلا من خلال كثرة من التفاصيل والمعلومات المباشرة عن الدول، فقد جاء فيها نفس التهديدات لأمن الولايات المتحدة المتعلقة بالإرهاب الدولى، وانتشار الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، وتجارة المخدرات، وانهيار الدولة فى عدد من دول العالم الثالث.

ولكن ما يهمنا فى هذا المقام هو ما تعلق بالشرق الاوسط بشكل عام وما جاء عن مصر بوجه خاص، فما جاء فى التقرير على سبيل التعميم على المنطقة انتقل للتخصيص والتحديد ذاكرا بالاسم أربع دول هى مصر والسعودية وعمان والأردن، وهى الدول ذات العلاقات الخاصة بالولايات المتحدة، ومن المدهش أن شهادة رجل المخابرات الأول مرت مرورا سريعا على حالة المواجهة الحالية فى الأراضى العربية المحتلة، وعلى المأزق الراهن لعملية السلام، باعتباها معروفة لأعضاء لجنة المخابرات فى مجلس الشيوخ، ولكن ما كان هاما بالنسبة له تشكيل «إدراك» أعضاء اللجنة بالنسبة للاتجاهات الأكثر عمقا وتأثيرا بالنسبة لمستقبل الشرق الأوسط وبالتالى تحديد سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة، ومصدر الدهشة هنا أن «إدراك» رئيس المخابرات المركزية الأمريكية للصراع العربى الإسرائيلى يجعله مجرد قضية انية، ومظهرا من مظاهر السياسة، وليس محددا فى ذاته للأوضاع فى المنطقة لا تقل أهميته وجذرية تأثيراته مقارنة بالسكان والعلاقة مع المعلومات والتنمية الاقتصادية.



وأول ما ترصده الشهادة هوزيادة القلق والنشاط السياسى فى الشارع العربى حتى أن عاملا مساعدا، وليس أصيلا ومستقلا فى حد ذاته، مثل الانتفاضة يمكنه تحريكه فى اتجاهات غير معلومة وبدون قيادة واضحة وبناء تنظيمى معلوم. وفى مواجهة حركة الشارع التى تبدو سلبية يوجد تطور يبدو ايجابيا فى ظهور جيل جديدة من القادة مثل الرئيس بشار الأسد، ولكن معدن هؤلاء سوف يتم اختباره عندما يقعون بين شقى الرحى لشعوب تطالب بالتغيير وأجهزة بيروقراطية على استعداد للقتال من أجل الحفاظ على الأمر الواقع. ومما يعقد الوضع فى الشرق الأوسط تفاقهم المشكلات الاقتصادية المستعصية والتى جاءت من شيوع الاقتصاد المركزى ومناخ للاستثمار غير موات، وفقر فى معدلات النمو حتى أنه خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية كان متوسط النمو فى الناتج المحلى الإجمالى لدول المنطقة ٢.٨٪ أى أقل بكثير من معدل النمو فى آسيا وأكثر قليلا من معدل النمو فى افريقيا جنوب الصحراء، وخلال هذه الفترة انكمش نصيب الإقليم من الناتج المحلى الإجمالى العالمى، والتجارة الدولية، والاستثمار الأجنبى المباشر، وباتت الأجور الحقيقية وانتاجية العمل الآن كما كانت عليه منذ ثلاثين عاما.

وإذا أضيف إلى كل ذلك كما تقول الشهادة التحدى السكانى الذى نجم عن معدل للنمو قدره ٣٪ وهو من أعلى المعدلات فى العالم، فإن فرص العمل لعدد هائل من صغار السن سوف تكون محدودة للغاية. وعلى سبيل المثال فإن ربع الأردنيين يعانون من البطالة، ولا يتماشى معدل النمو الاقتصادى مع الحاجة لخلق ٦٠ الف فرصة عمل جديدة كل عام.. وبالنسبة لمصر فإنها تحتاج إلى ٦٠٠ الف فرصة عمل جديدة فى العام، بينما تمثل نسبة البطالة قرابة ٢٠٪.. وبغض النظر عن سلامة هذه الأرقام حيث أشار الرئيس مبارك فى أكثر من حديث إلى أن مصر تحتاج أكثر من ٩٠٠ الف فرصة عمل، كما أن الأرقام الرسمية تجعل نسبة البطالة تتراوح حول نسبة ٨٪ ممن هم فى سن العمل. فإن الشهادة تصل إلى استنتاج أن قيادات الشرق الأوسط باتت فى مأزق ما بين الاستمرار فى الإصلاح البطئ الذى يوسع الفجوة بين دولها والعالم، أو التغيير الشامل والسريع الذى يؤدى إلى اشعال شعوب فقيرة وصغيرة السن وباتت نشيطة سياسيا باكثر من اى وقت مضى.

ما يهمنا فى هذه الشهادة ليس مدى دقتها ورصانة تحليلها، وعما اذا كانت هناك خيارات أخرى متاحة امامنا غير تلك التى تبدو وكانها قد جعلت مصيرنا محتوما نحو الهاوية سواء اخترنا سبيل الإصلاح أو لم نختره، ولكن الذى يهمنا انها مع التقرير السابق عليها تشكل واحدة من مدخلات الإدراك الأمريكى تجاه منطقة الشرق الأوسط بما فيها مصر، وهذا الإدراك فى النهاية هو الذى سوف يحدد توجهات الإدارة الأمريكية وسلوكها خلال المرحلة المقبلة، ومعنى الشهادة من الناحية العملية أن الصراع الفلسطينى الإسرائيلى مجرد عامل مساعد فى تحريك أحداث المنطقة وليس واحدا من أهم العوامل إن لم يكن أهمها على الإطلاق، ومن ثم فإن أصول المشاكل قد تكمن فى اتجاه آخر يقع فى معظمه على عاتق دول المنطقة، وربما كان الأجدى أن تكون الحركة الأمريكية فى هذا الاتجاه ، وإذا كان الشرق الأوسط منطقة قلقة ومحملة بعناصر التوتر الهيكلية التى لا تتيح إلا خيارات كلها مريرة مرارة العلقم الآن وفى المستقبل، فهل بعد ذلك يمكن الاستثمار فى المنطقة ومن بينها مصر؟!.. كيف نتعامل مع هذا «الإدراك» الأمريكى؟ إنها ليست عملية سهلة مهما كان بعدها او قربها من الواقع، وأعتقد أن جهدا كبيرا نحتاجه لخلق إدراك جديد يتواءم مع مصالحنا يبدأ من الداخل المصرى لكى نثبت عكس كل ما جاء فى التقرير، وما جاءت به الشهادة.

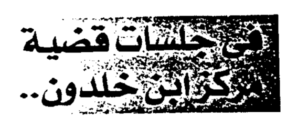
د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاسبوع

التاريخ: ٢٢ يناير ٢٠٠١



عبد المنعم سعيد يدافع عن الأبحاث المشبوهة



سعد الدين إبراهيم ونادية عبد النور فى قفص الاتهام





عبدالمنعم سعيد يدلى بشهادته امام المحكمة

أعضاء مجلس الأمناء يؤكدون عدم مسئوليتهم عن المسائل المالية.. وشاهد الإثبات يصر على الاتهامات

عقدت محكمة أمن الدولة العليا هذا الاسبوع ثلاث جلسات لنظر قضية مركز ابن خلدون والمتهم فيها الدكتور سعد الدين ابراهيم رئيس المركز وآخرون بتلقي تبرعات بلغت قيمتها ٢٦١ الف يورو دون الحصول على ترخيص، بالإضافة إلى إذاعة بيانات وشائعات كاذبة تؤدى إلى إضعاف هيبة الدولة.

الجلسة الأولى هذا الاسبوع والثانية في القضية عقدت يوم الثلاثاء الماضي وبدأت في الحادية عشرة حيث حضر سعد الدين ابراهيم و١٤ متهما آخرون وتم إيداعهم قفص الاتهام بينما تغيب عن الحضور ١٣ متهمًا.

فى بداية الجلسة قدم الدفاع عدة طلبات منها إلغاء قرار منع سعد الدين ابراهيم من السفر وإعادة فتح مركز ابن خلدون (المغلق بالشمع الأحمر) ثم استمعت المحكمة إلى شاهد الإثبات الأول وهو الرائد ناصر محمد محيى الدين الضابط بالإدارة العامة لمباحث أمن الدولة وبعد أن ادى القسم أمام هيئة المحكمة بدأ بالقول: إن بداية القضية معلومات من مصادر سرية تؤكد وجود مخالفات بمركز ابن خلدون منها تلقى أموال من الاتحاد الأوربى بالمخالفة للقانون الذى ينظم تلقى الهبات والأموال من الخارج وفى هذا الإطار أشارت المعلومات إلى أن الاتحاد دفع للمركز ٢٢٠ الف دولار كمنحة لمشروع دعم الناخبين و٢٠٠ ألف دولار لهيئة دعم الناخبات و٢٠ ألف دولار لإعداد فيلم عن الانتخابات في مصر.

فى هذا الإطار - كما يضيف الشاهد- قام الدكتور سعد والعاملون بالمركز بعمل بطاقات انتخابية مزورة لتقديمها للاتحاد الأوربى والاتفاق على إعداد فيلم عن الانتخابات يتضمن عبارات تسيء للدولة داخليًا وخارجيًا.

ورغم الأسئلة الغريبة التى وجهها دفاع الدكتور سعد الدين ابراهيم إلى الشاهد من نوعية :هل تعرف الفرق بين علم الاجتماع السياسى وعلم الاجتماع العادى، وهل تقدمت إليكم المفوضية الأوربية بشكوى تفيد العبث بأمواله، وهل قرأت مقال سعد الدين ابراهيم المنشور بمجلة المجلة وموضوعه توارث رئاسة الجمهورية كما حدث في سوريا؟ إلا أن الشاهد قدم إجابات متماسكة، كما تدخل رئيس المحكمة لتصحيح الأسئلة ومطالبة الدفاع بمناقشة الشاهد فى الموضوع.

اكد الشاهد أنه اعتمد على مصادر سرية لا يستطيع الإفصاح عنها وقال إن الفيلم الذى أعده المركز تضمن عبارات مثل «الصندوق الفاضى يستوجب التزوير» وأن سعد الدين ابراهيم ومساعديه استخدموا أسماء أشخاص يعملون في البورصة واستخرجوا بطاقات مزورة بهذه الأسماء عن طريق تصوير البطاقة الانتخابية ثم شطب اسم صاحب البطاقة ووضع اسم شخص آخر عليها وأنه بمراجعة الكشوف اتضح أن هذه البطاقات غير مستخرجة من الجهات المختصة وليس لها أصل فى السجلات



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وأوضح الشاهد أن النيابة العامة هى التى قامت بالتفتيش وعثرت على المستندات بمنزل الدكتور سعد وأن دور مجلس الأمناء هامشى رغم انه يضم بعض الشخصيات السياسية حيث إنه لا يتابع ميزانية المركز وأن الدكتور سعد الدين ابراهيم هو المهيمن عليها ويشاركه بعض الموظفين الذين يفوضهم فى إجراء بعض التصرفات المالية والإدارية لإبعاد الشبهة عن نفسه وانه أنشأ المركز باعتباره شركة توصية مدنية غير قابلة للربح بهدف التحايل على قانون الجمعيات للإفلات من رقابة الشئون الاجتماعية.

وردا على سؤال من المحكمة قال الرائد ناصر محيى الدين إن المبالغ التى كانت ترد من الخارج وصلت إلى المركز ثم قام سعد الدين ابراهيم بتحويلها إلى حسابه الشخصى .. وسألته المحكمة: هل تتهم سعد الدين ابراهيم بشىء؟ فقال: هو متهم بجمع معلومات مضللة من شأنها الإساءة لسمعة البلاد بعد إرسالها للخارج وقد تأكد ذلك فى الخطابات التى ارسلها إلى المفوضية الأوربية وتم ضبط هذه الخطابات، كذلك تبين حصول سعد الدين ابراهيم على مبالغ مالية كبيرة وأن القضية جنائية وليست سياسية.

أما فى جلسة أمس الأول السبت فقد تم الاستماع إلى خمسة من شهود النفى هم الدكتور عبد المنعم سعيد والدكتور احمد كمال أبو المجد والدكتور ابراهيم شحاتة والدكتور محمد محمود الجوهرى والدكتور سعيد النجار أعضاء مجلس الأمناء بالمركز وتخلف عن حضور الجلسة اثنان من الشهود هما السفير محمد شاكر واللواء أحمد عبد الحليم.

لو كنا نعرف لاستقلنا

د. عبد المنعم سعيد مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية قال فى شهادته إن علاقته بدأت بسعد الدين ابراهيم فى عام ١٩٧٦ حينما كان الأخير خبيرًا بمركز الأهرام بينما كان عبد المنعم سعيد باحثا بذات المركز والذى يترأسه حاليًا وقد استمرت هذه العلاقة حتى الآن وقد انضم لعضوية مجلس أمناء مركز ابن خلدون عام ١٩٩٦.

وفى سؤال وجهته المحكمة لعبد المنعم سعيد حول معلومات عن الواقعة التى يحاكم فيها سعد الدين ودوره كعضو مجلس أمناء مركز ابن خلدون وحدود معرفته بالنواحى المالية والإدارية بالمركز ، قال عبد المنعم سعيد: إن سعد الدين ابراهيم عالم اجتماع دوره كشف الظواهر وهذا يتم من خلال الأبحاث التى يقوم بها مركز ابن خلدون وهذه الأبحاث تحتاج إلى مصادر تمويل لأنها عالية التكلفة ومصادر التمويل للمراكز تكون إما عن طريق الحكومة أو مصادر خاصة ، بالتمويل الأجنبى من خلال اتفاقيات وتعاقدات ومركز ابن خلدون تعامل مع هذه المصادر باعتباره شركة خاصة ووظيفة مجلس الأمناء مراجعة السياسات العامة للمركز ومراجعة المشاريع البحثية وكذلك الميزانية.

وهنا وجهت المحكمة سؤالا لعبد المنعم سعيد حيث قال له رئيس المحكمة: توجد عدة وقائع منسوبة للدكتور سعد الدين ابراهيم منها التزوير وتلقى أموال هل تعلم - بصفتك عضو مجلس أمناء - شيئًا عن هذه الوقائع؟ فرد عبد المنعم سعيد قائلا: لا أعلم شيئًا عن هذه الوقائع ولو كنا نعرف بهذه الرشاوى لقدمنا استقالتنا من مجلس الأمناء ووصف عبد المنعم سعيد ما نشر فى الصحف حول هذا الموضوع بأنه أمر بالغ السخافة.

سؤال من الدفاع موجه لعبدالمنعم سعيد هل ما نشره مركز ابن خلدون وقام به من أبحاث يسئ لسمعة مصر أجاب: ما انتجه سعد الدين إبراهيم يعد شهادة لمصر وبالتالى كل ما يصدر عن مركز ابن خلدون هو مشرف بكل المعايير.

سؤال من المحكمة: هل اطلعت على التقارير الصادرة من المركز؟ أجاب عبدالمنعم سعيد: أعتقد أننى اطلعت على بعض التقارير التى ناقشت بعض المشكلات فى مصر ولا تسىء للبلد.

سؤال من الدفاع للدكتور عبدالمنعم سعيد: هل يحصل مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية على دعم للانفاق على ابحاثه؟

أجاب: نعم واسمها منح

وهنا وجهت المحكمة سؤالا له: كيف يتم الحصول على هذه الأموال؟ أجاب عبدالمنعم سعيد: نعم نتلقى منحا من جهات ولكن بشروط حيث إن الجهات المانحة التى نتلقى منها المنح تتعاقد معها الحكومة لإعطاء منح للمركز والأهرام والإدارة القانونية تراجع هذه المؤسسات والجهات المانحة ونتقدم لها بطلب للحصول على المنح على سبيل المثال مؤسسة فورد العالمية تعطى منحا وفقا لاتفاقية عقدتها معها الحكومة ولكى يتم الحصول على المنحة لابد من موافقة وزارة الخارجية أو الحصول على تصريح منها.

وفيما يخص استطلاعات الرأى العام ينص القانون على الحصول على تصريح من الجهاز المركزى للاحصاء والتعبئة وأضاف: نحن جزء من مؤسسة الأهرام التى تعمل وفقا لقانون الصحافة ولسنا شركة خاصة.

سؤال من دفاع المتهمين: مركز الأهرام نشر ابحاثا عن الاقباط فى مصر وكذلك عن الانتخابات فهل تختلف هذه الأبحاث عن أبحاث مركز ابن خلدون.

فقال عبدالمنعم سعيد: لا استطيع عمل مقارنة بين ما ينشره مركز الأهرام وما ينشره مركز ابن خلدون وإن كان المركزان يتفقان ان للاقباط همومًا ومشاكل وانه يوجد تحسن فى بناء الكنائس وكذلك تحسن فى الانتخابات الأخيرة. ووجه الدفاع سؤالا باعتبار أن عبدالمنعم سعيد شارك مع سعد الدين إبراهيم فى العديد من المؤتمرات فهل سعد الدين نشر أو أذاع ما يسىء لسمعة مصر؟

فقال: شاركنا فى العديد من المؤتمرات العلمية وهذه المؤتمرات لا يسمح فيها بتشويه أحد لأنها مؤتمرات وأبحاث علمية فقط وأن ما يقوم به سعد الدين إبراهيم هو عكس المنسوب إليه وأن أبحاث سعد الدين ذات صبغة متفائلة عن مصر.

تدخل أشرف هلال رئيس نيابة أمن الدولة العليا وطلب توجيه سؤال للشاهد فقال له: من الواضح أن الدفاع أحدث مقابلة لما يصدر عن مركز الأهرام للدراسات ومركز ابن خلدون ثم وجه سؤاله لعبدالمنعم سعيد قائلا:

- هل ترون ان هناك اضطهادًا دينيا فى مصر؟
- وهل ترى أن الدولة تعمل على تزوير الانتخابات؟

فأجاب عبدالمنعم سعيد: لا يوجد اضطهاد بالمعنى العلمى وهنا سأله رئيس المحكمة ماذا يقصد بكلمة اضطهاد بالمعنى العلمى؟ فقال دكتور عبدالمنعم سعيد انه ليس هناك اتجاه منظم تقوم به الحكومة لممارسة الاضطهاد وكذلك نفس الأمر بالنسبة للانتخابات.

لا يوجد جهد منظم وقصدى من الدولة لتزوير الانتخابات إنما هناك تجاوزات.

سؤال من الدفاع: هل منحة المفوضية الأوربية تتطلب الحصول على تصريح من وزارة الخارجية للحصول عليها؟ أجاب: لا لأن المؤسسة الوحيدة التى يستلزم الحصول على إذن من وزارة الخارجية لتلقى المنحة منها هى مؤسسة فورد.

واضاف عبدالمنعم سعيد أن مركز الأهرام للدراسات يعتمد فى تمويله على مؤسسة الأهرام بنسبة ٧٠٪ والباقى تمويل من الخارج حيث بدأ هذا الاتجاه مع بداية الثمانينيات فى محاولة لإنقاذ البحث العلمى فى مصر.

سؤال من الدفاع: هل الجهات المانحة تشرف على بنود



الصرف للمراكز التى تمنحها؟
أجاب : يرجع نلك لطبيعة الاتفاق بين المراكز والجهات المانحة.

سؤال من المحكمة: هل لك دور فعال فيما يخص الأمور المالية والإدارية فى مركز ابن خلدون؟

أجاب عبدالمنعم سعيد: لم يكن لى اى دور مباشر فى هذه الأمور المالية والإدارية.

سؤال من الدفاع: هل هناك تشابه بين مركز ابن خلدون ومركز الأهرام؟

أجاب : فيما يخص التبرعات فإن مركز الأهرام يعتمد جزئيا على التمويل الخارجي والأساس فى التمويل يعتمد فيه على الأهرام أما مركز ابن خلدون فيعتمد على المنح الخارجية.

أما دكتور احمد كمال ابو المجد الوزير السابق وعضو مجلس امناء مركز ابن خلدون فتحدث فى شهادته عن علاقته بالدكتور سعد الدين منذ ان كان طالبا فى الجامعة وأثناء دراسته بأمريكا.

وعندما سألته المحكمة عن الوقائع التى يحاكم فيها سعد الدين ودوره كعضو مجلس أمناء؟

قال الدكتور احمد كمال ابو المجد: انا لا أعرف شيئًا عن الأمور المالية والإدارية بالمركز ؛ لأن مجلس الأمناء يختلف عن مجلس الإدارة ومجلس الأمناء لا علاقة له بإدارة المركز وأضاف: إننا ننئى بأنفسنا عن المشاركة فى أى عمل مشبوه ووصف دكتور أبو المجد سعد الدين بأنه باحث جيد ولكنه فوضوى فيما يخص الشئون الإدارية فهو يصلح للبحث ولا يصلح للإدارة.

أما الشاهد الثالث سعيد النجار رئيس جمعية النداء الجديد، فقد تحدث أيضًا عن علاقته بسعد الدين، وفى سؤال عن معرفته بأن المراكز البحث تتلقى أموالا من بعض الجهات وأن ابن خلدون فعل ذلك بمخالفة القرار العسكرى اجاب بأن معظم الجمعيات تتلقى أموالا فهذه ليست مسألة نادرة أو شاذة ومركز ابن خلدون شركة مدنية لها حرية تلقى التبرعات بدون تصريح وهناك عدد من مراكز الأبحاث تحصل على أموال من جهات أجنبية دون تصاريح. ثم استأذن سعيد النجار فى إلقاء كلمة وظل يقول أبياتا شعرية فى سعد الدين .

أما الدكتور إبراهيم شحاتة فتحدث أيضًا عن علاقته بسعد الدين وبسؤال عن الوقائع المنسوبة لسعد الدين قال: ليس لدى معلومات وكل ما أعرفه كان من خلال ما نشر فى الصحف وأضاف: إن الإعلام الأمريكى وكذلك المنظمات الأهلية الأمريكية يعتبرون أن محاكمة سعد الدين إبراهيم تعد إساءة لمصر.أما محمد محمود الجوهرى فقال فى شهادته: إن أبحاث سعد الدين إبراهيم جيدة وأنه لا يعرف شيئًا عن الوقائع المنسوبة إليه.

يذكر أن حافظ أبو سعدة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وكذلك هالة المفتى مبعوثة منظمة مراقبة حقوق الإنسان قد حضرا الجلسة وأثبتا حضورهما فى محضر الجلسة للدفاع عن المتهمين كما حظيت جلسة المحاكمة بحضور عدد كبير من الإعلاميين ورجال الصحافة ومسئولى منظمات حقوق الإنسان ومندوبين عن المفوضية الأوروبية والسفارة الأمريكية، وبعد سماع الشهود قررت المحكمة التأجيل لجلسة أمس الأحد لسماع بقية الشهود وهما السفير محمد شاكر واللواء أحمد عبدالحليم.

عقدت الجلسة برئاسة عبدالمجيد شلبى وعضوية عبدالعظيم عزام وعلاء الجداوى بحضور أشرف هلال رئيس نيابة أمن الدولة العليا.

متابعة : هانى بهيج

تصوير: أحمد فريد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٢ يناير ٢٠٠١

البحث عن إدارة بوش الأمريكية الجديدة

عندما دقت الساعة الثانية عشرة ظهرا بتوقيت واشنطن العاصمة الامريكية يوم السبت الماضي العشرين من يناير كان الرئيس الامريكي الجديد جورج بوش الابن قد حلف اليمين الدستورية كرئيس للولايات المتحدة لفترة رئاسية قدرها أربع سنوات مقبلة ، وبذلك انتقلت السلطة الي إدارة جديدة وذهبت الادارة القديمة لسلفه بيل كلينتون إلى ملفات التاريخ . ومن المؤكد أنه سوف يكون لدي بوش الكثير الذى يشكر الله عليه ، فقبل عام واحد كان وجوده فى المكتب البيضاوى الأبيض حلما من الأحلام يدفعه إليه ميراث أسرة ظنت أن الرئاسة سرقت منها ذات يوم من نوفمبر عام ١٩٩٢ علي يد شاب غر فى السادسة والأربعين من عمره وجاء من ولاية أركانساس غير ذائعة الذكر بين الولايات الامريكية ، ولكنه بعد ذلك ذاع صيته وظل فى السلطة لفترتين رئاسيتين كاملتين لم تحدث من قبل لرئيس ديمقراطى منذ روزفيلت . وربما كان الحلم مدفوعا أيضا بحقيقة كون الرجل الجديد فى العاصمة كان حاكما لولاية تكساس ذات الثقافة السياسية المحافظة والتى شعرت دائما أن **المؤسسة** الشرقية الامريكية نجحت مع كلينتون كما نجحت مع كل الرؤساء فى جذبهم الى منطقها وسلوكياتها وتوجهاتها السياسية وأن الأوان أن تكون هناك بصمة أخرى قادمة من الجنوب علي مجمل السياسة الأمريكية .

ولكن أحلام بوش وحدها لم تكن كافية لكى يبلغ المراد ، ولعل مستشاريه الكثيرين كانوا أول من حذره من الجبال التى كان عليه صعودها ولعل اكثرها علوا كان الانجاز الاقتصادى غير المسبوق الذى حققه كلينتون على مدي ثماني سنوات تحقق فيها النمو المتواصل ، مع توزيع للثروة جعل الرخاء يصل الي الأغلبية الساحقة من الامريكيين ، ومعدل منخفض للغاية للبطالة والتضخم لم يتيسر طوال العقود الماضية . ورغم أن إنجازات كلينتون الخارجية لاتطاول انجازاته الداخلية ، فانها لم تكن قليلة بالمرة فقد نجح فى تحقيق الاستقرار فى البلقان بعد حربين فى البوسنة وكوسوفو دون نزف دماء أمريكية وفتح أبوابا للسلام والاستقرار فى الشرق الاوسط وأيرلندا وشبه الجزيرة الكورية ، وربما كانت أعظم انجازاته علي وجه الاطلاق هو نجاحه فى حماية الاقتصاد العالمى بما فيه الاقتصاد الامريكى من الانهيار فى أعقاب الأزمة الاقتصادية الآسيوية والروسية .

باختصار علي بوش أن يناضل ويصارع ضد التاريخ الذى كان يقول له إن الرخاء الاقتصادى هو مايصوت الامريكيون من أجله ، وقد كان لدي إدارة كلينتون - جور مايكفى منه لكى يسد وجه

الشمس ، وحتى عندما سقط كلينتون سقطته الأخلاقية الكبرى فى فضيحة مونيكا لوينسكى ، فإن ذلك ظهر أنه سلاح غير مشروع بعد حكم الكونجرس باستمرار الرئيس دون لوم أو تأنيب ، وكان الأكثر إثارة للدهشة أن شعبية الرئيس لم تتأثر بما انكشف ورفع ستره . ولكن لحسن حظ الرجل القادم من تكساس فقد كان معه عدد من الاوراق التى لابأس بها ، فلم تكن الانتخابات تجرى ضد الرئيس وإنما ضد نائبه الذى تميز بثقل ظل فشل تماما فى تجاوزه رغم كل نصائح أبرع رجال العلاقات العامة ، وحتى حينما حاول كسر الصورة المجسدة له بقبلة حارة مع زوجته أمام مؤتمر الحزب الديمقراطى فقد ظهر مفتعلا ومتجاوزا للحدود والتقاليد المرعية . كما كان مع بوش ورقة أخرى كانت هى دائما المنافسة لورقة النجاح الاقتصادى وهى ورقة التغيير .. فالشعب الامريكى مغرم به تماما ، ويرى أن تجديد الدماء ، وتبادل أطقم الرئاسة فيه بركات كثيرة وعندما تغمس هذه الورقة بخصومة كامنة مع «**المؤسسة**» خاصة فى الولايات المحافظة عموما فى الجنوب ووسط الغرب والغرب الامريكى ، فانها تكون فعالة للغاية .. وفى النهاية فقد كان مع بوش ورقة لاتخيب فى العادة منذ أن استخدمها ريجان بكفاءة فى مطلع الثمانينيات وهى تخفيض كبير للضرائب ، وكان المرشح الجمهورى علي استعداد لاستخدامها بكرم حاتمى يشجع عليه الفائض الكبير فى الموازنة الامريكية ، فأى شعب هذا الذى يرفض نجاح المرشح الذى يرفض التصويت علي زيادة دخله بإزاحة ضرائب ثقيلة من علي كاهله ؟!

ولكن حظ بوش فى النهاية لم يكن ضاربا تماما ، فعندما تكسرت الأوراق علي الأوراق فى المعركة الانتخابية ، أفرزت فى النهاية حالة من التعادل لم تتكرر كثيرا فى التاريخ الامريكى كله ، فقد فاز الرجل حقا بصوت واحد من أصوات المجمع الانتخابى بعد معركة قضائية دامية فى ولاية فلوريدا ، ولكنه خسر أغلبية الأصوات التى ذهبت لمنافسه .. وهنا يبرز التحدى الأول للإدارة الأمريكية الجديدة وهى خلق الشرعية الكاملة لحكمه . صحيح أنه حصل علي الشرعية القانونية من خلال أحكام القانون والدستور ولكن الشرعية السياسية شئ آخر وهى مرتبطة تماما بأداء الرئيس فى السلطة وليس فقط بالإجراءات التى قادته اليها . وربما ستكون الامور سهلة فى أولها ، فالشعب الامريكى سوف يمنح رئيسه الجديد المائة يوم من السماح المتعارف عليها ، وعلي الأرجح فإن أحدا لن يكون متعجلا فى إثارة معركة فلوريدا وتعقيداتها القانونية ، ولكن فشلا ملحوظا واحدا فى السياستين الداخلية والخارجية

سوف يكفى لتفجر البراكين بالحمم الملتهبة علي الرئيس والكيفية التى وصل بها إلي السلطة .

ولكن الشرعية السياسية والقانونية لن تكون وحدها هاجس الرئيس الجديد ، فلعل شرعية أخرى هى الشرعية الشخصية والصلاحية للقيادة سوف تطل برأسها عاجلا أو آجلا ، فرغم ان النظام السياسى الامريكى يقوم علي مؤسسات معقدة ومركبة تتعارض وتتوازن بأشكال شتى ، إلا أن الشعب الامريكى يحب أن يكون لرئيسه الذى يتمتع بسلطات هائلة بصمته الخاصة فى الحكم ، وإن أمكن فى التاريخ . ولعل مشكلة بوش الرئيسية كانت أنه برز تحت المظلة الحامية لوالده ورجاله وطاقمه الذى عمل معه خلال فترة رئاسته ، فنائب الرئيس شينى كان وزير الدفاع ، ووزير الخارجية كولين باول كان رئيس الاركان ، وكونداليزا رايس التى عملت ضمن طاقم مجلس الامن القومى عادت بعد ترقيتها الي منصب المستشار . ولايستطيع أحد أن يغفل خارج نطاق المسئوليات التنفيذية والسياسية المباشرة أن كهنة الحزب الجمهوري من أمثال جيمس بيكر وبرنت سكوكرفت وهنرى كيسنجر كانت محلقة حول بوش طوال الوقت ، بينما هو يلعب دور الرجل الذى يضع السياسات والمفاهيم بينما يترك التفاصيل والتنفيذ لرجال الرئيس .

هذه الصورة ظلت ناجحة حتى الآن وجعلت بوش يفوز بمعركة الرئاسة بالطريقة التى فاز بها ، ولكن المشكلة أن الرئيس فى السلطة ليس هو المرشح فى الطريق إليها ومانفع فى حملات الانتخابات التمهيدية ، وفى معركة فلوريدا ربما لن ينفع بالضرورة عندما يصبح علي الرئيس إدارة عالم بأكمله تعود علي طرائق كلينتون فى الانغماس الشخصى فى التفاصيل حتى حفظ قرى ودساكر أيرلندا ، وشوارع غزة والقدس ، والخطوط الفاصلة بين الملل والنحل والاعراق فى البوسنة وكوسوفو .. الاخطر من ذلك أن طاقم الرئيس عاد ليستأنف عالما كان قد فتح الطريق اليه بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة ، ولكنه لم يمش فى طرقه ودروبه المعقدة . صحيح أن بوش الاب كان أول من تحدث عن النظام العالمى الجديد ، ولكن الحديث عن النظام شئ والتعامل معه شئ أخر بعد أن جرى ماجرى فيه من بناء وتغيير علي مدى السنوات الثمانى الماضية .

ولكن جعبة الرئيس وطاقمه ليست خاوية تماما إلا من آثار تجربة سابقة ، فلحسن حظهم أنهم يعملون فى الولايات المتحدة حيث توجد المؤسسات البحثية التى تدين بولائها للحزب الجمهورى ، وهذه لم تضع وقتها طوال سنوات كلينتون ، وعكفت على فهم العالم وفهم



امريكا ، وبعد الفهم كان لها تصوراتها وسياساتها التى سوف توضع أمام الادارة الجديدة، سواء ما كان منها يتعلق بخفض الضرائب ومداه ، أو كيفية انفاق فائض الموازنة أو المشروعات الدفاعية المختلفة ، وفى المقدمة منها نظام الدفاع الصاروخى الذى تتوجس منه أوروبا وروسيا والصين ، أو التعامل مع الازمات الدولية المزمنة وفى المقدمة منها الشرق الاوسط التى تركها كلينتون معلقة بين السماء والارض محملة بامكانيات الحل ، ومشبعة بكل عناصر الانفجار ! ولا جدال أن أفراد الطاقم لم يكونوا ساكنين بين رئاسة الاب ورئاسة الابن، ومن المؤكد أنهم لم يضيعوا وقتا كثيرا منذ هزيمة خريف عام ١٩٩٢، وراحوا يستعدون من وقتها لانتصار خريف ٢٠٠٠، ولكن الاستعداد شئ والممارسة شئ آخر، ولا أحد يعرف على وجه التحديد ماالذى اضافته الدراسة والفهم لمفاهيم وتقاليد عالم قديم لايمكن الخلاص منه بسهولة أو على الاطلاق .

التجربة على أى الاحوال هى المحك، ومهما كانت التجربة الماضية غنية فإن التجربة الحالية مختلفة تماما، فروسيا فى عهد يلتسين فى بداية الانحلال والتفكك الاعظم ليست هى روسيا فى عصر بوتين، وأوروبا التى كانت قد وقعت لتوها معاهدة ماستريخت ليست هى أوروبا بعد تنفيذ المعاهدة واقامة البنك المركزى وانشاء العملة الموحدة ومعها قوات الردع السريع الاوروبية، والعراق الذى ترك وهو محاصر يلعق جراحة ويمتثل للجان التفتيش الدولية لم يعد هو العراق الذى خرج من الحصار وبات له صوت مسموع فى اسواق النفط العالمية. والشرق الاوسط الذى تركه بوش الأب بعد مؤتمر مدريد ليس هو تماما الذى سوف يتعامل معه بوش الإبن مهما كانت الحكمة الذائعة ان الاقليم لايتغير ابدا، وحتى لو كان التغير طفيفا أو غير ملحوظ فى المنطقة فان اقاليم كثيرة فى العالم تغيرت كثيرا بقدر تغير المسافات والأزمنة. فلا العلاقة بين الكوريتين فى شرق أسيا بقيت على حالها، ولاعلاقاتهما باليابان بقيت على ما كان متعارفا عليه، ولا حتى علاقة تايوان بالصين استمرت كما كانت بعد أن عرفت الاولى الانتخابات الديمقراطية، وعرفت الثانية كيف تضم هونج كونج .

والقائمة بعد ذلك طويلة وغير قابلة للحصر، وباتساع طول الولايات المتحدة وعرضها، وحتى باتساع العالم وعرضه، وقد اصبح بوش الإبن أمام قدره، وسوف تكون قوة السلطة مبهرة وأسرة ولكن اعباءها سوف تكون قاسية ومضنية، ومهما كانت الحظوظ والاقدار فان اختبار الرجل لن يكون بعيدا فبعد اربع سنوات سوف يكون عليه خوض الانتخابات مرة أخرى !

«الديمقراطية» .... لمــاذا؟

صدر فى مطلع هذا الأسبوع، عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، إصدارة دورية جديدة باسم «الديمقراطية»، بعد عام ونصف من الاستعداد والتجهيز، منذ أن طرحت الدكتورة هالة مصطفى فكرتها لأول مرة، وظلت على حماسها لها طوال هذه الفترة، وباشرت الفكرة بالتطوير والنضج حتى خرجت على الصورة التى سيجدها قارىء مطبوعات «الأهرام» وإصدارات المركز شاملة وجامعة لواحدة من أهم القضايا التى تشغل بال التطور المصرى السياسى والاجتماعى على أبواب القرن الحادى والعشرين.

ولعل توقيت صدور هذه الفصلية الجديدة، رغم التأخير، يأتى فى وقته المناسب تماما، بعد الخطوة السياسية المهمة الى الأمام فى نظامنا السياسى، التى جاءت نتيجة حكم المحكمة الدستورية العليا، والتى قضت بضرورة الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات العامة وادت فى النهاية خلال الخريف الماضى، الى انتخاب مجلس الشعب الجديد، والذى أعاد ترتيب الحياة السياسية المصرية، رغم المشكلات والقضايا المتنازع عليها، بصورة إيجابية نراها الآن فى مظاهر الجدية والحيوية التى يتمتع بها المجلس، وكان لحديث الرئيس مبارك فى أكثر من موضع، فى خطابه الافتتاحى لمجلس الشعب عن «الإصلاح السياسى» ما يمثل إشارة لفتح هذا الملف الحيوى والضرورى لتقدم البلاد، وهى تكافح من أجل التنمية وإعلاء شأن الأمة، والتكيف مع متغيرات عالمية متسارعة لم يعد ممكنا التخلف عنها والعجز عن المشاركة فيها.

وبالنسبة لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، فإن إصدار «فصلية متخصصة تعنى بالقضايا المعاصرة للديمقراطية» يمثل إضافة نوعية لإصداراته المتعددة، فكما هو معروف أن المركز قام عند انشائه عام ١٩٦٨ على التخصص فى موضوع الصراع العربى - الإسرائيلى، ومن بعده القضايا الاستراتيجية الكبرى للأمن القومى والعلاقات الدولية، إلا أنه منذ نهاية السبعينيات، وتحت القيادة الرشيدة لأستاذنا السيد يسين، بدأ المركز تدريجيا فى استطلاع الداخل المصرى سياسيا واقتصاديا، من خلال البحوث الخاصة بالانتخابات المصرية المتتابعة، ومن خلال القسم الخاص بالنظام السياسى المصرى فى «التقرير الاستراتيجى العربى»، الذى صدر لأول مرة عام ١٩٨٦ وقدم تقويما شجاعا وموضوعيا لأداء وتفاعات السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، والأحزاب والقوى السياسية الشرعية والمحجوبة عن الشرعية، والمجتمع المدنى، ورغم أن المركز لم يتخل أبدا عن موضوعه الأول من خلال بحوث وإصدارات متنوعة، مثل التقرير الاستراتيجى ودوريات كراسات استراتيجية ومختارات إسرائيلية، ومختارات إيرانية وقراءات استراتيجية، فإن التسعينيات شهدت نقلة كبيرة فى التركيز على الداخل المصرى من خلال فصلية «أحوال مصرية» التى عنيت بفكرة «التغيير» فى المجتمع، فى أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية، وشهرية «قضايا برلمانية» والتى تخصصت فى قضايا التطور الديمقراطى فى البلاد بشكل عام، والارتقاء بالأداء التشريعى لمجلس الشعب بوجه خاص.

وفى كل هذه الإصدارات، وفى البحوث المنشورة فى شكل كتب ومقالات فى الصفحات المتخصصة للمركز بالأهرام، فإن الأهداف كانت واحدة وتتماشى مع التقاليد التى وضعت للمركز منذ انشائه، وهو توفير أكبر قدر من المعلومات عن الظواهر الاجتماعية المختلفة، وتوفير المعرفة الخاصة بعلاقات المتغيرات داخل الظواهر وفيما بينها، من خلال أدوات التحليل العلمى المتعارف عليها عالميا، وأخيرا التعامل مع إشكاليات هذه الظواهر، والاجتهاد فى طرح بدائل وخيارات أمام الرأى العام وأجهزة اتخاذ القرار، كلما كان ذلك ممكنا، وبنفس هذه الروح كان اصدار «الديمقراطية»، التى يجرى التعامل معها كمفهوم ونظام من قبل المفكرين والساسة بحماس بالغ، خلال العقود الثلاثة الماضية، وزاد كثيرا خلال التسعينيات بفعل التحولات العالمية المعروفة، ورغم ذلك، فإن الطريق اليها لايبدو سلسا أو سهلا، بل معبدا بالشكوك والهواجس والاشكاليات الصعبة، والخيارات المعقدة التى يبدو أحلاها مرا للغاية!. وتحكى التجربة العربية خلال العقد الماضى، رغم كل ما جرى فى العالم من تطورات جذرية فى اتجاه سيادة النظام الديمقراطى، قصة غير سعيدة فى استكمال أسس هذا النظام وتوطينه، ربما لا تختلف كثيرا عن قصص أخرى فى المجالات الاقتصادية والاستراتيجية.

هنا فإن استدعاء العلم الاجتماعى ضرورة لا غنى عنها للتعامل مع الواقع المصرى والعربى، كما هو وليس كما تأتى الأمنيات والرغبات، واذا كانت الديمقراطية لها جانبها المؤسسى والقانونى، وجانبها الإجرائى والعملياتى، وجانبها القيمى والعقائدى، فإن كل جانب من هذه الجوانب هو ساحة هائلة ملغومة بالاشكاليات الفكرية والعملية التى تستوجب التأصيل والتقنين، والبحث عن المسالك التى تغنى عن المهالك، وخلال الأسابيع القليلة الماضية فقط، منذ افتتاح الدورة الحالية لمجلس الشعب الجديد، تصدرت الساحة العديد من القضايا التى تبدو منفصلة، وبعضها متكرر الى حد بعيد، إلا أن كلها تشكل أجزاء من هذه الظاهرة المعقدة للتحول الديمقراطى، والتى لم تنجح الجماعة السياسية المصرية فى التوصل الى طريقة ناجعة وحاصلة على التفوق العام للتعامل معها، فقضية تعريف العامل والفلاح، التى طاردتنا منذ الستينيات لاتزال باقية معنا، وقضية أسلوب الانتخابات ما بين طريقة الانتخاب الفردى وطريقة الانتخاب بالقائمة، وطريقة الجمع بينهما، ثارت مرة أخرى منذ بدء اثارتها فى الثمانينيات، وقضية من هو سيد القرار فيما يتعلق بصحة العضوية قفزت الى السطح كما كانت تقفز فى حالات سابقة، وقضية تمويل الأحزاب السياسية فرضت نفسها بعد أن أصبح الأفراد بقوة المال أقوى من الأحزاب، وأخيرا وليس آخر أصبحت «حدود الحرية فى الابداع» موضوعا حالا على النقاش العام بعد القرارات التى اتخذها السيد وزير الثقافة فاروق حسنى بإقالة عدد من معاونيه بعد أن تقدم أحد أعضاء مجلس الشعب من التيار الإسلامى بطلب إحاطة يخص روايات أصدرتها الوزارة.

هذه القضايا التى فرضت نفسها على الساحة السياسية والفكرية المصرية خلال الأسابيع القليلة الماضية فقط ليست جديدة بالمرة على التجربة السياسية المصرية، كما أنها ليست استحداثا مصريا خالصا لم تعرفه الشعوب والأمم التى خاضت نفس الطريق من قبل، كما أننا لسنا وحدنا فى عالم اليوم الذى (نواجه فيه هذه القضايا، حيث يشاركنا) نواجهها فيشاركنا الام ومتاعب الاستجابة لها عدد هائل من الدول فى شرق أوروبا وآسيا وأمريكا الجنوبية والوسطى، مرت على نفس الجسر ما بين المركزية السياسية والديمقراطية، ولعل ذلك يعطى أهمية بالغة للافتتاحية التى كتبتها الدكتورة هالة مصطفى رئيسة تحرير «الديمقراطية»، والتى ركزت فيها على ضرورة النظر للديمقراطية على أنها «عملية» تطورية بالغة التعقيد، يكون المنهج المقارن فى السياسة هو وسيلة الاقتراب منها، ومن ثم نجد العدد الأول من المجلة حافلا ليس فقط بالدراسات والتقارير الخاصة بالحالة المصرية، من خلال دراسات خاصة بالمشاركة السياسية والانتخابات المصرية الأخيرة، ودور المحكمة الدستورية العليا فى النظام السياسى المصرى، بل أيضا اطلالة واسعة على تجارب تركيا وإيران واليمن والولايات المتحدة والسودان وإسرائيل وفلسطين ولبنان وإندونيسيا، يستوى فى ذلك تجارب الذين قطعوا شوطا طويلا أو قصيرا فى المسار الصعب نحو الديمقراطية. وبهذا التقليد فى البحث والدراسة، تحاول «الديمقراطية» تجاوز النقاش والجدل الأيديولوجى السائد فى مصر حول «الإصلاح السياسى»، الذى قد لا يختلف أحد على ضرورته، ولكنه أيضا لا يتفق فيه أحد على حدوده والكيفية التى يتم بها، والعمليات القاسية التى على المجتمع السياسى أن يمر بها حتى يتم التحول الديمقراطى، ولعل المشكلة الاكبر أن عدم الاتفاق هذا لا يتم فى كثير من الأحيان، من خلال معلومات موثقة، أو من خلال تحليلات رصينة، بل إنه فى لحظات كثيرة يتحول الى نوع من الأتراب الفكرى والصراع السياسى، الذى تستخدم فيه أسلحة مشروعة وغير مشروعة، واذا كانت هناك صحة فى القول الشائع إن الديمقراطية هى نظام سياسى سيىء، ولكن البشرية لم تفلح فى انتاج ما هو أفضل منه، فمعنى ذلك أننا أمام مسيرة ليست سهلة بالمرة واشكالياتها كثيرة ومتعددة، ولا يوجد قدر العلم والمعرفة ما يعطينا البصيرة للتعامل معها بحصافة وحكمة، ولعل ذلك، كما نأمل، هو الهدف من صدور مجلة «الديمقراطية»، التى نرجو أن تكون أتت الى الساحة الفكرية والعلمية والسياسية فى مصر فى الوقت المناسب تماما.

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام

التاريخ : ٢٣ ينا ير ٢٠٠١

سفير مصر السابق فى لندن يقرر أن رئيس مركز ابن خلدون كان يقدم أبحاثا لخدمة المجتمع

كتب ـ خالد أبوالعز:

واصلت محكمة أمن الدولة العليا أمس الاستماع إلى شهود النفى فى قضية مركز ابن خلدون والمتهم فيها الدكتور سعد الدين ابراهيم وآخرون ـ بعضهم هارب ـ بتلقى تبرعات بلغت قيمتها ٢٦١ ألف يورو من الاتحاد الاوروبى دون الحصول على ترخيص من الأجهزة الرسمية.

وكانت المحكمة قد انتهت من سماع شهادة الدكتور عبدالمنعم سعيد رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجيه الذى أكد فى شهادته أنه كان عضوا بمجلس الامناء المشرف على مركز ابن خلدون وأنه لايعلم أن المركز يسىء إلى سمعة مصر وأنه لو علم بذلك هو وغيره من أعضاء مجلس الأمناء لقدموا استقالاتهم فوريا وأنه لايعرف شيئا عن النواحى الادارية والمالية الخاصة بالمركز وأنهم كانوا يهتمون فقط بالابحاث.

ثم استمعت المحكمة حتى ساعة متأخرة من مساء أمس إلى شهادة السفير محمد شاكر، واللواء أحمد عبدالحليم فأكدا فى شهادتيهما نفس الأقوال السابقة بأنهما كانا عضوين بمجلس الأمناء وكان المجلس يهتم بالابحاث فقط وكانت تعرض على المجلس بصفة دورية ميزانية المركز والنواحى الادارية ولم يكونا يهتمان بمناقشتها وقررت المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة ١٧ فبراير القادم.وقد عقدت الجلسة أمس وسط اجراءات أمنية مشددة وجمع غفير من مندوبى الصحف برئاسة المستشار محمد عبدالجيد شلبى وعضوية المستشارين عبدالعظيم عزام وعلاء الدين الجداوى وحضور أشرف هلال وسامح سيف وكيلى أول نيابة أمن الدولة العليا وسكرتارية محمود أبو حمد وطاهر محمد وحضر ١٧ متهما بينهم الدكتور سعدالدين وأودعوه قفص الاتهام وبدأ رئيس المحكمة الاستماع إلى شهادة محمد شاكر سفير مصر السابق بلندن وعضو مجلس الأمناء بمركز ابن خلدون وسأله رئيس المحكمة عن الذى يعرفه عن الدكتور سعد ابراهيم، فأجاب بأنه يعرفه منذ ٢٠ عاما وكانت تربطه به علاقة شخصية، وكان يلتقى كثيرا معه فى المؤتمرات العالمية وأنه عندما عاد من الخارج إلى مصر عرض عليه الدكتور سعد ان يشترك معه فى مجلس الأمناء المشرف على المركز فوافق على الفور لانه يعيش فى الخارج وكان يبحث بعد عودته عن عمل للمشاركة فيه يفيد به الوطن، وأضاف قائلا: كنا نحضر فى مجلس الامناء من أجل البحث ومناقشة القضايا القومية الخاصة بتنمية المجتمع مثل قضايا المرأة والتعليم وقضايا حقوق الانسان وهى قضايا تمس المجتمع كله وكنا ندعو وزراء للمناقشة ثم سأله رئيس المحكمة عما اذا كان المركز يتصل بجهات أجنبية وكان مجلس الأمناء يعرف ذلك، فأجاب الشاهد بأن الدكتور سعد كان يعرض عليهم هذه الأمور ويبلغنا بالجهات التى كان يتصل بها والمبالغ التى كانت تأتى للمركز كنا نعلم بها ثم سأله الدفاع: هل هذه الاموال التى كانت تأتى من الخارج كان الدكتور سعد يقوم بتحويلها إلى حسابه الخاص، فأجاب الشاهد بأنه لايعتقد ذلك خاصة أنه يعرف شخصية الدكتور سعد ولايشك فى أمانته ثم أجاب الشاهد على رئيس المحكمة بأنه عرف الاتهامات المنسوبة للمتهم عن طريق الصحف والمجلات ولم يعرف أن المركز كان يستغل فى أعمال مشبوهة.وأضاف الشاهد أن الابحاث التى كان يتناولها المركز والدكتور سعد لم تتعرض للنواحى السياسية، واستمرت المحكمة حتى ساعة متأخرة فى سماع شهود النفى وأصدرت قرارها المتقدم.كما أكد الشاهد الثانى اللواء أحمد عبدالحليم أنه كان عضوا بمجلس الأمناء هذا وكنا لا نناقش تفاصيل الميزانية الخاصة بالمركز وليس لنا دخل بالشئون المالية والإدارية وكنا نحضر لمناقشة الابحاث الخاصة بالمجتمع ثم بعد ذلك اخذ رئيس المحكمة يسأل الشاهد عن المنح والاموال التى كانت تأتى لمركز ابن خلدون من الخارج، فأجاب الشاهد بأن الدكتور سعد الدين إبراهيم كان يخبرنا بها فى اجتماع مجلس الأمناء ولكننا لانتدخل فى تفاصيل هذه المبالغ أو فى المحاسبة أو مناقشة الميزانية الخاصة بالمركز واخذ الشاهد بعد ذلك يركز على الأبحاث التى كانت تناقش فى مجلس الأمناء عن دور المرأة فى المجتمع وقضايا الإرهاب ومساعدة المحتاجين والتائبين ثم اخذ الدفاع يسأل الشاهد عن علاقته بالدكتور سعد الدين.ابراهيم.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام الاقتصادي

التاريخ: ٢٥ ينايو ٢٠٠١

مرحلة جديدة فى القضية الفلسطينية تمر

القضية الفلسطينية بمنعطف جديد تماما بعد موافقة الرئيس عرفات والسلطة الوطنية الفلسطينية علي المقترحات الأخيرة للرئيس الامريكى بيل كلينتون ،لايختلف كثيرا عن العديد من المنعطفات الحادة التى مرت بها علي مدى أكثر من نصف قرن، وأدت الي انقسامات حادة فى الرأى العام العربي وفى النخبة السياسية والفكرية العربية ربما أن أوان منع حدوثها هذه المرة. وقد يكون مفيدا منذ البداية تقرير أن ما نشاهده الان لايزيد كثيرا عن الحمل الكاذب أو الانذار الزائف أو السراب الذى يتخيله المرء ماءً بينما هو صحراء جرداء ، فالتحفظات الفلسطينية المرافقة للموافقة علي الخطة الامريكية، إذا ما أضيفت للتحفظات الاسرائيلية، كلاهما يرتبط بقضايا جوهرية تتعلق بالانسحاب والامن والقدس واللاجئين وأدت الي فشل قمة كامب دافيد الثانية فى يوليو الماضى، وفشل كل المحاولات التى لحقتها حتى انفجرت انتفاضة الاقصى المباركة، ولايوجد ما يشجع علي أنها لن تؤدي الي الفشل مرة أخرى ،خاصة مع ضيق الوقت المتبقى حتى انتهاء فترة الرئاسة للادارة الامريكية الحالية، ومع استمرار المواجهة الدامية وتساقط الشهداء الفلسطينيين، يجعل من امكانية التوصل الي اتفاق اطار جديد لحل القضية الفلسطينية مهمة أقرب الي المستحيل .

ومع ذلك فإن مجرد الموافقة من قبل الطرفين الفلسطينى والاسرائيلى علي الخطة الامريكية، بما حصلت عليه من تأييد دولى جعل أكثر من خمسين وزيرا للخارجية يطلبون من عرفات الموافقة عليها، يفتح الباب لتكون اساس التفاوض بينهما خلال المرحلة المقبلة، سواء تم ذلك خلال الايام المتبقية من إدارة كلينتون، أو خلال الشهور التالية عندما تلتفت إدارة بوش الي منطقة الشرق الاوسط .وبهذا المعنى سوف تكون هذه الخطة موضع النقاش،والانقسام العربى العام خلال الفترة القادمة، وهو ما ظهرت بوادره بالفعل خلال الاسابيع القليلة الماضية، وهو الأمر الذى عرفته القضية الفلسطينية عند كل منعطف من منعطفاتها التاريخية سواء كان ذلك عند صدور قرار التقسيم ، أو قبول الهدنة ،أو قبول القرار ٢٤٢ الذى اختزل القضية وجعلها مجرد قضية لاجئين، أو قبول مبادرة روجرز التى قبلت لأول مرة تعديلات «**طفيفة**» فى حدود الاراضى العربية التى تم احتلالها فى حرب يونيو ١٩٦٧ من قبل اسرائيل، أو اتفاقيات الفصل بين القوات التى تلت حرب اكتوبر ١٩٧٣ علي الجبهتين المصرية والسورية، أو اتفاقيات كامب دافيد الأولي عام ١٩٧٨ وحتى اتفاق أوسلو وتوابعه من اتفاقيات فى التسعينيات .

وفى كل منعطف من هذه المنعطفات كانت النخبة السياسية والفكرية العربية تنقسم الي معسكرين، الاول يرفضها رفضا فوريا لأنها من وجهة نظره تقبل بالمساومة على ما لاينبغى المساومة عليه فى ضرورة

تصحيح الخطيئة الاصلية التى أدت الى انشاء دولة اسرائيل علي الاراضى الفلسطينية ،والثانية ترى بالقبول بما هو معروض كخطر على طريق تحقيق حق المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة علي أرضه المحتلة بعد ١٩٦٧ بعد أن تعذر قيامها على أساس قرار التقسيم. والحقيقة أن مثل هذا الانقسام ليس جديدا علي حركة التحرر الوطنى العربية طوال القرن الماضى ،فقد كان هناك المثاليون الذين يرون فى القضية بساطتها التى تجعل من الضرورى علي الاستعمار أن يحمل عصاه علي كاهله ويرحل ،وكان هناك الواقعيون الذين يرون فى القضية تركيبها وتعقيدها ويرون امكانية تحقيق هذا الهدف من خلال مراحل متعاقبة يخلقون فيها وقائع جديدة فى كل مرحلة يمكن البناء عليها وتطويرها فى مراحل تالية. وقد حدث مثل هذا الانقسام فى حركة التحرر المصرية حين كان الحزب الوطنى يرى أنه لاينبغى حتى التفاوض الا بعد الجلاء بينما قبل حزب الوفد وزعيمه سعد زغلول التفاوض ،وتعايش مع الاعلان البريطانى لعام ١٩٢٢ بما فيه التحفظات الأربعة التى كانت أشبه بقضايا الوضع النهائى فى حالة القضية الفلسطينية من أجل وضع الاساس المادي والمؤسسى للدولة المصرية .وتكرر الأمر بعد ذلك فى معاهدة ١٩٣٦ التى قبل فيها الزعيم مصطفى النحاس بالوجود البريطانى فى قاعدة قناة السويس مقابل استكمال عناصر السيادة للدولة وإظهار شخصيتها الدولية بالقبول عضوا فى عصبة الأمم وهو مايشابه الآن إمكانية وضع قوات مراقبة إسرائيلية فى منطقة غور الأردن بالضفة الغربية لفترة زمنية محددة .

وحتى بالنسبة لزعيم لا يختلف علي مثاليته وثوريته أحد مثل الرئيس الخالد جمال عبدالناصر فقد كان عليه القبول بإمكانية عودة القوات البريطانية إلى قاعدة قناة السويس حتى يحرر مصر من الاحتلال رغم معارضة جماعة الإخوان المسلمين وجماعات مثالية أخرى رأت فى ذلك تنازلا لايجب التنازل فيه ،وكان ذلك مشابها لما هو معروض الآن على الفلسطينيين بامكانية عودة القوات الاسرائيلية الي الضفة الغربية فى حالة دخول طرف ثالث بقوات تهدد اسرائيل وتدفعها لإعلان حالة الطوارئ .وتكرر الأمر بعد ذلك مع عبدالناصر فيما تعلق بموافقته علي القرار ٢٤٢ بصورته العرجاء المعروفة وموافقته علي مبادرة روجرز التى يبدو أنها كانت ملهمة للخطة الامريكية الحالية فيما يتعلق بالتعديلات «**الطفيفة**» فى الحدود .

وأكثر من ذلك فإن مثل هذا الانقسام كان ساريا علي حركات كثيرة للتحرر الوطنى لم تتم فيها الهزيمة الكاملة للدولة الاستعمارية أو انهارت لأسباب خاصة بها ،فقد حدث فيما يتعلق بالجزائر بعد توقيع اتفاقية إفيان ، وحدث قبلها فى تونس التى سار تحررها علي مراحل متعاقبة من الحكم الذاتى الى الاستقلال الكامل ، كما نجده بعد انتهاء الحرب الباردة فى تجارب البوسنة وكوسوفو وأيرلندا الشمالية

. ولذلك فليس غريبا حدوث هذا الانقسام فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فى العموم ، وفى الوقت الحالي بصفة خاصة نظرا لالتباس الموقف الفلسطينى بين القبول المبدئى والتحفظات التفصيلية، ولكن الأكثر أهمية من الانقسام هو كيفية إدارته بحيث لاينحول الصراع الفلسطينى الإسرائيلى الي صراع فلسطينى ـ فلسطينى ، أو الي حرب أهلية فكرية وسياسية عربية تنهك قطبى الانقسام ولا تعطى للمثاليين أو الواقعيين أية فرصة لتحقيق الحدود القصوى أو الدنيا للتسوية .

وربما يحل معضلة هذا الانقسام العودة الي اصحاب المصلحة المباشرة فى القضية وهم الشعب الفلسطينى الواقع تحت الاحتلال ، والذى قدم خلال الشهور القليلة الماضية مئات الشهداء وعشرات الألوف من الجرحى غير موارد لاحصر لها . واذا كانت اسرائيل سوف تصوت علي الخطة الامريكية خلال انتخاباتها المقبلة فى السادس من فبراير سواء تم اكتمال الاتفاق عليها أم لم يتم ، فان هناك واجبا علي الرئيس عرفات أن يعلن منذ الآن أنه سوف يطرح أى اتفاق يتم التوصل إليه علي الشعب الفلسطينى للتصويت عليه فى ظل رقابة دولية نزيهة، فمن الطبيعى أن تكون الشعوب وليس النخب السياسية والفكرية هى التى تقرر أمرا بهذه الحيوية التاريخية لأنها فى النهاية سوف تتحمل نتائج القبول بما فيها من تنازلات ، أو نتائج الرفض بما فيها من تبعات هائلة لم تتردد الشعوب من قبل فى تحملها عندما رأت فى ذلك ضرورة .

وقد كان الرئيس عرفات وفيا للمدرسة الواقعية عندما قبل الخطة الامريكية ، وعندما وضع تحفظاته عليها ، فالقبول فوت الفرصة علي اسرائيل والولايات المتحدة وأكثر من خمسين دولة فى العالم لكى تضع عليه تبعات انهيار عملية السلام ، كما أن القبول جعله يثبت عددا من التنازلات الاسرائيلية مخافة الوقوع فى الخطأ السورى الذى لم يقبل علانية بما قدمه رابين من إمكانية الانسحاب الي حدود الرابع من يونيو ، وعندما عاد بعد ذلك للمطالبة بها فى عهد نيتنياهو وباراك كان الوقت قد فات . أما التحفظات فقد كانت علي كل ماهو جوهرى بالنسبة للقضية الفلسطينية سواء ماتعلق بقضية القدس أو قضية اللاجئين ، وكل ماهو مستخلص من الخبرة التاريخية للتفاوض المستند الي عبارات غامضة وخرائط غير واضحة وتوقيتات غير مقننة أو مستندة لارادة أخرى غير ارادة اسرائيل .

وإذا كانت خطة كلينتون سوف تكون هى اساس المرحلة المقبلة مهما كانت التطورات المتعلقة بشأنها فإن هناك ضرورة لفحصها ودراستها بدقة . ورغم أن كثيرا من التصريحات الفلسطينية قررت أحيانا أن هذه الخطة لاتختلف كثيرا عما جرى طرحه فى قمة كامب دافيد الثانية ، وأحيانا أخرى أنها أكثر سوءا منها، فإن مقارنة الخطة بالرواية

الفلسطينية لما حدث فى كامب دافيد والتى جاءت فى التقرير الذى عرضه السيد محمود عباس (**أبو مازن**) على المجلس المركزى الفلسطينى تقطع بوجود تغيير فى اتجاه المطالب الفلسطينية كان سببه ولاشك الدماء الفلسطينية الغزيرة التى سالت تضحية وفداء للحقوق الفلسطينية ، والدعم العربى الرسمى وغير الرسمى. فما كان معروضا فى كامب دافيد هو الانسحاب الاسرائيلى من ٩٠٪ من أراضى الضفة الغربية ، مع بقاء ١٥٪ منها تحت السيطرة الامنية الاسرائيلية فى غور الاردن لفترة طويلة ، كما سوف تظل اسرائيل مشاركة فى أمن المعابر مع مصر والاردن ، مع احتفاظها بالسيادة على القدس القديمة مع إعطاء سلطات وظيفية للدولة الفلسطينية علي الحرم الشريف والحيين الاسلامى والمسيحى فيها . وبالنسبة لموضوع اللاجئين طرحت إمكانية لعودة عدد من اللاجئين الفلسطينيين علي مدى زمنى قدره ١٥ عاما .

أما بالنسبة لوثيقة كلينتون فانها تتحدث عن انسحاب اسرائيلى من الاراضى الفلسطينية المحتلة مع تعديلات بنسبة تصل الي ٢٪ تقريبا ، يمكن تبادلها مع اراض أخرى من أراضى اسرائيل ، مع امكانية بقاء قوات اسرائيلية فى مساحة لاتتعدي ٣٪ لفترة زمنية محدودة تحت إشراف قوات دولية سوف تكون مهمتها الفصل بين الطرفين ومراقبة تطبيق الاتفاق وهو مايحدث لأول مرة . حيث سوف تكون القوات الدولية هى الفيصل فى المسائل الامنية بين اسرائيل والدولة الفلسطينية الجديدة . وماتعلق باللاجئين فقد جاء فى صورة صياغة جديدة تقوم علي عودة اللاجئين من أبناء الجيل الأول ، وهو مايعتبر من وجهة النظر الامريكية تطبيقا للقرار ١٨١ ، أما بقية اللاجئين فيتم توطينهم أو عودتهم الي الدولة الفلسطينية أو الاراضى الاسرائيلية التى سيتم الانسحاب منها فى عملية التبادل.. وأخيرا فإن الوثيقة اقرت باعتبار القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية ماعدا الحى اليهودى فى القدس القديمة ، وما أسمته الوثيقة بالحائط الغربي والأحياء اليهودية المبنية بالقدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧ .

ولكن هذا التقدم لم يكن كافيا بالمرة ؛ لأنه أولا لايترجم حرفيا وبأمانة القرار ٢٤٢ فى ضرورة الانسحاب من الأراضي المحتلة فى عام ١٩٦٧ ؛ ولأنه ثانيا يتسم بالغموض الشديد خاصة فيما يتعلق بالقدس ؛ ولأنه ثالثا لايقدم حلا مرضيا لمسألة اللاجئين . ومهما كانت العيوب فى الوثيقة الا انها علي الاغلب سوف تبقى هى المطروحة علي طاولة المفاوضات بعد تولى جورج بوش الابن للسلطة فى واشنطن ، وسوف يصبح على الطرفين قطع الطريق الباقى الى التسوية ربما عبر دماء غزيرة ومصادمات عنيفة اخرى ، وهى المسألة التى بات ظاهرا ومؤكدا أن الشعب الفلسطينى سوف يكون لديه الكثير منها لتحقيق اهدافه الوطنية .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربي

التاريخ : ٢٧ يناير ٢٠٠١

تغييرات رئاسية عالمية

يوم السبت العشرون من يناير الجاري جرت ثلاثة تغييرات في رئاسة الدولة في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة في قارة أمريكا الشمالية، وعلى الجانب الآخر من المحيط الهادى على حافة القارة الآسيوية في مانيلا عاصمة الفلبين، وبعيداً على بعد عشرات الألوف من الأميال في جنوب القارة الافريقية في كينشاسا عاصمة جمهورية الكونغو الديمقراطية المعروفة باسم زائير سابقاً، التغيير الأول جرى في قاعة مجلس النواب الأمريكى عندما وضع الرئيس المنتخب الثالث والأربعون جورج ووكر بوش يده على الإنجيل الذى وضع يده عليه أول رئيس للجمهورية جورج واشنطن لكي يحلف اليمين أمام قاضي المحكمة الدستورية العليا وبعدها يصير رئيساً بينما تضرب المدفعية واحداً وعشرين طلقة انتهت بينما يتلقى التهنئة من سلفه بيل كلينتون، التغيير الثانى لم نعرف أين تم على وجه التحديد عندما قامت السيدة جلوريا أزوريو بحلف اليمين الدستورية وتولت رئاسة الدولة خلفاً للرئيس السابق جوزيف استرادا الذى أجبر على الاستقالة من منصبه، وبعد أن ظهرت الرئيسة أمام جمع هائل من المواطنين الفلبينيين وقفوا في استاد رياضي يزأرون بالهتاف للرئيسة الجديدة بينما هى تتحدث عن عزمها على تدعيم المؤسسات الديمقراطية في البلاد، أما التغيير الثالث في كينشاسا فلم يشهده لا أعضاء مجلس النواب، ولا الجماهير الهائلة، وإنما حفنة من القادة العسكريين اتفقت على تسمية جوزيف كابيلا قائد القوات المسلحة ونجل الرئيس الراحل الذى تم اغتياله لوران كابيلا لكى يكون رئيساً للبلاد وسط حالة من الطوارىء والأحكام العرفية تسرى في الجمهورية كلها.

وكما هو واضح أن التغييرات الثلاثة في رئاسة الدولة التى جرت في ثلاث قارات متباعدة لم تحدث بطريقة واحدة ليس بسبب الجغرافيا ولكن بسبب اختلاف مراحل التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى في كل منها، التغيير الأمريكى جرى ضمن الإطار الدستورى والقانونى الذى توافق عليه المجتمع منذ إنشاء الجمهورية وانتخاب أول رئيس لها عام 1789، وفي حضور الرئيس الذى انتهت مدته ووسط ممثلى الأمة المنتخبين انتخاباً حراً وديمقراطياً، ورغم اللغط الذى صار نتيجة تقارب الأصوات في ولاية فلوريدا فإن حكم المحكمة الدستورية أنهى النزاع القانونى وامتثل المرشح المنافس نائب الرئيس آل جور للحكم ووقف ضمن المؤيدين والمهنئين للرئيس الجديد، بينما وقف المواطنون على طول شارع بنسلفانيا يحيون الرئيس الجديد وفي يدهم أعلام الجمهورية.

التغيير الفلبينى لم يكن بهذه السلاسة فمنذ تمت الإطاحة في منتصف الثمانينيات بآخر ديكتاتور في تاريخ الفلبين فرديناند ماركوس وتم انتخاب كورازون اكينو رئيسة للجمهورية والدولة الفلبينية قلقة نتيجة تواضع نموها الاقتصادى مقارنة بالدول الأخرى في جنوب شرق آسيا، ونتيجة ضعف تقاليدها ومؤسساتها الديمقراطية، حتى نجح ممثل فاسد هو جوزيف استرادا في الفوز برئاسة الجمهورية وبعدها ظهر فساده الذى جعله يلغى الفارق ما بين جيبه والموازنة العامة وانتهى به الأمر إلى المحاكمة على يد المجلس التشريعى الذى بدا متردداً في الإطاحة بالرئيس فخرجت الجماهير في مظاهرات سلمية عارمة انتهت بتأييد الجيش لها والإطاحة بالرئيس وإحلال نائبته مكانه.

أما التغيير الكونغولى فكان عنيفاً للغاية وقد بدأت قصته منذ سنوات قليلة عندما نجح الثائر المتمرد لوران كابيلا في الإطاحة بالرئيس موديبو سيسيكو (معنى سيسيكو الديك الذى لا تمر أمامه دجاجة!) ودخل كينشاسا لكى يعاملها كما عامل التتار في الماضى البعيد كل الحواضر التى دخلوها من نهب واستغلال

وفساد، وبعدها بدأ التمرد من جديد، والثورة من جديد أيضاً، ووسط ذلك تم اغتيال الرئيس من قبل واحد من حراسه كما جاء في رواية، ومن قبل نائب وزير دفاعه كما جاء في رواية أخرى، وقبل أن يتم دفن الجثة لم يجد رفاق الرئيس الراحل من يحل محله سوى ابنه الذى كان على أى الأحوال قائداً للجيش وفى حوزته القوة المسلحة.

الفارق بين الحالات الثلاث هو الفارق بين درجات من التطور فى عالمنا، فالأولى الأمريكية عبرت عن أعلى درجات النضج فى التطور السياسى البشرى، فقواعد التغيير تم رسمها بدقة فى الدستور، وتم تطبيقها بدقة أيضاً اثنتين وأربعين مرة من قبل، ولم يكن ممكناً أن تختلف المرة الثالثة والأربعين عن المرات السابقة، فكل أربع سنوات تجرى الانتخابات العامة لاختيار الرئيس، وإذا ما تم اختياره مرتين فلا يجب اختياره لمرة ثالثة، فمن يعلم إذا كان ذلك يحدث لأن الشعب يريده فعلاً أو أنه خلال فترتى الرئاسة نجح فى تجميع الولاء لشخصه من خلال السلطات الممنوحة له، والحالة الفلبينية أكثر تعقيداً لأنها تعبر عن واحدة من مراحل التطور والتحول التى تختلط فيها عناصر التخلف والبدائية بعناصر التقدم والنضج، فمن المؤكد أن الفلبين عبرت على جسر التطور من الاستبداد والطغيان إلى الديمقراطية، فأصبحت لديها انتخابات عامة وفترات معلومة لوجود الرئيس فى السلطة، كما أصبحت لديها مؤسسات مسئولة تستطيع حتى محاكمة الرئيس عندما يغلب فساده على مسئوليته، ولكن وعلى الجانب الآخر فإن الشعب لم ينضج بما فيه الكفاية لكى يختار الرئيس الصالح، وكان عاطفياً إلى الدرجة التى نجح فيها مهرج فاسد فى الحصول على أصواته لكى يكون رئيساً للجمهورية، كما أن المؤسسة التشريعية لم تكن حازمة بما يكفى لكى تقوم بمسئولياتها بالإطاحة بالرئيس فاستبعدت دلائل وبراهين على فساده لكى تبقيه، وهنا أتى تدخل الشعب نفسه من خلال المظاهرات لكى يطيح بالرئيس فى ثورة شعبية، وليس من خلال انتخابات ديمقراطية، ويسانده الجيش وليس بمساندة المؤسسات، وحدث التغيير الديمقراطى فى النهاية حتى بدون أساليب ديمقراطية.

الحالة الكونغولية ممثلة تماماً للتخلف الرابض فى العالم الثالث الذى يجعل التغيير دوماً غارقاً فى الدم والاغتيالات والانقلابات والفساد، وظل هذا هو الطابع الرئيسى للتغييرات فى إفريقيا رغم محاولات مضيئة هنا أو هناك أو بين وقت وآخر، فكابيلا الأب جاء إلى السلطة بالحديد والنار لكى يقضى على نظام قام على الحديد والنار، ولكى يمارس السلطة بالفساد وتجارة الماس غير الشرعية كما كان سلفه يمارس السلطة بالفساد وتجارة الماس غير الشرعية، وحينما جاء كابيلا الابن إلى السلطة فإنه جاءها على ذات الحرب المسلحة التى جاءت بأبيه إلى السلطة، وبين الابن وأبيه وسلفهما أصبحت واحدة من أغنى دول العالم بالموارد الطبيعية أفقر دول العالم على الإطلاق وتمزقها الحراب الأهلية والنزاعات العرقية والجماعات السياسية وكل من يستطيع وضع اليد على منجم من مناجم الماس فى البلاد.



الحالات الثلاث هى قصة عالمنا المعاصر ومراتبه، وإذا كانت القصة الأولى تمثل النموذج عند أرقى مستوياته فى النضج، فإن القصة الثانية تحدد لنا آلام التحول ومشاكله وما يحتاجه من أسباب للنضج والتطور السليم، أما القصة الثالثة فإنها تحدد المصير المظلم لمن لا يتعلم ومن لا يتعظ!!

د. عبدالمنعم سعيد

التقرير الذى لم يقرأه أحد

الشرق الأوسط فى عيون "C.I.A."

فجأة ، ودون سابق إنذار ، نشرت الصحف المصرية والعربية عددا من المقالات والتعليقات على تقرير أصدرته المخابرات المركزية الامريكية يخص مستقبل الشرق الأوسط فى عام ٢٠١٥ يتصف بالتشاؤم حول حال المنطقة من حيث قدرتها على التطور والتلاؤم مع المتغيرات العالمية، وفورا انبرت كثرة من الكتاب للدفاع عما رأوا أنه نوع من التجنى الأمريكى بالحكم على الدول العربية بهذا المستقبل المظلم ومخالفته للواقع العربى الذي فيه مايبشر بحالة أفضل فيما هو قادم من أيام وسنوات. كان الرد فى معظمه غريزيا، ومادام التحليل والتقرير جاء من جهة أمريكية، خاصة إذا كانت المخابرات المركزية، فلابد أن ماجاء فيها يحتوى على شر مستطير، ورغبة دفينة فى الفت من عضد الامة ومستقبلها المشرق بإذن الله. وبالعودة الى التقرير واستخراجه من على شبكة الانترنت، وجدنا ان التقرير لا يخص الشرق الاوسط والدول العربية ، وإنما يخص العالم كله ولم يأت ذكر منطقتنا إلا فى بضع صفحات قليلة من صفحاته البالغة ٦١ صفحة تمثل الخلاصة لعدد هائل من البحوث ربما استغرقت مئات الصفحات.

وربما كان أهم مافى التقرير الطريقة التى تم إعداده بها، والهدف السياسى والاستراتيجى الذى أعد من أجله، وكلاهما يمكن ان يكون مرشدا ومعلما للكيفية التى يمكننا بها التعامل مع شئوننا وشئون المنطقة. ونقطة البداية فى التقرير هى ان الحكومات، وهى فى هذه الحالة الحكومة الأمريكية، لا تستطيع رسم سياساتها بالقطعة أى كرد فعل للأحداث اليومية وإلا فإنها ستكون أسيرة لتصرفات الدول الأخرى، كما أنها لا تستطيع الحركة وسط ظلام مطبق فتصير مثل

الاعمي الذي يتخبط فى غرفة مزدحمة بالخزف الصيني. ولذا بات من الضروري وجود دراسات مستقبلية تستشرف التغيرات القادمة وسرعتها وتتوقع للأحداث فيها ومن ثم تصبح هناك إمكانية لوضع «**سيناريوهات**» للتطور تعد خطط مواجهتها وتعبئ وتحشد الموارد لمواجهتها. ولأن الواقع أغنى واكثر تعقيدا من كل مايتصوره الانسان، فإن الدراسات المستقبلية لا تتم مرة واحدة وينتهي الامر، بل لابد من تصحيحها من خلال دراسات اخرى على الطريق مابين الحاضر والمستقبل.

وبهذا المعنى فإن التقرير الذى بين يدينا ليس هو التقرير الأول، وإنما هو الثانى فى سلسلة من التقارير حيث صدر الأول في عام ١٩٩٧ لكى يتصور مستقبل العالم عام ٢٠١٠ وبعد ثلاث سنوات بات من الضروري اعادة النظر فيه مرة أخرى للتأكد عما اذا كان العالم قد سار وفق المسار المتصور فى السابق، وعما اذا كانت هناك متغيرات أغفلت ولم تأخذ في الحسبان، أو أن هناك متغيرات أخذت فى الحسبان ولكنها فى الواقع كانت لها نتائج غير متصورة في السابق.

نحن هنا أمام درس فى إعداد السياسات العامة، والسياسات الخارجية للدول ربما نحتاج إلى التعلم منه فى منطقة يشغلها الماضي اكثر مما يشغله المستقبل، ويوجد فيها نقص فادح فى الدراسات المستقبلية والتى بدونها يصبح القادم من الأيام سلسلة من المفاجآت والحوادث غير المتوقعة والسياسات المحبطة لأنها رسمت للتعامل مع واقع انتهى منذ وقت طويل.

درس آخر نتعلمه من التقرير هو أن الدراسات المستقبلية بالغة التعقيد والتركيب، ولا يفلح جهد مؤسسة واحدة، او وجهة نظر واحدة في إنجازها. ولذلك، ورغم أن التقرير قد أصدرته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، فإن إعداده تم تحت الاشراف المباشر لمجلس المخابرات القومي الأمريكي وهو مجلس يضم بالاضافة الى الوكالة بمواردها الهائلة اجهزة المخابرات المرتبطة بأفرع القوات المسلحة ووكالة المخابرات القومية المتخصصة فى شئون الاستطلاع التقنية مثل الاقمار الصناعية وغيرها وقسم المخابرات والتخطيط بوزارة الخارجية الأمريكية. الأهم من ذلك أن كل هذه المؤسسات بإمكانياتها الهائلة لم تكن كافية لإعداد التقرير ومن ثم تم استدعاء عدد من الجامعات والمؤسسات الخاصة ومراكز البحوث لإعداد دراسات فرعية تكون الأساس الذى يستخلص منه التقرير. وهكذا أوكل بحث عن ردود الفعل الخارجية للثورة فى الشئون العسكرية لكى تعده جامعة جورج تاون وبحث عن التطور فى الدولة القومية لجامعة ميرى لاند، وبحث عن اتجاهات التحول الديموقراطى لخبراء اكاديميين بالاشتراك مع خبراء الوكالة المركزية، وبحث عن القوة الاقتصادية الأمريكية لشركة خاصة هى شركة استراتيجيات التجارة والصناعة فى سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا، وبحث عن التحولات فى الصناعات العسكرية للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية فى لندن، وبحث عن البدائل المستقبلية للحرب والصراع لوكالة مخابرات الدفاع وكلية الحرب البحرية والمخابرات المركزية، وبحث عن حروب المستقبل

بالتركيز على المقابلة بين المقاتلين والعلماء لمعهد بوتاميك فى ارلنجتون فرجينيا، وبحث عن التهديدات المستقبلية للتكنولوجيا لشركة متير الواقعة فى ماكلين فرجينيا، وبحث عن المسار العالمى لثورة المعلومات ونتائجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمؤسسة راند في سنتامونيكا كاليفورنيا، وبحث عن الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاعلام فى الشرق الاوسط لجامعة الدفاع القومى فى واشنطن، وبحث عن اتجاهات الهجرة العالمية وتأثيراتها على الولايات المتحدة لمؤسسة كارينجي للسلام الدولى فى واشنطن، وبحث عن بدائل المستقبليات

العالمية ٢٠٠٠ - ٢٠١٥ لوزارة الخارجية ومكتب المخابرات والبحوث ووكالة المخابرات المركزية. وبعد الانتهاء من هذه البحوث واستخلاص التقرير النهائى منها تم عرضه علي مجموعة من الخبراء خارج هذه المؤسسات كلها للتعليق عليه ونقده والاضافة إليه وهم رتشارد كوبر وجوزيف ناي من جامعة هارفارد، ورتشارد هاس من مؤسسة بروكينجز وجيمس ستينبرج من مؤسسة ماركيل جيسيكا ماثيوز من مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى ودانيل يارجن من شركة كامبريدج لبحوث الطاقة.

نحن اذن امام جهد جبار استغرق ١٥ شهرا وشاركت فيه أعداد كبيرة من المؤسسات والباحثين داخل الحكومة الأمريكية وخارجها، ولا نعلم على وجه التحديد كم الملايين التى انفقت عليه ولكن المؤكد انها كثيرة، ويمكننا ان نتخيل حجم الجهد المبذول في التنسيق بين كل هؤلاء لو تخيلنا ان بحثا مماثلا جرى في مصر وعبئت له جهود عدد من الوزارات والجامعات ومراكز البحوث ومئات من الخبراء والباحثين لإعداد تقرير مماثل فى نفس الفترة الزمنية. المهم أن التقرير تم إنجازه من خلال تحديد سبعة محركات DRIVERS تحدد اتجاهاتها التطورات فى العالم خلال الخمسة عشر عاما المقبلة **اولها** السكان من حيث أنماطهم العمرية وحركتهم داخل الدول وخارجها وصحتهم، **وثانيها** الموارد الطبيعية مثل الغذاء والمياه والطاقة ومعهم البيئة، **وثالثها** العلم والتكنولوجيا وتشمل تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيات أخرى، **ورابعها** الاقتصاد العالمي وتشمل ديناميات النمو الاقتصادى والتوقعات حول النمو والتوزيع غير المتكافىء والأزمات الاقتصادية والقدرة علي مواجهتها، **وخامسها** الحكم GOVERNANCE والتنظيم على المستويين القومى والدولى وتشمل التعامل مع الفاعلون من غير الدولة وشبكات الجريمة المنظمة والهويات والشبكات العرقية المتغيرة والتعاون الدولى، **وسادسها** مستقبل الصراع بين الدول وداخلها وتعاملها مع الارهاب العابر للقوميات ورد فعلها للتفوق العسكرى الأمريكى، **وسابعها** دور الولايات المتحدة فى العالم.

هذه المحركات السبعة كما يقول التقرير هى التى توصل لها الخبراء والباحثون لكى تشكل المستقبل خلال العقد والنصف المقبل، ولكن التقرير فى ذات الوقت يقدم ثلاثة تحذيرات هامة في التعامل معها: **أولها** أن أيا من هذه المحركات او التوجهات لا يستطيع وحده أن يسيطر على المستقبل العالمي فى عام ٢٠١٥، **وثانيها** ان كل محرك سوف تكون له آثار مختلفة على أقاليم العالم ودوله، **وثالثها** ان هذه المحركات لاتعمل بالضرورة بحيث يعزز بعضها البعض بل أنها فى بعض الأحيان تعمل بطريقة متعارضة. والأكثر من ذلك ، ورغم كل الجهد

المبذول فإن واضعي التقرير يحذرون القراء منذ البداية أن ما تم التوصل إليه لايعني يقينا ان ذلك الذى توقعوه هو الذي سوف يحدث في المستقبل . ولإثبات هذه النقطة جرت المقارنة مابين تقرير التوجهات العالمية ٢٠١٠ الصادر عام ١٩٩٧ والتقرير الحالى ووجد عدد من المفارقات بين التقريرين حدثت خلال السنوات الثلاث الماضية فقط، وعلى سبيل المثال فإن التقرير السابق فشل تماما فى التنبؤ بالأزمة الاسيوية وما ترتب عليها من أزمات مالية عالمية في عام صدور التقرير، ورغم ان التقرير الجديد استمر على تفاؤله بالنسبة لاقتصاديات شرق أسيا إلا أنه أخذ فى الاعتبار عددا من العقبات التي تقف أمام النمو الاقتصادى فى هذه البلدان.

بعد ذلك فإن هناك خلافا فى الدرجة عند تقييم دور المحركات، فالتقرير الجديد يعطى دورا أكبر لتأثيرات العولمة، والعلم والتكنولوجيا، والحكم والتنظيم على المستوى القومي والدولى، ودور الولايات المتحدة عما كان عليه الحال في التقرير السابق. وفى نفس الوقت فإن التقرير الجديد يعطى هامشا أكبر من الشك وعدم اليقين بالنسبة لمستقبل الصين، كما أنه أكثر تشاؤما فيما يتعلق بمستقبل أفريقيا جنوب الصحراء والسلام فى الشرق الأوسط والاعتماد الغربى علي بترول دول الأوبك عما كان عليه الحال فى التقرير السابق.

نحن إذن أمام جهد علمي كبير، ورغم ما بذل فيه من وقت ومال وخبرة فإن هناك درجة كبيرة من التواضع ونقد الذات ووضع الدراسات المستقبلية ضمن حدودها، فهى ليست ضربا للودع ، أو فتحا لأوراق اللعب، او قراءة غجرية فى فنجان القهوة، وإنما هى محاولة لاستشراف مستقبل البشر من خلال مؤشرات او محركات يمكن استقراؤها وقياسها ومدها على خطوطها المستقبلية. ولكن ليس معنى ذلك أن المستقبل الذي يشار اليه هو ماسيحدث تحديدا لأن العنصر البشرى في التطور هو القادر على معاكسة ماتم تحديده وتغييره خاصة لو علم مسبقا بما سوف يحدث، بمعنى آخر فإن الدراسات المستقبلية يمكن ان تكون نافية لذاتها لو تنبه البشر في الوقت المناسب وقدموا سياسات فعالة لتغيير الواقع في اللحظة الملائمة. وعلى أى الأحوال فإن التعامل مع دراسات المستقبل لا يكون من خلال الانطباعات او الغرائز والنوايا الطيبة، وإنما حتى تكون المصداقية قائمة من خلال دراسات مقابلة، وإعادة اختبار المؤشرات والمحركات فى الواقع. والآن ما الذى جاء فى التقرير عن العالم وعن الشرق الأوسط؟!



المصدر: الاسبوع

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ٢٩ يناير ٢٠٠١

في ندوة الاقتصاد المصري وتحديات التحديث

عبدالمنعم سعيد يمتدح مرحلة الاستعمار ويصف المرحلة العربية بالانحطاط!



عبدالمنعم سعيد

انتقد الدكتور عبدالمنعم سعيد المناخ الفكري والسياسي الحالي في مصر مؤكدًا أنه مناخ معاد للاستثمار الأجنبي ويتعامل معه على أنه استعمار جديد يهدد البلاد والثقافة العامة.. كما انتقد النظام القضائي المصري مشيرا إلى أنه أحد العوائق ضد الحرية الاقتصادية.

وقال - خلال ندوة الاقتصاد المصري وتحديات التحديث - إن البيروقراطية المصرية إحدى المشاكل التي تعترض الحرية الاقتصادية ويمثل هذه البيروقراطية ٦ ملايين موظف هم ثلث القوى العاملة في مصر وهؤلاء ليست لهم علاقة بالعولمة وعملهم الرئيسي هو كيفية إعاقة دخول الاستثمارات الأجنبية.

واستعرض الدكتور عبدالمنعم سعيد الفترات التي شهدت مصر خلالها تقدمًا وازدهارًا وقال إن مصر في العهد الفرعوني كانت دولة متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحالي.

وتجاهل عبدالمنعم سعيد في حديثه مرحلة الحضارة الإسلامية وازدهارها وتأثيرها على المجتمع المصري حيث قال إن مصر بعد العصر الفرعوني عاشت مرحلة «انحطاط» استمرت ١٩٠٠ سنة لم يكن فيها مراحل تقدم وامتدت حتى القرن الثامن عشر وعندما جاءت الحملة الفرنسية بدأت عمليات التحديث.

وامتدح عبدالمنعم سعيد مرحلة الاستعمار الانجليزي لمصر مؤكدًا أن هذه الفترة شهدت تقدما في البنية الأساسية وكانت مصر دولة غنية ووصلت إلى مستوى من التقدم يقارب مستويات بعض الدول الأوربية. واستمرت هذه المرحلة حتى بداية الخمسينيات بعدها بدأت مرحلة التدهور وبدأ الفارق يتسع بيننا وبين العديد من الدول.

وطالب الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني بضرورة الاهتمام بالتصدير وفتح أسواق جديدة للإنتاج المصري بعد دراسة الأسواق الخارجية. وأشار إلى تجربة الصين وإنتاجها وغزوها للسوق المصري حيث إنها تصدر لنا حاليا الجلباب والفوانيس وغيرها ويتم إنتاجها تحديدًا للأسواق العربية.

وأشار عصام رفعت رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي إلى ضرورة تصحيح القطاع الخاص حيث إن معظمه غير قادر على التحديث ولابد من الاندماجات والتحالفات من خلال الشركات متعددة الجنسيات وإصلاح الجهاز المصرفي وتنظيم التجارة الخارجية والسيطرة على النقد الأجنبي عرضا وطلبا وايجاد سياسة حقيقية لإدارته وإصلاح النظام الضريبي واستكمال البنية التشريعية.

وخلال الندوة - التي أدارها الخبير الاقتصادي الدكتور حازم الببلاوي - تساءل المهندس حسن صالح «رجل أعمال» عن دور وزارة التنمية الإدارية مطالبا بضرورة فك الاشتباك بين المواطنين والجهاز الإداري.

وقال إن هناك وظائف عديدة بدون فائدة ولكنها توجد لعرقلة عمليات التحديث. وأشار إلى أن الموظفين الذين لا فائدة منهم ولا حاجة لهم لابد من جلوسهم بالمنازل مع استمرار صرف مرتباتهم وهذا سوف يوفر الكثير على الدولة حيث يساهم ذلك في توفير استهلاك الكهرباء والتليفونات والمكاتب والمواصلات وغيرها.

واعترض الدكتور حازم الببلاوي على ذلك مؤكدا أنه في أوربا يتم صرف تعويضات البطالة ولكن الفرد يشعر بألم شديد ويسبب هذا متاعب نفسية.

واتفق في ذلك الدكتور سمير طوبار حيث قال إن القضية ليست في جلوس الموظفين في منازلهم ولكن في كيفية الحفاظ على كفاءتهم.. كما أن هناك فئات مهمة لا يمكن الاستغناء عن عملها كالمدرسين.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٩ يناير ٢٠٠١

حول قضية الاستثمار الأجنبى فى مصر

فى اللقاء السنوى الذى يعقده الرئيس مبارك مع المفكرين والكتاب بمناسبة معرض القاهرة الدولى للكتاب اثار مجددا وبتأكيد كبير ضرورة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر باعتبارها واحدة من ضرورات الاصلاح الاقتصادى وواحدة من سبل خروج الاقتصاد المصرى من عثرته الحالية وواحدة من طرق مجابهة الزيادة السكانية التى تصل إلى مليون وأربعمائة ألف نسمة سنويا والزيادة السنوية فى قوة العمل التى باتت تتراوح مابين ٨٠٠ ألف و٩٠٠ ألف والتى تتطلب التوظيف والتشغيل ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى تحدث فيها الرئيس فى هذا الموضوع فقد تكررت هذه القضية فى معظم خطاباته وأحاديثه الصحفية خلال الأعوام الأخيرة وكانت الحجة التى طرحها دوما هى أن الاستثمار الأجنبى هو السبيل الذى طرقته كل دول العالم من أجل بناء اقتصادها لايختلف فى ذلك بلد متقدم عن بلد نام كما أن البديل لهذا الاستثمار هو العودة إلى سياسة الاقتراض مما يعيدنا مرة أخرى إلى دوامة الديون وفوائدها وبدونه سوف تتعثر تماما سياسة زيادة الصادرات والاندماج فى الاقتصاد العالمى من خلال المشاركة والقدرة على المنافسة، وبالمثل فإن الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء طرح الموضوع أكثر من مرة وتحدث مرارا عن ضرورة الاندماج فى الاقتصاد العالمى وأهمية الاستثمارات الأجنبية لعملية النمو الاقتصادى عند مستويات عالية ، وذكر مرة واحدة على الأقل أن مصر فى حاجة إلى مابين أربعة وخمسة مليارات من الدولارات سنويا حتى تستوعب قوة العمالة المضافة ونحقق مستويات عالية من النمو سنويا.

وفى اليوم السابق مباشرة لحديث الرئيس فى معرض الكتاب كان التليفزيون المصرى يذيع واحدة من جلسات مجلس الشعب على الهواء مباشرة وبشكل ما وعلى الارجح دون اتفاق مسبق إذا بكل من تحدث من أعضاء المجلس يطالب باتخاذ اجراءات حمائية تتمثل فى جمارك اضافية على عدد من السلع الزراعية والصناعية وخلال الشهور القليلة الماضية كانت هناك دعاوى مختلفة فى الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة تطالب بمقاطعة السلع والخدمات المنتجة من الاستثمارات الأجنبية القليلة الموجودة فى مصر لأن أصولها مملوكة لليهود أو لأنها أمريكية وخلال السنوات الأخيرة لم يظهر فيلم أو دراما تليفزيونية كان فيه شخصية أجنبية تسعى للاستثمار فى البلاد إلا وكان وراءها شر ما ومؤامرة مستطيرة، فيها الخراب والدمار لمصر المحروسة ، يكتشفها البطل فى النهاية ويطردها من البلدا، شر طرد. صحيح أن المستثمر ورجل الأعمال المصرى لم ينج من صورة بشعة معتادة تنتهى فى العادة بقتله فى واحدة من المشاهد البشعة مما يلقى بذات الصورة السوداء على كل مايخص التحول إلى اقتصاد السوق إلا أن الموضوع فى هذا المقال هو الاستثمار الاجنبى وعلى أى حال فإن طائفة غير قليلة من المستثمرين المصريين بدورهم يعارضون دخول مستثمرين أجانب السوق المصرية ويفضلون العمل تحت الحماية الجمركية العالية.

وباختصار فإن هناك مفارقة كبرى مابين القرار السياسى على مستوى القمة بضرورة العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر ومابين الموقف الشائع لدى النخبة المصرية فى أركانها السياسية فى الاحزاب ومجلس الشعب والاقتصادية ممثلة فى غالبية رجال الأعمال والفكرية والثقافية ممثلة فى الصحافة وأجهزة الإعلام المختلفة، وبسبب هذه المفارقة كان على الدكتور عاطف عبيد أن يطرح على أعضاء اللجنة الاقتصادية لحزب الأغلبية الوطنى الديمقراطى السؤال عما إذا كانوا يريدون الاستثمار الأجنبى فى مصر وبأى شروط إذا كانت الاجابة بنعم.

وحسب مانقل عن هذا الاجتماع ونرجو أن يكون النقل صحيحا فإن السيد رئيس الوزراء لم يتلق اجابة شافية ربما بسبب الحرج وربما لأنه لايوجد فى الحزب الحاكم من يريد الاستثمار الأجنبى.

ولعل المشكلة تكمن فى أن سؤال رئيس الوزراء جاء متأخرا للغاية فبعد ربع قرن من إعلان الانفتاح الاقتصادى وعقدين من إعلان سياسة التحول نحو اقتصاد السوق وعشر سنوات من الاصلاح الاقتصادى الجدى فإن قضية الاستثمار الاجنبى ظلت معلقة بين السماء والأرض تعلنها القيادة وتسوقها على المستوى العالمى على أنها موقف مصر الرسمى أما فى الواقع فإنها تلقى المعارضة من النخبة المصرية ومن البيروقراطية المتضخمة والمعقدة والتى اقتربت من ستة ملايين موظف وتتلذذ بتعذيب المستثمر المحلى وتجد متعة فى منع المستثمر الاجنبى من الدخول ومن جهاز قضائى مثقل بالأعباء الكثيرة ويحتاج إلى كثير من القوانين التى تتلاءم مع اقتصاد السوق المعاصر ومع ذلك فإن طرح السؤال متأخرا أفضل من عدم طرحه على الاطلاق، وفتح الموضوع للنقاش العام والجرئ بات مسألة تحتمها ظروف محلية واقليمية ودولية كثيرة.

وفى الحقيقة فإنه برغم كثير من الظروف المعاكسة فإن الاستثمار الاجنبى فى مصر الذى بلغ فى المتوسط خلال الأعوام الأخيرة مايتراوح حول رقم المليار دولار، وهو رقم أقل بكثير من احتياجاتنا الراهنة بما مقداره أربعة مليارات دولا. ولكن هذا الرقم التواضع بات مهددا هو الآخر نتيجة الركود الاقتصادى من جانب وبطء عملية الاصلاح الاقتصادى من جانب أخر وتعثر عملية السلام وانهيارها المتوقع بعد وصول شارون للحكم فى إسرائيل من جانب ثالث ونظرا لأن جزءا من جاذبية مصر للاستثمار الاجنبى المحدود الذى أتى إليها كان راجعا إلى دورها المتميز فى عملية السلام فإن الفترة المقبلة سوف تكون فترة دامية ومحملة بالقلاقل والاحتمالات الصعبة التى لاتستبعد حدوث نزاعات مسلحة كبيرة سوف تؤدى بالضرورة إلى انخفاض مكانة الشرق الأوسط كله أكثر مما هى منخفضة بالفعل فى سلم أولويات الاستثمارات الدولية.

ومن هنا فإنه لامفر من اعتماد مصر على نفسها وعلى جاذبيتها الذاتية للاستثمارات الأجنبية وهذا لن يتحقق دون تعميق كبير لعملية الاصلاح الاقتصادى وتسريعه بأكثر بكثير من المعدلات الحالية ولكن الأهم من ذلك كله حدوث توافق وطنى عام حول ضرورة هذه الاستثمارات فالشركات العالمية الكبرى لاتلقى بثقلها فى بلد من البلدان دون دراسة وافية للواقع السياسى فيه ومواقف النخبة من وجودها بالاضافة بالطبع إلى دراسة الظروف الاقتصادية والقانونية وسوابق التعامل مع الاستثمارات الأجنبية الأخرى، وفى الحقيقة فإن مصر لاتوجد وحدها فى الساحة الباحثة عن الاستثمارات الأجنبية فخلال العقد الأخير تغيرت أمور كثيرة فى الاقتصاد العالمى وبات هناك ٧٤ دولة تندرج ضمن تصنيف الاقتصاد الحر الكامل أو شبه الكامل وكلها تتوافر فيها الشروط الاقتصادية والقانونية والسياسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، والاهم من ذلك فإن فيها سوقا واسعة حيث تجاوز فيها نصيب الفرد من الدخل القومى واحدا وعشرين ألف دولار، وبين هذه الدول توجد دول عربية وشرق أوسطية مثل البحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت والمغرب وعمان وإسرائيل ولبنان والأردن وتونس وتركيا وكلها تسعى بقدر الطاقة إلى اجتذاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

معنى ذلك أن القضية لم تعد تحتمل التأخير أو المراوغة أو انصاف الحلول أو حديث القيادات السياسية فى واد وحديث بقية الوطن فى واد آخر فقد آن الأوان لكى نأتى إلى كلمة سواء نتحمل نتيجتها وندفع ثمنها أيا كان اتجاهها وهنا فإن على الحكومة واجب الشرح والمواجهة وتجديد القوانين وازالة العقبات البيروقراطية إذا كانت بالفعل تعتقد فيما تعلنه علينا وعلى العالم كما أن على الاحزاب السياسية والحزب الوطنى الديمقراطى فى مقدمتها ومجلس الشعب واجبا أخر فى فحص الموضوع واقتراح بدائله، فما نعلمه أننا نحتاج لمليارات الدولارات للاستثمار حتى نواجه الزيادة السكانية والبطالة وتحقيق معدل معقول للنمو الاقتصادى وإذا كان هناك اعتراض على توفير ذلك من خلال الاستثمارات الأجنبية ، فإن الأمر لايتوقف عند الرفض والادانة واذاعة الهواجس والتخوفات بل لابد من اقتراح البدائل التى تزيد من معدل الادخار القومى أو تأتى إلينا بقروض نعرف كيف نسددها وأخيرا فإنه على النخبة الفكرية والإعلامية أن تطرح على نفسها وعلى الوطن الموضوع بأمانة شديدة على ضوء الظروف التى أشرنا إليها أما إذا ظلت على اعتراضها وعدم استساغتها للاستثمار الأجنبى فإن عليها أن تقدم بدائل أخرى.

ولعلها فى بحثها فى كل انحاء المعمورة تجد حالة واحدة نجحت فى التقدم والنمو دون الاستثمار الاجنبى فتعرضها علينا للاستفادة منها ويأخذ طريق التنمية فى بلادنا طريقا آخر !

د. عبدالمنعم سعيد



المصدر: الاهرام ا بدو

التاريخ : ٣١ ينـا يـر ٢٠٠١

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

Les détracteurs du rapport n'ont pas recours à des arguments scientifiques

Abdel-Moneim Saïd, directeur du Centre d'Etudes Politiques et Stratégiques (CEPS) d'*Al-Ahram*, souligne que le rapport comprend des indicateurs qu'on ne peut ignorer.

Al-Ahram Hebdo **: Quel est votre avis sur le rapport de la *CIA* prévoyant un avenir sombre dans le monde arabe d'ici 2015 ?**

Abdel-Moneim Saïd : Tout d'abord, il faut expliquer que ce rapport de 61 pages est élaboré non par la *CIA*, mais par le *National Council of Intelligence* qui chapeaute toutes les agences de renseignements aux Etats-Unis, la *CIA*, les services de renseignements militaires armés, etc. Mais c'est la *CIA* qui a publié ce rapport. Il a été élaboré par un grand nombre d'institutions qui ont travaillé sur des thèmes spécifiques : 10 ou 15 sujets liés au développement mondial, celui de la science et de la technologie, des possibles guerres à venir ... La réalisation de ce rapport a également mobilisé un grand nombre d'institutions à l'intérieur des Etats-Unis et l'Institut international des études stratégiques à Londres, ainsi que certaines universités, et des consultants privés. Ils ont eu recours à des données diverses et à des chercheurs venant de différents horizons. Donc un ensemble non négligeable de participants. De plus, lorsque le rapport a été terminé, il a été révisé par de très grands académiciens et politiciens. Ces spécialistes ont esquissé dans ce rapport ce qu'on appelle « *les tendances* » qui donneront forme à l'avenir du monde pour les quinze prochaines années. Un point que j'aimerais souligner est qu'il y avait déjà eu un rapport pareil en 1997 qui avait prévu le cours du monde jusqu'à l'année 2010. Il est aussi vrai que ce rapport n'avait pas alors prévu la crise économique asiatique. Mais ceci n'empêche que les auteurs du document ont fait leur autocritique.



En ce qui concerne le Moyen-Orient, contrairement à ce que pensent de nombreuses personnes qui ont réagi, le rapport qui vient de paraître n'y consacre qu'une seule page sur 61. Ceux qui se sont élevés contre le rapport affirment que l'avenir sera différent, mais ils n'ont pas eu recours à des arguments qui contredisent de manière scientifique les tendances que révèle ce document. En fait, ce dernier n'est pas une sorte de prédiction magique. Ce qu'il affirme c'est que dans cette région il y a un manque d'adaptation au modernisme. Les auteurs ont cherché à savoir quels étaient les pays arabes qui pourraient appartenir au monde de l'économie libre, jusqu'à quel point des changements politiques sont en train d'avoir lieu. Il est vrai qu'il y a eu dernièrement certains changements allant dans ce sens dans le monde arabe, mais ils ne sont sûrement pas suffisants pour équilibrer les tendances à la centralisation économique.

— Que représente alors le concept de modernisation ?

— La modernisation est le processus à travers lequel les sociétés traditionnelles se

transforment en sociétés modernes. Et par société moderne, on comprend celle capable d'offrir à ses membres la gamme la plus variée de possibilités ou de choix. Dans le cas où l'on maîtrise pleinement la science et les technologies, on offre beaucoup plus de possibilités aux individus. Si l'on participe politiquement par le vote, nos choix augmentent également. Si on a une économie de marché, les chances des citoyens deviennent aussi plus grandes. Donc, la société devient moderne quand ces choix se réalisent au maximum, politiquement, économiquement, socialement et moralement. Par contre, dans les sociétés traditionnelles et dans les sociétés hautement centralisées, les gens n'ont pas beaucoup de choix. On vous dit ce qu'il faut faire, ce qu'il faut dire, comment il faut agir, on décide pour chacun le modèle d'éducation qu'il doit suivre, on décide de ce qui est vrai et de ce qui est faux, bon ou mauvais, licite ou illicite. Les meilleurs exemples sont les ex-Etats socialistes hautement centralisés, ou encore les Etats comme l'Arabie saoudite. Dans ces Etats, on décide pour chaque citoyen sa vie, quels sont les biens qu'il doit consommer ou acheter, ce qu'il doit faire et ce qu'il ne doit pas faire. Les sociétés modernes représentent exactement le contraire de cela.

— Y aurait-il une possibilité d'opérer une transition envers la modernité sans crise ni conflits ?

— Le seul moyen c'est de faire appel à ce rapport comme référence. Il cite plusieurs indicateurs, notamment la population (le type, le nombre et le modèle de population existant). Un autre concerne les ressources naturelles et l'environnement, en ce qui concerne l'Egypte par exemple, on se concentre sur le savoir et comment on peut utiliser le nombre limité de ressources. Un autre indicateur très important est la gouvernance, bonne ou mauvaise. Celui-ci représente les méthodes par lesquelles on utilise la science, la technologie et les ressources naturelles. Il y a aussi les conflits, ou la prédiction des possibles conflits dans l'avenir. Par là, on comprend conflits sociaux, extrémisme, terrorisme. Finalement un indicateur important mentionné dans le rapport est le rôle joué par les Etats-Unis dans le monde. Donc la transition vers la modernité doit passer par au moins 6 de ces indicateurs ...

— Est-ce que les mentalités et la culture peuvent représenter un obstacle pour ce passage ?

— Par exemple les sociétés arabes traditionnelles n'accordent pas de place à l'individu. On donne dans ces sociétés plus d'importance à l'avis du clan ou de la famille et on ne compte pas trop sur des avis ou les positions individuelles. L'individu doit toujours se plier aux positions du groupe. Un exemple très commun est comment on choisit les candidats pour lesquels on doit voter lors des élections. On ne vote pas pour quelqu'un parce qu'on le considère bien ou parce qu'il a un bon programme, ou parce qu'il comprend bien les problèmes économiques du pays. On vote toujours pour le candidat le plus proche de la famille. Avec la prédominance du groupe sur l'individu, les sociétés peuvent rarement connaître leur plein épanouissement ●

Propos recueillis par
Randa Achmawy

أيام الدكتور مراد غالب!!

لا أدرى هل كانت المصادفة التاريخية هى التى دفعت صحيفة «الأهرام» إلى نشر حلقات من مذكرات الدكتور مراد غالب وزير خارجية مصر الأسبق لكى تأتى فى وقت نصّب فيه التيار الناصرى الرئيس الخالد جمال عبد الناصر بطلا للقرن والرئيس العظيم أنور السادات خائنا أعظم فيه، أم أنه فى الأمور التاريخية العظمى لا يصح فى النهاية إلا الصحيح حين ينكشف المستور؟ الحجة الرئيسية التى طالما أشهرها التيار الناصرى فى وجه السجل التاريخى للرئيس السادات هى أنه أطاح بالأحلام التاريخية الكبرى والمشروعات القومية العظمى التى شاعت فى الفترة الناصرية حينما أخذها فى اتجاه آخر أكثر واقعية وعملية راعت ظروف العصر والزمن. ولعل المشكلة الرئيسية فى هذه الحجة أنها لم تتمعن أبدا فيما بعد الأحلام والمشروعات فى بناء للقدرات القادرة على تحقيقها فإذا ما غابت لا تبقى منها إلا رعشة فى القلوب وكلمات حماسية فى الأغانى والأفلام، وتصفيق فى قاعات المؤتمرات.

وربما كانت مذكرات الدكتور مراد غالب كاشفة لهذه الهوة بين الأحلام والواقع حينما جاءت فى الحلقة الأولى بقصة تخص كل الثوار القادرين على الأحلام العظيمة لكنهم بعد ذلك لا يعرفون ما الذى سوف يأتى بعدها. فحينما اجتمع الزعماء الأفارقة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ووجدوا أن زعيم الكونغو لومومبا يتعرض إلى ضغوط هائلة أرسلوا إليه الدكتور مراد غالب السفير المصرى آنذاك فى الكونغو لكى يسأله عن كم المساعدة التى يريدها من إخوانه الأفارقة. ويبدو أن العرض كان مفاجئا للقائد الإفريقى، وبعد أن فكر وفكر طلب من السفير خمسة ملايين جنيه إسترلينى مما أثار دهشة الأخير فتساءل هل يكفى هذا المبلغ لدفع الرواتب وإقامة الجسور وتمهيد الطرق وإعانة الدولة الوليدة على مشاكلها الكثيرة؟ فما كان من لومومبا إلا أن فكر مرة أخرى وقال لتكن خمسين مليون جنيه إسترلينى إذن. بالطبع لم نعرف عما إذا كان الزعماء قد وفوا بعهودهم أم أن الأحداث أخذتهم ومات الرجل قبل وصول المدد، أو أن ما زعموه من عون كان نوعا من كلام الليل الذى يتبخر مع ظهور الصباح، ولكن ما نعرفه أن لومومبا كان زعيما ثائرا يعرف كيف يحلم كثيرا وكيف يطرح على شعبه مشروعات عظيمة بكلمات حماسية ملتهبة تلهب القلوب والمشاعر، ولكنه لم يكن يعرف كثيرا كيف يحقق ذلك، ولا ما التكلفة التى تحتاجها هذه الأحلام، وعنده تستوى الملايين الخمسة مع الخمسين مليونا.

القياس مع الفارق بالطبع بالنسبة لمصر التى قطعت شوطا بعيدا فى طريق التحديث قبل وصول الرئيس عبد الناصر وصحبته الأحرار إلى السلطة، ولكن الفارق ما بين الأحلام والواقع كان كبيرا بقدر الفارق ما بين مصر والكونغو. وربما كان شخص السيد شمس بدران الذى كان وزيرا للدفاع الذى اصطفاه الرئيس عبد الناصر فى تحقيق هذه الأحلام العظيمة يوضح هذه الحقيقة، فعندما كان عليه القيام بتلك الزيارة التاريخية للاتحاد السوفيتى إبان أزمة 1967 المشئومة، وجد نفسه فى المطار وفى استقباله المارشال جريتشكو وزير الدفاع السوفيتى، ولما سأله الأخير ما الذى سوف يقوله لرئيس الوزراء كوسيجين إذا بصاحبنا يقول له بصلافة كبيرة إذا كنت سوف أقول لك الآن ما سوف أقوله لكوسيجين فما الذى سوف أقوله لرئيس الوزراء عندما أقابله؟ فلم

يكن بوسع رجلنا أن يفهم أن التقاليد الدبلوماسية قد قضت بأن ما سيقوله عليه أن يقال عدة مرات حتى تتأكد جميع المصادر والمستويات السياسية من سلامة الرسالة ودقتها، وعندما يعرفها المسئول الأول مقدما فإن ذلك أدعى للحصول على الإجابة السليمة. ولكن رجل تنفيذ الأحلام لم يكن معدا لذلك، وكان عليه بعد ذلك أن يمسك بعصا المارشالية لكي يشرح لرئيس الوزراء السوفيتي كيف سنهاجم إسرائيل من ثلاثة محاور ونأكلها هي وحلفاءها ونشفيهم عظما وسط الدهشة البالغة لمضيفيه الذين كانوا يعرفون جيدا الحال وما فيها من مسافة فارقة بين الأحلام والقدرات. ولو أن مثل هذه الأسرار عن خطتنا العسكرية قيلت بهذه الطريقة في عصر آخر، لما تردد الإخوة الناصريون في اتهام رجلنا بالخيانة العظمى.

إلا أن الطامة الكبرى جاءت بعد ذلك عندما ذهب جريتشكو مرة أخرى لاصطحاب وزير الدفاع المصري في كامل ملابسه العسكرية المرصعة بنياشين انتصاراته في الحرب العالمية الثانية لعله يقنع رجلنا بجدارته في اصطحابه، وإذا برجلنا يتركه في صالة الاستقبال ينتظره ثم بعد أن «لطعه» بما يكفي نزل إليه مرتديا قميصا وبنطلونا وشبشبا في قدمه، معتقدا أن هذه هي الملابس اللائقة لاستقبال وزير دفاع الدولة العظمى السوفيتية التي سوف نعتمد عليها في قادم الأيام الحالكة.

بقية القصة والقصص الأخرى التي تخص السيد شمس بدران يمكن معرفتها من مذكرات الدكتور مراد غالب المثيرة، ولكن هذا الرجل ذاته بقدراته هذه كان هو الرجل الذي اختاره الرئيس جمال عبد الناصر لكي يخلفه في رئاسة الجمهورية وتقع على كتفيه مهمة تحرير الأراضي المصرية المحتلة في كارثة يونيو المروعة. فطبقا للرواية التي ذكرها الأستاذ محمد حسنين هيكل منذ فترة ليست بعيدة في مجلة «وجهات نظر» أن الرئيس عبد الناصر اتصل به ليلة الثامن من يونيو 1967 لكي يكلفه بكتابة خطاب التنحي، وبعد ليلة لم تغمض فيها عين للكاتب الكبير ذهب في السابعة صباحا لمقابلة الرئيس فحاول مواساته بما تفعله الأقدار أحيانا، فما كان من الزعيم إلا أن قال له إن الأقدار ليست هي التي ضربتنا ولكننا كنا الذين ضربنا أنفسنا. في أول إدراك للمسافة من بين الأحلام والواقع. ولكن المفاجأة الكبرى التي سقطت ككتلة حجارة هائلة على كاتب خطاب التنحي والذي ترك فيه فراغا للقائد يحدد فيه اسم الذي سوف يتولى مقاليد الأمور بعده، فإذا بالإجابة أنه السيد شمس بدران، وأن ذلك كان حصيلة الاتفاق مع المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة.

وأظن أن الشعب المصري والأمة العربية مدينة للأستاذ هيكل بأشياء كثيرة، فهو لم يكن فقط أبرز كتابها ومحلليها السياسيين والإستراتيجيين وحافظ تاريخ مرحلة مهمة من تاريخها، إلا أن هناك دينا كبيرا في أعناقنا جميعا لهذا الرجل لأنه نجح في هذه اللحظات الحاسمة في إقناع الرئيس بتغيير رأية واختيار السيد زكريا محيي الدين الذي كان بحكم التوجه المقدمة الطبيعية لمرحلة جديدة من العمل الوطني تضيق فيها المسافات بين الأحلام والواقع، والمشاريع الكبرى والحقائق، والتي قادت لأعظم قرارات الرئيس الخالد باختيار الرئيس أنور السادات نائبا لرئيس الجمهورية لكي يكتب لمصر بعد توليه المسئولية تاريخا جديدا لا تعرف فيه مصر أرضا محتلة مرة أخرى. تعالوا جميعا نقرأ بجدية بالغة مذكرات الدكتور مراد غالب. فلعلنا نفهم هذه المرة ما كان مستعصيا على الفهم!

د. عبد المنعم سعيد



المصدر: الاهرام الاقتصادي

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ٥ فبراير ٢٠٠١

سبعة محركات للعالم حتى سنة 2015

اختلف الناس فى تسمية العالم الذى نعيش فيه، **البعض** سماه عصر أو حضارة العولمة، و**البعض الآخر** سماه النظام العالمى الجديد، و**البعض الثالث** سماه بزمن المعلوماتية، ولكن أيا كانت التسمية والتعريف، فإن ما يغير الواقع ويدفعه من نقطة إلى أخرى هو سبعة محركات تتفاعل فيما بينها، تتقاطع وتتدافع وتتوازى. وكان ذلك على الأقل هو ما قاله لنا تقرير المخابرات المركزية الامريكية عن اتجاهات العالم حتى عام ٢٠١٥ الذى أشرنا له فى الأسبوع الماضى، وكلها تمثل مجموعة المدخلات التى تغير الواقع وتؤثر فيه. ولا يمنع هذا أن هناك دراسات أخرى ترى الأمر بطريقة مختلفة، وترصد محركات أخرى قد يكون لها أهمية أكبر، ومع ذلك فإنه يبقى لهذا التقرير أهميته فقد صدر عن مؤسسة أمريكية مهمة قبل اسابيع من تولى إدارة جديدة للسلطة فى الولايات المتحدة، مما يعنى أنه سوف يكون واحدا من مصادر الرؤية الاستراتيجية الامريكية لأحوال الدنيا أيا كانت نقاط الاتفاق أو الاختلاف مع ما جاء فى التقرير.

المحرك الأول هو السكان، وهنا فإن العالم سوف يزيد عدد البشر فيه بما مقداره مليار ومائة ألف نسمة فوق ما كان عليه فى عام ٢٠٠٠ ، والذى كان ستة مليارات ومائة ألف نسمة. والغالبية العظمى من هذه الزيادة، أو خمسة وتسعون فى المائة سوف تحدث فى البلدان النامية ، حيث تلقى بثقلها على نظم سياسية واقتصادية واجتماعية تعانى بالفعل من الهشاشة والمصاعب الجمة. ومع ذلك فإن مثل هذه الزيادة سوف توسع من قاعدة القوى العاملة فى سن العمل مما يعطى فرصة للنمو الاقتصادى إذا ما أحسن استخدامها.

وفى العالم المتقدم حيث تكاد تنعدم الزيادة فإن هناك نوعاآخر من الاحتلال يتمثل فى زيادة كبيرة فى عدد المسنين ، وهو ما يلقى بأعباء كبيرة على صناديق المعاشات والبرامج الصحية التى سوف يصبح عليها اعالة عدد أكبر بينما تنكمش القاعدة التى تمدها بالمال.

المحرك الثانى الخاص بالموارد الطبيعية والبيئية يبدو فيه التقرير أكثر تفاؤلا، فهو يقرر أن انتاج الغذاء فى العالم يكفى الزيادة السكانية، ورغم وجود زيادة فى الطلب على الطاقة بما مقداره خمسون فى المائة، فإن هناك مصادر للطاقة تكفى الاستهلاك العالمى لفترة طويلة قادمة، فحسب التقديرات التى اعتمد عليها التقرير فإن ٨٠٪ من النفط و٩٥٪ من الغاز فى العالم لاتزال باقية فى باطن الأرض. ولكن ليس معنى ذلك أن كل الأحوال على ما يرام فمشكلة الغذاء فى العالم ليس مدى توافره ولكن وصوله إلى مستهلكيه خاصة فى الدول النامية الافريقية جنوب الصحراء، حيث نظم التوزيع بدائية وتتعرض لأخطار كبيرة نتيجة الحروب الأهلية وعدم الكفاءة الحكومية، وهو ما يعنى احتمالات غير قليلة لحدوث المجاعة. ولكن المشكلة، على عكس الغذاء والطاقة، فإنها تكمن أكثر فى المياه التى تتزايد ندرتها وتواجه حكومات الشرق الأوسط وافريقيا جنوب الصحراء وجنوب أسيا وشمال الصين بتحديات كبيرة. ولذلك يتنبأ التقرير أنه مع حلول عام ٢٠١٥ سوف تتزايد التوترات الاقليمية المتعلقة بالمياه وتوزيعها.

المحرك الثالث هو العلم والتكنولوجيا، هنا فإن التقرير يعترف بوجود قصور فى السابق للتنبؤ بآثار الثورة العلمية والتكنولوجية التى ظهرت خلال الخمسة عشر عاما الماضية كانت أكثر بكثير مما كان مقدرا. ولكن الآن فإنه بات من الممكن أن نصل إلى تقديرات أفضل بخصوص هذه الثورة، حيث تشير الدراسات إلى أنها سوف تتعمق وتنتشر فى العالم خلال الخمسة عشر عاما القادمة خاصة فى مجالات تكنولوجيا المعلومات ، والتكنولوجيا الحيوية، وعلوم المواد والتصغير إلى الدرجة التى تتزايد فيها الاستثمارات فى هذه المجالات ، ومن ثم تدفع إلى مزيد من الاختراعات فى الدول المتقدمة. ولكن ليس معنى هذا انتهاء التكنولوجيا القديمة فعلى الأرجح أنها سوف تنتقل إلى أسواق وتطبيقات جديدة فى الدول النامية التى سيصبح بمقدورها أن تحصل على تكنولوجيا خاصة بأسلحة الدمار الشامل. وإذا كان ذلك يمثل أخطارا، فإن تكنولوجيا المعلومات سوف تمثل أهم القفزات التكنولوجية منذ الثورة الصناعية، حيث ستكون أساس التجارة الدولية والتمكين للفاعلين الدوليين من غير الدول. أما التكنولوجيا الحيوية فإنها سوف تحقق اختراقات كبرى فى المجال الطبى وهو ما يعطى عمرا أكبر لأغنياء العالم، أما الفقراء وسكان العالم الجدد فسوف توفر لهم هذه الثورة محاصيل تكفى للغذاء. وفى مجال تكنولوجيا المواد فإنها سوف تنتج مواد متعددة الأغراض وتعيش لفترة أطول وقادرة على التكيف لحاجات المستهلك المتنوعة، وأكثر أمانا من الناحية البيئية. ولكن هذا التقدم ليس خيرا كله، فهو يتيح كما يقول التقرير للدول غير الراضية عن النظام العالمى والارهابيين وتجار المخدرات والجريمة المنظمة امكانيات هائلة لتنظيم عملها بحيث تهدد الاستقرار والأمن فى العالم.

المحرك الرابع يتعلق بالاقتصاد العالمى والعولمة، وهنا يبدو التقرير متفائلا من حيث التأثير الايجابى للعولمة الاقتصادية على نمو الاقتصاد العالمى ككل بحيث يستعيد مستويات نموه العالية خلال

الستينيات وهو تطور لا غرو يمكنه المساهمة فى تحقيق درجة أعلى من الاستقرار السياسى فى العالم سنة ٢٠١٥.

ولكن مثل هذا التقدير المتفائل عليه تحفظان: أولهما أن تأثير العولمة الاقتصادية سريع للغاية ويحدث خلال فترة قصيرة على عكس ما حدث خلال الثورة الصناعية مما يهدد بحدوث تقلصات تأخذ شكل أزمات مالية أو تعرض امدادات النفط للانقطاع. وثانيهما أن اقاليم وأقطارا ودولا وجماعات لن تلحق بهذه التغيرات فى الاقتصاد العالمى ومن ثم تتعزز فيها الاتجاهات المتطرفة سياسيا وعرقيا وايدلوجيا ودينيا.

المحرك الخامس هو نظم الحكم على مستوى الدولة وعلى مستوى العالم، وهنا يقرر التقرير، على عكس ما هو شائع، ان الدولة سوف تظل اللاعب الاساسى فى الساحة الدولية، ولكن قدرة الحكومات على التحكم فى التدفقات المالية أو المعلومات أو الهجرة أو السلاح سوف تكون أقل عما كان عليه الحال من قبل. أما الفاعلون الآخرون مثل الشركات والجمعيات الأهلية فسوف يتزايد دورها على المستويات القومية والدولية. هنا فإن الدول المتقدمة الديمقراطية سوف تكون لها قدرة أكبر على التكيف مع المتغيرات الجديدة واستغلال الفرص التى تتيحها التكنولوجيا الحديثة، ولكن ذلك لن يكون بلا ثمن فسوف يصبح عليها اعادة تشكيل نظم الإدارة القديمة كما سوف يكون عليها التعامل مع مشكلات الهجرة. أما الدول غير الديمقراطية والأقل تقدما فسوف تكون أقل قدرة على التكيف، وربما نتيجة ذلك سوف تسعى إلى الصراع فى الداخل وفى الخارج. وفى كل الأحوال سوف تكون هناك حاجة أكبر للتعاون الدولى ولكن اتجابة المنظمات الدولية لذلك سوف تكون أقل من الاحتياجات.

المحرك السادس يتعلق بصراعات المستقبل، وهنا فإن الصراع بين الدول المتقدمة مستبعد، ولكم ما هو محتمل حدوث الصراعات فى أسيا بين الهند وباكستان والصين وتايوان والشرق الأوسط، بالاضافة إلى كثير من الصراعات الداخلية فى الدول . ويعطى التقرير أهمية كبيرة لإمكانيات الصراع المعتمد على أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية، مع امكانية توافر هذه النوعيات من الاسلحة فى يد جماعات غير الدول. المشكلة الأكبر بالنسبة للولايات المتحدة التى حافظت على بقاء أراضيها بعيدة عن أهوال الحرب والصراعات الدولية الخاصة فى الحربين العالميتين الأولى والثانية ربما تكون الآن أكثر عرضة للتهديد من أى وقت مضى. ولا يأتى ذلك فقط من امكانيات استخدام جماعات ارهابية لأسلحة بيولوجية على الأرض

الأمريكية، وإنما أيضا من استغلال خصوم الولايات المتحدة للتزايد الرهيب فى اعتمادها على شبكة الكمبيوتر التى سوف تشكل أهدافا جذابة لمن يريد تعريض الحياة الامريكية للخطر لمهاجمة شبكات الطاقة والمياه وغيرها عبر الدخول على شبكاتها الالكترونية وتدميرها.

المحرك السابع والأخير هو الولايات المتحدة ودورها فى العالم، وهنا فإن التقرير متفائل بشأن استمرار الولايات المتحدة كقوة قائدة فى النظام العالمى بسبب قوتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية التى سوف تتصاعد خلال فترة الخمسة عشر عاما، وسوف تشكل عاملا مهما فى حساب حلفاء وأعداء الولايات المتحدة معا. ولكن ذلك لا يعنى أن الدنيا قد دانت لأمريكا، فهذه القوة الهائلة ربما لن يكون لها نتائج كبيرة فيما يتعلق بأهداف السياسة الخارجية، فالقطاع الخاص الامريكى الذى له الدور المركزى فى تحقيق القيادة الاقتصادية والتكنولوجية الامريكية سوف يكون مشغولا بتحقيق الأرباح وليس تحقيق أهداف السياسة الخارجية. كما أن عددا من دول واقاليم العالم من الحلفاء والأعداء للولايات المتحدة - مثل الصين وروسيا والهند والمكسيك والبرازيل والاتحاد الأوروبى - لن يكونوا مستريحين كثيرا لما يعتبرونه «هيمنة» أمريكية على مقدرات العالم، ومن ثم سوف يسعون لاختبار ذلك وتحديه.

هذه **المحركات السبعة** من وجهة نظر التقرير لا تعنى يقينا كاملا بالمستقبل، فهناك أمور كثيرة لا يمكن الحسم بشأنها، وفى المقدمة منها مدى التقدم العالمى فى العلم والتكنولوجيا وانتشارها على مستوى العالم، كما انه ليس معروفا على نحو كامل كيف سيحسب الفاعلون الدوليون من الدول أو غير الدول التوازن الدولى الراهن، أما الاقتصاد العالمى رغم التفاؤل بشأن مستقبله إلا أن هناك أمورا قد تؤدى إلى عكس هذا التقدير مثل حدوث ركود مستمر فى الاقتصاد الامريكى، أو تفشل اليابان وأوروبا فى التعامل مع مشاكلهما السكانية الناجمة عن خفض النمو، أو تفشل الصين والهند فى المحافظة على معدلات عالية من النمو، أو تفشل الدول الصناعية الجديدة فى اصلاح مؤسساتها المالية، أو تتعرض امدادات الطاقة لانقطاع حاد. كل ذلك يلقى بتحفظات وشكوك على استنتاجات التقرير، والأهم من ذلك كله أن هناك اسئلة كثيرة معلقة تخص الشرق الأوسط والصين وروسيا واليابان والهند، والإجابة عنها تتطلب مقالا مستقلا عما قاله التقرير بشأنها. وموعدنا الأسبوع المقبل.

مفارقات صينية.. وعربية كذلك!!

فى يوم الجمعة الثامن عشر من يناير الماضى كانت بعثة الأهرام الصحفية إلى الصين بقيادة الأستاذ إبراهيم نافع تستعد لأهم حدث فى الرحلة كلها وهو اللقاء مع الرئيس زيمين - رئيس جمهورية الصين والأمين العام للحزب الشيوعى - وباختصار أهم شخصية سياسية فى البلد الذى يعيش فيه خمس سكان العالم. وقد دار اللقاء على مدى ساعة تقريبا، وفى معظمه كان الحديث من جانب رئيس الجمهورية ومن جانب رئيس التحرير عن موضوع واحد، هو موضوع الصراع العربى الإسرائيلى، والأحداث الأخيرة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وقد كان الموضوع هو واحدا من أهم شواغلنا الأساسية منذ بدأت الرحلة، والحقيقة فى كل الرحلات الصحفية الأخرى.

وفى كل مرة كنا نطرح الموضوع كانت الإجابة تبدأ بأن الصين بعيدة للغاية عن المنطقة، وهذا فى اللغة السياسية وليس اللغة الدبلوماسية، يعنى لا تنتظروا منا كثيراً. وبعد ذلك تنعطف الإجابة إلى أن الصين مستمرة فى التمسك بمواقفها الرئيسية من حيث التأييد لحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة على أراضيه المحتلة فى يونيو، وعندما بدأنا فى اختبار هذا التأييد بالتساؤل عما إذا كانت الصين بحكم موقعها فى مجلس الأمن الدولى كدولة دائمة العضوية ومسئولة عن حفظ السلام والأمن الدولى، يمكنها أن تؤيد قراراً يعاقب إسرائيل على مواقفها المتعنتة، كانت الإجابة هى أن الأمر سوف يتوقف على الظروف، ولا يمكن تحديد ذلك الآن، وهذا يعد باللغة السياسية وليس الدبلوماسية أن الصين تبقى كل خياراتها مفتوحة، وليس كنتيجة منطقية للموقف الحازم الذى حددته فى التو، وأخيراً سوف يقول المسئول الصينى، وبشكل يبدو عرضيا تماما أن الولايات المتحدة تلعب دورا أساسيا فى إدارة الصراع العربى الإسرائيلى وعملية التسوية، وهذا يعنى باللغة السياسية وليس الدبلوماسية أن الحل فى يد الولايات المتحدة، وليس بعيدا عنها.

وبعد عودتنا إلى الفندق من لقاء الرئيس، وجدنا فى غرفتنا كما هو معتاد صحيفة الصين اليومية الناطقة باللغة الإنجليزية، وكان شكل الصفحة الأولى فيها لافتا للنظر للغاية، فقد كان فيها أربعة موضوعات فقط، ومربع صغير فيه إشارات إلى ما تحتويه الصحيفة فى الداخل، الموضوع الأول وشغل نصف الصفحة الأعلى على ستة أعمدة كان موضوعا «الملك يرى دورا للصين فى الشرق الأوسط»، وفى وسطه كانت هناك صورة كبيرة يتصافح فيها الملك عبدالله الثانى - عاهل الأردن - والرئيس زيمين فى حرارة واضحة وابتسامة مشرقة. وكان واضحا من الموضوع أن قضية الصراع العربى - الإسرائيلى قد شغلت تماما اللقاء الذى جرى بين القيادتين الصينية والأردنية، وما يجرى من حوادث دامية فى فلسطين المحتلة. وكان ذلك يعنى أن الأشقاء فى الأردن كانوا يفعلون بالأمس ما كان يفعله المصريون فى صباح اليوم، وربما كانت هذه هى المهمة الوحيدة التى راح الأردن يحاول تعزيز الموقف العربى فيها طوال رحلته التى تزامنت مع رحلة بعثة الأهرام، وما لحقها بعد أسبوع من زيارة الرئيس مبارك.

وكان لافتا للنظر بشدة أن نصف الصفحة الأسفل شغله موضوعان فى وسطهما صورة لشخصين يتصافحان وبينهما العلمان الصينى والإسرائيلى، والأول يمثل المجموعة التكنولوجية للأقمار الصناعية فى هونج كونج، والثانى يمثل شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية. وبشكل ما فقد كان الموضوعان اللذان يشملان العلاقات الصينية الإسرائيلية

مماثلين من حيث الحجم، وربما عدد الكلمات، للموضوع المنشور عن لقاء الملك عبدالله الثانى مع الرئيس زيمين، ولكن المضمون كان مختلفا تماما، ويعطى إشارات موحية لابد من التأمل فيها.

الموضوع الأول كان يخص الجيل الرابع من سلسلة أقمارها الصناعية «دونج فانج هونج»، الذى يتفوق من حيث الطاقة والقدرة ومدة التشغيل على الأجيال السابقة عليه، فالصين كما قالت الصحيفة تحتاج إلى 30 قمراً صناعيا جديدا لكى تغطى الاحتياجات الواردة فى الخطة الخمسية 2001-2005 بالنسبة للصين، وبالنسبة لمنطقة آسيا والباسفيك، الموضوع الثانى تناول اتفاق مجموعة من شركات الصين وهونج كونج وإسرائيل على إطلاق قمرين صناعيين خلال الفترة ما بين 2004 و2006 وبتكلفة قدرها 350 مليون دولار. وإذا كانت التجربة ناجحة فسوف يتم بناء ثمانية أقمار صناعية إضافية، لتكوين «شبكة السماء» للأقمار الصناعية، وهى المرحلة التى سوف تدخل فيها الشركة الصينية للعلوم والفضاء والتكنولوجيا فى تكوين مكونات هذه الأقمار، أما فى المرحلة الأولى الخاصة بالقمرين فسوف تقوم إسرائيل بإنتاجهما، على أن يتم الإطلاق من خلال صاروخ «السير الطويل» الصينى.

الموضوع الرابع فى الصفحة خص تغطية الاجتماع الذى عقده فى بكين 25 وزيرا أوروبياً وآسيوياً للبيئة، واتفقوا فيه على التعاون فى مجالات الطاقة والموارد المائية، وحماية الغابات، والإنتاج النظيف للسلع، وحماية التنوع البيئى، ومنع التصحر. وباختصار فإن هذا الموضوع، مع الموضوعين السابقين، عكسوا اهتمامات الصين المتعلقة بالتطور التكنولوجى، والدخول فى شبكات الاتصال العالمية، والتعاون الدولى فى جميع أشكاله العامة والخاصة، والعولمة بجميع أشكالها وتشابكاتها العالمية والمحلية. وبالمقارنة مع الموضوع الأول فإن هذه الموضوعات تشمل كل ما يتعلق بالجغرافيا الاقتصادية فى العالم وفى إقليم آسيا والباسفيك، وكان ذلك هو ما اهتمت إسرائيل بالوجود فيه، ونجحت فى تحقيق ذلك، وبالتأكيد كانت تملك أدواته وإمكاناته وقدراته. أما ما كان موضع تركيز الدول العربية فقد كان الموضوع الأول، الذى ينتمى إلى عالم الجغرافيا السياسية، موضوعاتها الصراع، والحدود، والمواريث التاريخية الثقيلة.

المفارقة الصينية هنا واضحة ومفهومة للغاية، فالصين ماتزال محكومة بحزب شيوعى حمل لوقت طويل شعارات التحرر الوطنى، كما أنها لاتزال لها بعض المشكلات الاستراتيجية المتعلقة بالجغرافيا السياسية مع الولايات المتحدة، وفى مقدمتها مشكلة تايوان. وهذا يجعل بكين على قدر من الاهتمام بما يجرى فى الشرق الأوسط، وهى تبقى خيوطا من العلاقات السياسية الحميمة مع الدول الرئيسية والمؤثرة فى المنطقة، وهنا يوجد سر هذه الاستقبالات الحماسية والحميمة لقادة الدول العربية، ولكن على الجانب الآخر، فإن الصين حزمت أمرها أن تكون جزءاً من عملية «العولمة»، والتطور التكنولوجى العالمى المعاصر، ومن هنا يأتى التعاون فى كل شىء آخر عدا الصراع العربى - الإسرائيلى مع إسرائيل، فله فوائده العلمية والتقنية، كما له فوائد سياسية واقتصادية فى العلاقات الأصلية مع الدول العربية. المفارقة العربية فى المقابل أصعب فى الفهم، لأنها تقوم على مطالبة الدول الأخرى بفعل أشياء كثيرة، فى الوقت الذى لا توجد فيه تكنولوجيا أو تجارة أو استثمار تعززها. والأمر متروك لاستخلاص الدروس.

الأهرام

المصدر: الاهرام الاقتصادي

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ١٢ فبراير ٢٠١

الشرق الاوسط عام 2015

استشراف

المستقبل ليس نوعا من قراءة الفنجان ، ولا فتحا لأوراق اللعب ، ولانوعا من ضرب الودع من قبل غجرية رفع عنها الحجاب ولا قراءة حلم ولى من أولياء الله الصالحين أنكشف عنه الغطاء وجاءه إلهام بما سوف تسير عليه الحياة وتؤول له الأمور . علي الأقل ليس كل ذلك ماتعتمد عليه الدراسات العلمية للتعرف علي حال البشر والدنيا فى زمن قادم ومعلوم حيث تتعدد الأساليب البحثية التى قد يكون بعضها مثاليا يعتمد على صورة يوتوبيا يكون حال الناس فيها علي أحسن مايكون وفق مايراه الباحثون وبعدها يصير النظر فى الواقع وتبيان مدى مفارقته للصورة المأمولة ومن بعدها يجرى تصميم السياسات والاستراتيجيات التى تغير الواقع فى الاتجاه المطلوب . هذا الأسلوب عادة ما يكون ناجحا عند التعامل مع الدراسات المستقبلية الخاصة بقطاع معين فى الدولة مثل التعليم مثلا ، فتقرر الدولة أنها خلال فترة زمنية ما سوف تحتاج للحاق بركب العالم إلى عدد ونوعية خاصة من الخريجين ، ثم ترى واقعا وتقرر بعد ذلك عدد المدارس والجامعات التى تبنيها ونوعية المقررات والأساليب التى تفى بالغرض ، وتبحث عن الموارد المادية والمعنوية التى يحتاجها كل ذلك ثم تبدأ فى التنفيذ .

طريقة أخرى لاستشراف المستقبل تكون عن طريق «**السيناريوهات**» ، وهنا يكون البحث فى كيفية التصرف عند ظرف بعينه اذا ماتحرك الواقع المرصود وفقا لتتابع مشاهد بعينها ، وهو أسلوب اتبعه مركز دراسات الوحدة العربية عندما حاول استشراف مستقبل الوطن العربي فى الثمانينيات وفق «**سيناريوهات**» تمتد تدريجية من استمرار واقع التجزئة وحتى «**سيناريو**» الوحدة العربية الشاملة ، وميزة هذا الأسلوب وعيبه فى نفس الوقت أنه يركز علي متغير أساسى يرى الباحثون أنه يفوق غيره من المتغيرات أهمية وفاعلية فى تغيير الواقع .

طريقة ثالثة لاستشراف المستقبل تكون عن طريق اعتبار المستقبل امتدادا للحاضر فلو عرفنا مثلا معدل النمو السكانى لشعب ما فإنه من الممكن حساب عدد سكان هذا الشعب خلال فترة زمنية محددة ، مالم بالطبع تتبع سياسات بعينها لتنظيم النسل أو تشجيعه أو تقييد



الهجرة أو تشجيعها . وإلى هذا الاسلوب ينتمى تقرير المخابرات المركزية الامريكية عن اتجاهات العالم عام ٢٠١٥ ، ولكنه لايعتمد علي متغير واحد فقط ، وإنما علي سبعة محركات سبق أن تم عرضها فى مقال الاسبوع الماضى تتعلق بالسكان والموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا والاقتصاد العالمى والعولمة وطريقة الحكم واشكال الصراع ودور الولايات المتحدة . وعيب هذه الطريقة أنها ميكانيكية للغاية : لانها تتصور ان المستقبل ماهو إلا اعادة انتاج للحاضر ، غافلة أولا أن الحاضر قد يكون أغنى بالمحركات عما تم الاستقرار عليه فى البحث ، وثانيا انه لاتوجد وسيلة علمية لقياس تأثير المحركات علي بعضها البعض خاصة كلما تزايد عددها ، وثالثا أن المستقبل هو فى النهاية صناعة بشرية يتجلى فيها البشر بالسياسات التى قد تغير من حركة الواقع فى الاتجاه المتوقع . ولكن هذا التحفظ الأخير ربما كان هو الهدف من الدراسات المستقبلية فى الأصل بحيث تكون أشبه بالنبوءة التى تنفى نفسها ، وعندما وضع نادي روما دراسته الشهيرة عن «**حدود النمو**» فى السبعينيات ، وتنبأت باختلال العلاقة بين التطور السكانى العالمى والموارد الطبيعية ، أدى ذلك الي سياسات خاصة بالحفاظ على الطاقة وتطوير تكنولوجيات الغذاء والمواد الجديدة ، مما جعل حال العالم افضل بكثير مما جرى التنبؤ به منذ ربع قرن .

وبهذه الطريقة سوف يكون مفيدا للغاية النظر فيما جاء فى تقرير المخابرات المركزية عن الشرق الاوسط وكان متشائما كثيرا فى مايتعلق بالمحركات الرئيسية للتطور خلال العقد ونصف العقد القادمين ، ولعل الحلقة الرئيسية فيها ليست المتغيرات ذات الطبيعة منتظمة التطور نسبيا مثل السكان والموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا ولكن القدرة علي الاستجابة للتحديات التى تفرزها . وباختصار فإن التقرير يقول ان الشرق الاوسط - ربما باستثناء اسرائيل - مقاوم للتغيير ، والاستجابة للتطورات العالمية الخاصة بالعولمة والتقدم العلمي والتكنولوجي علي الاقل بالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم ، ويعود ذلك الي طبيعة القيادة فى الدول العربية والنخبة بشكل عام ، وفوق ذلك كله استمرار الاسعار المرتفعة للنفط التى تغرى بتأجيل الاصلاح فى الجوانب السياسية والاقتصادية للمجتمع . معنى ذلك أن محركات الزيادة السكانية والمتوقع زيادتها بطريقة مرتفعة سوف تخلق ضغوطا قوية علي الموارد المتاحة بحكم الزيادة العددية والانماط العمرية المنحازة لصغار السن والاكثر تمردا من خلال الإسلام السياسى على نظم اقتصادية غير ناجحة فى توفير فرص عمل حقيقية ناجمة عن استثمارات جديدة . معنى ذلك وفق وجهة نظر التقرير ان الدول العربية سوف تجمع مابين الجمود من جانب والتوتر السياسى والاجتماعى من جانب آخر ، والتعامل مع العالم بحذر نتيجة النظر إلى العولمة علي أنها تحد يرجى درء مخاطره أكثر منها فرصة يمكن انتهازها للتقدم ، والنتيجة النهائية

لكل ماسبق أن الشرق الاوسط سوف يبقى علي حاله المعروف عنه فى السابق ، تتكاثر فيه الازمات ويعرف بسباق التسلح خاصة فى مجال أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية من قبل ايران والعراق ، التى يرى التقرير أنهما سوف يحققان فيها قفزات هامة خلال الخمسة عشر عاما المقبلة.

وربما يكون كل ماسبق غير مريح بالنسبة للقارئ العربي ، ولكن عدم الراحة هذا لا ينبغى له أن يستند علي مجرد رد الفعل لأخبار سيئة ، فما جاء فى التقرير **أولا** يستند الي وجهة النظر القائمة علي المصالح والقيم الامريكية ، وهذه بدورها قائمة على تحيز مسبق إزاء التطور فى الشرق الاوسط ، وبالذات فى الدول العربية ، وبالتالي فإن هناك نزعة لعدم ملاحظة عناصر التغيير واستسهال اللجوء الي وجهات النظر الذائعة ، و**ثانيا** أن التقرير يحتوى علي تناقض هام فهو يتوقع حدوث السلام بين العرب واسرائيل وقيام الدولة الفلسطينية ، وهو سلام حتى ولو جاء باردا - كما يقول التقرير - سوف يغير أشياء كثيرة فى المنطقة ، ليس فقط فيما يتعلق بالتسلح والانفاق العسكرى بل لأنه يرتبط بشبكة واسعة من المؤسسات متعددة الاطراف التى سوف يكون لها ظل علي تطور المنطقة لا يمكن اغفاله ، وفوق ذلك كله فان التقرير يغفل ايضا روابط عديدة بدأت الدول العربية فى تكوينها مع أوروبا من خلال الشراكة المتوسطية والتعاون الاوروبى الخليجى ، وكلاهما لاينصب فقط علي العلاقات التجارية والاستثمارية ، ولكنه يمتد فى اتجاهات سياسية واجتماعية .

كذلك فان التغيير فى العالم العربي لايقوم علي تأثير العوامل الخارجية فقط فالثابت لدى المجتمعات العربية أن«**الحفلة**» النفطية انتهت ، وفى غيبة قفزة كبرى فى اسعار النفط غير متوقعة فان مجرد ارتفاع الاسعار قليلا سوف يغطى بالكاد معدل التضخم ، كما أن طول الفترة الخاصة بالانخفاض الحاد فى الاسعار أدت الي عجز الموازنات وتآكل الفوائض المالية ، وبالتالي فإنه لن توجد فى المستقبل المنظور فوائض تسمح بالتغاضى عن سبل الاصلاح ، وفى الحقيقة فإن التعامل مع العالم العربى وكأنه واقع مقاوم للتغيير يبدو مبالغا فيه للغاية ، وهناك اغفال لشرائح رجال الأعمال المتنامية وكثافة وسائل الاتصال والقاعدة التعليمية المتسعة مقارنة بفترات سابقة والفائدة المتراكمة للتجارب المريرة التى مرت بها المنطقة ، والتى أفادت بفشل مشروعات راديكالية متتابعة منها القومى ومنها الاسلامى حيث لم ينجح أي منها فى خلق نموذج ملهم وبديل لطرق التقدم الموجودة فى البلدان الاخرى .

ومن هنا فإن عدم اليقين والشك فى مستقبل العالم العربى لاينبغى له أن يسير فى اتجاه واحد خاص ببقاء الامور علي ماهى عليه مع امكانية تدهورها لما هو أسوأ ، فهناك احتمالات معاكسة للحكة فى الاتجاه المضاد الخاص بالتقدم والتغيير .

وللحق فإن التقرير تبدو لديه مشكلة تتعلق بكل المناطق فى العالم وليس فقط المنطقة العربية فهو لديه ذات المشكلة فيما يتعلق بالهند الذى يرصد تطورها الدرامى فى اتجاه العولمة والارتباط بالعلم والتكنولوجيا والنمو الاقتصادى من جانب وحالتها السكانية وواقعها الاجتماعى وطموحاتها الاقليمية من جانب أخر ، وكذلك الحال مع الصين التى تتناقض فيها متغيرات النمو الاقتصادى الفذ القائم علي الرأسمالية والعلم والتكنولوجيا من جانب ونظامها السياسى وطموحاتها الاقليمية من جانب أخر ، ولعل حالة روسيا هى ما يقض مضاجع واضعى التقرير اكثر من غيرها فكل المحركات الاساسية فيها تتصارع فى واقع غير منضبط وعلي خلفية تاريخية قريبة لدولة لاتزال عظمى عسكريا ولكن كل عناصر القوة الاخرى تواجه محنة رهيبة .

العالم إذن لايزال مفتوحا لكل الاحتمالات ويبقى المستقبل صناعة بشرية فى الاساس تجعل من محرك نظم الحكم والادارة هو الاساس فى التعامل مع كل المحركات الاخرى وبدونه يصير المستقبل حالة فوضوية ، تتحكم فيها أقدار محركات جهنمية واذا كان هناك فى التقرير مايحبط من وجهة النظر العربية فإن له فضل التنبيه الي أكثر من قضية ، فهو يعطينا صورة مقربة لما تعتقده الولايات المتحدة فينا خلال الفترة المقبلة وهو مايعنى أنها ستتوجه للمنطقة من منطلق ادارة الازمات وليس تفعيل التنمية وعلي من يتطلع للاستثمارات الامريكية مثلا أو يحاول اقامة منطقة للتجارة الحرة معها أن يجهز نفسه لإزالة هذا الانطباع ليس فقط عن طريق الحجة بل أيضا عن طريق تغيير الواقع ، كذلك فإن التشاؤم الموجود فى التقرير يدلنا علي الحالة التى سنكون عليها اذا ما بقيت كل الامور علي حالها ، ولم يتم تفعيل وتسريع عناصر التغيير الايجابية لدينا **وأخيرا** فان التقرير يدلنا علي إحدى الوسائل اللازمة لرسم السياسات .. فهذه لاتخلق من فراغ ولكن من خلال تصور للمستقبل ، نحتاج بشدة إليه فى هذه الايام، نقوم به نحن ولا نحتاج فيه لوكالة المخابرات الامريكية لكى تدلنا عليه .

مصـــر المحروســـة

القول بان مصر كنانة الله فى أرضه، وانها محروسة بعناية الله، يعكس الإيمان العميق بفضل الواحد القهار على بلد استمر لسبعة آلاف عام . تغيرت فيه أحوال الدنيا وتعاقبت فيها العصور والحقب، وصعدت فيها الامبراطوريات وسقطت، وجاء بعضها إلى شواطئ مصر وذهب، وكانت فيها أيام للعسر وأخرى لليسر، ولكن مثل هذا القول لايعفى المصريين من المسئولية فى أن تكون مصر محروسة بعمل أهلها وحكمة قادتها حسب مايواجهون من تحديات فى كل فترة زمنية لها ظروفها وملابساتها مهما اختلفت بساطة وتعقيدا، ومن أهمها الفترة الراهنة الممتلئة بكثير من التيارات المتعارضة، والمحملة كلها بعناصر يغلب فيها الشك على اليقين.

وليس من الصعب على أحد استقراء مايمر به النظام العالمى من متغيرات تكنولوجية واقتصادية وثقافية وسياسية ، وكلها تقول أن بقاء الدول واستمرارها، فضلا عن ازدهارها وحصولها على المكانة فى عالمها ودورها فى اقليمها، تتوقف إلى حد كبير على قدراتها التنافسية فى التعامل مع هذه المتغيرات مجتمعة، ومهما كان لبعضنا من تحفظات على النظام العالمى الراهن، ومدى عدالته وحكمته، أو أن هناك مايدعو إلى الاعتقاد فى عدم استمراره نتيجة المظاهرات التى جرت فى سياتل، أو تجمع ضد العولمة فى «بورتو الجرى» فى البرازيل فإن مايحدث فى العالم سوف يستمر معنا لفترة غير قصيرة، وبالتالى يصير أهم المعطيات الداخلة فى صناعة سياستنا الداخلية والخارجية.

وليس من الصعب ايضا على أحد استقراء مايجرى فى المنطقة، فبعد عقد من محاولات تغيير الشرق الأوسط طوال عقد التسعينيات ليكون أكثر سلاما واستقرارا وتركيزا على التنمية فى واحدة من أكثر مناطق العالم تخلفا، فإن الحصاد فى النهاية لايبعث على السرور، فالسلام الذى قيل انه منذ أسابيع قليلة كان أقرب من حبل الوريد يبدو الآن أبعد من السماء السابعة بعد انتخاب أريل شارون بتاريخه المعروف رئيسا لوزراء إسرائيل، وعلى الأرجح أن احتمالات المواجهة والصدام على الأرض الفلسطينية وربما ماهو أبعد منها بات من غير الممكن استبعادها من الحسابات والتقدير، والاستقرار المتخيل بعد انتهاء حروب الخليج، وإفلاس مشروع الإرهاب الأصولى فى أكثر من دولة فى المنطقة عاد مختلا مرة أخرى، وعلامته مايجرى فى إيران حيث وصل مشروع الرئيس خاتمى الاصلاحى والحوارى مع دول المنطقة والعالم إلى طريق مسدود، وأطل التيار المحافظ برأسه مرة أخرى سائدا ومهيمنا، وعلامته الأخرى مايجرى فى العراق ففى اللحظة التى تخطت فيها الأمة العربية مخاوفها، وغلبت فيها مشاعرها الحزينة إزاء محنة الشعب العراقى على ذاكرتها المريرة بالنسبة للنظام فى بغداد، إذا بالقيادة العراقية تحول ماحصلت عليه من انكسار للحصار وموارد النفط الجديدة إلى تصريحات مطابقة تماما لذات التصريحات التى جرى النطق بها قبل غزو الكويت المشئوم، مع الفارق أنه فى عام ١٩٩٠ كان ممكنا تجاهل الكلمات على أنها نوع من العنتريات العربية المعتادة، أما الآن وبعد التجربة المروعة فلايمكن لأحد إلا أن يأخذها بجدية كاملة فليس كل مرة تسلم الجرة كما يقال، وعلامته الثالثة تجرى مشاهدها فى الجزائر فبعد أن تخيلنا أن تيار العنف المتشح برداء الدين الإسلامى قد استنفذ طاقته بعد أن حصد حياة مائة ألف مسلم أو أكثر وفق بعض التقديرات وجاء قانون الوئام الوطنى للرئيس عبدالعزيز بوتفليقة لكى يبدأ مرحلة من الهدوء النسبى إذا بتيار العنف يتصاعد من جديد. وفى شهر رمضان الماضى وحده فقد الجزائريون أرواحا تفوق ما فقده الفلسطينيون فى الانتفاضة الفلسطينية الباسلة.

ومع تراجع احتمالات السلام وتقلص تقديرات الاستقرار لم تكن حالة التنمية أفضل حالا سواء على مستوى المنطقة كلها أو على مستوى كل دولة على حدة فقد سقطت كل مشاريع التعاون الاقليمى الشرق أوسطى مع انتخاب نتنياهو وتعثرت اتفاقيات المشاركة المتوسطية حتى أنها استغرقت خمس سنوات ونصف للتوقيع عليها بالحروف الأولى بين مصر والاتحاد الأوروبى، ولم تقطع الدول العربية على طريق السوق العربية المشتركة أو حتى الاتفاقية العربية لمنطقة التجارة الحرة أكثر من ملليمترات قليلة، ورغم دخول غالبية الدول العربية فى تجارب شتى للاصلاح الاقتصادى وحدوث تقدم لابأس به فى عدد من الدول إلا أن عقد التسعينيات انتهى ومعظم هذه التجارب تواجه تعثرات شتى، وبقيت الصورة الاجمالية للعالم العربى فى سلم التقدم العالمى خلف كل أقاليم العالم فيما عدا إفريقيا جنوب الصحراء.

ومابين العالم المتغير والاقليم المتعثر توجد مصر المحروسة بعناية الله وعمل أهلها وحكمة قادتها، وبعد عقد من الجهود من أجل السلام والاستقرار والاصلاح الاقتصادى تواجه لحظة بات فيها كل ذلك فى مهب الريح، ولعل كثيرين قد يتنبهوا إلى ماذكره الرئيس مبارك فى حديثه مع رؤساء تحرير الصحف فى طريق عودته من الكويت، وسبق له التأكيد عليه فى حديثه عند افتتاح معرض القاهرة للكتاب، أن مصر ذاتها باتت تواجه تحديات كبرى تتجسد فى زيادة سكانية هائلة تاكل كل منجزات التنمية، وأن هناك حاجة ماسة لأكثر من ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنويا حتى نبقى مستويات البطالة عند أحوالها الراهنة، ولعل أحدا تنبه إلى التصريح الذى أطلقه السيد وزير السياحة ممدوح البلتاجى أنه من المتوقع انخفاض السياحة إلى مصر خلال العام الحالى بعد أن حققت قفزة كبيرة فى العام الماضى ووصلت إلى خمسة ملايين ونصف المليون سائح نتيجة زيادة التوتر والأزمة فى المنطقة.

كل ذلك لاينبغى له إطلاقا أن يدعو إلى اليأس أو التشاؤم حتى ولو كنا لانملك تغيير العالم وإبطاء حركته السريعة للغاية وحتى لو كان لدينا القليل الذى نفعله ازاء منطقة متعثرة على كل الجبهات وفيها ارادات مستقلة لها خياراتها، لأن فى يدنا مانفعله داخل مصر ذاتها ومابإستطاعتنا من القدرة على العمل والجلد والأهم من ذلك كله القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة التى تقلل من التأثيرات السلبية للتعثر الإقليمى إلى أدنى حد من خلال استجابة أكبر وأسرع وأكثر حسما فى التعامل مع المتغيرات العالمية أو ما أسماه كاتب مرموق أخيرا بانه قوانين التقدم، ولعل أكثر مانحتاجه الآن أن تكون أولوياتنا واضحة خاصة أمام الجماهير والقوى السياسية المختلفة بحيث تتناسب مع ظروفنا وامكانياتنا فنحن البلد الوحيد فى المنطقة الذى به خمسة وستون مليونا من البشر ونحن البلد الوحيد فى المنطقة الذى به ثلاثة وعشرون مليونا من الفقراء والمعدمين، ونحن البلد الوحيد فى المنطقة الذى عليه توفير أكثر من ٩٠٠ فرصة عمل كل عام حتى تبقى أمور البطالة على ماهى عليه، ونحن البلد الوحيد فى المنطقة الذى تشكل فيه السياحة ركنا رئيسيا من دخله وعندما تتراجع فإنها تسبب معضلة كبرى للاقتصاد القومى.

ونحن نعرف الطريق للتعامل مع كل هذه المشكلات، فالكل يعرف فى الحكومة والمعارضة أن حجم المدخرات الوطنية لايكفى للتعامل معها، كما أن معدلات النمو الراهنة لم تعد كافية على ضوء الزيادة السكانية وعدد الداخلين إلى سوق العمل، ومن ثم فإن طريق المواجهة يشمل العمل من أجل معدلات أكبر للنمو وهذا لايحدث دون تعميق سياسات الاصلاح الاقتصادى وباتساق كامل وشجاعة كاملة تقوم على المصارحة والشفافية .ولايحدث ذلك ايضا دون قفزة حقيقية فى الصادرات تقوم على أسس علمية وقادرة على حساب المقصرين والمتقاعسين، ودون قدرة على جذب الاستثمارات الاجنبية بما يصل إلى خمسة مليارات دولار لن تاتى إلا باشارات وعلامات كافية أن مصر ماضية فى طريقها دون تردد ومماحكة وانفصام فى الشخصية من وقت لآخر لطلب رأس المال الاجنبى ثم اعتباره عورة بعد ذلك ينبغى التخلص منها.

وحتى تكون الأمور واضحة تماما فليس معنى جعل التنمية أولوية مصر الأولى أن علينا التخلى عن دعم القضايا العربية أو مساندة الانتفاضة الفلسطينية أو حتى العمل من أجل سلام المنطقة واستقرارها، فمصر المحروسة القوية هى التى تستطيع تقديم العون لأشقائها، ولعل ذلك ليس سهلا بالمرة فى ظل عواصف جامحة وظروف صعبة وخيارات معقدة نحتاج للتعامل معها بالاضافة إلى عناية الله عمل الشعب وحكمة القادة.

د.عبدالمنعم سعيد



المصدر: الاهرام الاقتصادي

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ: ١٩ فبراير ٢٠٠١

الاقتصاد المصرى وتحديات التحديث قدر

من المسئولية عن هذا المقال يقع عاتق الصديق عصام رفعت رئيس تحرير الأهرام الاقتصادى الذى نصحنى بكتابته للمجلة بعدما شاركت معه ومع الأستاذ الدكتور حازم الببلاوى والأستاذ الدكتور سمير طوبار فى ندوة عن موضوع «**الاقتصاد المصرى وتحديات التحديث**» فى معرض القاهرة للكتاب. وكنت قد فوجئت بالدعوة للمشاركة فى هذه الندوة مع هذه النخبة من المتخصصين فى الاقتصاد المصرى ، ولذا فقد خمنت دورى فى الحديث عن تحديات التحديث الملقاة ليس فقط على عات ق الاقتصاد القوم ، بل على كل مناحي حياتنا، باعتبار أن موضوع ندوات المعرض هذا العام كان عن «**تحديث مصر**» وهو موضوع أثير لدارسى العلوم السياسية المنشغلين باستخدام القرار السياسى لتغيير الحياة العامة أو المحافظة عليها.

فالتحديث بصفة عامة هو «**عملية**» يتم بمقتضاها تحويل المجتمع من حالته التقليدية إلى حالة الحداثة التى تتيح للأفراد والجماعات حرية أكبر من الاختيار بين اختيارات متزايدة. وبهذا المعنى فإن التحديث ليس هو الحداثة ، وإنما هو الإجراءات والتفاعلات والقيم والمؤسسات التى تسمح للأفراد والجماعات بالانتقال من الحالة الأولى إلى الثانية وللسياسة فى كل ذلك نصيب كبير. وفى مجال الاقتصاد بصفة خاصة، فإن التحديث يعنى الانتقال من الحالة التقليدية إلى الحالة المتقدمة وتحدث خلال عملية الانتقال للمجتمع من حالة الاعتماد على الصيد والرعى إلى حالة الاعتماد على الزراعة ومن زراعة الكفاف التى ينتج فيها البشر لسد حاجاتهم الغذائية المباشرة إلى زراعة الإنتاج من أجل السوق للتبادل والتجارة ومن الزراعة إلى الصناعة، ومن الصناعة التقليدية المعتمدة على العمل ورأس المال إلى الصناعة الحديثة القائمة على المعرفة. وفى كل عملية من عمليات التحديث هذه، تزداد حريات الأفراد واختياراتهم ويتقدمون بالمعنى المادى عندما تتحسن صحتهم ويزيد عمرهم ، والمعنوى عندما يكونون أكثر قدرة على إنتاج الفنون والآداب والانتقال من مكان إلى آخر ومن وظيفة إلى أخرى وفى مصر خاصة سوف نجد فى تاريخها مراحل للتحديث وأخرى للتراجع ، وفى المرحلة الفرعونية التى دامت أكثر من ثلاثة آلاف عام، كانت مصر هى أحدث مجتمع فى العالم حين انتقلت من الصيد والرعى إلى الزراعة المنتظمة ، وعرفت العمارة المتقدمة وقدرا من الصناعة المنظمة ، وكان دورها فى عالم ذلك الزمان لايقل بحال عن دور الولايات المتحدة فى زماننا الحالى. وفى نهاية العصر الفرعونى وبداية

المرحلة الإغريقية والرومانية كان عدد سكان مصر قرابة العشرة ملايين ، وكانت مزرعة الغلال للإمبراطورية الرومانية وكانت الإسكندرية المنافس الرئيسى لأثينا ومن بعدها روما حين كانت مكتبتها تضم ٧٠٠ ألف كتاب ومخطوط ، بينما كان عدد سكانها ٢٠٠ ألف نسمة. وفيما عدا فترات قليلة خلال الخلافة الفاطمية والعصر المملوكى الأول عرفت مصر فيهما قدرا من الازدهار والتقدم والتحديث فإن السمة العامة للتاريخ المصرى حتى نهاية القرن الثامن عشر كان الانحطاط والتراجع . وعندما جاءت الحملة الفرنسية على مصر كان عدد السكان قد تدهور ليصل إلى اثنين ونصف مليون نسمة نصفهم تقريبا من العميان .

وفى العصر الحديث وعلى مدى القرنين الماضيين ، مرت مصر بنوبات من التحديث السريع يعقبها فترات من التراجع حتى أن أيا منها لم يقدر له لأسباب متنوعة أن يصل بالبلاد إلى مرحلة الحداثة أو التنمية المستدامة بتعبير الاقتصاد ولغة هذه الايام .

وكان عهد محمد على ومن بعده عهدا سعيد وإسماعيل هو فاتحة التحديث بما أقاموه من علاقات مع الغرب أعادت إلى مصر ذاكرتها التاريخية الخاصة بأمجادها الفرعونية ، وأطلعتها على أحدث ماكان متاحا فى العصر من تقدم علمى وتكنولوجى من خلال سياسة البعثات والتعليم المدنى والملكية الزراعة الحديثة وبداية الصناعة المصرية . ورغم أن الاستعمار والاحتلال البريطانى وضع نهاية لهذه الفترة ، ومن بعده توقفت سياسة البعثات ، وتدهور حال الجيش والصناعة فإن مصر عرفت قدرا من التحديث فى طرق الرى والادارة. وبعد ذلك جاء ماعرف بالعصر الليبرالى إلى مصر حيث عرفت مصر نظاما سياسيا وتعليميا حديثا، ورغم استمرار الاستعمار والاحتلال إلا أن الصناعة والفنون والآداب ، والنظام المالى والبنكى شهدت تحديثا كبيرا إلى الدرجة التى جعلت مصر حسبما يشهد شارل عيسوى فى كتابه عن مصر فى منتصف القرن أغنى من كل أفريقا ومعظم أسيا وأعلى بمراحل من كثير من دول أمريكا الجنوبية وتركيا وتقارب المستويات التحديثية فى البرتغال واليونان. ورغم أن المرحلة الناصرية حاولت استئناف هذه الموجة التحديثية بعد عقد من القلاقل من خلال الخطة الخمسية الأولى إلا أن ذلك تم بمعدلات أقل مما كان يجرى فى العالم ، واستمرت هذه الفجوة فى التزايد حتى نهاية الثمانينيات.

ولما كان التحديث فى كل هذه المراحل لايتم فقط بمقارنة مصر بنفسها ، وإنما بما يجرى فى العالم ، وحاليا وبقدر من التبسيط فإن

دول العالم تقسم اقتصاديا إلى دول ذات اقتصاد حر أو شبه حر وعددها ٧٤ دولة ، ودول ذات اقتصاد تحكمى أو شبه تحكمى وعددها ٨١ دولة ، ويبلغ متوسط دخل الفرد فى المجموعة الأولى ٢١٢٠٠ دولارا ، وأغلبها - وليس كلها - دول ديموقراطية ، وفى المجموعة الثانية من الدول يبلغ متوسط دخل الفرد ٢٨٠٠ دولار وكلها استبدادية وشمولية . وبشكل عام فإن المجموعة الأولى هى التى تضم الدول الحديثة أو الدول التي تمر بمرحلة تحديث عميقة تقوم على التقدم العلمى والتكنولوجي ، وحرية التجارة ، والتوازن المالى وفاعلية التدخل الحكومى وكفاءة النظام المالى والبنكى والاستثمار الأجنبى، والمؤسسات التشريعية والقضائية الناضجة.

وتقع مصر الان وفق التقسيم الذى أجرته مؤسسة هيرتيج الأمريكية ضمن الدول المعروفة بالاقتصاد شبه التحكمى رغم الإصلاحات الاقتصادية التى جرت خلال التسعينيات وأخرجتنا من الاقتصاد التحكمى الكامل ولكنها لم تكن كافية لكى تدخلنا ضمن المجموعة من الدول ذات الاقتصاد الحر أو شبه الحر ،أو الدول التى تعيش فى دور الحداثة أو التحديث . وفى عام ٢٠٠٠ شغلت مصر المكانة ١٢٠ من حيث الحرية الاقتصادية ضمن ١٥٥ دولة شملهم الترتيب، واقفة جنبا إلى جنب مع تشاد ومولدافيا ورواند، ويسبقها من الدول العربية والشرق أوسطية البحرين والإمارات والكويت وعمان والمغرب وإسرائيل ولبنان وتركيا والسعودية وقطر والجزائر وجيبوتى ، ولا يلحقها سوى اليمن وسوريا وإيران والعراق وليبيا .

ماتحتاجه مصر حتى يمكن تحديثها وتحديث اقتصادها خاصة ، أن تغير من كل الأمور التى أشرنا إليها كجوهر للتحديث فى العالم المعاصر وبشكل جذرى وخلال فترة زمنية معقولة، ولا ينفع كثيرا أن نتخيل أن العالم سوف يتوقف حتى نأخذ وقتنا فى التغيير، خاصة أنه لا يتم على مستوى العالم ككل فقط ، وإنما أيضا على مستوى الدول العربية والدول الشرق أوسطية. فما فعلناه حتى الآن أقل وأبطأ بكثير مما فعلته ١٩٩ دولة أخرى، وإذا أخذنا فى الاعتبار أن عدد سكان مصر يزيدون سنويا بحوالى مليون وأربعمائة ألف نسمة ، وأنها تحتاج الي ٩٣٣ ألف فرصة عمل جديدة كل عام حتى تحافظ على معدل البطالة عند مستوياته الحالية، وأن مصر تعيش فى منطقة ملتهبة وغارقة فى التوتر والأزمات من كل نوع ، فإنه لم يعد هناك فى الوقت متسع، ولم يعد باستطاعة الاقتصاد المصرى إلا أن يقبل بتحديات التحديث.

وحتى تفعل مصر ذلك فإنه ليس بوسعها إعادة اختراع العجلة كما

يقال، ليس فقط لأننا عرفنا العجلة منذ آلاف السنين عندما كنا رواد التحديث في العالم، وإنما لأن لكل عصر قوانينه الخاصة للتقدم والتي أهمها الاندماج في النظام العالمي الاقتصادي المعاصر بكل ما يعنيه ذلك من تجهيز البنية السياسية والاقتصادية المصرية. ولعله بات معلوما للجميع أن مفتاح ذلك كله هو زيادة الاستثمارات الخارجية المباشرة في الاقتصاد المصري حتى تصل إلى ما يقرب من خمسة مليارات دولار سنويا ليس فقط لأن ذلك يعد مفتاح الاندماج في الاقتصاد العالمي الحديث، وإنما أيضا لأن ذلك يستجيب للاحتياجات المصرية الآنية. فمن المعروف أن معدل الادخار المصري متواضع إلى الدرجة التي يصعب معها انجاز التحديث، كما أن تجربة مصر مع الاقتراض من الخارج، فضلا عن أنه سوف يزيد ديوننا الحالية البالغة ٢٧ مليار دولار، فانه سوف يدخلنا في حلقة مفرغة تعود بنا إلى فترة الثمانينيات مرة أخرى.

ولكن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ليس عملية سهلة، فالمنافسة مع دول العالم خاصة تلك التي سبقتنا على سلم التحرير والتحديث هائلة، ومن ثم فإن تعزيز قدراتنا التنافسية ضرورية لجذب هذه الاستثمارات. وربما كانت البيروقراطية المصرية الهائلة والبالغة ٥٦٠٠ ألف موظف حكومي - أي ثلث القوى العاملة في مصر - هي أولي العقبات التي يشير إليها المستثمرون ، وتقف كسد منيع أمام الاستثمار الأجنبي. يلي ذلك التعقيد الشديد للنظام القضائي المصري في ظل عدد هائل من القوانين المتعارضة، وبطء إجراءات التقاضي والأعباء الهائلة الواقعة على القضاء المصري والتي تجعل القاضي وفق بعض التقديرات عليه أن يحكم في ٨٠٠٠ قضية في المتوسط كل عام. ولكن ربما كانت أعقد العقد في مصر أنها لم تتخذ قرارها وتحزم أمرها بعد، فرغم الموقف الواضح والجلي للرئيس مبارك من هذه القضية وشرحها في أكثر من مناسبة مؤخرا إلا أن النزعة الحمائية والانعزالية غالبة سواء في مجلس الشعب وعموم السلطة التشريعية، أو بين رجال الأعمال الذين يفضلون سوقا مغلقا ومنغلقا على أعمالهم، أو القدر الأعظم من الكتاب والمفكرين وأهل الفن الذين تبدو لديهم العولمة شرا مستطيرا، والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي مهددا للسيادة المصرية، والاستثمار الأجنبي نوعا من الغزو الخارجي الذي يضيع استقلال مصر.. وحتى تحزم النخبة المصرية أمرها، فربما ستظل استجابة الاقتصاد المصري لتحديات التحديث مترددة ومؤجلة وقائمة على أنصاف الحلول والخطوات.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربي

التاريخ: ٢٤ فبراير ٢٠٠١

عبيد الغرب!

بداية فأنا من المعجبين بالدكتور يوسف القرضاوى، وربما لا يزيده هذا الإعجاب شيئا، كما أن انعدامه لا ينقص من الشيخ الفاضل قيد أنملة، فقامته فى العالم الإسلامى عالية، ودورد فى إصلاح الدين وتخليصه من البدع معروف، وتركيزه على ما يسميه «فقه الأولويات» انتصار كبير للعقل. وقد شرفت فى فترة كنت أعمل فى دولة قطر باللقاء معه والاستماع إلى علمه عدة مرات، وكان حديثه أسراً، وحجته قوية، وقدرته على التوصل والتأثير فى المستمعين لا تبارى، ولا أنسى فى واحدة منها وجوده مع المرحوم الأستاذ لطفى الخولى فى جلسة حوار ممتعة حرص فيها كلاهما، برغم بعد الشقة والمسافة الفكرية، على البحث عن أرضية مشتركة فى قضايا كثيرة ومعقدة، وانتهى اللقاء ونقاط الاتفاق - برغم اختلاف المنطلقات - غير قليلة.

ومنذ بدأت «الأهرام العربى» فى إجراء الحوار معه كان حديث «إمام الوسطية» كما وصفته المجلة مثيرا للتأمل، وربما يكون أساساً للحوار بين التيار الإسلامى المعتدل وكثيرا من التيارات الفكرية والسياسية فى مصر والعالم العربى، ليس لكى يقيم أحدها على الآخر الحجة، أوّ يفوز فى مباراة فلسفية، وإنما ليجد الجميع حلا لمشكلات الوطن ومعضلاته الكبرى لا أظن أنه يمكن حدوث تواصل دون أن يقوم على الاحترام والقدرة على الاستماع بينها. ولكن الحلقة الحادية عشرة من حوار المجلة بدا فيه ما يستحق التساؤل حتى قبل انتهاء كل الحلقات نظرا لما جاء فيها من اتهامات. ولم تكن أول مرة يطرحها الشيخ الجليل، ولم يكن وحده هو الذى طرحها، وإنما هى جزء من الخطاب «الإسلامى» العام، وخلاصتها ما جاء فى العنوان تعبيرا عن تجليات الدكتور يوسف القرضاوى أن «الغرب صنع قادة العالم الإسلامى».

وفى قلب الحديث ذاته جاءت واحدة من الإجابات على الوجه التالى: «إن الغرب هو الذى صنع القادة الذين يحكمون العالم الإسلامى اليوم، وهم الذين يحرسون العلمانية، ويحرسون القيم الغربية، ويعادون التحرك الإسلامى، فهؤلاء أبناء الغرب، عبيد الفكر الغربى» ويبدو أن التعميم كان هائلا للدكتور حسن على دبا الذى أجرى الحوار فتساءل: «هل تعنى أنهم تلاميذ للفكر الغربى؟»، فكانت الإجابة قاطعة: «لا.. فإن التلميذ قد يناقش أستاذه، وقد يعترض عليه أو يخرج عن إساره، إنما هؤلاء لا يعترضون، فهم يسلمون بكل مقولات الغرب، لذلك لا أسمى موقفهم إلا موقف العبد من سيده، فهم عبيد الفكر الغربى، يعبدون الحضارة الغربية».

هذه الأقوال على شيوعها لابد من اختبارها على محك التاريخ والواقع، ليس دفاعا عن قادة العالم الإسلامى لأن فيهم القليل الذى يستحق الدفاع عنه لأسباب مختلفة، ولكنه استجلاء للحق والحقيقة التى بدونها لا تتقدم أمة ولا دولة. وتاريخيا فإن هؤلاء القادة اليوم لم يأتوا من فراغ، بل هم مهما تعددت أشكال الحكم أبناء حركات الاستقلال عن الاستعمار الغربى سواء آكان ذلك من خلال العمل السياسى أم الجماهيرى أم الثورة المسلحة، ومن الصعب بعد ذلك اتهامهم بأنهم عملاء للغرب وعبيد له دون دليل، ودون تخصيص لهؤلاء القادة العبيد الذين تعددت مشاربهم على مساحة واسعة ممتدة من أندونيسيا وحتى المغرب، ومن تركيا حتى الصومال، وإلا فإننا نعطى الغرب قوة لا قبل لنا بها إذا نجحت فى تطويع كل هؤلاء.

مسألة اقتناع القادة المسلمين بالقيم الغربية يبدو مشكوكا فيها، فتلك القيم معروفة، وهى تقوم على فصل الدين عن الدولة، والديمقراطية القائمة على تداول السلطة من خلال انتخابات نظيفة والحفاظ على حقوق الإنسان، فهل هؤلاء القادة يتبعون هذه القيم فعلا أم أنهم يتبعون قيما أخرى؟.. وفيما عدا عدد محدود من الدول مثل تركيا وأندونيسيا فإن كل القادة لا يؤمنون ولا يطبقون فصل الدين عن الدولة، وتتنوع التطبيقات المختلفة لعدم الفصل حسب التفسيرات المتعددة فى أفغانستان والسعودية وباكستان وإيران ومصر والمغرب والأردن، وفى كل هذه الأحوال يتم الجمع بين الدولة الدينية والدولة المدنية فى التشريع والقضاء حسب ما ترى كل دولة، وكل قائد، إنه صحيح الدين والملة، وهم فى ذلك لا يختلفون كثيراً عن قادة الدول والولايات الإسلامية قبل الغزو الاستعمارى الغربى، بل هم أقرب إليهم فى الفكر والممارسة مما هى عليه حالهم مع الدول الغربية.

كما أن للديمقراطية مع قادة الدول الإسلامية قصة أخرى، وفى الأغلب الأعم فإن معظم الدول الإسلامية لا تمارس فكرة تداول السلطة إلا فى حالات قليلة. كما أنه لا يمكن القول بنظافة الانتخابات فى كل هذه الدول، وفى كثير من الأحيان فإنها مقيدة بقيود شتى، وبينما تمنع تركيا الأحزاب ذات التوجه الإسلامى من المشاركة فى الانتخابات، فإن إيران تمنع كل الأحزاب والشخصيات التى تراها غير موالية للفكر الإسلامى الذى تتبناه، وفى أفغانستان تحاول كل الفرق الإسلامية المتصارعة منع الفرق الأخرى من المشاركة فى السلطة لأنها وحدها هى التى تمثل صحيح الدين، ومن المؤكد أن فضيلة الشيخ القرضاوى قد خبر بنفسه فى أثناء متابعته للقضية بين طالبان، ومناهضيها أن الفرق الأفغانية لم تكن متأثرة بالغرب فى شىء من ممارساتها السياسية والاجتماعية والثقافية، بل إنها كانت تستند إلى رؤى أخرى مختلفة تماما.

وربما تكون رؤية العالم الكبير صحيحة تماما لو أننا أعطينا كلمة «صناعة القادة» و«العبودية» معانى جديدة ليست متعارفا عليها، فمن الثابت أن محافل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية زاخرة باعتراض قادة العالم الإسلامى وحكوماته على كل ما يحض عليه العالم الغربى فيما يخص الديمقرطية وحقوق الإنسان، بسبب ما يرونه «الخصوصية الثقافية» للدول الإسلامية. وتكاد تكون هوامش جميع المعاهدات الدولية التى تشير إلى حقوق المرأة مثلا حافلة بتحفظات غالبية قادة المسلمين على اعتبار أن النساء يتمتعن بالفعل بما هو أكثر من هذه الحقوق مهما كانت الممارسات متفاوتة بين الدول الإسلامية المختلفة. ولا يمر يوم أو ساعة فى إعلام الغالبية الساحقة من الدول الإسلامية دون إدانة كاملة للغرب وأخلاقه المنحلة ومواثيقه المتحيزة وتخلفه الإنسانى ونزعاته المادية المغرقة فى ماديتها، محذرة من الغزو الثقافى والفكرى. وربما كانت قضية «الصناعة والعبودية» راجعة إلى أن القادة «يعادون التحرك الإسلامى»، وهو ما يرجع إلى أنهم وغيرهم لهم تحركهم الإسلامى الخاص الذى لا يريدون فيه منازعة أو مشاكسة من تحركات إسلامية أخرى كما قضت بذلك تقاليد موغلة فى القدم قبل أن يعرف للغرب وجود.







مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهــرام

التاريخ: ٢٦ فبراير ٢٠٠١

التفكير في السياسة الخارجية

لقي ترشيح مصر للسيد عمرو موسى - وزير الخارجية لمنصب الأمين العامة لجامعة الدول العربية - اهتماما غير عادى من الدوائر الإعلامية المصرية والعربية، ومن الأطراف الإقليمية والخارجية، حتى فاق الاهتمام بمثل هذا التغيير في كل المرات السابقة. ورغم ان المنطق المصرى كان بسيطا ومباشرا في الموضوع، ويركز على الرغبة في تفعيل دور الجامعة خلال مرحلة حرجة وشائكة من التفاعلات الحساسة الخاصة بالعمل العربي المشترك، بتجنيد شخصية يتفق الجميع على قدراتها الخلاقة السياسية والدبلوماسية والتنظيمية، فإن التأويلات راحت تلوى عنق الحقائق في اتجاهات ليس لها شأن بالموضوع، ورغم ما هو معروف أنه في النظم السياسية الرئاسية ومن بينها النظام السياسي المصرى، فإن صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرارات بشأنها تقع اساسا على عاتق رئيس الجمهورية، فإن شخصية وزير الخارجية عادة ما تترك بصمتها على تنفيذ هذه السياسة، سواء كانت هذه البصمة حاضرة وظاهرة أو كانت خافتة وغائبة عن الساحة العامة وليس بالضرورة عن ساحة الرأى في صنع السياسة.

ولعل السيد عمرو موسى ينتمي بامتياز إلى الطائفة الأولى بسجل امتد عبر عشر سنوات في خدمة السياسة الخارجية، وبينما كان هذا السجل يؤهله عن حق ان يلقي - بعد التهنئة بالمنصب الرفيع الجديد - العون بالتفكير فيما يجب عمله في الجامعة العربية المحدودة الإمكانيات والطاقات من جانب والملقاه على عاتقها كل أعباء الامة والامها من جانب آخر، فإن الاذهان ذهبت كل مذهب الا هذه الجهة، ربما لان الانطباع السائد عن الجامعة يشوبه اليأس، وربما لأن تفضيلنا الدائم هو في اتجاه «النميمة» حول شخص وزير الخارجية الجديد الذى احصيت عدد الأسماء التي ترددت بشأنه فوجدتها تتعدى العشرة وبعد ذلك توقفت عن العد.. في الحقيقة فإن ذلك كان ينبغي ان يكون آخر ما يشغلنا، ليس فقط لأن صنع السياسة الخارجية تقع على عاتق الرئيس مبارك، وليس فقط لأن هذه السياسة عرفت استمرارية مدهشة خلال العقود الثلاثة الماضية، وإنما أيضا لأن المؤسسة الدبلوماسية المصرية نجحت دوما في تخريج أجيال متتابعة من الكفاءات العالية-المستوى يصلح أى منها للمنصب، ويحسدها عليها مؤسسات أخرى اكتشفنا عند تشكيل الوزارة الأخيرة أنها لم تولد قيادات جديدة ومن ثم كان الاقتراح الخاص بتعيين مساعدين للوزراء لعلهم يكتسبون الخبرة.

وربما كان الأجدى بالتفكير والانشغال معاودة التفكيرة والانشغال بالسياسة الخارجية ذاتها، فبشكل ما فإن هذه السياسة لا تلقى ذات الاهتمام الذى تلقاه السياسة الداخلية التي تتعدد فيها الآراء والمذاهب في كل ما يخص الإصلاح السياسي والاقتصادى والاجتماعي وحتى الثقافي، وفيما عدا اختلاف الآراء فيما يخص قضية السلام، وقدر من المتابعة لقضايا الخليج، فإن مراجعة أصول عملنا على الجبهة الخارجية لم يلق الكثير من اهتمام النخبة السياسية والثقافية في البلاد. وخلال الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب. خلت بعض برامج الأحزاب من إشارة إلى السياسة الخارجية تماما، أما الأحزاب التي تعرضت لها فكان ذلك على سبيل تحصيل الحاصل أو على سبيل تسجيل المواقف لا أكثر، ولعلنا في ذلك ا نختلف كثيرا عن شعوب أخرى تجعل هموم حياتها اليومية في الداخل ذات أسبقية على الهموم الخارجية. ولكن لعل هناك أسبابا أخرى، منها أن الاغلبية الساحقة تتوافق على مساندة الرئيس في سياسته الخارجية، ومنها أن هذه السياسة بطبعها تدعو إلى التعاضد والتكاتف والتأكيد على الوحدة في مواجهة الخارج، ومنها انه استقر في العرف المصرى فكرة الدوائر الثلاث العربية والإسلامية والافريقية كدوا ئر لاهتمام وتركيز السياسة الخارجية المصرية منذ أعلنها الرئيس جمال عبدالناصر في كتابه عن فلسفة الثورة. صحيح أنه من





عمرو موسى

أن لآخر كان هناك من يضيف دائرة أخرى مثل دائرة عدم الانحياز في الماضي، والدائرة الآسيوية في الحاضر القريب، إلا أن هذه الدوائر الإضافية كانت لا تلبث أن يشحب لونها لان الظروف تتغير، أو لأن الاهتمام لا يستمر على حاله.

وربما أن الأوان لإعادة التفكير في هذه الدوائر مرة أخرى، ليس بقصد تغييرها أو التخلص من كونها ثوابت السياسة الخارجية المصرية، ولكن لأن تجربة العقود الثلاثة الماضية على الأقل فيها الكثير مما يغنى النقاش حولها، خاصة وأن العالم تغير كثيرا عما كان عليه الحال في منتصف الخمسينيات. وفكرة «الدائرة» في السياسة الخارجية تعني في جوهرها أنها موضع قدر كبير من المصالح والروابط والتفاعلات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تتم على مستويات متعددة من القمة إلى القاعدة. وتفيد النظرة الأولى على الدوائر الثلاث التقليدية أنها ليست متساوية على الإطلاق. فالدائرة العربية سابقة بسنوات ضوئية على الدائرتين الآخرتين، ورغم أن ذلك مفهوم بالنسبة للدائرة الإسلامية المترامية الأطراف، والمتعددة التوجهات، والضعيفة التنظيم، فإنه ليس مفهوما بالنسبة للدائرة الافريقية خاصة في جوارها القريب المحيط بنهر النيل الذى يمثل أهم مصلحة استراتيجية لمصر لا يعلوها إلا الحفاظ على بقاء الدولة المصرية وحدودها الإقليمية. ورغم هذه الأهمية العظمى، فإن عدد الكوادر المصرية العارفة بدول افريقيا النيلية محدود، والتفاعلات مع هذه الدول سياسيا واقتصاديا وثقافيا ضئيل، حتى رغم مبادرة الكوميسا الأخيرة.

وبالنسبة للدائرة العربية ذاتها فإن الاقدار ليست متساوية مع كل الدول الأعضاء في الجامعة العربية، فالظاهر أن المصالح والتفاعلات والروابط خلال العقود الثلاثة الأخيرة قد نمت عبر البحر الأحمر إلى المملكة السعودية ومنطقة الخليج بأكثر مما هو الحال مع المشرق والمغرب العربيين. ورغم ذلك فإن الاهتمام السياسي والاستراتيجي والثقافي ظل موجها نحو منطقة المشرق العربي ربما أكثر من أية منطقة أخرى، ويعود ذلك بالتأكيد لأسباب استراتيجية مباشرة تتعلق بوجود دولة إسرائيل وعدوانها واحتلالها للأرض العربية، بل وتهديدها لمصر ذاتها، ولكن هذا الاهتمام الاستراتيجي لم يترجم ابدا إلى مصالح اقتصادية كثيفة كما هو الحال مع منطقة الخليج حيث التجارة والسياحة والاستثمار وحركة العمالة.

وربما كانت خبرة العقود الثلاثة الماضية تفيد أن هناك دائرتين اضافيتين قد أصبحتا في قلب اهتمام السياسة الخارجية المصرية، وهما الدائرة الأمريكية والدائرة الأوروبية، وقد يبدو ذلك غريبا على فكرة الدوائر التقليدية التي تلازمها فكرة التواصل الجغرافي وروابط الهوية القومية والدينية والعرقية، ولكن عالم اليوم بات يضيف المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الكثيفة إلى هذه الدوائر. وليس مستغربا بالنسبة للصين والهند واليابان وروسيا أن تكون الدائرة الأمريكية من أهم دوائر مصالحها مهما فصلها عن الولايات المتحدة قارات وبحار ومحيطات وثقافات، وعندما تحسب هذه الدول تفاعلاتها التجارية والاقتصادية والاستثمارية والاستراتيجية مع واشنطن،، وتراقب حاملات طائراتها في المياه القريبة، وسفن فضائها وأقمارها الصناعية في سماواتها، وشركاتها المتعددة الجنسية في مدنها وحواضرها، فإن أمريكا لا تكون بعيدة على الإطلاق.

ولا تبدو الحالة المصرية بعيدة على الإطلاق عن هذه الحالات، بل أن ربع قرن أو يزيد من هذه التفاعلات بين القاهرة وواشنطن التي شملت السلام في الشرق الأوسط والأمن في الخليج، والتنمية في مصر، والاستقرار في البحر المتوسط، تجعل من الولايات المتحدة دائرة مهمة من دوائر السياسة الخارجية المصرية، ورغم ذلك فإن عدد الخبراء بالولايات المتحدة وأحوالها قليل للغاية، وفي حدود العلم فإن هناك رسالة دكتوراه مصرية وحيدة خاصة بالنظام السياسي الأمريكي، ولا يختلف الحال مع الدائرة الأوروبية، وإذا كانت الولايات المتحدة هي الشريك التجاري الأول لمصر، فإن إيطاليا ومعها أوروبا هي شريكها الثاني، ومعها تم التوقيع على أول اتفاقية حقيقية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة نعلم أنها سوف تدخل مرحلة التنفيذ الجدى ولا تلقى مصائر اتفاقيات أخرى للتجارة الحرة مع افريقيا أو مع الدول العربية.

السياسة الخارجية المصرية إذن أكثر تعقيدا وتركيبا مما تبدو للوهلة الأولى.. ومع وجود ثوابتها، فإن المتغيرات الكثيرة تضيف ابعادا جديدة لم تحظ بعد بالتأمل والتفكير الكافي الذى يرتب المصالح والأولويات ويوظف الموارد البشرية والمادية في اتجاهها.

هذا التفكير هو ما نحتاجه بأكثر بكثير من حالة «النميمة» حول وزير الخارجية القادم الذى سوف يصبح عليه استكمال مسيرة متميزة لسلف متميز.

د. عبدالمنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربي
التاريخ: ٣ مارس ٢٠٠١

العصر البرونزى

منذ أعوام قليلة تصدرت النعجة «دوللى» غلاف مجلة «تايم» الأمريكية كشخصية للعام، باعتبارها كانت أول الفتوح فى عالم الاستنساخ، وبعدها ضاعت فتاة الغلاف فى الزحام، فقد تتابعت الاكتشافات والفتوحات العلمية، وصارت موضوعا لمشاجرات المجالس النيابية فلم تعد القضية «علمية» بل أخلاقية وسياسية، وتصبح المسألة قضية وقت. ومنذ أسبوعين تصدر ذات المجلة الخبر المنتظر وهو أن استنساخ الإنسان بات أقرب مما نتصور، وعلى خلفية النبأ كانت صورة طفلين متماثلين ليسا بالتأكيد توأم. وبين هذا الخبر وذاك كانت الأخبار تتوالى بأسرع من سرعة الضوء فى اختراعات المواد الجديدة، واكتشافات «الجينوم» أو الخريطة شبه النهائية للشفرة الوراثية للإنسان، وعشرات من الاختراعات والاكتشافات فى مجال الاتصالات والمواصلات. وحتى وقت قريب كنت أظن أننى أصبحت فى قلب الثورة الصناعية التكنولوجية الثالثة عندما أجدت استخدام الكمبيوتر ودخلت فى تلافيف «الإنترنت»، ولكن عندما طالعت مجلة «لغة العصر» التى أصدرتها مؤسسة الأهرام أخيرا، اكتشفت وجودى فى العصر البرونزى البدائى للثورة.

كل هذه التطورات حدثت خلال فترة قصيرة للغاية لا تزيد فى حكم التاريخ على طرفة عين، وحتى نتخيل ما حدث خلال هذه اللحظة الخاطفة علينا أن نعود إلى ما قبل أربعة ملايين ونصف المليون سنة حين حدث شىء ما فى شمبانزى تلك الأيام غير من خصائصه الجينية، ربما لأن أنواعا من البكتيريا دخلت وعبثت وتفاعلت كيمائيا، ولكنها بعد ذلك دفعت المخلوق بعد مليونين وثلاثمائة عام لأول فعل «عقلانى» وهو أنه لا توجد عبقرية كبيرة فى أن يسير على أربع ومن الأفضل له أن يقف منتصبا ويسير على قدمين. وربما يرى البعض أن ذلك كان هو الجنون بعينه، وبداية لنوع ما من الخطيئة، ولكن ما حدث بعد ذلك كان أعجب من العجب، فقبل 125 ألف عام عرف الإنسان فضيلة الكلام، وربما كانت هذه هى اللحظة التى تجسد فيها وجود آدم وحواء، فقد كان ضروريا ،وهما وحدهما فى أرض الله الواسعة ،من الحديث والتواصل من أجل عمارة الأرض وشغل أوقات الفراغ الكثيرة. وهى حالة على أى الأحوال تقلصت بعد تلك الفترة الطويلة للغاية وساد الصمت بين الزوجات والأزواج، ربما لأنه لم يعد هناك ما يقال بعد هذا الزمن، وربما لأن التليفزيون بات يقوم بالكلام نيابة عن الجميع، وربما لأن الجينات تغيرت عن تلك الأوقات السعيدة، أو لأن السكوت من علامات الرضا!.

المهم أن الإنسان بعد ذلك احتاج قرابة المائة ألف عام لكى يبدأ «حضارات» ما قبل التاريخ حين عرف الرسم على جدران الكهوف، واللعب بالصلصال لكى يصنع الأوانى، وقبل سبعة آلاف عام عرف أوانى الفخار، ووجد المؤرخون أن كل خط إضافى ورسم مميز عليها كان يعنى بضع مئات السنين تقدمت فيها أدوات البشر من استخدام البرونز حتى استخدام الحديد. ولكن التاريخ بدأ بالفعل عندما قفز الإنسان قفزته الثالثة الكبرى بعد أن وقف على قدميه ونطق بالكلام، حينما عرف الكتابة وبعدها صار قادرا لأول مرة على اختزان المعرفة واسترجاعها ونقلها وبالتالى عرف التراكم فى الخبرة. وخلال خمسة آلاف عام فقط لا غير عرف العالم التطور من حضارة مصر الفرعونية الزراعية الملتصقة بالأرض حتى حضارة أمريكا الأمريكية الصاعدة فى الفضاء وفى مجال الخيال الافتراضى التى لا يعلم أحد ما هى على وجه التحديد.

هذه المسيرة الطويلة جدا تقول لنا الكثير عما يحدث الآن فى مجال العلم والتكنولوجيا والتطور بشكل عام، وما تحقق خلال الأعوام القليلة الماضية ما بين ظهور النعجة «دوللى» على غلاف مجلة «تايم» وظهور الغلاف الأخير عن قرب استنساخ الإنسان، فلو قيس ما حدث بحلقات التطور الماضية لكان قد جرى تحت أعيننا مباشرة ما لا يقل عن بضعة آلاف من السنين، أضيفت إلى أعمارنا وفكرنا دون أن ندرى، فعمر الإنسان ليس بعدد السنوات التى يعيشها، ولكنه يقاس بعدد الحلقات التطورية التى عاش خلالها. وفى الماضى كان إنسان العصر البرونزى لا يعرف شيئا غيره قبل أن يذهب إلى مثواه الأخير مهما طال عمره الذى لم يكن يتعدى بكثير سن العشرين، وعندما تم استئناس الدجاج وتربيته فى المنازل وصار للإنسان مورد بروتينى ثابت أضاف بضعة أعوام، أما عندما اكتشف زراعة البطاطس بما فيها من سعرات حرارية، فقد أضاف إلى سرعته وطاقته ما جعله قادرا على الوصول إلى المرحلة التى نعيش فيها.

وعندما قرأت فى واحدة من المقالات أن كل ما نشاهده ونسمع عنه حاليا من تطور علمى وتكنولوجى لا يزيد على كونه نوعا من المراحل البدائية التى تماثل العصر البرونزى قبل التاريخ، أدركت أننى ربما أعيش مليون عام إضافية، فمثل هذه السرعة فى الاكتشافات ربما تنقلنا خلال عقدين فقط بأكثر مما نقلتنا اكتشافات الإنسان منذ اتخذ قراره الخاص بالمشى على قدمين. المشكلة أن ذلك حدث وقد بدأنا نتلمس نتائج هذا العصر، فمشروع الجينوم أوضح لنا أن جينات الإنسان أقل مما كنا نتصور، وأن كثيرا منها ليس له علاقة بوظائف الإنسان الحيوية، بل إنه يوجد فيها ما يعد نتائج لغزوات جينية حدثت فى عصور سحيقة من كائنات أخرى مثل البكتيريا ووجدت لنفسها مكانا فى الفضاءات الشاسعة داخل الجين. فماذا سوف يحدث لو قررنا التخلص من هذه المستوطنات الأجنبية، وهل سيبقى الإنسان على ما هو عليه، وهل يقوده العقل بعد ذلك إلى خطوات أخرى أكبر من المشى والكلام والكتابة؟. وماذا سوف يحدث إذا ما أدركنا تماما الشفرة الكودية للكائن البشرى، هل سيمكن بعد ذلك تحويله إلى جزئيات وذرات يمكن نقلها من مكان إلى مكان عبر آلة الفاكس، أو من خلال الإنترنت؟.

البادى حتى الآن من التطورات العلمية أن سكان الكرة الأرضية الآن وخلال العقود القليلة المقبلة ربما يكونون آخر البشر الذين يعرفون العالم كما كان عليه قبل أكثر من مليونى عام بمخلوقاته وعناصره، فهم آخر الأجيال التى سوف تعرف الإنسان كما عرفناه وقبل تفتته لذرات تضيع فى الخيال الافتراضى، والمعادن التى كنا نظن أنها تتمدد بالحرارة وتنكمش بالبرودة قبل أن تخلق عناصر جديدة لا تعرف مثل هذه الخواص، والدجاجة الوديعة قبل أن يضيف إليها كنتاكى وصفته السرية، والوردة البلدية الفواحة الصريحة المقبلة بشذاها وأشواكها، وزهرة التوليب البنفسجية الغامضة على ساقها الرشيقة التى تخفى من الأسرار أكثر مما تكشف، قبل أن تفشل العيون فى معرفة الفارق ما بين الأصل والمستنسخ. والله على كل شىء قدير.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام الاقتصادي

التاريخ: ٥ مارس ٢٠٠١

العولمة: مشنقة أم طوق للنجاة

يبدو أن لدينا في مصر والعالم العربي عموما قدرة هائلة علي جلب العفاريت والجان ، وبعد ذلك نعلن عن طغيانها وفساد وجودها ورغبتها في الهيمنة علينا ، وبعد ذلك تأتى النتيجة المنطقية ان يظهر فرد أو جماعة معلنين أن بمقدورهم وحدهم صرف ما جلبناه واستحضرناه فى أذهاننا ، فيكون الاستبداد والعياذ بالله . وآخر العفاريت التى أوجدناها فى حياتنا عفريت «**العولمة**» التى ما أن تأتى سيرتها حتى تأتى البسملة والحوقلة من شرها المستطير، وكأن هذه الظاهرة تخصنا وحدنا وجرى تفصيلها من قبل قوى قاسية وعاتية علي قدر مقاسنا وكأننا نحن وحدنا مركز الكون ومحور العالم . وقد كان ذلك مفهوما تماما أن يأتى هذا القول من قوى فاشية واستبدادية فى بلادنا لم تعرف شيئا غير الانغلاق والعزلة ، وترى في تجارب الانقلابات العسكرية والحزب الواحد والاقتصاد الحكومى اقصى أمانى الاستقلال والتقدم والرفعة ، وكلما جرى ذلك علي طريقة الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب حتى نعرف أن الشعب هو حفنة قليلة من أعضاء المكتب السياسى أو الامانة العامة للحزب أو المجلس الثورى أو مجموعة الانقاذ أو أيا كانت هذه الاسماء أما باقي الامة فتوضع فى خانة الاعداء التى يتم سحق هاماتها وتركيع رؤوسها .

أما أن يأتى ذلك من حزب ليبرالي وصحيفة تحمل لواء الليبرالية فان ذلك يعنى أن داء العفاريت قد أستعصى فى هذه الامة حتى لم يعد هناك فارق بين الليبرالية والاشتراكية، وما بين انصار الحرية وانصار الاستبداد . مناسبة هذا الحديث مقال نشرته صحيفة الوفد الغراء يوم ٢١ فبراير الماضي للكاتب المرموق عباس الطرابيلى بعنوان «**من أجل مصر وحدها : مشنقة العولمة .. مرفوضة**» وجاء فى المقال مايلى : «**واضح أن كلمة العولمة أصبحت البعبع الذى يخيفون به دول العالم النامي أو هو أبو رجل مسلوخة** » الذى يرهبوننا به ، ويجعلوننا نوقع وثيقة الاستسلام علي بياض ، وأننا إذا لم نوافق ونبصم وننضم سوف ننال الغضب العالي ، ويحبسوننا فى «**أودة الفئران**». وأن علينا لكى ندخل جنة العولمة الموعودة أن نرفع كل الرايات فنقدم ثرواتنا ، وأعراضنا ، وأرضنا بل وكرامتنا وعزة أوطاننا من اجل ماذا..« **لانعرف** ».

هذه الفقرة الافتتاحية كما هو واضح تعود للمجهول العفريت الذى لانعرف ما هو علي وجه التحديد ، ويوصف بالبعبع أو الوحش الهائل ، وبعدها تكون الدراما كاملة توضع فى مقابلته كرامتنا ورايتنا وعزتنا وحتى أعراضنا فتكون المسألة ليس قضية للنقاش والتداول والحوار ، وانما موضوعا للشرف الرفيع الذى اذا مامسه مس

لايكون بعد ذلك حديث . لكن السياق بعد ذلك يدلنا علي أن المجهول هو الغرب الذى قاومناه فى الماضى وعلينا مقاومته فى الحاضر رغم رحيله من أراضينا لانه يبدو أننا لانعرف أن الاوطان لاتوجد للمقاومة فقط اذا كان هناك اعتداء علي استقلالها ، وانما الاصل انها توجد للبناء والعمارة فى الارض ، والاضافة لبنى الانسان وحتى تكتمل الصورة الدرامية يتم التمرد عما لانعرف عنه شيئا تحديدا ، فيقول كاتب الحزب الليبرالى «**ولكننا الآن نرفض ان ننصاع للعولمة وننحنى دون نقاش لأوامر العولمة ، ولولا ان هذه العولمة فى صالحهم وضد مصالحنا ما دافعوا عنها وماحاولوا باستماتة أن يفرضوها علينا ..**». وهكذا نكون قد وصلنا الي الفقرة الثالثة من الموضوع دون أن نكون قد علمنا شيئا عن العفريت الذى تفرضه علينا قوى مجهولة تستدعي المقاومة والمناطحة ، وطالما أن العفريت يتحدث عن «**العولمة**» فلابد انها عدوان هائل، كأن المطلوب من بلادنا أن تكون مواقفها محددة بمواقف الغرب ، فاذا مادافع عن شئ فلابد أنه ضار بنا ، ومخصص لتدمير كرامتنا ، كأنه لايوجد فى العالم ستة مليارات من البشر غيرنا، معظمهم أقرب لموضوع العولمة وحديثها منا بكثير .

ولكن فصل المقال يأتى بعد ذلك فى الفقرة الرابعة ، لكى نعرف مكونات العفريت واللهب الذى يخرج من عينيه ، والدخان الذي يتدفق من فمه ، والعواصف التى تخرج من أذنية فيقول رئيس تحرير الوفد «**هم**» يريدون العالم المفتوح للتجارة والصناعة لأن الانفتاح يزيدهم قوة بسبب جودة منتجاتهم ولكننا نرفضه لسوء انتاجنا ، وأن أنتاجنا الحالى لايستطيع أن ينافس انتاجهم ، أى المطلوب منا أن نفتح اسواقنا لمنتجاتهم فى الوقت الذى لن تعرف منتجاتنا طريقها الي اسواقهم. هم اذن سيظلون فى ظل هذه العولمة المنتج الاول ونظل نحن المستهلك الاول». هنا نفهم الموضوع انه يتعلق بحرية التجارة والاتفاقات التى وقعتها مصر فيما يتعلق بالجات ،والمشاركة مع اوروبا والذى لا نعلم على وجه التحديد أيا من تفاصيلها قبل اطلاق العفريت من عقاله ،واستحضاره قسرا الي ساحة النقاش العام . فالثابت أننا نحن الذين سعينا الي التوقيع علي هذه الاتفاقيات ولم نكن نحن وحدنا الذى نفعل ذلك، بل الغالبية العظمى من بلدان العالم النامي ، وفى المقدمة منها بلد مثل الصين ، وبوسع اعضاء حزب الوفد الليبرالى الذى تتحدث صحيفة الوفد باسمه ان يطلبوا الانسحاب منها من خلال ممثليهم فى مجلس الشعب ، ولكن الثابت أن ذلك ليس هو وجهة النظر التى يتبناها كل الاعضاء ، ومن الثابت أيضا أن الوقائع ليست صحيحة فاتفاقية الجات استغرق التفاوض

بشأنها عقودا طويلة منذ بدأت دوراتها فى الستينيات ، واستغرق التفاوض بشأن الشراكة مع أووبا أربع سنوات كاملة، كان بمقدورنا الانسحاب منها فى أى وقت ، ولايزال ذلك الآن ممكنا فى أى لحظة إذا رأينا أن ذلك هو الذى يخدم مصالحنا . الاخطر من ذلك كله أن هذه الاتفاقيات تعطينا مزايا تفضيلية تجارية يصل بعضها الي ١٩ عاما تكفل أنواعا مختلفة من الحماية لمنتجاتنا بينما تفتح الاسواق الاوروبية والعالمية امام منتجاتنا دون قيود، والاهم انها تتيح للفقراء من شعبنا سلعا رخيصة الثمن خلال هذه الفترة ومابعدها .

وهنا نصل الي بيت القصيد ، فالموضوع ليس الدفاع عن الوطن والشرف الرفيع وانما هو الدفاع عن حفنة من رجال الاعمال الكسالى الذين لايريدون تحديث صناعتهم ومنتجاتهم واستغلال السوق المحلى تحت اسوار الحماية الي الابد، والاستفراد بالمستهلك المصرى لكى لايجد سوى سلع رديئة بأسعار عالية . والقضية ليست الدفاع عن الميزان التجارى المصرى من الخلل الذى سيكون موجودا فى كل الاحوال ،لأن هؤلاء المسيطرون علي السوق المصرية ، غير القادرين علي المنافسة الداخلية أو الخارجية بالطبع لاتوجد لديهم القدرة الاستثمارية أو الفنية أو التكنولوجية للاستقلال عن العالم وبالتالى فانهم يعتمدون عليه فى أدوات الانتاج ،وفى السلع الوسيطة . القضية فى الواقع أن تبقى الامور علي ماهى عليه فى ساحة الرأسمالية المصرية بأفاقها المحدودة بالسوق المحلية، فاذا ماخرجت عنها تصاب بالزكام ، ويصبح الحديث عن الوطن والعرض والشرف فى مواجهة عفريت الغرب والعولمة نوعا من الموسيقى التصويرية لافلام وطنية حماسية ، بينما القصة كلها هى كيف تحصل حفنة من رجال الاعمال علي ثروة الوطن الي الابد، لأنهم عاجزون تماما عن إصلاح صناعاتهم خلال ما يقرب من عقدين .

الأخطر من ذلك كله أن اختزال العولمة فى التجارة وحدها يبدو اختزالا رهيبا ،ربما يكون مناسبا لمقتضى الحال ،ولكنه لايناسب علي الاطلاق تطور مصر ،ومن المؤكد أن بلادا أخرى فى العالم الذى كان نائما مثل الهند والصين وجنوب آسيا وشرقها وشرق أوروبا وأمريكا الجنوبية لاترى ماتراه الصحيفة الليبرالية ، فالعولمة تعنى ضمن ما تعنى اتاحة هائلة للمعرفة للعالم كله ، وهى المعرفة التى استخدمتها دول كانت تعرف المجاعة ليس فقط فى الاكتفاء الغذائى ، بل فى تصدير الغذاء للعالم ، ومن خلالها تحولت دولة مثل الصين خلال عقدين فقط الي عملاق اقتصادى من عمالقة العالم ، ولذا لاتجد مشكلة فى الطرق باليدين والرجلين علي ابواب الجات لكى تدخلها ، وحتى الهند التى كانت تعرف المجاعة والفاقة والتخلف الاقتصادى

عادت وعرفت معدلات عالية للنمو ، وخلقت قاعدة علمية كبيرة ، وباتت من مصدرى الصناعات عالية التكوين التكنولوجى . وعندما نتحدث عن الصين والهند فاننا لانتحدث عن النمور أو الفهود ، وإنما نتحدث عن أكبر تجمعات الفقر فى العالم ،ولكن الفارق بيننا وبينهم أن أياديهم ليست مرتعشة وقلوبهم ليست خائفة من الاستفادة من العولمة وتطويعها ،واستخدامها للتقدم ،واكتساب المكانة فى الساحة العالمية ،اما نحن فندافع علي لسان أكبر حزب ليبرالي فى العالم العربي عن حفنة من الذين يقبلون ايديهم وكفوفهم علي الثروة الهائلة التى يحققونها من احتكار السوق المحلية .

والعولمة ليست التجارة والخروج الي السوق العالمية الواسعة فقط،ولا هى المعرفة والتكنولوجيا العابرة للقارات فقط، بل هى ايضا الاستثمار والاستفادة من المزايا النسبية واستغلال الفرص باتساع الكون كله لمن يبحث عنها ،ويكد فى سبيلها ويفهم قواعدها وأساليبها . ولم يحدث ان ذهبت الاستثمارات لبلاد مغلقة علي سوقها المحلى لأن أموال عالم اليوم لايجرى تشغيلها الا فى البلدان المفتوحة علي السوق العالمية الواسعة، فقد انتهت ايام الانتاج المحدود لسوق صغير ضيقة الاستهلاك ،ولم يبق إلا الانتاج الكبير لأسواق هائلة الاتساع ، متصلة بشبكات هائلة للتوزيع والتسويق علي مستوى الدنيا بأسرها .

ولذا فإنه ليس مفهوما بالمرة تلك الجملة الاعتراضية التى وضعها كاتب الوفد المرموق أنه يرفض «**الانغلاق الذى عشنا فيه فى العصر الناصرى وجعل المصرى يحلم حتى بالفجل المستورد لأن هذا الانغلاق وفر حماية غير سليمة على الصناعات المصرية فقتلها ولم يعمل علي تطويرها**» فما ينادي به حقا هو انغلاق من نوع أخر يتيح الفجل وغير الفجل لطبقة رجال الأعمال التى يدافع عنها ، بينما يقوم بنفس الدور لخنق الصناعة المصرية مع تغليف كل ذلك كله بنزعة وطنية وقومية زاعقة ، والحقيقة انه لايوجد فاروق كبير بين النزعة الانغلاقية للرأسمالية الحكومية البيروقراطية التى امتلكت القطاع العام وأعطته وضعا احتكاريا لاستغلال الجماهير بشعارات وطنية وبفلسفة انتاجية تقوم علي الاحلال محل الواردات ونفس النزعة الانغلاقية الاحتكارية من رجال الاعمال الذين يعملون من خلال نفس الفلسفة ولكنهم وحدهم يحصدون الارباح هذه المرة تحت رداء نفس الشعارات . ولكن فى الحالتين سوف يكون الحال واحدا وتبقى الصناعة الوطنية غير قادرة علي التطوير ولا التصدير مهما وعدتنا كل يوم أنه فى يوم ما سوف تشب عن الطوق وتعزو كل أسواق العالم .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربي

التاريخ: ١٠ مارس ٢٠٠١

زواج ساعى البريد!!

يحكى أن رجلا شاهد فتاة فى السوق ووقع فى حبها من أول نظرة، وعندما بحث عن موطنها أخبره ساعى البريد بأنها تعيش فى المدينة التالية التى يحمل لها البريد كل يوم، فطلب منه رجلنا أن يحمل لها إعجابه وشغفه، وفى اليوم التالى طلب من الساعى أن يحمل لها حبه وغرامه، وفى اليوم الثالث كان طلبه إخبارها بولهه وعشقه الذى لا يذهب، وهكذا مر يوم بعد يوم، وأسبوع بعد أسبوع، وشهر بعد شهر حتى انتهى العام، واختفى حامل البريد ورسائل الغرام، ومن فرط جيشان عواطفه قرر رجلنا أن يذهب إلى المدينة الأخرى بحثا عن الفتاة التى خطفت عقله وقلبه ومشاعره، هناك، راح يطرق بابا بعد باب، حتى وصل بعد جهد إلى منزل المحبوبة، فإذا به يجدها قد تزوجت من ساعى البريد.

القصة ليست بعيدة إطلاقا عن الواقع العربى، فأبناء العروبة والدول العربية يقعون فى حب وعشق أشياء كثيرة، يقرضون فيها الشعر ويخطبون الخطب، ويخطون المقالات، ويعلقون المعلقات على أسفار الموضوع، خذ مثلا قضية الوحدة العربية، هل وقع العرب فى حب قضية مثلما وقعوا فى غرام السوق المشتركة وروابط ما بين الناطقين بالضاد، والوحدة التى لا يغلبها غلاب، الإجابة قطعا بالنفى، ورسائل الوجد امتلأت بها الأغانى، ونطقت بها المسرحيات الغنائية الشعرية، وتوزعت على كل أنواع الصحف والكتب ومحطات التليفزيون، والخطب الرسمية وغير الرسمية، لكن أحدا لم يهتم أبدا هل وصلت الرسالة أم لا، بل إن المحبين على كثرتهم لم يتحرك منهم أحد من مدينته، لكى يقابل المحبوبة فى المدينة العربية الأخرى، والأكثر أن يفهمها ويعرف خصائصها وبناءها الاقتصادى والاجتماعى، وما الذى تحبه وما الذى تكرهه، وما الذى تأمن إليه، وما الذى تخاف منه، وكانت الرسائل فى نظر المحب كافية، يحملها ساعى البريد فقط، وإنما يحملها على جناح الشوق، وكل أنواع النقل من الحمام الزاجل حتى الإنترنت، لكن الرسائل لم تكن تحوى أكثر من الكلام، والقليل من الفهم، ولا شىء عن مشروع تفهمه وتقبله المحبوبة فى المدينة الأخرى والنتيجة أن المحبوبة أحبت بلدها، ووقعت فى غرام قطرها، وعندما تزوجت، تزوجت التجزئة والتفكك، فلم يكن هناك على الجانب الآخر من المدينة الأخرى ما يقنع عقلا، أو يحرك عاطفة.

القصة بحذافيرها حدثت مع فلسطين، الكل أحبها ووقع فى غرامها، وأعلن استعداده للزود عنها والموت فى سبيلها، وزاد من الوله والعشق هذه المرة أن المحبوبة كانت تحت الاحتلال والاستيطان والعدوان وحتى الاغتصاب، لكن أحدا لم يكن على استعداد لدفع مهرها، ولا حتى الذهاب لزيارتها مخافة التطبيع والتطويع، بقدر ما كانت الرسائل حارة ومترعة بالغرام، كان العون المادى شحيحا وقليلا، ويتم عبر بنك التنمية الإسلامى

الذى يفترض بأن الفلسطينيين المجاهدين المناضلين المنتفضين ما هم إلا حفنة من لصوص فى أحسن الأحوال، وموالون للأعداء فى أسوأها، والنتيجة أن المدينة الفلسطينية ذهبت للعمل لدى إسرائيل، وكان منهم من أسهم فى بناء المستوطنات، وأشترى منها وباع لها، حتى دفع الضرائب لسلطات الاحتلال تعيدها إلى سلطتهم الوطنية متى شاءت وأرادت. صحيح أن فلسطين لم تقبل الاحتلال والعدوان والسيطرة، وثارت وانتفضت، وبذلت الدماء رخيصة فى سبيل الحرية، لكنها فى النهاية كان لها كل الروابط بالمحتل، فلم تكن رسائل الغرام والحب العربية كافية للخلاص والتحرير.

وربما كانت هذه القصص معقدة ومركبة ،ولكن هناك ما هو أبسط منها، كل العرب يتحدثون عن الإصلاح الاقتصادى والتحول الاقتصادى والسوق وجذب الاستثمارات الأجنبية، ومن سمع خطبهم فى المنظمات الدولية ورسائلهم للمؤسسات المالية، وخطابات الافتتاح فى مجالس الشعب والأمة والشورى، يتخيل أن الحب والغرام للرأسمالية كبير وهائل، على أمل أن يسمعه القطاع الخاص، والمستثمرون الأجانب حتى يندفعوا إلى السوق المحررة والمتحررة، لكن الحقيقة غير ذلك تماما، فالكل يعلم أن المسألة رسائل وكلمات يحملها ساعى البريد إلى محبوبة، لا يعرف أحد طبيعة سوقها، وكم هى مكبلة بتقاليد الخصوصية والحمائية وجيش هائل من الحراس الحكوميين الذين يمنعون الجميع من الدخول إلى السوق أو الخروج منها، والنتيجة أن حب حرية السوق الشائعة فى الخطاب العربى كانت محمولة بواسطة بيروقراطية شرسة، لا يعرف مثل شراستها، سعاة البريد فوضعوا حرية السوق المحبوبة فى قبضتهم وتزوجوا منها رغم ما عرف عنهم من عقم.

القصص بعد ذلك كثيرة ومتماثلة، فكل العرب يريدون العلم والتكنولوجيا، ويحلفون بالأيمان أن دينهم يحث على طلب العلم حتى ولو كان فى الصين، لكنهم بعد ذلك لا يبذلون جهدا، ولا يتفصدون عرقا، ولا يسهرون ليالى، وإذا فعلوا ففى الحديث عن محبوبة القرن الحادى والعشرين، لكنهم يعجزون عن الانتقال إلى القرن الجديد، فحبهم مازال فى القرن التاسع عشر، وبعضهم عاد إلى قرون قبلها بكثير، والنتيجة أن الكل يتزود بعلم وتكنولوجيا الآخرين، والغرب منهم بالذات، لأنه بات يقوم بدور ساعى البريد بين كل الدول العربية، فهو الذى ينسق أمنها، ويذيع حبها، ويسجل قصائدها.

الغريب بعد ذلك أن هذا الساعى بالذات هو ما يكره، أو يدعى أنه يكرهه الجميع، لكن طائراته هى التى تنتقل بين العواصم العربية، وهى التى تنقل الحجيج إلى الحج، وهو مصدر السلام والأمان للجميع، فمن بعد ذلك الذى لا يتزوج منه؟!

تأملات فى مسألة طالبان وتماثيل بوذا

لمذيع التليفزيون الأمريكي مايك والاس صاحب برنامج «ستون دقيقة» في شبكة سي.بي.إس التليفزيونية، قول: إن الإنسان قد يحصل على الشهرة والمجد لمدة خمس عشرة دقيقة فقط اذا قام بأعمال مجيدة وخيرة، ولكنه يحصل على العار لفترة أطول من ذلك بكثير، اذا قام بعمل مناف للشرف. الحكمة من القول إن العار أقوى تأثيرا في السمعة من المجد، ربما لأن الأصل في الإنسان أن يقدم الخير والنفع، وربما لأن الذاكرة الإنسانية تحتفظ بذكرى الشر أكثر مما تفعل مع مايدعو الى الخير، وبشكل ما فإن سمعة الإسلام والمسلمين كانت موضع الاختبار خلال الأسابيع الماضية، وبالتحديد منذ أعلن الملا محمد عمر أمير المؤمنين في أفغانستان وزعيم حركة طالبان عن نيته، ونية حركته، تدمير تمثالي بوذا العملاقين في بميان، فمن جانب تحركت الغالبية الساحقة من دول العالم الإسلامي وعلمائه لوقف العمل البربري، ومن جانب آخر، تحركت قوات طالبان بعد رفض القوات العسكرية المحلية تنفيذ أوامر التدمير لكي تقوم بالعمل.

ووصل الاختبار الى ذروته، عندما استجابت منظمة المؤتمر الإسلامي للنداءات الدولية وأرسلت وفدا الى قندهار، العاصمة السياسية لحركة طالبان، لكي يتحاور مع علماء الحركة عله يقنعهم بالتوقف عن العمل المشين، ولم يكن بمقدور المنظمة أن تشكل وفدا أفضل مما شكلته علما وكفاءة في الحوار، وطبقا لما ذكرته الزميلة أميرة هويدى في تقريرها الممتاز الذى نشرته في صحيفة الأهرام ويكلي يوم الخميس الماضي، فقد تكون الوفد من الشيخ حمد بن جاسم آل جبر، وزير الخارجية القطرى باعتبار أن بلاده تشغل مقعد الرئاسة في المنظمة، وفضيلة الشيخ د. نصرفريد واصل مفتي الديار المصرية ممثلا شخصيا للرئيس مبارك، وفضيلة الشيخ يوسف القرضاوى العلامة الإسلامي المعروف، والعالم محمد الراوى الأستاذ في جامعة الأزهر، والأستاذ فهمي هويدى الكاتب الإسلامي بالأهرام، وهيثم الخياط المستشار لرئيس منظمة الصحة العالمية. هذه النخبة المتميزة في العلم والفقه والإعلام والاتصال بالعالم، والممثلة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التى تشكل التنظيم الدولي الوحيد الذى يملكه المسلمون في عالم اليوم، كان عليها التحاور والنقاش مع ثلاثين من علماء حركة طالبان على مدى يومين كاملين، ومحاولة إثنائهم عن وجهة النظر التى ترى في التمثالين أصناما ينبغي تدميرها، من خلال «وجهة نظر أخرى» تستند الى حجج فقهية ودينية وميراث تاريخي طويل للإسلام، في قبول هذه الآثار لما فيها من حكم وعبرة.

ولكن، وطبقا لما ذكرته الزميلة أميرة هويدي فإن «النبي محمد صلى الله عليه وسلم - وحده، كما يبدو، كان يستطيع النجاح في اقناع حركة طالبان... ألا تدمر تماثيل بوذا الموجودة في بلادها منذ عصور ماقبل الإسلام»، وعلى أى الأحوال فإن وجود النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) في الوفد على استحالته، لم يكن ليغير في الأمور من شيء، فقد تم الانتهاء من تدمير التمثالين قبل وصول الوفد، رغم ما ذكره فضيلة الشيخ القرضاوى في خطاب سابق الى الملا عمر - أشار له التقرير - الى أن تدمير التمثالين يمثل «مخالفة واضحة» للشريعة والسنة. وقعت الواقعة إذن، ولحق العار بالطالبان الذى لحق بكل البرابرة الذين عبثوا بتراث الإنسانية من أمثال الذين أحرقوا مكتبة الإسكندرية، وعبثوا بالمساجد والكنائس والمعابد، وحاولوا إحراق المسجد الأقصى، وما بقي هو التعلم واستخلاص الدروس منها، لأن الواقعة كاشفة ومثيرة للتأمل أكثر كثيرا من التفاصيل الخاصة بها، والقيمة التاريخية والثقافية للتمثالين اللذين يعودان الى العصر الإغريقي، بما له من سمات خاصة على الفن البوذى، بل وحتى ما سببه الحادث من شرخ بين العالمين الإسلامي والبوذى، أو ما ترتب عليه من آثار سلبية على سمعة الإسلام في العالم المعاصر.

القضية الأولى الجديرة بالتأمل والبحث، تدور حول السؤال: لماذا فشلت النداءات الإسلامية، ورسائل فقهاء الإسلام، ووفد منظمة المؤتمر الإسلامي، في إعلاء صوت الدين والحق والعقل؟.. ما جاء في التقرير المشار اليه، إنه أثناء الحوار في قندهار، تلقى جانب طالبان فتوى من عالمين سعوديين غير معروفين تؤيد تدمير التماثيل، وكان ذلك كافيا من الناحية الفقهية لتأييد القرار الأفغاني، أما «العناد» وضيق الأفق فقد أضافا الإصرار على الذنب، فهل يكون ذلك هو حال المسلمين في اتخاذ القرارات الكبرى حينما تتعدد الفتاوى وتتضارب الرؤى الفقهية ما بين التشدد والاعتدال، وما بين سماحة القلب والعقل في جانب، والعناد وضيق الأفق في جانب آخر؟.. القضية تزيد أهميتها عندما صرح الأستاذ فهمي هويدى عضو الوفد لكاتبة التقرير، بأن تفسيره للواقعة هو أن وراء قيام طالبان بتدمير التمثالين دوافع سياسية، فإذا كان الحال كذلك، وهو ما نصدق فيه الكاتب المرموق تماما، فما هي الفائدة من النقاش الفقهي والديني؟ وهل تنطبق الدوافع السياسية فقط على موضوع التمثالين البوذيين فقط أم أنها تنطبق على قضايا كثيرة في دول العالم الاسلامي ذاتها، ولكننا نحولها في كثير من الأحوال الى أمور فقهية ودينية، بينما الموضوع من أوله لآخره يتعلق بأهواء العباد وليس أقوال السماء؟

التأمل فى هذه الأسئلة ضرورى، والبحث عن إجابات لها ضرورة أخرى، خاصة عندما تطرح القضية الثانية والخاصة بفحوى الدوافع السياسية لحركة طالبان من تدمير التمثالين، فإذا بنا نجده وفقا للتقرير أنه جذب اهتمام العالم، فالحركة غاضبة لأن الدنيا لا تعترف بها وهى المسيطرة على ٩٠٪ من أراضى أفغانستان، التى توجد فيها أكثر الأوضاع البائسة فى العالم من فقر مدقع وحرمان ٩٥٪ من الأفغان من الكهرباء، وفوق ذلك، قوى الطبيعة التى جاءت بالجفاف، وقوى البشر التى جاءت بالحرب الأهلية بين قوى إسلامية تحرك كلا منها فتاواها الخاصة، ولكن السؤال هو: لماذا تريد الطالبان جذب اهتمام العالم؟ فهى من ناحيتها لا تعترف بالعالم ولا تهتم به، والقانون الدولى والأعراف الدولية صناعة غربية، وحتى الفكر السائد فى العالم الإسلامى غير مقبول، وتكفى فتوى من عالمين غير معروفين لمخالفته فيما يخص قضية التمثالين، أما بالنسبة للقضايا الأخرى مثل المرأة والتعليم والتعامل مع الشيعة وفصائل السنة الأخرى، فلا يكفى قانون أو عرف، فكيف بعد ذلك تريد اهتمام العالم وترغب فيه عن طريق تدمير تراث مشترك للإنسانية؟.

وللحق، فإن هذه القضية لا تخص حركة طالبان وحدها، فهى تخص دولا وحركات كثيرة فى العالم الإسلامى تقع فى هذه المفارقة، ما بين رفض العالم والسعى لجذب اهتمامه فى ذات الوقت، وبدلا من بناء الجسور يتم نسفها، وهنا تأتى القضية الثالثة، الجديرة بالتأمل والاستكشاف، فعندما كان اجتماع الفقهاء منعقدا فى قندهار، وقف وزير الإعلام الأفغانى فى كابول لكى يقول إنه ما كان على وفد منظمة المؤتمر الإسلامى أن يأتى الى أفغانستان، بل كان عليه أن يذهب الى الهند حيث يجرى تدمير الآثار الإسلامية، أو الى فلسطين حيث يجرى الاعتداء على الفلسطينيين والآثار الإسلامية، مثل هذا المنطق شائع فى حياتنا، وعندما قامت العراق بغزو الكويت، وثار العالم لذلك، قيل ولماذا هذه الزوبعة، ولماذا يثور العالم لما يجرى فى فلسطين، وفى كل مرة تجرى الإشارة الى مخالفات جسيمة لحقوق الإنسان على أرض عربية أو إسلامية قيل فورا ولماذا لا يشار الى ماتقوم به إسرائيل، فهل باتت إسرائيل هى المرجعية السياسية والأخلاقية والدينية التى تسمح بتدمير البشر وتدمير التماثيل والآثار، فإذا فعلت كان لنا الحق أن نفعل ما تفعله، أم أنه لدينا المرجعية السياسية والأخلاقية والدينية التى تدعونا الى فعل ما هو حق وعدل، ونمد بها العالم مشاركين فى بناء قيم إنسانية ندعو الى تطبيقها على الجميع بالعدل والقسطاس؟.

لقد انتهت واقعة التماثيل البوذية، وربما ستعيش آثارها المباشرة لأكثر من خمس عشرة دقيقة بكثير، ولكن الأسئلة التى طرحتها لا تقل أهمية عن الحدث الكاشف والمنذر بطريقة متكاملة فى التفكير، وإدارة الحياة، والتعامل مع عالم واسع تتعدد قواه وثقافاته. وربما نجح وفد منظمة المؤتمر الإسلامى فى انقاذ سمعة العالم الإسلامى، الذى لم يقف مكتوف الأيدى أمام عمل بربرى، وما على البشر إلا بذل الجهد وليس بالضرورة إدراك النجاح، وحتى ربما نجح أيضا فى انقاذ آثار أخرى فى أفغانستان أعلنت حركة طالبان لأسباب فقهية غير معروفة، أنها ليست أصناما، ولكن النجاح الأكبر سوف يحدث عندما تتم الإجابة على أسئلة صعبة تجنبنا الإجابة عليها طويلا.

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام

التاريخ : ١١ مـارس ٢٠٠١

حـرب الخليج الثالثة..!

... غبت عن القاهرة أسبوعا في زيارة عمل إلى الولايات المتحدة، وعندما رجعت وجدت حرب الخليج الثالثة قد نشبت، ولم يكن مكانها هذه المرة على شط العرب وجزيرة الفاو والبوابة الشرقية للعالم العربي، ولا كان مكانها أيضا في جزر ببيان وعند حقل الرميلة البترولي وفي مدينة حفر الباطن وفي الخلف مباشرة من البوابة الشرقية، وإنما كان مكانها في القاهرة قلب العروبة النابض. ولم تستخدم في المعركة هذه المرة صواريخ الحسين والغازات السامة، ولا كانت أدواتها صواريخ توماهوك وقذائف الإشعاع المنضب، وإنما كانت وسيلتها الصحافة وأدواتها الكلمات الدامية، فقد انقسم أهل الكلمة في مصر للمرة الثالثة حول العراق. ولو اخذ العائد من الخارج الكلمات على علاتها لاعتقد أن القاهرة استضافت حربا بين بغداد والكويت، انقسم فيها الكتاب والصحفيون والمفكرون والفنانون بين من «يقبض» من هذه العاصمة أو تلك!.

ولكن الكلمات القاسية لا ينبغي أن تؤخذ على علاتها، ولا الاتهامات البشعة ينبغي أن تفهم وفق منطوقها، فما نحن بصدده لا يزيد على كونه حالة بائسة من الصراع الفكرى الذى تستخدم فيه كل الأدوات الجارحة الخالية من الفكر والحقيقة.. فأصل القضية لم يكن أبدا أن طائفة من رجال الأعمال والكتاب والفنانين قد ذهبوا إلى بغداد كسرا للحصار والمقاطعة الدولية على بلد عربي شقيق.. فقد فعلت نفس الطائفة. أو طائفة مثلهما نفس الشيء عندما وقع الغزو العراقي على الكويت، فكانت المسرحيات والأشعار وقصيدة الأبنودي الرائعةالتي ساندت الكويت وأهل الخليج عامة بما لا يقل عن مساندة الجيوش المسلحة. كما اتخذت نفس الطائفة.. أو طائفة مثلها، نفس الخطوة عنما وقع الحصار الإسرائيلي الغاشم على منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، وعندما كان حصار المليشيات اليمينية للمنظمة في طرابلس، حيث كانت القافلة المصرية في الحالتين حاملة من التأييد المعنوي ما لا يقل في تأثيره عن أي مدد مادي آخر.

حالة السفر إلى بغداد لم تكن إذن حالة جديدة بالمرة، ولا كانت خطب التأييد وأشعار التعضيد ومسرحيات الترفيه وأغاني الحماسة تحدث للمرة الأولى، بل كانت تكرارا لموقف مصرى أصيل في الوقوف مع كل العرب في لحظات الضغط والحصار، وسواء كانت الحالة ناجمة عن عدوان من طرف عربي أو غير عربي. وربما لا يكون لدى مصر موارد طائلة ترسلها لكل طالبي الغوث من العرب، ولا كانت ظروفها تسمح بتجييش الجيوش لكل طالبي النجدة من الدول العربية. ولكن كان لديها دائما مهما يكن الموقف موارد معنوية وفكرية وأخلاقية تعطيها بلا حساب، وفي العادة يكون لها وزن يطلبه من وقع عليه الحصار، ويخشى منه القائم عليه. وقد ذهب عرب كثرة إلى العراق، كما ذهب ما لا يقل عنهم عددا من الأوربيين والروس يحملون التأييد والعقود، ولكن وصول أهل المحروسة كان وحده فارقا، ولأول مرة شعر العراقيون حقا أن المقاطعة الطويلة في طريقها إلى زوال.. وفي الولايات المتحدة، لم تعلم واشنطن أن يد الخناق على بغداد قد ضعفت وارتخت أصابعها إلا عندما وصل أهل مصر الذين لم يثنهم عن الذهاب لا التهديدات الأمريكية ولا الضربات الجوية الأمريكية والبريطانية.

القضية إذن ليست من ذهب إلى العراق ومن لم يذهب، وليس كل من ذهب وحده هو المشفق على الشعب العراقي، وليس كل من قعد عن الذهاب بالضرورة هم وحدهم الذين يحملون غمة الغزو العراقي للكويت فوق الصدور. فالكل متفق على أن كارثة العدوان والحرب في مطلع التسعينيات دفع ثمنها غاليا العراقيون والكويتيون وكل العرب من مواردهم وسمعتهم وقضاياهم الأخرى وفي مقدمتها قضية فلسطين المركزية. ولكن الخلاف على من ذهب ومن لم يذهب جاء هروبا من الإجابة على الأسئلة الصعبة، وجاءت حرب الخليج الثالثة لكي يتنازل فيها الجميع عن مواجهة القضايا الأساسية، ربما لأنها معقدة بأكثر مما ينبغي، وربما لأنها شائكة بأكثر مما نستطيع الخوض فيها. فلا أحد ممن ذهبوا، ولا أحد ممن لم يذهبوا طرح الأسئلة عن أي عراق يجب أو لا يجب الذهاب إليه، وما الذى ينبغي عمله مع العراق على ضوء مصالح مصرية وعربية محددة، وهل الذهاب إلى العراق هو الطريقة الوحيدة لمساندة العراقيين أم أن هناك وسائل أخرى؟ فلا أحد يختلف على أن دولة العراق واحدة من أهم الدول العربية حجما وتأثيرا سياسيا واستراتيجيا.. وتتضاعف أهميتها من حيث توازن القوى في المنطقة عندما تتوتر وتتأزم الأمور على جبهة السلام والصراع مع إسرائيل كما هو الحال الآن بعد الاختيار الإسرائيلي لشارون رئيسا للوزراء.. ولا أحد يختلف على أن بغداد عاصمة الخلافة العباسية هي واحدة من المنارات الكبرى في التاريخ العربي والثقافة العربية التي لا يمكن قبول الضيم والظلم والحصار لها.

ولكن بعد هذا الاتفاق هناك أمور كثيرة جديرة بالبحث والنظر، فالعراق الذى دارت حوله حرب الخليج الثالثة في القاهرة ليس كل العراق بل هو العراق الممتد من خط عرض ٣٦ شمالا وخط عرض ٣٢ جنوبا حيث قبضة الحكومة المركزية قوية ومستحكمة، ولكن في الشمال يوجد أهلنا العراقيون أيضا حيث توجد المنطقة الكردية بحكومتها والحصار المزدوج الواقع عليها من بغداد ومن مجلس الأمن، وفي الجنوب يوجد أهلنا العراقيون أيضا من الشيعة الذين يعيشون تحت



نفس الحصار. وخارج العراق كلها يوجد حوالى ثلاثة ملايين عراقى من أهلنا العراقيين كذلك خرجوا لأسباب متنوعة منها الحصار ذاته، ومنها أن الحكومة العراقية ليست من انصار اللطف مع معارضيها، وهم من طرائف شتى سنية وكردية وشيعية وإسلامية وبعثية وماركسية وليبرالية، ومن ليس له فى كل ذلك ويريد فقط أن يعيش، ولعلهم الغالبية. هنا تبرز المعضلة الأخلاقية والمعنوية والجديرة بالبحث والنقاش حقا. فمسئولياتنا فى رفع الضيم والمساندة لا تقف على جماعة عراقية واحدة، بل هى بحكم الدوافع والمصالح العروبية والاستراتيجية تشمل كل العراق وكل العراقيين. فما الذى سوف نفعله مع هؤلاء جميعا، وهل ستصل إليهم رسالتنا المعنوية عندما نزور عراق الوسط أم أن ذلك سوف يثير سخط عراقيين آخرين ربما ندفع ثمنه فى المستقبل؟.

وبالتأكيد لا توجد إجابة سهلة على هذا السؤال، كما لا توجد إجابات سهلة على أسئلة كثيرة أخرى مطروحة علينا من قبل المجتمع الدولى الذى لا يختلف معنا، على عكس ما هو شائع، فى أن الأحوال فى العراق كله قاسية ومنافية لأبسط حقوق الإنسان. ولكن ما يطرحه علينا هو أن العراق كان متوافرا لديه بالفعل فى العام الماضى ١٤ مليار دولار، أى أكثر مما هو متوافر للغالبية العظمى من البلدين العربية بما فيها مصر للانفاق على الغذاء والصحة ولكنه لم يستخدمها، وعندما استخدم بعضا منها بدا استخدامها غير مناسب لمقتضى الحال، فلم يكن مفهوما لكثيرين فى العالم ان تقوم العراق الذى زرناه بعد بناء القصور الرئاسية والجوامع التاريخية والنصب التذكارية الهائلة بمنح فقراء الولايات المتحدة منحة قدرها ١٠٠ مليون يورو، أى أكثر من ٩٠ مليون دولار. ولا كان مفهوما، حتى لمنظمات الإغاثة الدولية، وسط الضنك والظروف الهائلة القسوة للأطفال العراقيين، أن يوجه العراق قافلة من ٦٨ عربة ثقيلة محملة بالغذاء والحليب وأدوية الربو إلى أهلنا فى فلسطين، بالإضافة إلى ١٠ آلاف دولار دفعت نقدا لأهل كل شهيد من شهداء الانتفاضة، و٥٠٠ دولار لأهل كل جريح، غير رصد مليار دولار كاملة من أموال النفط مقابل الغذاء، أى أكثر مما التزمت به الدول العربية كلها، لدعم الشعب الفلسطينى.

وربما يعود عدم الفهم هذا إلى أن العالم لا يدرك مدى مركزية القضية الفلسطينية للشعوب العربية ومنها الشعب العراقى حتى أنها على استعداد لمنع اللقمة عن ناسها، والدواء عن صدور أطفالها، ومنحها للشعب الفلسطينى المناضل. ولكن أليس الأجدى والأكثر قابلية للفهم والنقاش والحوار أن تتحمل الدول والشعوب العربية هذا الدعم، وتترك للعراق ما يجعله يحسن أحوال العراقيين كبارا وأطفالا؟. ومن المدهش أن هذا الموضوع لم تتم اثارته تماما فى حرب الخليج الثالثة، لأن كسر الحصار عن الشعب العراقى على قيمته المعنوية والرمزية هدفه أيضا تحسين أحوال العراقيين وخروجهم من حالتهم الصعبة والمحزنة التى انتقلت للعالم كله صورا لأطفال تهز القلوب. ومن المدهش أكثر أن أحدا من المتحمسين للتضامن القومى لم يبحث فى لب القضية التى أوصلت الأحوال إلى ما وصلت إليه فى العراق وهى قضية التعويضات، فالحكومة العراقية - لأسباب تتعلق بالسيادة - رافضة للطريقة التى يتم بها صرف أموال النفط العراقى حيث يذهب ثلثها لها، والثلث الثانى للانفاق على عمليات الأمم المتحدة وللإغاثة فى شمال العراق، أما الثالث فيذهب للذين تضرروا من الغزو العراقى للكويت من الكويتيين والمصريين والأردنيين والفلسطينيين وغيرهم. فلماذا لم يطلب أحد بوقف قبول هذه التعويضات والطلب من الأمم المتحدة أن تعطيها للعراق، لو أننا بالفعل نريد كسر الحصار وانتهاء المقاطعة. السؤال لم يطرح على أى الأحوال، ربما لأنه يدخلنا فى أصل الحكاية وأصول المسائل التى لا يريد أحد طرحها، وربما لأنه يطرح علينا أن لكل سياسة ثمنا ونحن نحب السياسات القائمة على الكلام، وربما لأننا نحب الحرب الصحفية من وقت لآخر!!.

د. عبدالمنعم سعيد

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٢ مارس ٢٠١

ما الذى جرى فى طابا



عندما كان اسحاق رابين رئيسا لوزراء اسرائيل حاول كما فعل كل رؤساء الوزراء من قبله ومن بعده ان يبدأ بالمسار السورى فى مفاوضات السلام العربية - الاسرائيلية، ربما لانه الاقل تعقيدا، وربما لأن اسرائيل اعتقدت انها لو حققت السلام مع سوريا، فإن تحقيق السلام مع الفلسطينيين وفقا للشروط الاسرائيلية سوف يكون نوعا من تحصيل الحاصل. ولكن العقبة الرئيسية امام هذه الاستراتيجية كانت اصرار دمشق علي حق ضرورة الانسحاب الاسرائيلى الى الخطوط التى كانت عندها فى الرابع من يونيو ١٩٦٧ وبعد مفاوضات مكثفة ، قرر رابين ان يقدم ماعرف بعد ذلك بالوديعة ، حيث وعد ان يكون الانسحاب الاسرائيلى الى الخطوط التي طلبتها سوريا اذا ما تم التوافق على امور اخرى تتعلق بالامن والتطبيع. وبعد ذلك تم اغتيال رابين وسقط بيريز في الانتخابات وتولى نتنياهو السلطة لمدة ثلاث سنوات رفض فيها الاعتراف بالوديعة الرابينية معتبرا ان ماجرى فى عهد رابين ولم يتم اتفاق موقع عليه من الطرفين لا يلزمه ، وظل الحال كذلك في عهد باراك ايضا الذي حاول التعديل والتغيير فى خطوط الرابع من يونيو على اساس ان ما يتفق عليه الطرفان سوف يكون هو الخطوط السابقة على الاحتلال الاسرائيلى. هذه البهلوانيات السياسية لم تنفع، وفشلت المفاوضات، وعاد باراك كما فعل اسلافه، الى المسار الفلسطينى مرة أخري.

هذه القصة تكاد تتكرر بحذافيرها مرة اخرى مع اختلاف فى التفاصيل، ففى قمة كامب دافيد الثانية دخل الطرفان الاسرائيلى والفلسطينى فى مفاوضات مكثفة حول الوضع النهائى للقضية الفلسطينية فيما يتعلق بالقضايا الخمس التى حددتها اتفاقية اوسلو والخاصة بالقدس واللاجئين والمستوطنات والمياه والحدود. ورغم فشل القمة فإن بعض التقدم حدث في عدد من الموضوعات، ثم تم تطوير هذا التقدم فيما عرف بخطة كلينتون التى عرضت على اسرائيل والسلطة الفلسطينية فى ديسمبر الماضى، وبعد شد وجذب وافقا عليها من حيث المبدأ مع عدد هائل من التحفظات اكثرها من الجانب الفلسطينى.

وبعد ان ظهر أن الرئيس الامريكى لم يعد في مستطاعه شىء آخر دخل الجانبان فى مفاوضات مكثفة فى الاسبوع الاخير من يناير، اعلنا بعدها انهما اصبحا اقرب من أي وقت مضى للتوصل الي

اتفاق. ماحدث بعد ذلك معروف وهو ان الطرفين اعلنا تعليق المفاوضات علي ان يتم استئنافها بعد الانتخابات لمنصب رئيس الوزراء الاسرائيلي، وفاز شارون ومعه جاء الاعلان الاسرائيلي بعدم الالتزام بما جرى فى طابا، وكانت المفاجأة بعد ذلك ان حزب العمل ذاته وافق على ذلك ومعه الادارة الامريكية الجديدة.

الموقف العربي تمسك عن حق كما فعلت سوريا من قبل، بالالتزامات السابقة ليس فقط لانه يستحيل ان نبدأ المفاوضات من نقط الصفر مع كل حكومة اسرائيلية جديدة، ولكن ايضا لأن ما جاء في طابا يمكن البناء عليه وتطويره فى اتجاه السلام العادل. اما ماتقول به اسرائيل والولايات المتحدة من ان الاتفاق لا يصير اتفاقا ما لم يتم التوقيع عليه فى معاهدة ملزمة فهى حجة تحمل نصف الحقيقة وليس كلها. وماينقصها ان المفاوضين في أية مفاوضات يعبرون عن آخر المواقف التى اتخذتها دولتهم وتصير ملزمة فى كل خطوة تالية حسب العرف الدولى الشائع والا لصار مجمل العلاقات الدولية فوضى كاملة وتعذر التوصل الي اتفاق فى أى موضوع.

على اى الاحوال، وايا كانت التطورات المقبلة، فسوف يظل ماحدث فى طابا محورا للحديث سواء تم استئناف المفاوضات أم لم تستأنف، ويصبح من الضرورى أن نعرف مضمون ما جرى بين الطرفين. ووفقا لمصادر مختلفة فإنه لم يحدث «**اختراق**» شامل فى المفاوضات كاد يفضى الى توقيع اتفاق شامل، ولكن حدث تقدم كمى فى الموضوعات المختلفة، فبالنسبة لموضوع الارض والحدود ابدي الاسرائيليون استعدادهم لاعادة ٩٤٪ من الارض «**مقابل ٩٠٪ فى كامب ديفيد**» وعرضوا تبادل اراضي بنسبة ٦٪ للفلسطينيين من الضفة الغربية مقابل ٣٪ من اسرائيل. وعلى خلاف كامب دافيد تراجعت اسرائيل عن مطالبها بالسيطرة على الحدود مع الاردن ومصر، ووافقوا على اخلاء قطاع غزة والخليل من المستوطنات وجبل ابوغنيم ورأس العمود في القدس. الموقف الفلسطيني كان يقوم على ضرورة الانسحاب الاسرائيلى من ٩٨٪ من الضفة الغربية وقطاع غزة كله، على ان يتم تبادل اراضى قدره ٢٪ من مساحة الضفة متساوية فى النوع والقيمة.

فيما يتعلق بالقدس اتفق الطرفان على ان كل حي عربى يعتبر جزءا من القدس الفلسطينية بما فى ذلك رأس العمود والشيخ جراح، وهو مايعنى عمليا انتهاء الموقف الاسرائيلى من ان كل القدس يمثل عاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل، بل ويعنى أيضا غالبية القدس القديمة التى يوجد فيها اكثر من ٣٠ ألف فلسطينى مقابل ثلاثة آلاف يهودي ينبغى ان تكون جزءا من عاصمة لدولتها الفلسطينية. ولكن يبقى الخلاف بين الجانبين على الحرم الشريف والحائط الغربى وحائط البراق والمقابر اليهودية.

وبالنسبة لموضوع اللاجئين المعقد للغاية اقترح الاسرائيليون النص التالي: «**إن حكومة اسرائيل تعبر باجلال عن أسفها العميق لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين ومأساتهم، وسوف تكون شريكا نشيطا فى العمل على انتهاء هذا الفصل المريع الذي بدأ منذ ٣٥ عاما. وذلك من خلال مساهمتها فى تحقيق حل شامل وعادل لمشكلة اللاجئين**». «**ان الحل العادل لمشكلة اللاجئين وفق قرار مجلس الأمن الدولي، يجب ان يقود الى**

تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ ». منذ العام ١٩٤٨ والهدف الفلسطيني الملح يتأصل في مبدأين رئيسيين هما: **حق العودة وحق قيام دولة فلسطينية مستقلة وفقا لأسس القانون الدولي. إن تحقيق هذه الطموحات للشعب الفلسطيني كما هو معترف به في هذا الاتفاق، يشمل ممارسة حق تقرير المصير لهم، وحقهم في حل عادل وشامل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يقوم على اساس القرار ١٩٤ الذي يؤمن العودة لهم، ويضمن رفاهية اللاجئين ورخائهم في المستقبل، وذلك عبر التعامل مع مشكلة اللاجئين من كافة جوانبها** ».

الملاحظ في هذه النصوص انه لا يوجد فيها مايقول باعتراف مباشر من جانب اسرائيل بمسئوليتها عن مشكلة اللاجئين، ،ولا القبول بحق العودة، ولكن قبولهما بالمساهمة في حملها يعني اعترافا غير مباشر بالمسئولية، وحق ما لم يقبله الجانب الفلسطيني الذي اصر على ضرورة الاعتراف المباشر.

ورغم ذلك فقد حدث تقدم فيما يتعلق بمسألة التعويضات حين تم الاتفاق على ان يتم تقديرها على اساس القيمة الحالية للاراضي والممتلكات التى استولت عليها اسرائيل عام ١٩٤٨ ، وتعويض خسارة اصحابها عن عدم استخدامها طوال تلك الفترة. كما تم الاتفاق على ان تسلم اسرائيل للجانب الفلسطيني كل الوثائق والكشوف المتعلقة بأملاك الغائبين، وكذلك كشوف لجنة التوفيق الدولية التى اجرت دراسة ميدانية منذ العام ١٩٥٠ حتي العام ١٩٦٠، لكل هذه الممتلكات ، مع تشكيل لجنة دولية جديدة تعيد تقدير هذه الخسائر بقيمتها الحالية. وابدي الجانب الاسرائيلي استعداده لتسليم الفلسطينيين ١٤٠ مستوطنة قررت اسرائيل اخلاءها، في إطار مساهمتها في حل قضية التعويضات تقدر تكلفة مجموع بيوتها مابين ١٠ و ١٥ مليار دولار، وتحتوى - وفقا لما قالت به اسرائيل - على ١٨ الف مسكن، تشمل ٧٢ الف شقة سكنية.

واخيرا فيما يتعلق بموضوع الأمن، طلب الجانب الاسرائيلي في مفاوضات طابا الاحتفاظ بخمس قواعد عسكرية في وادى الاردن، بحجة الانطلاق منها لمواجهة اي اخطار تأتى من الشرق، وفسروا هذه الأخطار ان مصدرها تهديدات ايران، كما طالبوا كذلك بالاحتفاظ بالسيطرة على الاجواء الفلسطينية، وان تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، وقبلوا رابطة قوات دولية لا يمكن انهاء مهمتها الا بموافقة اسرائيل على غرار القوات الدولية الموجودة في سيناء والجولان. ووافق الجانب الاسرائيلي على ان تكون مهمة هذه القوات الاشراف على تنفيذ الاتفاق، وحفظ الامن، والردع. وفي الاجمال رفض الجانب الفلسطيني هذه الانكار على اساس انه لابد ان يكون للدولة الفلسطينية كامل السيادة علي الارض والجو والمياه ، وعدم قبول

استخدام اراضيها للعدوان على الدول العربية او الاسلامية، على ان تكون الدولة الفلسطينية ذات تسليح دفاعى وليس منزوعة السلاح.

ولم يكن ذلك هو كل ماجرى فى طابا، فيبدو ان المفاوضات وقد جرت بينما كانت الانتفاضة مستمرة، وبينما كانت حملة الانتخابات فى اسرائيل فى قمتها، كان لابد لها ان تتأثر بالحالتين، وبينما كان صدور الاعلان عن اقتراب مواقف الطرفين نوعا من مد اليد لباراك فى لحظاته الاخيرة، فإن المواجهة على الارض دفعتهم الى وضع قواعد تخصها فيما يتعلق بالأضرار الجسيمة التى قد تلحق بهما من جراء تعرضها لعدد من الامور التى تخصهما سويا. ولذا فإن الاتفاق الوحيد، والموقع منهما، جاء يوم ٣٠ يناير علي معبر ارينز، عندما وقع نوح كنارتى عن الجانب الاسرائيلى، ونبيل شعث عن الجانب الفلسطينى، بيانا مشتركا للحفاظ على البنية التحتية للمياه خارج دائرة العنف، جاء فيه: إن الجانبين الاسرائيلى والفلسطينى يرون ان مجال المياه والصرف الصحى هو امر بالغ الاهمية، ويعارضون بقوة أية اصابة تلحق بالبنية التحتية للمياه والصرف الصحى. ان الجانبين يقومون بكل الاجراءات الممكنة لامداد المياه ومعاملة الصرف الصحي فى الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى فى ظل الظروف الصعبة خلال الشهور الاخيرة. إن الجانبين يرغبان فى توجيه نظر الرأي العام الى ان البنية التحتية للمياه والصرف الصحى الخاصة بالفلسطينين والاسرائيليين متداخلة فى معظمها وتخدم سكان الجانبين. إن اية إصابة لهذا النظام سوف يضر بالطرفين الفلسطينى والاسرائيلي. ان جهدا خاصا تم بذله من قبل الجانبين لضمان امدادات المياه للمدن الفلسطينية والاسرائيلية، والمحليات والقرى فى الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكى ينجح هذا الجهد، فإننا نحتاج الى التأييد والتعاون من كل السكان الاسرائيليين والفلسطينيين. اننا ندعو الجمهور العام ألا يضر وبأي طريقة البنية التحتية للمياه، بما فيها خطوط الأنابيب، ومحطات الضخ، واجهزة الحفر، والنظم الكهربائية ، والبنية الاساسية ذات الصلة. إن الجانبين يدعوان هؤلاء المشاركين فى الازمة الحالية ألا يعرضوا بالأذى بأى طريقة الاطقم المهنية التى تقوم بالصيانة الدورية وتصلح الاصابات والأعطال الاساسية للمياه والصرف الصحى . إن الجانبين يرغبان فى انتهاز هذه الفرصة لكى يعيدا التأكيد على التزامهما باستمرار التعاون في مجالي المياه والصرف الصحى.

كان هذا هو الاتفاق الوحيد الذي توصل اليه الطرفان بشكل مكتوب وملزم، وهو يفتح المجال لاتفاقات اخرى تخص الكهرباء والصحة والدولة والمستشفيات، بمعنى خلق تفاهمات تحدد قواعد المواجهة ومستوى التصعيد، اما بالنسبة للتفاهمات الأخرى، والخاصة بالوضع النهائى فهي تحتاج الى أكثر من نظرة فاحصة على المستويين العربى والفلسطينى.

ابتسامة بوذا!

كانت المرة الأولى التى اقتربت فيها من المذهب البوذى فى عام 1979 خلال فترة الدراسات العليا فى الولايات المتحدة عندما هلت الإجازة الصيفية، وبينما راح الكل يودع بعضه بعضا كان السؤال أين ستكون خلال الأيام القادمة، وفى العادة كانت الإجابة العودة إلى الأهل أو قضاء بعض الوقت مع الأصدقاء على ساحل ما. زميلة واحدة فقط فاجأتنى بإجابة مختلفة وهى أنها ذاهبة إلى كاليفورنيا لقضاء الوقت فى التأمل فى معبد بوذى تستعيد فيه صفاءها النفسى وقوتها الذاتية من خلال فترات طويلة من الصمت. ولم أصدق أن «لويز» طالبة الدكتوراه فى علم النفس والساكتة على الدوام تحتاج إلى فترة إضافية من السكوت، أو أن الامتناع عن الكلام سيكون سبيلها إلى صفاء كان لديها منه الكثير، أو قوة فوق قوتها التى لا تنضب.

وبعد سبع سنوات أخرى كان الاقتراب الثانى فى اليابان عندما زرتها لأول مرة، وكان منظمو الزيارة قد وضعوا برنامجا يقوم على زيارة آخر ما أنتجته التكنولوجيا اليابانية من إنجازات صناعية، فطلبت تعديله ليكون ثقافيا من أوله إلى آخره، فكانت الزيارة إلى مدينة «كيوتو» العاصمة القديمة وفيها معبد «الشنتو»، وعلى بعد أربعين كيلو مترا كانت الزيارة إلى المعبد البوذى الأعظم فى اليابان وفى قلبه يوجد أكبر تماثيل بوذا فى العالم بارتفاع قدره أربعين مترا، ومن حوله وقف اليابانيون فى احترام يفعلون ما كانت تفعله «لويز» من قبل وهو التأمل والبحث الصافى عن الصفاء.

المرة الثالثة جاءت بعد عام واحد، وفى الولايات المتحدة مرة أخرى، عندما كنت باحثا زائرا فى مؤسسة بروكينجز واقترب منى «مايكل» وكان من الأمريكيين الأفارقة وقال لى إنه أتى إلى أمريكا من غانا ويرغب فى أن ألقى محاضرة عن مصر لجماعة «القرن الواحد والعشرين» لأن مصر الإفريقية هى أصل الحضارة فى العالم. وفى الموعد المحدد أخذنى الرجل إلى شقة فى ضواحى المدينة توارد عليها جمع كان كلهم من الأفارقة فى العاصمة الأمريكية، واندمجوا جميعا فى نوع من التراتيل والأشعار، وبعدها جلسوا فى صمت وهدوء عجيبين يستمعون إلى ما أقول، بينما كان تمثال مصغر لبوذا يقعد فى طاقة صغيرة، ومنه، عرفت أنهم من أتباع المذهب البوذى الذى يعتقدون أنه طريقهم إلى الخلاص الذى يكون بالعمل الشاق والمثابرة وإعمار الأرض.

فى المرات الثلاث عرفت شيئا عن بوذا وشيئا عن البوذية، وكلها كانت تقول إنها مذهب فلسفى وأخلاقى معنى بالنفس البشرية وقدرتها على استخلاص طاقاتها العظمى وإطلاقها لخدمة العالم والبشرية من خلال التأمل والاستنهاض الذاتى للخير فى الإنسان.

وبشكل ما أدركت حكمة الله عز وجل فى تلك التعددية الهائلة فى مذاهب الكون لكى يصل بها البشر على تعدد قبائلهم وأقوامهم وأعراقهم إلى طريق الخير بسبل مختلفة. وبشكل ما أيضا كانت الابتسامة، أو ما تخيلته على أنه ابتسامة، على شفتى بوذا فى تماثيله المعروفة تنم عن قدر كبير من الحكمة المختزنة على مر عصور طويلة أطلقها من الهند وسافرت إلى الصين وعبرت البحر إلى اليابان حتى وصلت إلى بقية المعمورة. وهى ذات الحكمة التى وجدت فى الابتسامة، أو ما يبدو وكأنها ابتسامة، على شفتى أبى الهول فى مصر قبل بوذا بوقت طويل وحملت معها حكمة جهاد الإنسان قبل التاريخ ومحاولة خروجه من حالة البدائية الحيوانية الأولى إلى حالة الحضارة الإنسانية. وهى ذات

الحكمة التي وجدت في الابتسامة، أو ما يبدو وكأنها ابتسامة على لوحة «الموناليزا» في عصر النهضة الأوروبية بعد بوذا بزمن طويل، ولكن الشفاه هذه المرة كانت ناطقة ببداية عصر تتجمع فيه حكمة البشر لكي تحمله عبر شوط طويل من إعمار الأرض إلى إعمار الفضاء.

ابتسامات أبي الهول وبوذا وموناليزا ومعها طائفة لا تحصى من المعابد والكنائس والجوامع والمتاحف والتماثيل والمسلات كانت مستودعات للتجربة والحكمة راكم فيها البشر معارفهم وثقافاتهم وتنوعهم وطرقهم المختلفة للوصول إلى الحقيقة والصفاء والقوة الذاتية. وفي معظم الأحيان عرف الإنسان أن وصوله إلى درجة جديدة من الحكمة لا يعني إطلاقا نفاد ما تحتويه هذه المستودعات من حكمة ومعرفة، بل حقيقة مطلقة لبعض البشر يجدون فيها الخلاص من معصية وخطيئة. وفي العموم ومنذ أكثر من خمسة آلاف عام أبقت أجيال الإنسانية المتوالية على التراث في بلدانها حتى عرفت البشرية واحدا من أهم منجزات القرن العشرين وهو التراث المشترك للإنسانية الذي ينبغي الحفاظ والإبقاء عليه بالتعاون الدولي.

لكن الحال لم تكن دوما كذلك فقد كان هناك من حاول التزوير على جدران المعابد المصرية القديمة، وكان هناك من أحرق مكتبة الإسكندرية التليدة، وكان هناك من حاول تحويل الكنائس إلى جوامع، والجوامع إلى كنائس، بل كان هناك في قلب قرن المعرفة من حاول حرق المسجد الأقصى. ولكن هؤلاء باتوا معروفين بالبرابرة وهي الطائفة من البشر الذين يقفون موقف الضد من الحكمة ويتخيلون في معارفهم القاصرة أنهم احتكروا الحقيقة إلى الدرجة التي تدفعهم لتدمير كل ما سبق من بناء إنساني، استعدادا لحرق كل ما لحق من حكمة بشرية.

جماعة الطالبان كانت آخر أنواع البرابرة التي عرفها العالم، وبعد أن دمروا أفغانستان كلها لم يجدوا ما يدمرونه في النهاية سوى تدمير تماثيل بوذا وسحق ابتسامته بالمدفعية والصواريخ. لم يثنها أن هذه التماثيل تمثل تراثا مشتركا للإنسانية، ولم يثنها أن الإسلام الذي اعتنقه الأفغان منذ قرون طويلة لم يتعرض لها، ولا لمثيلاتها في مصر وأندونيسيا والهند والصين وكل أرض دخل إليها الإسلام حاملا كلمته في خلاص البشر، ولم يثنها ما قاله علماء الإسلام في كل منارات العالم الإسلامي. كان التعصب والجهل والتطرف قد وصل إلى مداه حتى تخيلوا ابتسامة بوذا عدوا ينبغي الخلاص منه بالأسلحة الثقيلة، فقد كان شاه مسعود بعيدا، وحكمتيار وسياف، وباقي فصائل التطرف مهزومة، ولم يبق في طريق الانتصار الأعظم إلا تماثيل عاندت الزمن وبقيت على مر العصور.

ولم يكن ما فعله جماعة الطالبان مدهشا بالمرة، ففيروس التعصب والجهل هو آفة العقل، وقيد الروح، ومقتل الحكمة، وهو يتوالد ويتوسع بقوة مذهلة، وبعد قتل الأعداء السياسيين ينتقل لكي يأخذ روح المرأة التي لا يجد فيها إلا فتنة، ومعها يأخذ أنفاس الشيعة لأنهم كفرة. ولسوء حظ الأفغان، وربما العالم أيضا، أن الجماعة انفردت بأفغانستان لكي تنفذ فيها برنامجا مذهلا لاستئصال كل ما هو تقدمي وحيوي في الإسلام، وتقدمه للدنيا على أنه الحقيقة الباقية منه. لكن البرابرة دوما يذهبون وتظل الابتسامات باقية!



المصدر: الاهرام الاقتصادي
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ١٩ مارس ٢٠٠١

قصة العقرب والضفدعة فى أيام شارون الأولى

يحكى أن عقربا أراد عبور نهر الفرات فاقترب من ضفدعة سائلا إياها أن تحمله على ظهرها وتعبر به النهر ،فأجابت الأخيرة أنها تحب المساعدة فى هذه المهمة ولكنها خائفة أنها ما إن تبدأ السباحة والعقرب على ظهرها ،فإنه سوف يلدغها بسمه لأن ذلك من طبيعة العقارب.فرد العقرب قائلا ولكن ذلك سيكون الغباء كله،والسخافة كلها،فإذا فعلت ذلك فسوف تغرق وسوف أغرق كذلك وهو أمر غير عقلانى بالمرة.وفكرت الضفدعة لبرهة من الزمن ثم وافقت على أن تحمل العقرب على ظهرها،وما أن وصل كلاهما إلى منتصف النهر إذا بالأخير يلدغها ،وبينما السم يتسلل إلى جسدها آخذة فى الغرق سألته لماذا فعلت ذلك،إن ذلك غير رشيد بالمرة ،إنك سوف تغرق أيضا وتموت،وجاء الرد نعم ولكنك نسيت أن هذا هو الشرق الأوسط !.

استمعت لهذه القصة منذ عشرين عاما فى خطاب لجوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر بعد أن ترك منصبه،وبعدها سمعتها كثيرا فى ندوات عقدت فى الولايات المتحدة ،وحتى وجدتها مذكورة فى عدد من الكتب عن الشرق الأوسط .وكانت بعض التفاصيل تتغير،فيحل نهر النيل محل نهر الفرات،ولكن جوهر القصة بقى كما هو،مشيرا إلى أن هناك أمرا مستحكما من اللاعقلانية وانعدام الرشد فى هذه المنطقة من العالم التى رغم أنها تشير إلى الشرق الأوسط فى عمومه،إلا أن مواقع الأنهار كانت دوما تشير إلى دول عربية .ورغم أن القصة لم تكن تدعو إلى الفكاهة عندما سمعتها لأول مرة ،حتى فى المرات التالية،إلا أن دروسها تبدو ماثلة الآن بعد أن تولى إرييل شارون الوزارة الإسرائيلية رسميا على رأس تحالف إسرائيلى واسع يضم حزب العمل على اليسار وكل أحزاب اليمين الدينية والعلمانية .

ووقت كتابة هذا المقال بعد أيام قليلة من تشكيل الوزارة الإسرائيلية بدا أن شارون قد أخذ- **كما فعل العقرب فى البداية مع الضفدعة**- يحرز بعض النقاط المنطقية،ظهر أن دوائر غربية كثيرة كانت على استعداد لابتلاعها .وكانت البداية أثناء الحملة الانتخابية عندما طلب منظمو الحملة الانتخابية لمرشح

الليكود أن يتحدث قليلا،وإذا تحدث فإنه يتحدث عن السلام كثيرا،وبعدها بدأ الترويج لمقولة ذاعت أيام نيتنياهو أن حزب العمل أو اليسار ليس وحده القادر على تحقيق السلام وإنما اليمين أيضا له هذه المقدرة ،فقد فعلها مناحيم بيجين عندما عقد السلام مع مصر،وفعلها ديجول عندما وافق على استقلال الجزائر بعد أن جاء علي أسنة رماح المتطرفين الفرنسيين،وفعلها ريتشارد نيكسون مع الصين وفيتنام بعد أن كان يهدد بضربهما بالقنابل الذرية .وما إن شكل شارون حكومته حتى بدأ عد النقاط،فقيل أن ضم حزب العمل،ومنح شيمون بيريز وزارة الخارجية يعنى أن الرجل مصمم على السير فى طريق السلام،وعندما ألقى خطاب تشكيل الحكومة أمام الكنيست أسقط من الخطاب المكتوب والموزع على الصحفيين ذكر القدس ولكنه أسقط كلمة «**الموحدة**» بعدها،وأخيرا،وبعد أن كان مصمما على أنه لن يلتقى بالرئيس ياسر عرفات إلا بعد وقف الانتفاضة،فإنه أبدى استعداده للقاء به بهدف وقف الانتفاضة ...!!

الدوائر الغربية الدبلوماسية والصحفية التقطت هذه النقاط وبدأت تضيف لها من عندها ما يجعل ركوب العقرب ظهر ضفدعة السلام منطقيا وعاقلا ورشيدا،فشارون كما قيل فى نهاية أيامه السياسية وهو يسعى لتحقيق انتصار تاريخى يسجل باسمه أنه حقق السلام والأمن لإسرائيل.وكما قيل أيضا أن رئيس وزراء إسرائيل يتحرك ومن خلفه شبح نيتنياهو الذى يستعد لخلافته فور فشله،ولولا تعقيدات النظام السياسى الإسرائيلى لكان الأخير هو الذى يقود إسرائيل الآن،وهى حقيقة تدفع شارون للنجاح .ويدل عليها كما قيل ثالثاأنه أبقى خطوط الاتصال مفتوحة مع عرفات برسائل رطبة ولينه،وباتصالات تحتية تمهد الطريق أو تجعل السباحة فى النهر ميسرة ومقبولة.إذا كان كل ذلك ليس مقبولا من الدول العربية،فإنه قيل رابعا فى شكل تساؤل **ما الذى يضير إذا تم إعطاء الرجل فرصته لتبييض وجهه وتغيير تاريخه الأسود ؟.**

وهكذا فإن المشهد الأول من القصة يبدو له كثرة من المشجعين،ربما لأنهم اقتنعوا بما قال العقرب للضفدعة،أو لأنهم شعروا بالإجهاد من عملية سلام طالت أكثر مما ينبغى،أو لأنهم فى النهاية يريدون تحميل العرب المسئولية حتى قبل أن يوجد ما يتحملون المسئولية بشأنه.فالثابت حتى الان أن ما لدى شارون فى الجعبة ما لا يزيد على حلول جزئية وانتقالية،يقدرها هم بمنح الفلسطينيين٤٣٪ من الضفة الغربية،أى مالديهم بالفعل من المنطقة أ،والمنطقة ب ،مضافا لها ٣٪فى شكل أزقة رابطة تتحكم فيها الأسلحة الإسرائيلية الصغيرة ، أما الثقيلة فسوف تبقى مهمتها إطباق الخنافق على الأراضى الفلسطينية إذا ما صدر منها صوت أو تبرم ، وبعدها يترك الأمر لسنوات طويلة من المفاوضات الهادئة .وحتى لو سلم الأمر لشيمون بيريز فإنه بدوره ليس من أنصار

الحلول الشاملة،فهو أيضا يريد حلولا انتقالية،ولكنه لايبوح بكنهها،ولكن ما يعلمه هو ما ليس فيها ،فهو يريد تأجيل قضيتى القدس واللاجئين ويصبح موضوع المفاوضات ماتبقى بعد ذلك ، وباختصار فإنه لا يوجد لدى رئيس الوزراء ووزير خارجيته سوى السم الذى يلدغان به فى منتصف النهر حتى لو غرق السلام والشرق الأوسط أو حتى إسرائيل ذاتها .

ولكن القضية ليست اقتراحات شارون أو بيريز التى لا تعبر نهرا أو بركة ،وإنما قضية مجلس الوزراء الإسرائيلى كله ، الذى بات مرتعا لكل القوى المضادة للسلام من منطلقات دينية وعلمانية.ففى سعيه لخلق وحدة وطنية مصطنعة فى إسرائيل،جمع شارون الأحزاب الروسية العلمانية ولكنها المغرقة فى عدائها للعرب والفلسطينيين،والتى لاتتخيل بعد أن كان جمهورها يعيش فى روسيا وهى الدولة شاسعة المساحة وتصل إلى سدس اليابسة فى الكرة الأرضية،أن يعيشوا بعد ذلك على دولة مساحتها عشرين ألف كيلومتر مربع.هذه الجماعة الروسية جمعت أسوأ ما كان فى الاتحاد السوفيتى السابق من تقاليد فاشية،وكان نصيبها فى النهاية وزارة الداخلية ووزارة البنية الأساسية ،وهذه الأخيرة تولاها افيجادور ليبرمان الذى هدد بضرب طهران والسد العالى .وجمع شارون مع هؤلاء فى ائتلافه الحكومى طغمة من الأحزاب الدينية الشرقية والغربية والتى تتراوح ميولها بين طرد العرب وقتلهم،وفى كل الأحوال فهى على استعداد دائم للاستيطان وهو مابدأته فى اليوم الأول لتولى شارون السلطة .

حكومة شارون إذن ليست هى التى تقود على طريق السلام،بل هى على الأرجح التى تقود إلى طريق الحرب،أو اللدغة التى سوف تحدث عند منتصف النهر ويغرق معها الجميع.فمهما كانت نوايا التطهر غالبة على رئيس الوزراء،وهو ما لايوجد عليه دليل حتى الآن فإنه أسير هذه الحكومة التى لاتجتمع إلا على ما هو سلبى من حصار للفلسطينيين، وفرض الاستيطان، واستخدام العنف ضد العرب .أما إذا حدث تحرك إيجابى واحد فمعناه انهيار الحكومة التى طال انتظار شارون لقيادتها طوال تاريخه السياسى، ولذلك لم يعد لديه إلا حديث المشهد الأول من قصة العقرب والضفدعة،أى الحديث الرشيد الذى يخفى النوايا القاتلة .

ما هو أدعى لعدم قبول الخديعة فكر شارون نفسه،وهو ليس ذلك الفكر القديم الذى قيل أنه قد تغير،ولكنه الفكر الذى يعبر عنه الآن ،فاثناء الحملة الانتخابية وقبل فوزه الساحق فى الانتخابات،أرسل



الرجل مجموعة من خلصائه لكى يمهدوا الأرضية لفكره فى الولايات المتحدة،وكان من بينهم دورى جولد المستشار السابق لنتنياهو وسفير إسرائيل فى الأمم المتحدة بعد ذلك وفى واشنطن، وأمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، طرح مجموعة من الافكار التى تقول بفصيح العبارة إن السلام غير ممكن فى الشرق الأوسط، فوفق رؤيته أن عملية السلام بدأت فى مدريد فى ظل ظروف دولية واقليمية لم يعد لها وجود، فقد جاءت والعراق مهزومة، وإيران مثخنة بجراح الحرب الطويلة مع العراق، وفى لحظة تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتى والضعف الشديد لروسيا. كل ذلك، والحديث لا يزال لدورى جولد، لم يعد موجودا الآن، فقد نهضت العراق مرة أخرى وبدأت تحالفا مع سوريا، وإيران استعادت قوتها وهيمن عليها المحافظون، أما روسيا فقد عادت مرة أخرى إلى الاصرار على لعب دور فى الشرق الأوسط.

وإذا كان الوضع الدولى والاقليمى لم يعد مواتيا، فان عملية السلام قامت على اساس أن النوايا الفلسطينية فى السلام ثابتة وغير قابلة للعودة إلى الصراع مرة أخرى ، ولكن دورى جولد يرى أن الاحداث برهنت على عكس ذلك خاصة بعد أن أخذ الفلسطينيون درس المقاومة مما فعله حزب الله فى لبنان، ولذا فإن عملية السلام إذا ما عادت لابد لها أن تقوم على التأكيد من النوايا الفلسطينية ، ولما كان ذلك مستحيلا تماما، فانه لن توجد عملية سلام على الإطلاق. وما هو متاح فقط إمكانية اتفاقيات انتقالية طويلة المدى، وتجرى دون ضغط من الوقت أو «العنف» ووفق قواعد للتعامل تحددها إسرائيل فى كل الأحوال.

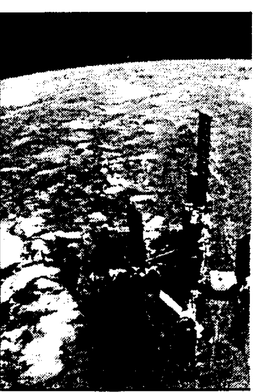
كان ذلك هو ما قاله مبعوث شارون فى واشنطن عاكسا فكره وفكر شارون الحالى وفكر الغالبية الساحقة من الحكومة الاسرائيلية الجديدة. هذا الفكر هو الذى يعبر عن الحقيقة وليس مجموعة من التحركات الوهمية الخالية من أى مضمون حقيقى وتشبه السكر الذى يرش على طعام فاسد لكى يجعله مستساغا، أو الحديث العقلانى الرشيد الذى يمهد للدغة القاتلة فى منتصف النهر. ولكن يبقى مع ذلك أن دوائر غربية كثيرة تبدو وكأنها عن حسن نية أو سوء قصد على استعداد لابتلاع الطعم، وليس كافيا أن نتوقف نحن عن ابتلاعه، ولكن علينا بالعمل السياسى والدبلوماسى النشيط أن نقنع العالم وحتى الإسرائيليين أن العبرة ليست بالكلام الذى يبدو رشيدا وإنما بالفعل والعمل الذى لا يوجد لدى شارون منه شيء.

المحطة «مير» والقمة العربية!

قرابة الساعة الثامنة من صباح الجمعة ٢٣ مارس ٢٠٠١ اصطدمت البقايا المحترقة للمحطة الفضائية الروسية - السوفيتية سابقا - بمياه جنوب المحيط الهادى قرب جزر فيجى، وسط أسف ظاهر فى محطات المراقبة الأرضية فى الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، أعاد التذكير بالمنجزات العلمية والتكنولوجية التى حققتها للإنسانية جمعاء أول محطة فضائية مأهولة عرفتها البشرية. كانت المحطة قد ولدت فى عصر الحرب الباردة، ومن ثم كانت علامة على التفوق السوفيتى، فى قدرة الصواريخ الشيوعية على حمل حمولات كبيرة إلى مدارات خارج الكرة الأرضية، تصلح بعد تجميعها لكى تكون محطة متكاملة الأركان تخدم أهداف الدولة السوفيتية ومعسكرها فى سباق الحياة والموت مع الدولة الأمريكية وحلفائها. ولكن المحطة عاشت لكى تشهد تغير أحوال الدنيا، وبعد أن كانت عنوانا على المنافسة الدامية، صارت موضوعا للتعاون الدولى وزارها رواد أكثر من دول العالم وفى المقدمة منهم رواد كثر من الولايات المتحدة الأمريكية، وقبل ايداع المحطة فى مثواها الأخير بسنوات كانت ست عشرة دولة منها الكبير بحجم أمريكا، وروسيا منها الصغير بحجم فنلندا تتعاون من أجل بناء أكبر محطة مأهولة فى الفضاء الخارجى تبنى على تجربة «مير» وتستفيد منها.

قبل أسبوع من هذا الحدث التاريخى بحق، وعلى الأرض العربية هذه المرة كانت هناك مجموعة من التطورات العربية واجبة الرصد، أولها كان حكم محكمة العدل الدولية بتسوية النزاع القطرى البحرينى على جزر حوار وفشت الديبل وقطعة جرادة ومنطقة الزبارة، وتقبلته قطر والبحرين بترحاب ظاهر واعلانات عن بداية تعاون عميق بين البلدين فى مجالات شتى منها إنشاء جسر بين البلدين يلتحق بالجسر البحرينى السعودى وشبكة طرق المملكة العربية السعودية. وثانيها انعقاد القمة الثلاثية المصرية الأردنية السورية فى دمشق لتدشين ربط شبكات الكهرباء فى البلدان الثلاث، استعدادا لربطها مع الشبكات التركية والأوروبية فى الشرق، وشبكات المغرب العربى ثم أوروبا فى الغرب، وفى القمة قيل إن ما حدث فى مجال الكهرباء سوف يحدث أيضا فى مجال الغاز الذى سينطلق من مصر إلى العقبة الأردنية ومنها إلى سوريا وتركيا أيضا.. وثالثها إعلان السعودية وقطر عن ترسيم الحدود بينهما وانتهاء مشكلة منطقة الخفوس بين البلدين، ومع هذا الإعلان انتهت كل المشاكل الحدودية بين الدول العربية فى شبه الجزيرة والخليج. ورابعها أعلنت شبكة «إم بى سى» التليفزيونية العربية التى تعمل من لندن عن نقل عملياتها الى المنطقة الإعلامية الحرة فى دبى معلنة أنه بات من الممكن أن يحصل الإعلام العربى على ذات القدر من الحرية من بلد عربى مثل الذى كان يحصل عليه فى عاصمة الامبراطورية الاستعمارية السابقة!.

هذه التطورات الأربعة لم تحققها الجامعة العربية، ولم تحققها قمة القادة العرب، ولكن الذى حققها اتصالات وتفاهمات ومبادرات ثنائية أو ثلاثية بين دول وشركات عربية، وهى فى مجموعها تشكل نجما هاديا لقمة عمان العربية الدورية الأولى من نوعها فى تاريخ القمم. وإذا اهتدت القمة بها فربما ساعتها يكون العالم العربى قد حقق بديلا دائما قائما على التعاون المستمر بين الدول العربية عن الحروب الباردة العربية القصيرة والطويلة، كما فعلت تماما المحطة الدولية الفضائية المأهولة والتى حلت محل محطة «مير» التى انتهى زمنها الافتراضى الفنى كما انتهى وقتها السياسى والاستراتيجى، وبهذه الطريقة لا تكون القمة العربية «نهاية طريق» كما ذاع مؤخرا، وإنما بداية لطريق آخر غير الذى عرفته القمم العربية السابقة والتى حلق على نجاحها وفشلها موضوع واحد استأثر بكل الطاقة العربية وهو موضوع الصراع العربى - الإسرائيلى.



وليس معنى ذلك اطلاق ان القضية الفلسطينية واحتلال إسرائيل للأراضى العربية لم يعد قضية مركزية واستراتيجية لها اهميتها فى قضية السلام والحرب والعدالة فى المنطقة، ولكن المعنى أن هذه القضية بتعقيداتها وتشابكاتها الإقليمية والدولية قد حجبت مساحات كبيرة من التعاون الممكن بين الدول العربية، وحرم القمم العربية السابقة من تحقيق تراكم فى العمل العربى المشترك فلم يحقق مشروع واحد من المشاريع العربية الكبيرة فى الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة انطلاقة إلى الأمام.. والأخطر أن هذه القضية قد خلقت فى قلب الجمهور العربى وعقل النخبة العربية انطباعا وقناعة بأنه بات على كل قمة عربية أن تصل إلى حل للمشكلة التى استمرت لما يزيد على قرن فى صور ساخنة وباردة، وإذا لم تفعل فإنها تكون قد فشلت فشلا مبينا.



هذه النوع من التفكير يلقى على اكتاف القمة العربية بأثقال كبيرة لا قبل لها بها، خاصة بعد عقد كامل تعرضت فيه لجراح دامية لا يزال بعضها ساخنا بأشكال شتى أكثر بكثير مما تعرضت له المركبة الفضائية «مير» خلال سنواتها الأخيرة من تآكل في أجزائها وأجهزتها. ومن المدهش أن أكثر المتباكين على عدم انعقاد القمة في السابق كانوا أول من سن السكاكين لذبحها حتى قبل انعقادها، مرة لأن هناك احتمالا لاختيارها السلام كخيار استراتيجي للأمة العربية، ومرة لأن قادة الدول العربية لا يصلحون لشيء، ومرة لأنها لم تفك الحصار على ليبيا والعراق، ومرة لأنها لم تحقق الوحدة العربية، ومرة لأنها لم تحارب أمريكا وإسرائيل، ومرة لأنها تصدر قرارات لا تنفذها.

وبالطبع لم يسأل أحد لماذا تصدر القمة قرارات غير قابلة للتنفيذ؟ فطالما أنه يوجد غياب للإدارة فلا حاجة للسؤال من الأصل، ولكن احتمال أن القمة تم تحميلها بما لا تستطيع من البداية فلا يرد على بال أحد.. فالقمة العربية شكل من أشكال العمل الدولي متعدد الأطراف بين ٢٢ دولة لها روابطها التاريخية والثقافية والاستراتيجية الخاصة، وفي كل التجارب الأخرى العالمية فإن هذا الشكل من أشكال التفاعل لا يثمر إلا من خلال فترة زمنية طويلة قائمة على العمل الدوب والمتراكم في قضايا قابلة للاقتسام والنفع المتبادل والحلول الوسط ولم تكن هناك صدفة في العمل الأوروبي، أنه جرى الفصل ما بين القضايا الأمنية والاستراتيجية من جانب والتعاون الاقتصادي من جانب آخر، وبينما كان مجال الأولى حلف الأطلنطي فإن مجال الثانية كان السوق الأوروبية المشتركة، فالجماعة الأوروبية فالاتحاد الأوروبي. ولم تكن هناك صدفة أيضا عندما تحقق هذا الفصل في جنوب شرق آسيا فكان مجال الأولى منتدى الأمن الآسيوي ، وكان مجال الثانية رابطة جنوب شرق آسيا.

وبالطبع فإن الفصل بين هذه القضايا في أطر مؤسسية مختلفة ليس هو الوسيلة الوحيدة للتعامل معها، فالأهم هو الوعي بوجود نوعيات مختلفة منها لا ينبغي أن يجوز بعضها على البعض الآخر فتفسد الرابطة كلها بين دول متعددة وتنتفي ثقة الشعوب فيها وحماسها لها..

ولعل هذه هي المهمة الأساسية لقمة عمان أن تستعيد ثقة وحماس الشعوب في العمل العربي المشترك، بطرح فكر جديد يقيم محطة فضائية جديدة بالأمل أكثر رقيا، وقدرة على استكشاف الآفاق غير المحدودة للتعاون بين العرب وبينهم وبين غيرهم تحل محل المحطة القديمة المتهالكة التي ربما كان لها وقتها وزمنها ولكنها لم تعد تصلح للعصر الحالي.

ولعل النماذج العربية المذكورة عاليه والتي تحققت بالفعل على أرض الواقع تصلح لبناء هذه المحطة العربية الجديدة، فحل الصراعات العربية الحدودية ممكن بالمفاوضات والتحكيم بعد أن ساد الظن أنها مستحيلة الحل، والتعاون في مجالات البنية الأساسية والاتصالات والمواصلات والطاقة، ممكن بعد أن ساد الظن أنها غير قابلة للتحقيق، واستعادة العقول العربية الحية المنتشرة في لندن وباريس وروما ممكن بعد أن ساد الظن أن نصيبها في وطن العرب هو الطرد والنفي والخروج. وكلما زادت مساحة الحرية السياسية والاقتصادية والتعاون في العالم العربي، فسوف يكون بقدرة العرب توسيع حجم محطتهم الأرضية الجديدة كما يجرى حاليا في المحطة الفضائية الدولية. صحيح أنه سوف يكون هناك دوما من يأسف على المحطة القديمة وأيامها الغابرة التليدة كما فعل البعض مع محطة «مير»، ولكن كما لكل مقام مقال، فإن لكل عصر أدواته ووسائله، ومشكلة العرب الحالية، كما هي قضية القمة المنعقدة في عمان، إن عليهم ليس فقط الانتهاء من مهمة المحطة القديمة وهبوطها بسلام، وإنما أيضا بناء المحطة الجديدة جزءا جزءا، وقطعة قطعة، كما يفعلون هذه الأيام في الفضاء الخارجي.

د. عبدالمنعم سعيد

هوامش ضرورية علي دفتر القمة العربية

هناك خشية كبيرة من أن يتسبب مؤتمر القمة العربى فى عمان فى حالة من الاحباط بين الشعوب العربية ونخبها السياسية والفكرية ، ولاتعود هذه الخشية لتقصير من القادة والزعماء فى اتخاذ القرارات الضرورية ، وإنما لأن ثورة هائلة من التوقعات الهائلة والآمال المستحيلة تم إلقاؤها علي عاتق أول القمم الدورية . وبشكل ما ، ودون تفكير طويل بات الجميع يطلب من القمة تحقيق المصالحة العربية ، واتخاذ موقف من حكومة شارون ، وموقف آخر من حكومة بوش ، وتفعيل الانتفاضة ودعمها ماديا ومعنويا واقامة السوق العربية المشتركة ، ولولا بعض العقل لدعا البعض فورا لاقامة الوحدة. وفى حدود العلم فان هناك بالفعل الآن مايقرب من ٣٨ موضوعا علي قائمة أعمال اللقاء سوف يصبح علي المجتمعين البت فيها جميعها خلال يومى عمل تتخللها خطب وبيانات وجلسات عمل ، ووجبات غداء وعشاء ، ولقاءات صحفية ، وتلفزيونية ، واجتماعات ثنائية لابد منها للتنسيق والتشاور .

وربما لاتكون هناك مشكلة فى وضع قائمة كبيرة من الموضوعات علي عاتق القمة العربية فالمشكلات كثيرة والنوائب العربية أكثر وبعضها لايطيق الانتظار طويلا ، كما أن هناك طاقة حرمان تجمعت عبر عقد كامل من غياب مؤسسة القمة التى لم تجتمع إلا لكوارث كبرى خلال عقد التسعينيات ، وهى الآن تعبر عن نفسها فى توقعات وآمال ، ولكن علي الجانب الآخر فان المبالغة فى كل ذلك يلقي علي اجتماع القادة أكثر مما يطيق ويتحمل، فقبل وبعد كل شئ فان هذه هى القمة الدورية الاولي ، وهى فى حد ذاتها تجربة جديدة على العمل العربى لاينبغى اجهاضها فى الاجتماع الاول بأن يوضع علي كاهلها ما لاقبل لها به ، وقبل أن تتكون لها آليات ومؤسسات وقدرات قادرة علي الاستجابة والفعل للتحديات الكثيرة صحيح أن القول بأن مجرد انعقاد القمة فى حد ذاته يكفى لأن يدل علي وحدة الامة لايتناسب مع مقتضى الحال ، ولامع قامات الزعماء والقادة ، ولكن من جانب آخر فان لكل امر بداياته الاولى التى تحتاج للرعاية والتطوير المستمر دون ملاحقة بالحساب والاحباط ، وعلي الارجح انها سوف تأتى فورا من هؤلاء الذين ألحوا دوما علي انعقاد القمة ثم بعد ذلك لم يجدوا ما أنجز مما تصوروا انجازه كافيا فتصير اللعنة علي الحكام العرب



(ملاحظة : هذا هوا لتعبير الشائع فى وسائل الاعلام العربية عندما لايريد شخص الحديث عن حاكم بلاده أو تحميله مسئولية تذكر لانه يشير لحكام آخرين) وعلى القمة التى اجتمعوا فيها ، وعندما يقال أن هذا الاجتماع يمثل «نهاية الطريق» على حد تعبير الاستاذ الكبير محمد حسنين هيكل فى مقال أخير فى مجلة «وجهات نظر» فإننا نلقى بأعباء درامية وتاريخية على القمة فوق ماتحتمل وتطيق ويبدو وكأنه استعداد لمحاسبتها على ما لاتقدر ولاتستطيع .

فقمة عمان العربية فى النهاية هى التجمع الدورى الاول لقادة ٢٢ دولة ذات سيادة لكل منها كيانها ومصالحها وارتباطاتها الدولية والاقليمية وجهاز القرار الخاص بها ، وكلها تستند الى جامعة الدول العربية ذات التفويض المحدود، والامكانيات الاكثر محدودية وحتى مع اعتبار الروابط العربية المعروفة ، والمصالح العربية المشتركة والرغبات الشعبية فى التواصل والترابط بين الدول ، فإن لكل دولة عربية تفسيرها الخاص بكل ذلك ، وانطلاقا من هذا التفسير تتولد قوائم مختلفة للأولويات ، واستعدادات مختلفة للتضحية بالقدرات والموارد . وعلى سبيل المثال فقد اجتمعت القمة العربية الاخيرة فى القاهرة على قائمة طويلة من الموضوعات من أول دعم الانتفاضة وحتى العمل على محاكمة القادة الاسرائيليين أمام محاكم جنائية دولية ، ولكن الواقع العملى كان شيئا آخر . فالدعم المادى المعلن عنه بمليار دولار نقص أكثر من الثلث عندما تحول الى التزامات محددة ثم ضاع نصف الثلثين فى الطريق مابين الالتزام وتحويل الاموال الى مقاصدها ، وماتبقى بقى رهينة البنك الاسلامى انتظارا لوضع قواعد المحاسبة للسلطة الوطنية الفلسطينية المشغولة تماما بالانتفاضة ، ومواجهة العدوان الاسرائيلى ، ومع تركز الانظار على قضية الدعم المالى ووصوله الى مستحقيه نسى الجميع باقى قرارات القمة الماضية والتى لم يتخذ بشأنها خطوة ، وعلى الارجح أنه لم يفكر فيها أحد ، ولم تخضع لحساب ربما لانه لم يوجد وقت كاف ، وربما لأن أحدا لم يكن يتوقع تنفيذها منذ البداية لأنها جاءت لارضاء الرأى العام العربى المعبأ بأنه على القمة أن تفعل مالاتستطيع القيام به .

الاجدى من كل ذلك أن يتم النظر الى القمة بقدر أكبر من التواضع ، وأن يوضع على كاهلها ماتستطيع القيام به من اهداف اذا نجحت فى تنفيذها يتم الانتقال الى حزمة اخرى من الاهداف ، بمعنى آخر أن تقوم القمة بما تقوم به كل القمم العالمية الاخرى لتجمعات دولية التقت على وجود اهداف وآمال مشتركة سواء فى أوروبا ، أو فى آسيا أو أى من قارات العالم الاخرى ، أو حتى فى القمم العابرة للقارات مثل قمة الدول الصناعية أو قمة الأبيك أو قمة حلف الأطنطلى . ففى كل هذه الحالات على تقدم دولها واتساع طاقاتها وقدراتها فإنها توفر مصادر هائلة للقوة من أجل أهداف محدودة ، على عكس الحالة العربية التى يتم فيها رصد مصادر قليلة للقوة لتحقيق أهداف غير محدودة وربما يحتج البعض عن حق أو عن باطل أن الدول العربية تختلف فى روابطها عن باقى الدول الاخرى ، وأن التحديات التى تواجهها أكثر حدة ومن ثم فان القمم العربية يرد عليها ما لايرد على قمم أخرى لاتربطها روابط الدم



والتاريخ والحضارة ، ولكن ربما بعد أكثر من نصف قرن من التجربة العربية سواء من خلال الجامعة العربية ، أو من خلال محاولات وتجارب الوحدة الكثيرة ، فإن التواضع مع القمة يبدو واردا تماما ليس فقط لما تنجح وتتطور وتتقدم من حال الي حال ، وانما ايضا اتقاء لاحباطات نفسية تخلق في حد ذاتها أزمات في الوضع العربى يستطيع الاستغناء عنها .

ولعله سوف يكون مفيدا للغاية أن تبدأ القمة الدورية الأولي ليس باعتبارها «**نهاية الطريق**» ، وإنما لبداية طريق جديد للعمل العربى المشترك، وهى بداية لاتجعل الصراع العربى الإسرائيلى هو الفيصل فى نجاح القمة أو فشلها كما هى العادة فى كل القمم العربية السابقة والتى قادت إلى إحباطات بقدر ما أثارت من آمال وتوقعات . وحتى لا يسئ أحد فهم القصد ، أو النية فإنه ليس المقصود هنا استبعاد هذا الموضوع الحيوى والاستراتيجى من قائمة الأعمال للقمة ، فضلا عن أن ذلك يستحيل بحكم إلحاح الظرف وتطورات الأحداث ، فإن القمة بالفعل قد وضعته علي رأس مداولاتها . ولكن المقصود هنا تحديدا هو أن العمل العربى أكثر شمولا من الموضوع ، كما أن تدعيمه واستمراره بفاعلية هو حجر الزاوية فى التعامل مع موضوعات استراتيجية كثيرة .

من هذه الزاوية فإن مهمة القمة ينبغى أن يكون وضع أسس الاستمرارية للعمل العربى المشترك ، وفى العادة بالنسبة للتجارب الأخرى أن تكون القضية هى وضع الأسس التنظيمية ، والقواعد المؤسسية للعمل بصورة دورية تكفل تعبئة الطاقات المشتركة دون إحراج أو مناورة . فما هو مطلوب البناء علي قرار انعقاد القمة بشكل دورى بحيث لايتم التعامل مع كل قمة وكأنها واحدة من القمم الطارئة التى تلقى فيها البيانات الساخنة التى يزايد فيها الجميع علي الجميع عارفين أنه فى النهاية سوف يعود الجميع إلى بيوتهم مكللة بغار الحديث بعد غياب المحاسبة علي عدم الفعل . ولو أخذنا من التجربة الأوروبية عبرة فإنها تقول لنا أنها استغرقت ثلاثين عاما حتى تصل إلى النقطة التى تستطيع القول عندها أنه بات لديها سياسة خارجية وأمنية مشتركة . فرغم أن تجربة التكامل الأوروبى ولدت مصالح مشتركة كثيرة وعلاقات خارجية اقتصادية أكثر ، فإن التعاون السياسى بين الدول الأعضاء لم يزد كثيرا عن عملية للتشاور المستمر قام علي اجتماعات نصف سنوية لوزراء الخارجية وربع سنوية لمديرى الإدارات السياسية فى وزارات الخارجية للدول الأعضاء . واحتاج الأمر الانتظار حتى توقيع اتفاقية ماستريخت عام ١٩٩٣ ليتحدث الأوروبيون لأول مرة عن السعى إلى «تأكيد الهوية الأوروبية علي الساحة الدولية خاصة من خلال أعمال سياسية خارجية وأمنية مشتركة».

ولم تكن المسألة مجرد أقوال تقال ، وإنما مؤسسات ووسائل تنظيمية جرى تطويرها فى معاهدة امستردام التى أصبحت سارية فى مايو

١٩٩٩ ، وفيها جرى التمييز مابين الموقف المشترك ، والعمل المشترك ، والاستراتيجية المشتركة ، وبينما يحدد الأول الموقف المبدئى من قضية ما ، فإن الثانى يلزم الدول الأعضاء بالافعال المشتركة التى تنبثق عن الموقف ، أما الثالث فإنه يؤكد على الأولوية التى يوليها الاتحاد الاوروبى لدولة أو أقليم أو موضوع ما ، ويحشد موارد الاتحاد من أجل تحقيق أهدافه فيها. وفى الوقت الراهن فإن هناك ٥٠ موقفا مشتركا تشمل ٢٥موضوعا مختلفا، ومايقرب من ٥٠ عملا مشتركا ، كما أن هناك أربعة موضوعات تسعى السياسة الأوروبية لرسمها تتعلق بروسيا وأوكرانيا والبلقان والشرق الأوسط ، وقد أقر المجلس الأوروبى الاستراتيجية الخاصة بروسيا وأوكرانيا ولكنه لايزال يعمل فى بناء الاستراتيجية الخاصة بالموضوعين الأخيرين . وبينما كانت قاعدة الاجماع هى الاساس فى اتخاذ القرارات فى كل ذلك ، إلا أن هناك استثناءات تعطى للاتحاد مرونة كبيرة ، فالتصويت على المسائل الاجرائية تجرى بأغلبية بسيطة أما الموقف المشترك والعمل المشترك أو الموقف المشترك والعمل المشترك الذى يستند الي استراتيجية مشتركة فإنها تتم من خلال اغلبية خاصة قدرها ٦٢ صوتا من ٨٧ صوتا هى مجموعة أصوات الول الاعضاء وفق الأثقال النسبية المحددة فى الجدول .

الخلاصة بالنسبة للقمة العربية أن الأجدى هو البناء التنظيمى والمؤسسى الذى كان يكفل استمرارية العمل العربى على المدى الطويل سواء تم اتخاذ النموذج الاوروبى كقدوة أو نموذج آخر مبتكر ، وإذا كانت هناك حاجة لنتائج باهرة فقد اثبتت التجربة أنه يمكن احراز تقدم كبير فى المنازعات العربية الحدودية إذا ماجرى اللجوء الي محكمة العدل الدولية كما حدث فى التجربة القطرية البحرينية ، كما اثبتت التجربة ان هناك مجالات كثيرة للتعاون العربى فى مجال البنية الاساسية ترغب فيها وتحتاجها كل الدول العربية تتعلق بالطرق والمواصلات ، والغاز ، وشبكات الكهرباء ، وكل على المدي الطويل ترسى الأساس لتعاون عربى وثيق ، ويكون بالفعل بداية الطريق وليس نهايته !

الأوزان التصويتية للدول الأعضاء فى الاتحاد الاوروبى

الدولة	الوزن	الدولة	الوزن
بلجيكا	٥	ايطاليا	١٠
الدانمارك	٣	لوكسمبرج	٢
المانيا	١٠	هولندا	٥
اليونان	٥	النمسا	٤
اسبانيا	٨	البرتغال	٥
فرنسا	١٠	فنلند	٣١
ايرلندا	٣	السويد	٤
		المملكة المتحدة	١٠



المصدر: الاهرام العربي

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ٣١ مارس ٢٠٠١

عالم الرجال العرب الأغنياء

في نهاية السبعينيات ظهرت أغنية لفرقة «آبا» التي كانت شهيرة في تلك الأيام تقول «النقود النقود، لابد أنها مبهجة، ودائما مشمسة، إنه عالم الرجل الغني»، ومضت على لسان فتاة تقول إنها سوف تبحث عن رجل ثرى ليعطيها النقود فتشترى ما تريد، وتأكل ما لذ وطاب، وتذهب إلى لاس فيجاس لتلعب القمار بالطبع، وموناكو لكي تخالط المشاهير. كانت الأغنية علامة فارقة في ذلك الوقت حينما أعلنت بشكل ما انتهاء الرومانسية التي عرفها غناء الستينيات الذي كان مع الحب وضد الحرب، وكل ما أفرزته ثورة الشباب والطلاب ضد الحرب الباردة، وضد هيمنة الكبار، وضد سيطرة الشمال على الجنوب، ومع التقشف والزهد والبعد عن مباذل المجتمع الرأسمالي، واستهلاكية المجتمعات الغربية. كان الزمن والغناء يمهدان دون أن يدريا ربما للثمانينيات وعصر مارجريت تاتشر ورونالد ريجان الذي كان محافظا في أشياء كثيرة، لكنه كان مفرطا في تخفيف العبء على الأغنياء من خلال خفض الضرائب، وتشجيع الجميع على الاستهلاك والملكية التي باتت متاحة بكثرة مع «التخصيصية» أو «الخصخصة» لا فرق.

لكن العصر المبهج المشمس الجديد لم يثمر فقط ثروات طائلة، وارتفاعات مذهلة في أرقام البورصة، وأسواق المال، وإنما قدم أيضا طاقات علمية جبارة، فمن قلب جراجات صغيرة نبعت شركات صارت فيما بعد عملاقة من أمثال «أبل» و«مايكروسوفت» ومن ورائهما طابور طويل من شركات الكمبيوتر والهندسة الوراثية والمواد الجديدة كانت هي القوة الدافعة لكل ما نعرفه اليوم عن الاقتصاد الجديد. وإذا كان جزء من الثروات الجديدة قد ذهب إلى مجالات المتعة لعالم الرجال والنساء الأغنياء كما تخيلته فرقة الغناء السويدية قبل أعوام، فإن القدر الساحق منها ذهب إلى تحقيق أكبر قفزة عرفتها البشرية في مجالات التقدم العلمي، بل حتى في محاولة خدمة الإنسانية ذاتها، ومهما كان ما حصل عليه أغنى أغنياء العالم مثل بيل جيتس من متع صغيرة مبهجة ومشمسة فإنه دفع أضعاف أضعافها لخدمة البشر ورقيهم في الشمال والجنوب.

مناسبة هذا الحديث خبر نشرته صحيفة «الحياة» اللندنية نقلا عن دراسة أوردتها «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» تقول إن الثروات الشخصية للأثرياء العرب تتجاوز 800 مليار دولار يملكها 210 آلاف شخص، أي أن عددا من العرب لا يتعدى ضعف السعة الكاملة لاستاد القاهرة الدولي لكرة القدم، يملك مرة ونصف المرة قدر الناتج المحلي الإجمالي أو قيمة كل السلع والخدمات التي ينتجها كل العرب أي 280 مليون نسمة يسدون عين الشمس. وحتى لا نحسد هؤلاء كثيرا، فإن كلهم لا تزيد ثرواتهم على ثمانية من أمثال بيل جيتس الذي تصل ثروته إلى قرابة مائة مليار دولار، لكن الفارق أن الشاب الأمريكي حصل على ثروته من خلال المعرفة العلمية والتكنولوجية وقام باستثمارها هو وأمثاله حتى وصل الناتج المحلي الأمريكي إلى ما يزيد على ثمانية تريليونات دولار، أما أصحابنا فإن الخبر لم يقل لنا من أين أتوا بها، لكنه قال إن معظمها يستخدم في استثمارات خاصة خارج الدول العربية موظفة على شكل إيداعات وتوظيفات مصرفية واستثمارات مالية، «وتستخدم تلك الأموال في تمويل المشاريع الاستثمارية والإعمارية الكبرى وتنمية أسواق المال الأجنبية».

ما قاله وما لم يقله الخبر مزعج للغاية، فنحن أمام ثروات على الأرجح جاءت نتيجة ريع الأرض وريع الفساد، لم تطلع عليها ضرائب، ولم تطلع عليها محاسبة، وذهبت إلى حيث يأتى ريع آخر أو لا يأتى على الإطلاق. وعلى الأرجح فإن قدرا هائلا من هذه الثروة ذهب إلى حيث متع الدنيا الأخرى المبهجة والمشمسة. وفى أحسن الأحوال ذهب إلى شركات العطور والزينة ومعاطف الفراء يلبسها من جاء من قلب الصحراء العربية الحارقة. ولكن اللهم لا حسد فربما كان هناك سبب آخر لخروج كل هؤلاء بأنفسهم أو بثرواتهم. فمن المدهش أن الأرض العربية طردت نوعين من البشر، الفاحش الغنى الذى لا يجد متعة فى مجتمعاتنا المحافظة، والفقير المعدم الذى لم يعد لديه أمل فهاجر الهجرة الشرعية أو غير الشرعية بحثا عن عمل فى البلاد الإمبريالية السابقة. وبينما سوف يجد الزائر إلى عواصم الغرب للعرب مكانة خاصة فى أماكن اللهو والمتعة التى ينفق فيها عرب بلا حساب ولا عد، سوف نجد عربا آخرين يكنسون الشوارع ويبيعون الجرائد، ويحملون الخضراوات فى الأسواق، ويصل عددهم إلى قرابة خمسة ملايين نسمة، أى ما يزيد على عدد اللاجئين الفلسطينيين فى كل أنحاء المعمورة.

وبين الغنى فاحش الثراء والفقير المعدم توجد طائفة ثالثة من العرب التعساء، وهم اللاجئون السياسيون، وهؤلاء فى العادة يقعون بين الفقراء والأغنياء، ولكنهم أقرب إلى الجماعة الأولى منهم إلى الثانية، ويجلسون على المقاهى الإعلامية والسياسية يحلمون بأيام التغيير التى لا تأتى. وهكذا فإن الأمة قد طردت أغنياءها وفقراءها وسياسييها، وهى عبقرية تاريخية لا نعلم على وجه التحديد مصدرها وإلهامها. ولكن حتى لا يحزن أحد، فإن الخبر أورد لنا بعض الأمل، فقد قالت الدراسة المذكورة إن الإصلاحات الاقتصادية التى أجرتها البلاد العربية فى الأعوام الأخيرة، لعبت دورا كبيرا فى إعادة مئات الملايين من الدولارات من الاستثمارات العربية فى الخارج إلى داخل المنطقة العربية.

عادت المئات إذن وبقيت المليارات فى الخارج، ربما لأن الإصلاح ليس كافيا، وربما لأن الحياة لدينا ليست مبهجة بما فيه الكفاية، وربما لأن الدنيا فى الخارج على غيومها الكثيرة مشمسة تماما. لكن البهجة والشمس ليستا موزعتين توزيعا عادلا بين أغنياء الدول العربية، فالأغلبية الساحقة أو ما يقرب من 90٪ قادمة من بلدان الخليج حيث يمتلك 185 ألفا 718 مليار دولار، أما بقية الدول العربية فمنها جاء 25 ألفا لديهم 82 مليار دولار. ولعل سوء توزيع الثروة هذا بين الأغنياء سبب فى تنافسهم على طلب المتعة، وفى حواضر العالم المختلفة سوف نجد قصورهم الهائلة، وسياراتهم الفارهة، وفاتناتهم الشبقات.

اللهم لا حسد فى كل الأحوال، فالقضية ليست أن أموالا عربية طائلة ذهبت إلى الخارج، كما أن القضية ليست حتى لماذا لا تعود هذه الثروات إلى الداخل، لكن القضية هى كيف يكون لدينا نظم سياسية واقتصادية مولدة للثروة وقادرة على تراكمها من أجل الجميع فى الحاضر وفى المستقبل. ومن الممكن أن يثير الخبر المذكور حقد الكثيرين، كما أنه قد يولد صيحات هائلة حول العرب الذين لا يخدمون بلادهم ويستثمرون فيها، لكن ما نحتاجه أكثر عمقا بكثير.



المصدر: الاهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ : ٢ ابويل ٢٠٠١

الدائــرة الأمريكيــة

عندما هبطت طائرة الرئيس حسني مبارك في قاعدة أندروز الجوية قرب واشنطن العاصمة في الولايات المتحدة أمس الأول في زيارة تستغرق أسبوعا كاملا حافلا باللقاءات المتعددة، كان ذلك يعلن عن المدى الذى وصلت إليه العلاقات المصرية الأمريكية بعد أكثر من ربع قرن من التفاعلات الكثيفة التى أعقبت حرب أكتوبر المجيدة والتى اصطدمت فيها مباشرة بالسلاح الأمريكي. فرغم أن لقاء الرئيس اليوم بالرئيس جورج ووكر بوش يمثل الذروة الرسمية لرحلته، فإن ما حدث قبله، وسوف يحدث بعده من لقاءات واجتماعات مع أعضاء الكونجرس والغرف التجارية والمجتمع المدنى وقيادات الشركات الأمريكية والمثقفين والأكاديميين الأمريكيين يعكس ليس فقط الأبعاد المتعددة للعلاقات بين البلدين، وإنما أيضا تعقد عملية صنع القرار الأمريكي الى الدرجة التى لا تستدعى وجود المباحثات والمفاوضات مع الحكومة الأمريكية وحدها، وإنما مع طائفة طويلة وعريضة من اللاعبين المؤثرين فى القرار. وحتى نقرب الصورة لتكون أكثر وضوحا، فإن الرئيس مبارك يقوم بزيارات كثيرة لعدد كبير من الدول، ولكن فى العادة فإن هذه الزيارة لا تستغرق أكثر من يومين عندما يكون عدد المشاركين فى صنع القرار محدودا، وفى أحيان ليوم واحد بل أحيانا ساعات معدودة عندما يكون صانع القرار لاعبا واحدا يقابله الرئيس وبعدها تنتهى الزيارة بعد أن حققت أغراضها كاملة.

ولكن فترة زيارة الرئيس وتعدد لقاءاته تعكس الى أى حد أصبحت العلاقات مع الولايات المتحدة واحدة من دوائر السياسة الخارجية المصرية الحيوية. وقد جرت العادة فى مصر منذ منتصف الخمسينيات، ومنذ صدور كتاب فلسفة الثورة للرئيس جمال عبدالناصر على وجه التحديد تحديد دوائر السياسة الخارجية المصرية بثلاث دوائر هى: العربية والافريقية والاسلامية. وكان ذلك يستند الى ثلاثة معايير أولها الجغرافيا التى تربطنا بالعالم العربى شرقا وغربا وجنوبا، وبأفريقيا حيث ينبع نهر النيل شريان الحياة والنماء و الحضارة فى مصر. وثانيها التاريخ الذى خلقت فيه الجغرافيا مصالح استراتيجية مشتركة مع الامتداد العربى والأفريقى تعاقبت عليها الدهور والأزمان تعيد تشكيلها فى كل عصر ولكن فى كل الأحوال تبقى ضرورتها وحيويتها للأمن المصرى.

وثالثها الهوية الثقافية والحضارية التى تولدت عن اللغة والدين، وكلاهما مع العالم العربى، وأحدهما وهو الدين مع العالم الاسلامى خلق تراثا مشتركا بالانتماء والذاتية.

وفى النهاية فإن كل دائرة من الدوائر الثلاث تجسدت فى تنظيم إقليمى يعبر عنها، ويكون لمصر فيها دورها المقدر، فالدائرة العربية استقرت مؤسسيا فى الجامعة العربية، والدائرة الإفريقية فى منظمة الوحدة الإفريقية، والدائرة الإسلامية فى منظمة المؤتمر الإسلامى.

العلاقات المصرية الأمريكية لا يوجد فيها أى من الأسانيد الثلاثة، فالجغرافيا غير موصولة اللهم إلا اذا اعتبرنا وجود حاملات الطائرات الأمريكية فى البحرين الأبيض والأحمر والأقمار الصناعية الأمريكية فيما وراء الكرة الأرضية فوقنا نوعا من القرب الجغرافى، والتاريخ بالتأكيد ليس واحدا بل إنه فى كثير منه انفصام لا صلة، اللهم إلا إذا أخذنا فى الاعتبار أكثر من ربع قرن من الزمان تولدت فيه مصالح مشتركة بأكثر من المصالح المتنافسة، والهوية بعيدة بعد السماء السابعة عن الأرض اللهم اذا أخذنا فى الاعتبار ما أدخلته الثقافة الأمريكية على العالم كله من تأثيرات فى الاستخدامات اللغوية والفكرية والاقتصادية. ولكن بعيدا عما يعتبره البعض تعسفا فى تعريف الجغرافيا والتاريخ والهوية، فإنه بات من المؤكد أن كثافة التفاعلات الايجابية والسلبية بين طرفين دوليين أو أطراف متعددة تخلق بدورها منظومة خاصة بها لا يجعل إطلاق مفهوم الدائرة عليها نوعا من المبالغة.

وهنا تبدو الدائرة الأمريكية حيوية تماما لمصر، فالولايات المتحدة هى الشريك التجارى الأول لمصر بين الدول من حيث الصادرات والواردات وبحجم تجارة كلية يصل الى ثلاثة مليارات دولار، وهى أيضا المستثمر الأول فى مصر بين الدول بما يزيد على مليارين من الدولارات، وهى المانح الأول للمعونة لمصر بما تعدى ٢٥ مليار دولار من المعونة الاقتصادية وأكثر من ٢٧ مليار دولار من المعونة العسكرية خلال الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى الآن. وبينما كانت التجارة والاستثمارات والمعونة مساهمة فى عملية التنمية الاقتصادية المصرية خلال ربع القرن الأخير، فإن المعونة العسكرية ساهمت بقدر حيوى فى حماية الأمن المصرى، وهو ما يفسر الموقف الحازم الأخير للرئيس حسنى مبارك عندما تردد أن شارون حاول إثناء الولايات المتحدة عن هذه المعونة حيث قال إن ذلك اذا صح سوف تعتبره مصر موقفا عدائيا يستوجب ردا مناسبا.

لم يكن الموضوع هنا عملية السلام، ولا الانتفاضة الفلسطينية، ولا الموقف من العراق، أو أيا من الموضوعات الكثيرة الموجودة على قائمة العلاقات المصرية الأمريكية، وإنما كان الموضوع هو الأمن المصرى والعوامل المؤثرة على كفاءة قواتها المسلحة التى لا تصح معها مناورة، وهو الأمر الذى فهمته إسرائيل والولايات المتحدة فورا وجاء النفى لما تردد وما قيل.

هذا الحجم غير المعتاد من التفاعلات الاقتصادية والأمنية فى العلاقات المصرية الأمريكية استند الى توافق سياسى تمتع بدرجة معقولة من الاستمرارية حول عملية السلام فى الشرق الأوسط وأمن الخليج والاستقرار فى الشرق الأوسط. ولكن هذه الاستمرارية لم تكن سلسلة فى كل الأحوال، فقد كان التقدير والتكييف للأهداف فى واقعها على أرض الشرق الأوسط مختلفا فى أحيان كثيرة عنه فى شمال أمريكا، كما أن الدائرة الأمريكية تناقضت أحيانا مع الدوائر الأخرى للسياسة الخارجية المصرية، وفى كثير من الأوقات كانت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية الأكثر من عادية مفسدة لهذا التوافق. ومع ذلك فإن الخلاف، بقدر التوافق، خلق شبكة أخرى من التفاعلات السياسية والاستراتيجية للتعامل معها وتسويتها وإعادتها الى الطريق، وتداخلت فيها عناصر كثيرة فى أمريكا ومصر، بعضها رسمى وبعضها الآخر غير رسمى يشمل القوى السياسية والمجتمع المدنى والصحافة والإعلام.

ففى مصر توجد، كما فى الولايات المتحدة، قوى تعترض على أساسيات العلاقات المصرية الأمريكية لأنها ترى لأسباب سياسية وفكرية واستراتيجية أن الولايات المتحدة ما هى إلا خصم لمصر وفى كثير من الأحيان عدو ينبغى النضال ضده. ورغم ذلك فإنه نادرا ما نجد من هذه القوى اعتراضا مباشرا على العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، وبالتأكيد فإن تيارا كاملا لم يتولد من هذه القوى ينادى بوقف المعونة الاقتصادية أو العسكرية الأمريكية لمصر، بل إن الأكثر تطرفا منهم والذى طالب بعدم استبعاد خيار الحرب فى ادارة مصر للصراع العربى الإسرائيلى خلال المرحلة الأخيرة كان يعلم تماما أن الحرب إذا ما حدثت سوف تكون أدواتها أسلحة أمريكية. وفوق ذلك كله أن الاعتراض على الدائرة الأمريكية فى السياسة الخارجية المصرية لم يكن دوما لصالح دوائر أخرى. وعلى سبيل المثال ومن خلال تحليل المضمون للصحف والكتابات فإن التيار الناصرى القومى يولى جل اهتمامه فى صحفه للعداء مع الولايات المتحدة، ولكنه نادر الحديث عن الروابط العربية، اللهم إلا إذا اعتبرنا الإشارة من وقت لآخر الى السوق العربية المشتركة وغياب الارادة السياسية بشأنها نوعا من التركيز على الدائرة العربية. وتسرى نفس الملاحظة على التيار الاسلامى، فنقده للولايات المتحدة يفوق بكثير اهتمامه بالرابطة بين الدول الاسلامية وما يجرى فيها من تطورات ايجابية أو سلبية وبشكل ما فإن كلا التيارين اعتبر الدائرتين العربية والإسلامية من بديهيات السياسة الخارجية المصرية بغض النظر عن حجم وعمق التفاعلات الموجودة فى كل دائرة وكيف يمكن تطويرها. والمدهش أن أكثر التيارات تطرفا فى الساحة السياسية المصرية بين الأقباط والمسلمين وجدت لنفسها مونلا وموطنا فى الولايات المتحدة واحدة تطلق الإعلانات، وواحدة تصدر الفتوى.

كل هذه الأسباب تجعل من الولايات المتحدة دائرة خاصة فى سياستنا الخارجية تتطلب مثل كل الدوائر الأخرى العربية والأفريقية والإسلامية والأوروبية الاهتمام والتفهم ومعرفة الحدود والنواهى. ولأنها دائرة تقوم على التفاعلات الآنية المرتبطة بالحاضر والمستقبل، ولأنها دائرة بالغة التعقيد والتركيب والتنوع والتغيير، فإن التعامل معها يستوجب تحديد أهدافنا بوضوح، ووسائلنا بوضوح أكثر، واستراتيجية تعرف كيف تعظم من المصالح المصرية، فالقضية ليست مدى الصداقة أو العداء أو الخصومة مع الولايات المتحدة، وإنما كيف تحقق هذه العلاقة أهدافنا القومية فى الأمن والتنمية، وهو الأمر الذى لا ينطبق على الدائرة الأمريكية وحدها ولكن على كل الدوائر الأخرى. ومادام أن الجميع قد وضع الولايات المتحدة على رأس اهتماماته إيجابا أو سلبا فإن هذه العلاقة ينبغى أن توضع تحت المجهر للتحليل والتقويم.

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام الاقتصادي

التاريخ: ٢ ابريل ٢٠٠١

من يفضل الأمريكيون بين دول العالم



جزى الله شبكة الانترنت كل خير فقد بات ممكنا من خلالها الاطلاع على احوال الشعوب والامم الاخرى لعل فيها مايفيد الوطن. وفى هذا المكان منذ اسابيع تم عرض وتحليل التقرير المهم ، الذى اعدته مجموعة اجهزة المخابرات الامريكية عن اتجاهات العالم حتى عام ٢٠١٥ ، باعتبار أن ماجاء فيه عن الشرق الاوسط، علاوة على الدنيا كلها، يمثل واحدا من مداخلات «**الادارك**» واتخاذ القرار فى الولايات المتحدة . ولكن المخابرات ليست هى وحدها التى تقدم لعملية صنع السياسة فى هذا البلد المعقد والمركب والهائل المقدرة والطاقة، فهناك المؤسسات المختلفة التنفيذية والتشريعية، وهناك الاعلام متعدد الروافد والنزعات، وهناك مراكز البحوث ، ومعاهد التفكير التى تطرح الآراء والرؤي، كما ان هناك الرأى العام الذى يعد فى بلد ديمقراطى الوعاء الذى لايمكن تجاهله من أى قائد سياسى. وفى امريكا فإن الشعب يتم استطلاع رأيه فى كل القضايا تقريبا الداخلية والخارجية من خلال مؤسسات استطلاع الرأى التى تبحث من خلال وسائل علمية كيف تجعل مسألة قياس« **نبض الجماهير**» مسألة ممكنة بقدر من اليقين وليس مسألة تقديرية ينسب اليها كل شخص أراءه الخاصة كما يفعل الكثيرون فى بلادنا.

وتعد مؤسسة جالوب لاستطلاعات الرأى العام فى الولايات المتحدة من أهم هذه المؤسسات واقدمها واكثرها شهرة على الاطلاق، وهى تنشر على موقعها فى شبكة الانترنت نتائج استطلاعاتها لمن يرغب ويريد المعرفة . وفى يوم ١٦ فبراير الماضى وضعت على موقعها نتائج استطلاع مهم يخصنا كثيرا لأنه يتعلق بتفضيلات الامريكيين للدول الاخرى، وجرى الاستطلاع على ٢٦ دولة، بعضها دخلت حديثا أو لاول مرة إلى هذه النوعية من الاستطلاعات، مما يعطى القدرة على المقارنة والتحليل، والسؤال الذى طرح على عينة الاستطلاع العشوائية البالغ عددها ١٠٠٣ أشخاص عمر الواحد منهم اكثر من ١٨ سنة جرى استطلاعهم بالتليفون كان إلى أى حد تفضل الدولة كذا، هل تفضلها تماما ، أو إلى حد كبير، او لا تفضلها تماما، أو لاتفضلها الى حد كبير، أو ليس لك رأى؟. ويبلغ قدر الخطأ المقدر لهذا الاستطلاع ٣٪ بالسالب أو بالموجب أى بالنقصان أو الزيادة. المفاجأة التى سيجدها القارئ المصرى لهذا الاستطلاع هو موقع مصر من تفضيلات الامريكيين، فالصورة العامة والشائعة لدينا ان الامريكيين لايفضلوننا كثيرا، لأننا عرب ومسلمون وهم الاعداء الجدد للغرب عامة وامريكا خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتى ، ولأننا فى حالة خصام مع اسرائيل التى لها الحظوة لدى امريكا واعلامها بسبب اللوبى الصهيونى . ولكن الحقيقة غير ذلك فمصر تأتى فى مكانة متقدمة من تفضيلات الامريكيين وبعد كندا واستراليا وبريطانيا وايطاليا وفرنسا والمانيا واليابان والبرازيل والمكسيك فقط، وقبل اسرائيل والفلبين وتايوان والهند وجنوب افريقيا وروسيا والسعودية قبل ان ينقلب ميزان التفضيل وعدم



من التفضيل من الموجب الى السالب. فوفقا للجدول المرفق فإن نسبة من يفضلون مصر بشكل تام أو إلى حد كبير بلغت ٦٥٪ من العينة بينما كانت هذه النسبة ٦٣٪ بالنسبة لاسرائيل، ولكن الاهم ان نسبة الذين لايفضلون مصر تماما أو إلى حد كبير اقل من هذه الاخيرة بشكل ملحوظ حيث هي ٢٣٪ بالنسبة لمصر و ٣٢٪ بالنسبة لاسرائيل، أى بفارق يزيد عن نسبة الخطأ المقرر في الاستطلاع.

المفاجأة التى لاتقل اهمية ان موقع مصر من التفضيلات الامريكية يتميز بالثبات النسبى، فعندما وضع اسم مصر لاول مرة فى استطلاعات جالوب ١٩٩١ بلغ الذين يفضلونها بشكل تام أو كبير ٦٦٪ من العينة، وكانت اقل نسبة حصلت عليها فى استفتاء عام ١٩٩٦ هى ٥٨٪ لكى تعود إلى ٦٥٪ فى الاستطلاع الاخير، اما الذين لايفضلونها بشكل تام او لايفضلونها بشكل كبير فكانت نسبتهم ١٥٪ فى الاستطلاع الاول، وارتفعت إلى ٢٤٪ فى الثانى، ثم هبطت الى ٢٣٪ فى الثالث. وفى حالة اسرائيل التى بدأت الاستطلاعات بشأنها منذ عام ١٩٨٩ فنجد تذبذبا كبيرا بشأنها وتتراوح مابين ادنى نقطة من التفضيلات التى وصلت إلى ٤٥٪ من العينة فى ذلك العام الى ٧٩٪ من العينة عام ١٩٩١، وبعدها لم تصل الى هذه النقطة مرة اخرى واخذت فى الهبوط والصعود مابين ٤٧٪ و٦٨٪ فى استطلاعات مختلفة، وينطبق نفس التذبذب على النسب الخاصة بعدم التفضيل التى وصلت أحيانا إلى ٤٥٪ ولم تهبط أبدا عن ٢٣٪ إلا فى استطلاع واحد عام ١٩٩١.

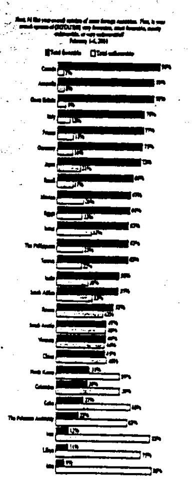
هنا فإن المفاجأة الأولى والثانية تعنى أن هناك رصيدا سياسيا كبير لمصر بين الرأى العام الأمريكى أكثر مما نقدر عادة ويمكن استثماره للصالح الوطنى، ويعكس إلى حد كبير ثبات العلاقات المصرية الأمريكية وخدمتها ليس فقط للمصالح المصرية ، بل المصالح الأمريكية كذلك ، ومن ناحية أخرى فإن فحص استطلاعات جالوب يضع موضع الشك الكبير كثيرا من المقولات الذائعة لدينا عن هيمنة إسرائيل على الرأى العام الأمريكى،أو حتى ثبات الصورة الإسرائيلية لدى الجمهور الأمريكي العام ، فهى صورة متحركة تتعرض للصعود والهبوط حسب المواقف والأحداث . صحيح أن الرأى العام الذى يتم استطلاعه شىء آخر، إلا أن وجود تفضيلات معينة للجمهور الأمريكى يمكنها أن تتحول بالفعل السياسى إلى قدرة مؤثرة .

ولعل هذا هو الفارق الأساسي في القدرة الاسرائيلية فى التأثير على السياسة الأمريكية، حيث نجحت من خلال العمل الدءوب والمتراكم في تحويل الرأى العام المؤيد لها لأسباب شتى إلى قوة سياسية فاعلة ومنظمة ، بينما بقى الرصيد بنا دون استغلال ربما لأننا لا نعرف أن لدينا رصيدا ، وربما لأننا لسنا مهرة فى استخدام الأرصدة .

الادراك للدول الأخرى

GALLUP POLL TOPICS: A-Z

Perceptions of Foreign Countries



ولكن استطلاع جالوب يشير إلى ماهو أكثر من مجرد حالة المزاج الأمريكى العام تجاه مصر وإسرائيل، فهو يرصد **أولا** أن الأمريكيين باتوا أكثر معرفة بالعالم الخارجى ولهم موقف منه بأكثر مما كان عليه الحال فى السابق، رغم أن كثيرا من الأمريكيين لم يسبق له السفر إلى الخارج،ومن سافر منهم فإنه سافر الى عدد محدود من البلدان .

وهو يرصد **ثانيا** أن أكثر الدول تفضيلا لدي الأمريكيين وهى كندا واستراليا وبريطانيا هى الدول التى تتقاسم مع

الأمريكيين لغة وثقافة واحدة أنجلو سكسونية تتميز رغم التنويعات عليها بسمات مشتركة ولعل الجوار مع كندا أعطاها المكانة الأولى دوما دون منازع، وقد ظلت دائما فى المكانة الأولى من التفضيلات الأمريكية وبما يزيد عن ٩٠٪ كل مرة،وفى العادة كانت بريطانيا تشغل المكانة الثانية، ولكن عندما تم إدراج استراليا لأول مرة فى هذا الاستطلاع إذا بها تنتزع المكانة الثانية وتدفع ببريطانيا إلى المكانة الثالثة للمرة الأولى. **وثالثا** فإن الدول الثلاث تجمعها مع إيطاليا وفرنسا وألمانيا واليابان رابطة تحالف وعلاقات وثيقة دامت لأكثر من نصف قرن، أما البرازيل والمكسيك فإنها الدول الأهم جنوب الولايات المتحدة وموطن السياحة لأغلب الأمريكيين. **ورابعا** فإن تفضيلات الأمريكيين لاترتبط كثيرا بفكرة العداوات التاريخية، فمن الواضح أن تاريخ بريطانيا الاستعمارى فى أمريكا لم يعد له أثر، كما أن الحرب مع ألمانيا واليابان خلال الحرب العالمية الثانية لم يبق منها الكثير، ولا حتى الحرب الباردة مع روسيا والساخنة مع فيتنام منعت من وجود درجة معقولة من التفضيل، وحتى جنوب أفريقيا التى ظلت لفترة طويلة ذات مكانة سلبية بسبب سياسات التمييز العنصرى فيها فإنها دخلت دائرة التفضيلات بمجرد تغير سياستها .

وخامسا وأخيرا فمن الواضح أن قاع التفضيلات الأمريكية يشمل مايسمى «**الدول المارقة**»،فالموقف الرسمي والموقف الشعبى متطابقان فيما يخص كوريا الشمالية وكوبا وإيران وليبيا والعراق، ولكن المدهش هنا هو أن هذه القائمة تشمل أراضى السلطة الوطنية الفلسطينية وبنسبة تفضيل مع إسرائيل حيث كان مجموع تفضيلاتها ٢٢٪فقط مقابل عدم تفضيل نسبته٦٣٪ويبدو أن السمعة«**الإرهابية**» الذائعة عن الفلسطينيين فى الولايات المتحدة منذ زمن بعيد لم تتغير كثيرا، بل أن الانتفاضة ذاتها والتى جرى عليها الاستطلاع وهى لاتزال مشتعلة فإن التقدير الأمريكى لها ليس متناسبا مع كونها حركة للمقاومة ضد الاحتلال الأجنبى، وهى مسألة على اى الأحوال تحتاج نظرة قريبة من الدول العربية لتحليلها والعمل من أجل إزالتها فى الولايات المتحدة.

والمدهش أيضا فى هذا الاستطلاع انه فى بعض الأحيان يبدو أنه لا توجد علاقة ارتباط كبيرة بين المصالح الاقتصادية وحتى الاستراتيجية ومدى التفضيل الأمريكى، ويظهر ذلك بوضوح فى حالة المملكة العربية السعودية التى يفضلها٤٧٪من الأمريكيين بينما لايفضلها ٤٦٪ وهى تسبق فيتنام مباشرة التى كانت فى حالة حرب طاحنة مع أمريكا والتى يفضلها ٤٦٪من الأمريكيين ولا يفضلها٤٤٪وإذا كان النفط والموقع الاستراتيجى والعلاقة التاريخية هى مايميز العلاقات الأمريكية السعودية، فإن العلاقات الأمريكية الصينية تطورت أيضا خلال السنوات الأخيرة وبلغت العلاقات التجارية والاستثمارية آفاقا هائلة، ورغم ذلك فإن ٤٥٪ فقط من الأمريكيين يفضلونها بينما لا يفضلها٤٨٪ ولعل ذلك يشير إلى أن العلاقات والمصالح المادية وحدها لا تكفى فلابد من وجود عوامل أخرى ثقافية وسياسية تتدخل على الأغلب فى تشكيل عملية التفضيل ، فلعل الصورة المأخوذة عن الدولة السعودية باعتبارها دولة محافظة اجتماعيا وسياسيا تؤثر فى الرأى الأمريكى، كما أن استمرار النظام الشيوعى والمخالفات لحقوق الإنسان فى الصين جعل نسبة من فضلوا الصين أقل ممن لم يفضلوها .
على أى الأحوال فإن ما جاء على شبكة الإنترنت مفيد، وربما فى وقت ليس ببعيد يطلع الأمريكيين على رأى بقية شعوب الأرض فيهم .

G. Egypt مصـر

	Very favorable	Mostly favorable	Mostly unfavorable	Very unfavorable	No opinion	Total favorable	Total unfavorable
	%	%	%	%	%	%	%
2001 Feb 1-4	11	54	19	4	12	65	23
1996 Mar 8-10	10	48	19	5	17	58	24
1991 Aug 8-11	9	54	15	5	17	63	20
1991 Mar 14-17	11	55	14	3	17	66	17
1991 Jan 30-Feb	10	56	12	3	19	66	15

اسرائيل

	Very favorable	Mostly favorable	Mostly unfavorable	Very unfavorable	No opinion	Total favorable	Total unfavorable
2001 Feb 1-4	18	45	20	12	5	63	32
2000 Mar 17-19	16	46	20	8	10	62	28
2000 Jan 25-28	11	43	21	7	18	54	28
1999 May 7-9	15	53	19	6	7	68	25
1999 Feb 8-9	18	46	16	7	11	64	23
1996 Mar 8-10	17	45	18	11	9	62	29
1992 Feb 6-9	12	36	27	16	9	48	43
1991 Nov 21-14	11	36	26	11	16	47	37
1991 Sep 26-29	11	45	25	9	10	56	34
1991 Aug 8-11	15	47	19	6	12	62	25
1991 Mar 14-17	20	49	16	7	8	69	23
1991 Jan 30-Feb 2	28	51	10	3	8	79	13
1989 Aug 10-13	11	34	29	16	10	45	45
1989 Feb 28-Mar 1	8	41	25	13	13	49	38



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربى

التاريخ: ٧ ابريل ٢٠٠١

العرب على غلاف «النيوزويك»

عندما يظهر العالم العربى أو أى من أقطاره أو مواطنيه على غلاف مجلة «النيوزويك» الأمريكية فلابد أن هناك أخباراً سيئة، فالعرب لم يقدموا اختراعاً يعتد به منذ وقت طويل للغاية، وعندما كانوا يقدمون لم تكن المجلة الشهيرة قد صدرت بعد، وربما منذ أن زار الرئيس السادات القدس انتهت آخر أخبار العرب الطيبة من وجهة نظر المطبوعة، ومن بعدها فإن الشخص الملثم أو الإرهابى يظهر بصورة ما على الفاتحة الأولى للمجلة أو قوافل اللاجئين من نوع ما بعد حرب حدثت أو فى طريقها إلى الحدوث، ولكن عدد الثانى من إبريل حمل صورة فتاة عربية تعبث أصابعها فى جهاز الكومبيوتر وتنظر إليه فى إعجاب وحنو ظاهرين وبجوارها عنوان أقرب ترجمة له هى العرب المرقمون Digital Arabia ومن بعده جاء التساؤل هل يحتضن واحد من آخر المعاقل القديمة فى عالم الاقتصاد الجديد؟

السؤال يبدو بريئاً. والصورة مشجعة، فربما ظهر فى العالم العربى أخيراً ما يدعو إلى الإعجاب. ويوجد فيه شىء آخر غير «العنف» والأصولية الدينية. ولكن الإجابة لم تكن كذلك تماماً، وحتى السؤال لم يكن بريئاً بل كان محملاً بالإجابة لا. العرب لا يستطيعون احتضان الاقتصاد الجديد والعالم الجديد وأى شىء جديد، وحتى تكتمل الصورة التقليدية ألحق بموضوع الغلاف الرئيسى تحقيق آخر عن قصة الفتاة الفلسطينية منى التى استدرجت بكلمات الحب والغرام شاباً إسرائيلياً من خلال الإنترنت هو آفير رحوم لكى يقتل فى النهاية فى رام الله عن طريق تنظيم فتح. القصة تقليدية من زاوية «النيوزويك» فهى فى النهاية قصة العرب الذين يعرفون الكراهية، ولا يعرفون الحب، وعندما يتعلمون الاقتصاد الجديد فسوف يستخدمونه فى القتل والذبح.

الموضوع نفسه يغطى التقدم فى مجال تكنولوجيا المعلومات فى العالم العربى، ورغم أنه يمسح معظم البلدان العربية تقريباً من العراق حتى موريتانيا، فإنه يركز على ثلاثة بلاد هى: مصر والأردن ودبى، التى يرى أنها تقدمت تقدماً ملحوظاً، ومع ذلك فإن طريقها إلى عالم الاقتصاد الحديث مسدود مسدود، بسبب الديكتاتورية والتخلف، أو حتى لأن العرب هكذا لا ينفعون فى شىء، ويمكن للقارىء الكريم أن يعود للموضوع نفسه لاستكمال صورة «النيوزويك» التقليدية عنا، ومع ذلك فإن القضية التى أثيرت يبقى فيها ما يستحق أن يقال ويناقش، وهل يعنى انتشار مدن الإنترنت ومقاهيه فى العالم العربى أن هناك وسائل جديدة للتغيير والتقدم وقادرة على الالتفاف على التقاليد الرجعية والاستبدادية وخلق واقع جديد لم تعرفه الأمة من قبل أكثر حرية ورخاء وقرباً من العالم؟

القضية فى جوهرها هى علاقة التقدم التكنولوجى بالتقدم الإنسانى الذى يعنى زيادة مساحة الاختيار لدى البشر فى الوظائف والبضائع والقادة والمعلومات، وهى ليست جديدة بالمرة فمنذ القرن التاسع عشر أو ما عرف بعصر النهضة العربية والعالم العربى يمر بثورة تكنولوجية بعد الأخرى، فعرف الطباعة والبرق والصحافة والسكك الحديدية والإذاعة والتليفزيون، وبالتأكيد أن كل ذلك كسر من حوائط المجتمع التقليدى، ومنح الإنسان العربى قدرة أكبر على الحركة والسفر والانتقال والوظائف التى وفرها التعليم، ولكن من جانب آخر، فإن كل هذا التقدم التكنولوجى على مدى قرنين أعطى الدولة العربية والحاكم العربى إمكانات لا حد لها للقهر والاستبداد والسيطرة، وتحويل المجتمعات العربية من خلال التعبئة الإعلامية إلى مجتمعات تسبح بحمد القائد الأوحد وصفاته المميزة، هذه الإمكانات لم تكن متاحة للملوك الأوروبيين الذين حكموا من خلال حقوق إلهية مقدسة، وعندما جاءت فإنها أعطت المجتمعات قوة أكثر مما أعطت السلطة والحكم، فحدث التحول الديموقراطى الذى أفرز بدوره تقدماً تكنولوجيا غير مسبوق فى تاريخ البشرية.

فهل تكون الثورة التكنولوجية المعاصرة مختلفة عن الثورات السابقة فى تأثيرها على المجتمعات العربية أم أنها ستقع فى النهاية كما وقعت ثورات سابقة عليها فى يد الحكام والسلاطين؟ الإجابة ليست سهلة بالمرة، لأن الظاهرة نفسها حديثة ولا تتعدى سنوات قليلة كان العرب فيها مستهلكين ومبهورين كما هى العادة وحدث من قبل مع السيارة والتليفزيون والتليفون المحمول، ولم يحدث حتى الآن أن استخدام هذه التكنولوجيات أدى إلى تغيير كبير فى الأصول الإنتاجية والمعنوية للمجتمع وهى المسألة الأساسية فى التغيير الاجتماعى الذى يعيد توزيع القوة فى المجتمع. ويسمح باقتسامها على أسس جديدة.

وعلى سبيل المثال، وعلى سبيل المقارنة، فإن هناك ثورة كبرى تجرى فى المجتمع الهندى نتيجة القفزة الهائلة فى تكنولوجيا المعلومات، لأن القضية هناك ليست استهلاكها، أو إقامة الأسواق لها، أو حتى مجرد استخدامها، وإنما إنتاجها وخلق شرائح اجتماعية جديدة ملتصقة بها تغير من البنية السياسية والاجتماعية للهند كلها، بل حتى تغير من العلاقات الخارجية للدولة وعلاقتها بالاقتصاد العالمى، وقبل عشر سنوات فقط كانت الهند بلداً اشتراكياً فى جوهره يقوم على توزيع الفقر وينمو بمعدلات كسيحة أما الآن فإنه ينمو بمعدلات متسارعة وتحصل على إعجاب بيل كلينتون بسبب إنتاجها من البرامج، أما بيل جيتس فلا يوظف 16٪ من عمال المعرفة لديه من أصول هندية بل إنه يرسى واحداً من أكبر معامل أبحاثه فى حيدر آباد الهندية، ومن بلد كانت كل أصوله فى صناعة البرمجيات لا تزيد على خمسة ملايين دولار إلى بلد تصل أصوله إلى 5750 مليوناً، وتعتمد عليها أسماء لامعة فى عالم الإنتاج العالمى مثل جنرال موتورز وبريتش إير وايز وولمارت، وكوكاكولا، وجنرال الكتريك وفورد، وسونى، ونوكيا وسيمنز، وبوينج، وسيتى بنك، وبقدرة تصديرية قدها 6,3 مليار دولار تمثل 12,5٪ من صادرات الهند، ووفق بعض التقديرات فإن هذه القدرة الإنتاجية سوف تصل إلى 87 مليار دولار فى عام 2008، سوف يأتى 50 مليارا منها من التصدير، ويقف وراءها 122 ألف عامل معرفة يخرجهم ويعدهم ثلاثمائة معهد.

فهل حدث ذلك فى الهند لأنها بلد ديموقراطى بالفعل مهما كان التخلف الاقتصادى والاجتماعى وأن الديمقراطية فى النهاية قادرة على فعل الأعاجيب فى المجتمعات وهى التى تعظم من فوائد الثورات التكنولوجية؟ الإجابة غير معروفة. ولا يوجد هناك قطع بأن الديمقراطية هى التى تأتى بالمجتمع المعرفى أم أن المعرفة هى التى تأتى بالديمقراطية والتحديث والتغيير. أم أن هناك عملية متبادلة بين الطرفين، وعند لحظة ما يحدث الإنفجار الأعظم وتنقلب حال المجتمعات. الحالة العربية معقدة فى كل الأحوال. والمجتمعات العربية ليست متماثلة. ولكن المؤكد أن العرب وجدوا فى التكنولوجيات الجديدة ملاذاً لم يكن متوافراً من قبل للوصول إلى العالم والسباحة فيه دون رقيب من الأهل أو السلطة أو الرقيب.

البريد الإلكترونى: acpss@ahram.org.eg



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام الاقتصادي

التاريخ : ١٩ ابريـل ٢٠٠١

الرئاسة الأردنية.. والسويدية أيضا!

انتهى مؤتمر القمة العربى بحلوه ومره ايضا ، وصدر البيـان الخـتـامى الطويل الذى يضم كل المواقف والنوازع والاتجاهات ، والتى كانت على الاغلب قد تم اقرارها فى اجتماعات وزراء الخارجية من قبل ، ولم يبق إلا موضوع اخترع له تعبير «**الحالة العراقية ـ الكويتية**» فـهو ليس خـلافا ، ولامشكلة ، ولامعضلة ، ولانزاعا ، ولا صـداما ، وانما «**حالة**» احتار فيها الزعماء والقادة طوال يومى المؤتمر ، وانتهى الحـال دون مصـارحـة او مـصـالحـة او قـرار . ولكن ايا كـانت نتـائج القـمـة فإن رئاستها انتقلت من مصر التى ظلت رئيسة لاجتماعات القادة العرب منذ تم اسـتـئنافـهـا عـام ١٩٩٦ بعد انقطاع طويل منذ عـام ١٩٩٠ بعـد الغـزو العراقى للكويت ، الى الاردن التى عقد فى عاصمتها عمان المؤتمر وبات عليها تحمل عبء العمل العربى على مدى العام القادم حتى يحل موعد القمة العربية التالية فى مارس ٢٠٠٢ .

والحقيقة ان رئاسة القمة العربية ليست من الامور التى يحسد عليها احد ، فالمهمة الاولى التى تقع على عاتق الرئيس هى حل الخلافات العربية التى عـادة ماتكون مسـتـعـصـيـة على الحل . وهذه المرة ، فـإن «**الحـالة العـراقـيـة ـ الكويتـيـة**» التى استعصت على كل القادة العرب بعد ان اخـذت كل وقت القـمـة ، هى التى وقـعـت على عـاتق العـاهل الاردنى ، وبات عليه ان يتشاور حولها ويبحث عن صيغة للتعامل معها خلال عام يضـاف الى الاعوام السـابقـة ، لعل القـمـة القـادمـة تاتى وقـد نزعت من جسدها هذه القضية الشائكة . اما اذا لم يحدث ذلك فسوف ينتقل عبؤها إلى القمة التالية ورئاستها الجديدة ، كما هو الحال مع قضايا عربية كثيرة تنتقل على جدول الاعمال العربية من عام الى عام .

وعلى اى الاحـوال . فـإن النظام العربى مجسدا فى الجامعة العربية ومؤسـسـة القمة تقدم درسا جديدا للعالم ، فالاصل فى كل القمم العالمية والاقليمية انها تلتقى على اهداف بعينها يبحث القادة والزعماء عن وسائل لتحقيقها عند اللقاء ، ولكن الحالة العربية وحدها هى التى يكون

PROGRAMME OF THE SWEDISH PRESIDENCY
OF THE EUROPEAN UNION
1 JANUARY to 30 JUNE 2001

INTRODUCTION

On 1 January, 2001, Sweden will for the first time assume the Presidency of the EU Council of Ministers. Sweden's foremost ambition is to serve the interests of the whole of the Union and its citizens, to ensure openness and continuity and to carry the issues on the EU's agenda forward.

Three areas share top priority on the Government's agenda: Enlargement, Employment, Environment. These three Es will be distinguishing features of the Swedish Presidency.

The major task for the European Union today is to prepare for its approaching enlargement. This is an historic opportunity to consolidate peace, freedom, democracy and prosperity in Europe. Sweden's objective is to attempt to pave the way for a political breakthrough in the negotiations. The ability of each of the candidate countries to adopt and apply the acquis communautaire will determine progress in this area. The successful conclusion of the Intergovernmental conference on institutional issues at the summit meeting in Nice means that the Union has now made the necessary internal preparations to be able to welcome new members as from the end of 2002 in accordance with the conclusions of the Helsinki summit.

Full employment, economic growth and social cohesion are the EU's most important economic and social objectives and constitute a top priority issue for the Swedish Presidency. Sweden will act to promote an efficient and ambitious follow-up to the meeting of the European Council in Lisbon and to ensure that the summit meeting in Stockholm contributes to further progress in areas such as employment, economic reform, innovation/IT, education, social security and welfare. The challenge is to meet the major demographic changes the Union faces with dynamic policies.

EU cooperation in the area of the environment and sustainable development should be intensified. This willLinvolve a change of the time frame envisaged and a focus on preventive action. It is essential that a strategy for a long term adjustment of EU policy to ensure ecologically, economically and socially sustainable development will be adopted at the meeting of the European Council in Göteborg. During the Swedish Presidency, the process of integrating environmental considerations into all EU areas of cooperation will be further developed and advances made in the preparation of the EU's sixth Environmental Action Programme.

The internal market is one of the cornerstones of EU cooperation. If all the opportunities can be effectively utilised, the long-term competitiveness of European business and the opportunities for growth will be promoted, leading in turn to growing prosperity and employment. At the same time, tougher competition will lead to lower



موضوعها الرئيسى هو حل الخلافات بين الدول الاعضاء لعل بعضها يقدم للبعض الاخر الضمانات بعدم الاعتداء والعدوان .

ولكن الرئاسة الاردنية لن تكون محسودة فقط لانها سوف تكون على خط نار حل الخلافات العربية العربية ، وانما لن تحسد ايضا على التجربة الجديدة التى سيكون عليها خوضها ولم يعرفها العمل العربى من قبل حينما كانت القمم العربية تتم دوما لظروف طارئة او للتعامل مع ظروف بعينها ، او لمجرد ان الرأى العام العربى يطالب بعقدها فإذا انعقدت حتى يبدأ فى توجيه اللوم لها لانها لم تلب الطموحات العربية الكثيرة ، ففى التجارب العالمية متعددة الاطراف الاخرى ذات الرئاسة الدورية ، فإن هناك لوائح ونظم وقوانين على الرئاسة ان تتبعها حتى تحافظ على تقاليد بعينها ، وفى الحالة الاوروبية مثلا تم اختراع مايعرف بأسلوب « **الترويكا** » فى رئاسة الاتحاد الاوروبى والتى تضم بالاضافة الى الرئاسة الحالية الرئاسة السابقة التى لديها كل ملفات العمل ، والرئاسة اللاحقة حتى تستعد من خلال المشاركة لفترة رئاستها المقبلة فتنزل الى مجال العمل دون تأخير . وفى وقت الرئاسة الفرنسية للاتحاد الاوروبى فإن الترويكا كانت تضم البرتغال الرئيسة السابقة والسويد تمثل الرئاسة اللاحقة .

ولكن رئيس القمة العربية ، وبالتالى تصبح لدولته رئاسة العمل العربى المشترك فى المحافل الدولية ، وتوجيه اجهزة الجامعة العربية ، والتحضير للقمة العربية التالية لن يحسد اكثر على انه لايوجد الكثير من العمل العربى المشترك الذى عليه ان يدفعه الى الامام ، وربما سيكون على الاردن ، والعاهل الاردنى ، ان يحسد الرئاسة السويدية للاتحاد الاوروبى فهى لم تأت من فراغ إلى فراغ ، ورغم أنها تتولى الرئاسة لأول مرة بعد انضمامها للاتحاد ، فإن قائمة الاعمال للاتحاد كله موجودة ومستقرة ، ومؤسساته فاعلة وقادرة ، وعلى الرئاسة ان تحدد الاولويات ، وتدفع قائمة الاعمال خطوة الى الامام ، تسلمها بعد ذلك لمن سيدفع الخطوة التى تليها .

وفى اليوم الاول من يناير الماضى عندما تسلمت السويد رئاسة الاتحاد الاوروبى قامت بإرسال برنامجها الجاهز من قبل لكل الدول الاعضاء ، وحتى لكل من يهمه الامر فى العالم فلا يوجد ما هو سرى ، ولا ماهو مخصص للاجتماعات المغلقة ، ولاماهو مؤجل لمستقبل الايام التى قد تاتى او لا تاتى ، ولا ماهو موضوع على الرف تحت عنوان التشاور الذى ليس له صلة بالقرار . مافعلته الرئاسة السويدية انها قالت للجميع انها سوف تدفع قائمة الاعمال الموجودة بالفعل للتقدم بالاتحاد الاوروبى لصالح دوله ومواطنيه ، ولكنها ضمن هذه القائمة الطويلة اختارت ثلاثة موضوعات سوف تعطيها اهتماما خاصا كلها تبدأ بحرف E فى اللغة الانجليزية وهى Enlargement, Employment, Environment أى توسيع الاتحاد ، والتوظيف ومقاومة البطالة ، والبيئة ، وهى القضايا التى ترى السويد انها يمكنها ان تحقق تقدما فيها بأسرع مما هو سائد .

هذه القضايا ليست جديدة على الاتحاد الاوروبى ، ولكن الرئاسة السويدية رأت مثلما هو الحال مع كل الرئاسات الرشيدة انها لاتستطيع ان توظف جهودها السياسية والدبلوماسية فى كل القضايا التى لها آلياتها ووسائلها التى تعمل بغض النظر عن كل الرئاسات ، وانما تستطيع التركيز فيها وبشكل محدد وفى اتجاه معين يشكل انجازا لفترة رئاستها ، فمن المعروف ان الاتحاد قد قبل بالفعل ضم ١٢ دولة جديدة كأعضاء خلال السنوات العشر المقبلة ، بالاضافة الى تركيا التى قبل من حيث المبدأ ان تكون عضوا لكنه لم يتحدد بعد متى تبدأ المفاوضات معها ولامتى سوف تنتهى كما هو الحال مع البلدان الاخرى فى وسط وشرق اوروبا . هنا فإن هناك عملية جارية بالفعل لتأهيل الدول الجديدة لا تشمل فقط التحول الكامل لاقتصاديات السوق والليبرالية السياسية الكاملة واحترام حقوق الانسان ، وانما تشمل ايضا عملية معقدة لتحقيق التوافق مع المقاييس الاوروبية فى الكهرباء والطرق ولغة التعامل عند الحدود وتنمية المناطق الفقيرة واشياء اخرى كثيرة ، فالاتحاد لايضم دولا لكى يزيد عددا ، ولكن لكى يزداد فاعلية وقدرة وطاقة . ولكن الرئاسة السويدية هنا تضيف بعدا هاما ومعقولا وممكنا ، وهو التسريع باستعداد مؤسسات الاتحاد الاوروبى ذاتها لاستقبال الاعضاء الجدد عندما تحين ساعة الانضمام ، فعندما يضاف عضو جديد فمعنى ذلك ان لغة اضافية قد اضيفت الى الاتحاد وهى تحتاج ترجمة فى الوثائق والجلسات ، وثقافة اضافية تحتاج تعاملا



خاصا . ونظاما سياسيا له خصوصيته الذاتية التى تحتاج حساسية خاصة لقواد السياسية المتعددة .

نفس المنهج هو مايحكم الرئاسة السويدية فيما يخص مسألة العمل والتوظيف والتعامل مع البطالة ، وهى مسألة تهم كل دول الاتحاد ومؤسساته ، وهى موضوع عمل كل الوزارات والحكومات ، ولكن ماأضافته الرئاسة هو التركيز على المتابعة النشطة والجديدة للمقررات التى اتخذها مؤتمر لشبونة فى السابق بخصوص الموضوع ومايتعلق به من موضوعات اخرى تخص الاصلاح الاقتصادى ، والعلم والتكنولوجيا والتعليم بحيث انه عندما ينعقد مؤتمر استوكهلم يكون لدى الرئاسة السويدية تقرير دقيق عن الوضع بما فيه من نجاحات واخفاقات ، وتنفيذ من هذه الدول وتقصير من الدول الاخرى وهكذا .

وفى مجال البيئة فإن الهدف السويدى طموح للغاية، فهناك سياسات بيئية بالفعل يجرى تنفيذها فى الدول الأوروبية، ولكن الطموح السويدى هو أن تكون كل التنمية الأوروبية صديقة للبيئة وهو ماينبغى الاستعداد والإعداد له من خلال المؤتمرات التى تضع خطط العمل ثم تسوقها بعد ذلك بين الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد حتى يجرى إقرارها وتنفيذها .

الرئاسة الأردنية، مثلها مثل الرئاسة المصرية السابقة عليها، ليس لديها مثل هذه التقاليد، وقد يقول البعض مثل هذا الترف. فالرئاسة فى جوهرها هى لادارة الاجتماعات على ماغير هدى أو مبادىء أو تقاليد، وإذا ماأضيف إلى ذلك حل المنازعات العربية والتعامل اليومى مع الصراع العربى - الإسرائيلى فإنه لايبقى الكثير من الوقت أو الطاقة للخروج من الحلقة العربية المفرغة. ولكن العاهل الأردنى الملك عبدالله الثانى لديه رصيدان يمكنه التعويل عليهما لكى تجد رئاسته فارقا فى العمل العربى. الأول أن القمة العربية قد باتت دورية ومن ثم فإنه بعد عام سوف تنعقد قمة عربية أخرى يمكنه فيها باعتباره رئيسا للقمة السابقة أن يلقى تقريرا وليس خطابا عن حالة العمل العربى يتميز بالشفافية والمكاشفة حول الأحوال العربية موجها للرأى العام العربى. وإذا ماأعلن عن ذلك منذ البداية فإنه لن يضع تقليدا عربيا جديدا فحسب يستبدل الخطب العامة التى تصب فى كل اتجاه بالتقرير المحدد القاطع، بل إنه ربما ينجح فى تحديد الدوائر التى على الرئاسة المقبلة أن تبنى من خلالها أولوياتها ومناهج عملها . هذا الإعلان ربما يجعل بعض الدول العربية تجنح لكى تجعل من قمة عمان الدورية آخر القمم الدورية، ولكن الإصرار على عقد القمة بمن يقبل بالحضور فيها ومكاشفة الرأى العام العربى بالحقيقة هو الذى فى النهاية سوف يتجاوز هذه الصعوبة.

والثانى أن هناك قيادة جديدة للأمانة العامة للجامعة العربية، ومن تاريخها نعلم أنها قيادة سياسية وقادرة على الفعل والحركة السياسية، ومن المعروف أن عمرو موسى ليس من تلك النوعية التى تقنع بالمنصب الرفيع مالم تكن له فعالية . هنا فإن التنسيق والتشاور والحركة المشتركة بين الرئاسة والأمانة ضرورة لتفعيل أجهزة الجامعة واستعادة ثقة الجماهير العربية بها. هنا سوف تبرز قائمة طويلة من الموضوعات من أول التمويل للجامعة وأجهزتها، وحتى التصدى للعقبات المختلفة التى تضعها كل دولة عربية على هواها وحسب ظروفها. ولكن لايوجد مايحقق النجاح سوى النجاح، ولعل البحث عن الممكن والدفع به إلى الأمام خطوة واحدة ظاهرة وواضحة للعرب وغير العرب هو الذى سوف ينقل العرب من حال إلى حال، فليس صحيحا أن مايقال أنه حتى يتحقق الممكن ينبغى طلب المستحيل، ففى العالم العربى فإن طلب المستحيل ينتهى دوما بعدم تحقيق شىء. والممكن هنا وظيفى بالضرورة، وفى المجالات الاقتصادية والبنية الأساسية مساحات معقولة للتقدم القابل للتراكم الطويل المدى، وماعلينا إلا أن ندرس التجربة الأوروبية لكى نعرف حقيقة الفارق بين الواقع والخيال والعلاقة بينهما.

الدائرة المصرية ..!

عندما اعلن الرئيس مبارك قراره بترشيح السيد عمرو موسى وزير الخارجية لمنصب الأمين العام للجامعة العربية بدأت التكهنات فورا عن شخص الوزير الجديد وتعددت الاسماء والشخصيات المطروحة في بورصة تصعد فيها الاسهم وتهبط لهذا أو ذاك حسب معايير بعضها شخصى وبعضها مهنى وبعضها الثالث يعود لإشارة أو علامة أو مهمة ارتبطت بوزير أو سفير.

وبرغم ان الشائعات المتواترة كانت مرضية في جانب منها ان فى مصر عددا من الكفاءات التي تصلح لهذا المنصب الرفيع ، إلا ان سؤالا مهما بدا غائبا عن الطرح وهو ما هى المهمة او المهمات التي على الوزير الجديد الاضطلاع بها وانجازها ، وما هى الاولويات التى عليه ان يركز عليها ويعطيها اهتمامه ووقته؟ وبعدها نحدد الشخص الذى يتلاءم معها.

وعلى سبيل المثال فإن وزير الزراعة عليه ان يزيد مساحة الارض الزراعية ، ويزيد من انتاجية المحاصيل ، ويحقق المزيد من الصادرات الزراعية ، والاكتفاء الذاتى من الغذاء، وهكذا ، ولا يختلف الحال مع وزير الصحة أو التعليم أو التموين او حتى الدفاع الذى عليه حماية الأراضى المصرية من الاعتداء عليها أو غزوها من خلال الردع او انزال الهزيمة بمن يقوم بهذه المغامرة . في كل هذه الحالات هناك مهام محددة واولويات تطرحها الظروف ويمكن عن طريقها اختيار الشخص الملائم وتقويم مدى نجاحه أو فشله ، فلو كانت المهمة المكلف بها وزير الاقتصاد هى تحويل مصر الى اقتصاد السوق فلا يمكن ان نختار لهذه المهمة شخصا تكون خبرته في مجال تخطيط الاقتصاد المركزى.

وعندما كان الرئيس مبارك في واشنطن عقدت واحدة من اهم مؤسسات البحث فيها حلقة نقاشية عن العلاقات المصرية ـ الامريكية وخصصت فيها جلسة للإجابة على السؤال ما الذى تريده مصر من الولايات المتحدة؟ وعندما عرض الباحث المصرى المرموق قائمة الرغبات المصرية بدءا من عملية السلام والحقوق الفلسطينية ورفع الحصار عن العراق وليبيا ، وتفهم الأوضاع الجديدة فى السودان ، الى آخر قائمة المشكلات العربية، جاء التعليق الامريكي مشفوعا بالاستغراب والدهشة في شكل تعقيب يقول «ولكن ما الذى تريده مصر لنفسها؟» ، ولم يكن طرح السؤال راجعا الى ان المشاركين لا يعرفون هموم مصر العربية ، وإنما لأن خبرتهم تقول ان الباحثين من الدول الاخرى عندما يطرحون توقعاتهم عن العلاقة مع الولايات المتحدة فإنهم عادة ما يبدأون بالحديث عما يعود على بلادهم مباشرة من هذه الصلة ، وبعد رغبات كثيرة فى هذا الاطار يعددون همومهم الاقليمية .

وربما يعود اختفاء هذه الاسئلة الخاصة بمهمة وزير الخارجية الجديد، او بالرغبات او التوقعات او الاهداف التي تريد مصر تحقيقها في علاقاتها الخارجية إلا اننا نادرا ما ناقشنا حقا السياسة الخارجية المصرية . صحيح ان هناك اهدافا عامة كثيرا ما تذكر فى هذا المجال مثل الحفاظ على دور مصر الاقليمي، وحماية الأمن القومى العربى، وتحقيق السلام في الشرق الاوسط وتوفير الظروف الدولية الملائمة للتنمية المصرية.

ولكن ذلك يمثل اهدافا لكل المؤسسات والوزارات المصرية . وهى فى النهاية تمثل اهدافا وليس «مهاما» ينبغى إنجازها على طريق تحقيق هذه الأهداف، ويمكن من خلالها اختيار الوزير الملائم وتقييم أدائه بعد ذلك. وصحيح أيضا أننا حددنا دوائر لاهتمام السياسة الخارجية المصرية مثل الدوائر العربية والأفريقية والإسلامية، ولكننا نادرا ما حددنا ما الذى نريده تحديدا من هذه الدوائر. فالاهتمام يعود الى روابط ومصالح، وهذه مرة أخرى ليست «المهام» وليست الاولويات التى تحدد شكل العلاقات مع كل دولة على حدة واسبقيتها على العلاقات مع دول اخرى.

ايضا ربما يعود اختفاء هذه الاسئلة الى أننا نادرا ما قمنا بتقويم سياستنا الخارجية فى الوقت الذى كانت فيه السياسة الاقتصادية تخضع لفحص مستمر مقومة بمدى ثبات العملة الوطنية او عجز الموازنة او سرعة او بطء عملية الخصخصة ،. ويعود ذلك فى بعض منه إلى ان اهم دائرة من دوائر الاهتمام وهى الدائرة المصرية او مصر نفسها لم يتم فحص احتياجاتها الخارجية بالقدر الكافى وتحويلها الى مهام محددة تقوم الدبلوماسية بانجازها . وعلى سبيل المثال فإن وزارة الخارجية المصرية بذلت جهودا هائلة لكى تقيم منطقة افريقية للتجارة الحرة من خلال مجموعة الكوميسا، وبذلت جهودا اكبر من اجل انجاز اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الاوروبى، وعلى نفس الطريق تبذل جهودا فى اتجاه اتفاقيات مماثلة مع الدول العربية والولايات المتحدة ، كل هذا الجهد المقدر يفتح اسواقا هائلة امام الصادرات المصرية ، ولكن المشكلة ان السلع والبضائع التى لدينا ليست كافية كما وكيفا لاختراق هذه الاسواق، وليست جاهزة بعد للتعامل مع الفرص التى اتاحتها الدبلوماسية رغم معدلات التحسن التى حدثت فيها مؤخرا. النتيجة بعد ذلك معروفة. وهى أن الاتفاقية الموقعة مع أوروبا واجهت ترددا كبيرا بعد الانتهاء منها، واحتجنا عاما ونصف عام للتوقيع عليها بالأحرف الأولى.



عمرو موسى .

وحدث نفس الأمر مع «الكوميسا» التى تم توقيعها بالفعل، ومع ذلك لايزال الطريق طويلا أمام تحسن ملموس فى الصادرات المصرية، فهل كانت هذه «المهمة» و «المهمات» المماثلة هى التى كان ينبغى التركيز عليها فى هذه المرحلة؟

الإجابة على هذا السؤال ليست سهلة، وتحتاج إلى مزيد من الاجتهاد، ولكن من المؤكد أننا نحتاج مزيدا من التوافق مابين الاحتياجات والإمكانات الداخلية وحركتنا فى المجال الخارجى. وعلى سبيل المثال فإن القطاع القائد فى التنمية المصرية الآن يقع فى مجال السياحة، وهناك استثمارات هائلة فى هذا المجال وغيره يجرى ضخها إلى سيناء، ولكن المشكلة أن هذا القطاع حساس للغاية للتطورات الحادثة فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى، وكما ذكر الرئيس مبارك فى زيارته الأخيرة لواشنطن أن السياحة إلى مصر انخفضت بمقدار الربع منذ سبتمبر الماضى بسبب الأحداث الدامية فى الأراضى الفلسطينية والناجمة عن المقاومة الباسلة للاحتلال الإسرائيلى. هنا فإن مهمة السياسة الخارجية لن تكون فقط العمل من أجل السلام الذى لانملك كل عناصره فى أيدينا، وإنما إقناع العالم الخارجى بأن الصراع لايجرى يجرى على الأراضى المصرية، فإذا نجحنا فى هذه المهمة كان الاستثمار فى السياحة وفى سيناء مبررا، أما إذا لم ننجح فربما يكون من الأفضل الانتقال إلى مجالات أخرى للاستثمار أقل حساسية للأوضاع فى الشرق الأوسط.

ومن المؤكد أيضا أننا لانحتاج فقط إلى تحقيق التوافق مابين ماهو داخلى وماهو خارجى، ولكننا نحتاج إلى درجة من التوافق مابين اتجاهات السياسة الخارجية المختلفة وتحديد صلتها بالدائرة المصرية التى تنطلق منها كل الدوائر. وعلى سبيل المثال فإن دول مجلس التعاون الخليجى ذات علاقات وثيقة مع مصر ليس فقط بسبب الروابط العربية المعروفة، وإنما أيضا لأنها الساحة العربية الرئيسية للصادرات المصرية، ومنها تأتى أهم الاستثمارات والسياحة العربية، وفيها يوجد أكبر عدد من العاملين المصريين الذين تمثل مدخراتهم جزءا مهما من الاقتصاد المصرى. هذه العلاقات الخارجية المهمة كان يمكن توسيعها لتشمل العراق كذلك من خلال منطقة التجارة الحرة لو أن بغداد كانت على استعداد للمصالحة مع دول مجلس التعاون الخليجى، ولكن ماظهر فى القمة العربية الأخيرة أن النظام العراقى ليس جاهزا بعد لهذه الخطوة وهو مايوجد معضلة أمام السياسة الخارجية المصرية ينبغى حلها تتعلق بأولوياتنا واحتياجاتنا المصرية، والمهام المتولدة عنها.

مانحتاجه إذن أن نعود إلى الدائرة المصرية مرة أخرى ونستخلص منها احتياجاتنا الخارجية ونحولها إلى مهام تفرض بدورها مواصفات الوزير الجديد. وقد يرى البعض منا أن السياسة الخارجية المصرية ينبغى أن تقوم ليس على أساس الاحتياجات والمصالح المباشرة، وإنما على أساس المبادئ التى تنطلق من مواصفات فكرية وأيديولوجية خاصة تقيم الدول والعلاقات على أساسها. والحقيقة أنه لو كان الأمر كذلك فإننا ربما لن نحتاج لوزارة خارجية أو سياسة خارجية على الإطلاق، وما نحتاجه سوف يكون وزارة للأخلاق الدولية تكون مهمتها التبشير بعالم جديد لانعرفه حاليا.

أما إذا كان الأمر يتعلق بالعالم المعاصر كما هو موجود، وليس كما نتمناه ونرغب فيه، فإن تجديد المصالح والأولويات والمهام تصبح ضرورة لا غنى عنها

د. عبدالمنعم سعيد



المصدر: الاهرام الاقتصادي

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ١٦ ابريل ٢٠٠١

قراءة فى برنامج الحكومة الاسرائيلية الجديدة

منذ تشكيل حكومة الائتلاف الوطنى الجديدة فى اسرائيل ، وهناك القليل الذى يمكن الارتكان إليه بالنسبة لاتجاهاتها المستقبلية سواء تجاه عملية السلام ، اذا كانت هناك عملية سلام ، او تجاه الدولة ذاتها بكل مافيها من متناقضات ، صحيح إنه فى الامكان الارتكان الى التاريخ الخاص برئيس الوزراء اريل شارون وصحبته من التيارات السياسية التى شاركت معه فى الحكومة ، وكلها لاتقدم الا اشارات منذرة بالعنف والدموية والتصعيد . كما انه بالامكان الركون الى طبيعة الحكومات الائتلافية الواسعة فى الدولة العبرية والتى بدورها منذرة بكثير من الشر حيث لاتحدث الا فى اللحظات التى تلتقى فيها اسرائيل بتياراتها المختلفة على نية العدوان .

ولكن الارتكان الى التاريخ وحده لايكفى سواء كان للاشخاص او الحكومات ، ليس فقط لان الظروف متغيرة ، وماحدث فى الماضى ليس بالضرورة ان يحدث فى المستقبل ، وانما لان افتراض الثبات فى السلوك ربما لايجعلنا نرى تنويعات كثيرة على هذا الثبات فى الشكل والمضمون ، فالتغير ليس دائما يكون للافضل ، فقد يحدث كثيرا أن يكون للأسوأ ، وبأشكال لم نعهدها او نستعد لها من قبل ، ومهما كانت اتجاهات شارون الفكرية المعروفة فإنه يأتى الى رئاسة الوزراء وهناك حقائق كثيرة قد تغيرت على الارض ، فهناك اراض فلسطينية محررة ، وهناك قوات فلسطينية مسلحة ، وهناك انتفاضة شعبية قادرة ، وهناك شعب اسرائيلى بات يقبل فى اغلبيته بقيام دولة فلسطينية قد تختلف مساحتها بين هذا التيار السياسى او ذاك ، ولكن القبول بوجود دولة اخرى مابين نهر الاردن والبحر المتوسط حقيقة واقعة ، واخيرا هناك اعتراف دولى خاصة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى بمنظمة التحرير الفلسطينية وحق الشعب الفلسطينى فى اقامة دولته ، ونتيجة هذا التغيير فإن ماكان يتصوره شارون باستحالة قيام الدولة الفلسطينية لم يعد موجودا ،وماكان يعتقده بعض حلفائه من امكانية ازاحة الفلسطينيين عن طريق «**الترانسفير**» لم يعد ممكنا ومن هنا لم يعد امامه سوى التعامل مع هذه الحقائق مجتمعة

كذلك فإن التغير الذى حدث فى الاطار الاقليمى ليس قليلا بالمرة ، فمعاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية قد جعلت خيار شارون المفضل المعروف بالخيار الاردنى غير ذى مكان ، وفكرة انشاء دولة فلسطينية فى الاردن ليس لها موضوع ، وبنفس الطريقة فإن شارون الذى عمل على استئصال منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عن طريق عملية عسكرية امتدت شمالا حتى بيروت العاصمة ، وساهم فيها فى مذابح صابرا وشاتيلا ، قد بات من الصعب تكرارها مرة اخرى بعد الانسحاب الاسرائيلى من طرف واحد من الاراضى اللبنانية ، وهو

مايعنى ان اسرائيل كان بمقدروها كسب معركة فى عام ١٩٨٢ ولكنها فى النهاية خسرت الحرب حتى بعد احتلالها لاراض لبنانية دام ثمانية عشر عاما ، ليس معنى ذلك ان احتمالات « **الجنون** » ليست ممكنة فالتاريخ عرف الكثيرين الذين لا يتعلمون منه درسا او معرفة ، ولكن الارجح ان الدرس اللبناني لايزال حارا وحارقا ، وتكراره يعنى تكلفة عالية دولية واقليمية ومحلية ايضا، فحتى اسرائيل ذاتها تغيرت ، فلم يعد صراعها مع العرب حول المدى التى تستطيع قواتها الوصول اليه ، وانما المدى الذى تنسحب منه كتائبها ، وحول هذا المدى تدور خلافات اسرائيلية عميقة تقسم المجتمع الاسرائيلى الى الدرجة التى لاتخلق اجماعا حول حرب توسعية جديدة ، ولايعود ذلك بالضرورة لأن الشعب الاسرائيلي بات أكثر رغبة في السلام ، أولأنه بات أكثر تعاطفا مع القضية الفلسطينية ، وانما لان الاسرائيليين باتوا اكثر وعيا وحساسية بالعالم الذى يرفض احتلالهم للاراضى العربية ، واكثر فهما لان السلام لن يتحقق مع الدول العربية الا بحل القضية الفلسطينية ، ولانهم عرفوا مع السلام اكبر عملية للنمو والتطور والتقدم الاسرائيلى فى تاريخ الدولة ، و باتت حساسية الاقتصاد الاسرائيلية للاوضاع العالمية والاقليمية اكثر من اى وقت مضى .

مرة اخرى فإن احتمالات « **الجنون** » لايجب استبعادها ، ولاحتى احتمالات سوء التقدير والحساب ، ولكن وقائع التغير على الا تفرض بالضرورة حسابات وتقديرات جديدة تجعل من اخذ التاريخ على استقامته من الماضى الى المستقبل ليس كافيا ، وحتى لو ك ذلك صحيحا فإن فكر شارون واصحابه لابد له من تعديلات تحافظ على الاهداف ، وتغير من الوسائل ، وتفرض العمل على استعادة الظروف السابقة التى ليست الحكومة الاسرائيلية وحدها هى المتحكمة فيها ، ولذلك علينا الاستمرار فى مراقبة الحالة الاسرائيلية ، والبحث عن طرق اخرى لقراءتها بتمعن ، ومن بينها القراءة الدقيقة لبرنامج الحكومة الائتلافية الجديدة التى ضمت سبعة أحزاب هى العمل والليكود وشاس وإسرائيل بيتنا وشعب واحد والاتحاد القومى وربما فى وقت قريب المفدال أيضا الذى لايزال شارون يحتفظ له بوزارتين وهى وزارة تضم كل ألوان الطيف الإسرائيلية، وفيها أنصار الشرق الأوسط الجديد،بالقدر الذى يوجد فيها من يريدون ضرب السد العالى وإزاحة الفلسطينيين من أرضيهم، وبين هذا وذاك يوجد الكثير من الظلال.

وأول مايلفت النظر فى البرنامج أنه يعكس حكومة غير قادرة على اتخاذ القرار فى أى موضوع ، اللهم إلا فى المواجهة الراهنة مع الشعب الفلسطينى، وفيما عدا ذلك فإن خيار السلام، كما هو الحال مع خيار الحرب، لابد أن يقسمها تماما. فالبرنامج يقول « **أن الأحزاب التى قررت أن تكون شركاء فى هذا الائتلاف قد قررت أن تعمل فى حكومة واحدة على ضوء التحديات**

الأمنية والسياسية الخطيرة التى تواجه إسرائيل، ورغم أنها سوف تستمر فى الإيمان بمواقعها الأيديولوجية فى الموضوعات السياسية الخاصة بالتسوية، خاصة فيما يتعلق بطبيعة الاتفاقيات الدائمة والشروط المتعلقة بها . ولذا ورغم هذه الخلافات فى الرأى بينهم فقد قرروا المشاركة فى الحكومة بناء على التوافق على عدد من المبادئ» . نتيجة هذا الوضع المتناقض ما بين الخلافات الجوهرية ووجود الجميع فى حكومة واحدة لايكون الاتفاق إلا على ما هو بالغ العمومية، وعلى ما يختلف عليه الجميع وهو عدم التوصل إلى اتفاقيات نهائية لأن معنى ذلك انفضاض الحكومة كلها .

ولذلك ليس مستغربا تماما أن نجد الكثير من الكلمات والعبارات حول أمن إسرائيل وأمن المواطن الإسرائيلى والرغبة فى تحقيق التقدم والرفاهية الاقتصادية. ولكن كل هذه العموميات تحمل الكثير من المتناقضات ، فمع عدم القدرة على توفير توافق حول التسوية النهائية، فإن تفضيل الجميع هو العمل من أجل اتفاقيات مرحلية فيقول البرنامج أن «**الحكومة الإسرائيلية سوف تعمل من أجل تشجيع السلام مع الفسلطينيين من خلال اتفاقيات مرحلية التى سوف تشمل حلولا وسطا.وفى هذا الإطار للاتفاقيات المرحلية فإن إمكانية إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في جوديا وسامرا وغزة يمكن النظر فيه، مادام ذلك لا يؤذي المصالح الاسرائيلية**» . وبغض النظر عن معنى كل ذلك،فإن هناك تناقضا جوهريا مع فكرة الأمن الإسرائيلى ، فكما ثبت من تجربة السنوات الماضية بعد أوسلو أن فكرة الاتفاقيات المرحلية لم تؤد فقط إلى زيادة الهوة النفسية بين الفلسطينيين و الاسرائيليين لأنها كانت استمرارا للاحتلال بأشكال أخرى وإنما أيضا أدت إلى تهديد الأمن الإسرائيلى مع استمرار التهديد الموجه للأمن الفلسطينى نتيجة الاحتلال. فالحقيقة أن عملية السلام التى قامت على الاتفاقيات المرحلية السابقة لم تؤد الغرض منها لأسباب كثيرة منها عدم وفاء إسرائيل بالالتزامات الواقعة عليها، وانما أدت فى النهاية إلى أنها عززت من مواقع القوى الرافضة لإمكانيات السلام ومعها ضاع الأمن لكل الأطراف ، فالاحتلال ودوامه يولد المقاومة ولم يحدث فى التاريخ غير ذلك .ومع زوال الأمن نتيجة استمرار الاحتلال فإن فكرة تحقيق النمو الاقتصادى والرفاهية الاقتصادية وتنمية المناطق الاجتماعية المحرومة تبدوا ضربا من الخيال، ولعل ذلك بدأت إسرائيل لمسه بنفسها ليس فقط على قطاع السياحة بل فى كافة القطاعات الأخرى. ورغم أن البرنامج ينص على وقف بناء مستوطنات جديدة،إلا أنه يسارع إلى القول بأن الحكومة سوف تقدم الأشياء الضرورية من أجل تنمية المستوطنات،وهذا مع غموضه الذى يمكن أن يكون بناء لمستوطنات جديدة مجاورة للمستوطنات القديمة تحت دعوى دعمها وتنميتها،كان سببا دائما لاستمرار المواجهة وإفساد حتى

كل الاتفاقيات الانتقالية السابقة .

التناقض يمتد أيضا إلى الداخل الإسرائيلى ذاته، وعلاقته مع يهود المهجر،فمن جانب يقول البرنامج أن الحكومة سوف تعمل أن تكون الدولة يهودية وصهيونية، ولكنه فى ذات الوقت يقول أنه سوف يعمل أن تكون ديموقراطية ويتمتع فيها المواطنون بحقوق متساوية. فهل يمكن أن يكون الحال كذلك إذا كان ممكنا لليهود العمل على عودة اليهود إلى فلسطين تحققا للحلم الصهيونى،بينما لايستطيع العرب العمل على عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم، وإذا كان ذلك غير ممكن لان ذلك يؤثر فى يهودية الدولة، فكيف يتمتع المواطنون بحقوق متساوية؟.وإذا كان البرنامج يقول أنه سوف يعمل على تقوية الأواصر مع يهود الخارج والبحث عن الطرق التى تقوى الهوية اليهودية والصهيونية والمساعدة فى« **النضال من أجل مقاومة الاستيعاب**» فكيف بعد ذلك يمكن محاربة العنصرية والعداء للسامية التى تتولد بالضرورة نتيجة عزلة جماعة من الجماعات وشعورها بهوية متميزة تماما عن الدولة التى يتواجدون فيها ؟

ويمتد التناقض إلى علاقات إسرائيل الخارجية، فهى من جانب تقول فى برنامج الحكومة أنها تريد العمل من أجل إنشاء علاقات طبيعية وسلام وصداقة مع مصر والأردن، ولكنها فى ذات الوقت لاتريد سلاما مع الشعب الفلسطينى وتضيف إلى ذلك أنها سوف تعمل أجل إعطاء القدرة لليهود للصلاة فى أماكنهم المقدسة فى إشارة إلى الصلاة فى الحرم الشريف،ولاينفع هنا كثيرا القول بأن للآخرين ذات الحق لأنه لا توجد رغبة لدى المسلمين للصلاة عند حائط المبكى . الخلط هنا لن يفجر الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية أكثر مما هى متفجرة، ولكنه أيضا سوف يجعل من إمكانية وجود علاقات طبيعية مع مصر والأردن أمرا مستحيلا .

وأخيرا يلفت النظر في البيان نطاق الاهتمام الخارجي لاسرائيل ، فهناك بالطبع العلاقات مع الولايات المتحدة التي تراها استراتيجية ، ولكن هناك حث علي التعاون مع الاتحاد الاوروبي ، وروسيا ودول الكومونويلث والصين والهند واليابان ودول شرق آسيا. وباستثناء الولايات المتحدة فان كل هذه الدول لها علاقات وثيقة مع الدول العربية ، ولها موقف محدد من القضية الفلسطينية فهل تعول اسرائيل علي تغيير هذه الدول لمواقفها ؟.

النتيجة النهائية لقراءة بيان الحكومة الاسرائيلية الجديدة أنها حكومة ليس لديها ما تقدمه، والحد الادني الذي تتفق عليه هو مواجهة الانتفاضة ، وبعد ذلك ليس امامها الا الانفضاض والتحلل . وربما كان ذلك هو كل ما يتفق عليه الشعب الاسرائيلي الآن ، وهو اتفاق سلبي ثمنه غال علي كل الاطراف ، ولكن ربما تحتاج الشعوب ، كما يحتاج الافراد ، فترة للنضج ، يرتكبون فيها كثيرا من الحماقات !!



المصدر: الاهـرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ: ١٦ ابريل ٢٠٠١

كيف يفكر المصريون؟!

كثيرا ما يتردد في الدوائر السياسية والإعلامية والصحفية، والمنتديات الخاصة والعامة، الحديث عن «نبض الجماهير» و«الإرادة الشعبية»، من قضايا عديدة بعضها سياسي مثل الانتخابات العامة، وبعضها اقتصادى مثل الخصخصة، وبعضها داخلي مثل الشعور بالاحوال العامة تفاؤلا أو تشاؤما، وبعضها خارجي مثل الموقف من العولمة أو التكامل مع الدول العربية، ورغم كثرة الاستخدام لهذه التعبيرات، فإنه نادرا ما تم قياسها في الواقع قياسا علميا يقربنا من معرفة كيف يفكر المصريون حقا في هذه القضايا الحيوية، وفي بعض الأحيان، كانت هناك مقاومة لهذا القياس على أساس أن ذلك ربما يفيد الأعداء.

ولكن قياسات الرأى العام قد باتت من الأساليب العلمية المعتمدة في دول كثيرة من العالم، لأنها من ناحية توضح التضاريس الفكرية الموجودة في المجتمع وفئاته إزاء قضية بعينها، وبالتالى فإنها تمنح التواضع للقوى السياسية المختلفة التى قد تتصور أنها تمثل الشعب والجماهير، ومن ناحية أخرى، لأنها توضح الأولويات التى يضعها الناس للمشكلات المختلفة، وبالتالي تقويمها للسياسات التى تتم إزاءها، وهو ما يهم الساسة في العموم، والقادة على وجه الخصوص، فإما يغيرون من السياسات التى لا تلقى تأييد الغالبية من الرأى العام، أو يعملون على كسبه لتأييد سياساتهم بعد التعرف على القطاعات المعارضة والمخالفة، وسواء كان الأمر هذا أو ذاك، فإن التعامل مع الشعب لايحدث دون بينة وبرهان تكشفه استطلاعات الرأى العام في لحظة زمنية بعينها، ولكنها قد لا تعني بالضرورة الثبات في التوجه والمزاج، فهى قابلة للتغيير بفعل السياسات والشرح، اللهم إلا اذا ثبتت على فترات زمنية طويلة، وفي هذه الحالة نصبح إزاء اتجاه في التفكير والرؤى يحسن بالساسة أخذه في الاعتبار عند اتخاذ القرار.

ومنذ عام ١٩٩٨ بدأ مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، في الولوج الى هذا الميدان المهم من البحث العلمى بتأييد من مؤسسة الأهرام العريقة، وبموافقة الأجهزة المعنية في الدولة من خلال تدريب الكوادر العلمية، والاستعانة بالخبرة الرسمية وغير الرسمية في هذا الحقل، والقيام بعدد من الاستطلاعات التى نأمل في المستقبل أن تجرى بالانتظام الكافي، وكان الاستطلاع الأول الذى قام به المركز في يوليو ١٩٩٨، خاصا بموضوع المشاركة السياسية، والثاني في سبتمبر من العام الماضي، وكان خاصا بالانتخابات المصرية التشريعية، أما الاستطلاع الثالث، فقد جرى خلال الفترة من سبتمبر من العام الماضي وحتى فبراير من العام الجارى، عن موضوع التكامل مع دول المشرق العربي، وهو يعد أكبر الاستطلاعات من حيث، أنه تضمن مسحين عامين لعينة قومية فصل بينهما أربعة شهور، وأربعة مسوح قطاعية خصت بالعاملين في القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والأكاديميين، والإعلاميين، مما أتاح قدرا كبيرا من المقارنة، ليس فقط بين العامة والنخبة، بل أيضا بين قطاعات النخبة ذاتها، ولما كان الاستطلاع يجرى بالتعاون مع مراكز شقيقة في الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان، التى قامت بتطبيق ذات الاستبيان في نفس الفترة على بلادها، فإن النتائج الهائلة التى تمخض عنها المشروع، تتيح قدرا كبيرا من المقارنة بين خمسة أقطار عربية، وتتيح للرأى العام والمتخصص قدرا كبيرا من المعلومات عن «نبض الجماهير» قد تفيد في الآراء العامة للعاملين بالرأى، وفي صنع السياسات للقائمين بالقيادة واتخاذ القرارات.

وخلال الأسابيع المقبلة سوف يعمل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بكل الشفافية، على طرح نتائج هذا الاستطلاع الأخير، كما فعل في الاستطلاعات السابقة، على الرأى العام. وفي يوم السبت المقبل ٢١ أبريل، سوف تعقد ندوة عامة للمتخصصين في الموضوع، ليس فقط لعرض النتائج في الدول الخمس المشاركة، وإنما أيضا لعرض الجوانب الفنية التى نعلم فيها منذ البداية، أن الكمال لله وحده، وأن الاستفادة من كل الآراء العلمية سوف تعيننا في الاستطلاعات المقبلة. بعد ذلك سوف يشرع المركز في طباعة نتائج الاستطلاع من خلال إصداراته المختلفة، ومن خلال إصدارات خاصة سواء تلك المتعلقة بمصر، أو تلك المتعلقة بالدول العربية الشقيقة المشاركة في المشروع.

وفي هذه العجالة، سوف يكون من المستحيل عرض كل النتائج التى توصل لها هذا الاستطلاع الشامل، سواء كان متعلقا بمصر أو الدول العربية الأربع الأخرى، والتى نأمل مع توافر الإمكانات في المستقبل، أن تشمل كل الدول العربية، باعتبارها أهم دوائر الاهتمام المصرية الخارجية، ولذلك سوف نعرض لبعض النتائج الخاصة بمصر حيث جرى التعرف على آراء المصريين فيما يخص ثلاث قضايا، أولاها يتعلق بمصر ذاتها والمشكلات الاقتصادية فيها، ودرجة الرضاء عن الأوضاع الاقتصادية، وموقفهم من الحرية الاقتصادية، ومدى الاستعداد للانفتاح على العالم، وثانيتها: تتعلق بمعرفة اتجاهات المواطنين إزاء التعاون الاقتصادى مع بلاد المشرق العربى الأربعة الأخرى، ومدى قدرة الاقتصاد المصرى على المنافسة معها، وثالثها: وعلى سبيل المقارنة، تم بحث اتجاهات المصريين نحو التعاون مع أطر إقليمية وعالمية مثل المتوسطية والشرق أوسطية، والعربية، والإسلامية.



وبالنسبة للقضية الأولى، وجد الاستطلاع أن القضايا ذات الطابع الاقتصادي، كانت لها الأولوية في تفكير المصريين، وبفارق كبير على قضايا مثل الوضع السياسي الداخلى والوضع الإقليمي، ففى المسوح القطاعية الأربعة، احتلت مشكلات الوضع الاقتصادى العام الأولوية الأولى، بينما جاءت هذه المشكلة في المرتبة الثانية بالنسبة للجهور الواسع في المسحين العامين الأول والثاني، بعد مشكلة البطالة، التي احتلت المرتبة الأولى في سبتمبر وكذلك فبراير، وقد لوحظ أن النسبة من العينة التي ركزت على هاتين القضيتين قد ارتفعت بشكل ملحوظ فى المسح العام الثاني عنها في المسح العام الأول، الأمر الذى قد يفسر على أنه زيادة في وطأة المشكلات الاقتصادية عامة، والبطالة خاصة خلال الفترة الفاصلة بين إجراء المسحين، وربما كان الاستثناء اللافت للنظر، هو احتلال الأوضاع السياسية الداخلية لمكانة المشكلة الثانية، من حيث الأهمية بين الإعلاميين، ربما لأن حساسيتهم السياسية أعلى، وربما لأن انتخابات مجلس الشعب جرت خلال فترة الاستطلاع. وربما لأن الإعلاميين ليسوا قريبين من نبض الجماهير بما يكفى.

ويبرز الاستطلاع تباينا ظاهرا في الاتجاهات السائدة، المتعلقة بقويم الوضع الاقتصادى القائم في البلاد، ما بين الجمهور العام من ناحية، والنخبة من ناحية أخرى، فبينما يذهب نحو ثلاثة أرباع المشاركين في المسح العام (٩ . ٧٣٪ و٧٢٪ في المسحين العامين الأول والثاني على الترتيب)، الى اعتبار الوضع الاقتصادى الراهن إيجابيا، ولم يتفوق عليهم في هذا الاتجاه الإيجابي سوى قيادات الجهاز الحكومي (٧٧٪)، فإن الفئات التي تم استطلاعها في المسوح القطاعية الأخرى، كان لها رأى آخر، فقد تراوحت نسبة من اعتبروا الوضع الاقتصادى القائم إيجابيا بين ٥٠٪ في القطاع الإعلامي، و٢ . ٥٧٪ في القطاع الخاص، ولعل ذلك يشير الى أن إدراك طبيعة الحالة الاقتصادية في البلاد لا تتوقف على وطأة هذه الحالة على الفئات المختلفة، وإنما بعوامل أخرى من بينها المعرفة الكافية، التي تسمح بقويم هذه الأوضاع، أو أن عملية التنمية المتراكمة خلال الأعوام الماضية، قد تركت تأثيرات إيجابية ملموسة لدى الجمهور العام بأكثر مما تقدر النخبة.

ويظهر الاستطلاع نتائج مثيرة فيما يخص الموقف من العالم والعولمة، اذا ما ترجمناها الى مجموعة من المؤشرات الخاصة بارتباطات مصر الدولية تختلف عما جرى عليه العرف في النقاش الدائر حولها. فالنتائج تشير بوضوح الى وجود تأييد للانفتاح على العالم، حيث عبر أكثر من نصف المستجيبين في جميع المسوح عن اتجاهات إيجابية تجاه المنح والمساعدات الأجنبية، فقد تراوحت النسبة بين ٥٩٪ في القطاع الإعلامي، و٩ . ٧١٪ في القطاع الخاص. وتظهر اتجاهات مشابهة في الاستجابات حول انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية وأثرها على الاقتصاد المصرى، فبينما تزيد نسبة من يرون الأثر الايجابى لهذه الخطوة على ٥٠٪ في جميع المسوح، عدا القطاع الإعلامي، ووصلت الى أعلى النسب في المسحين العامين الأول والثاني (٧ . ٧١٪ و٣ . ٨١٪)، فإن أدنى نسب التأييد نجدها في هذا القطاع ويتلوه بعد ذلك القطاعان الخاص والحكومى على الترتيب ربما نتيجة الخوف من المنافسة، وربما نتيجة عمق التغييرات المطلوب إجراؤها للتكيف مع ضغوط المنافسة. ويبدو القطاع الإعلامي استثناء في هذا الاتجاه، حيث تساوت الاتجاهات الإيجابية والسلبية (٣٩٪ لكل منهما)، الأمر الذى يشير الى مدى قوة الاتجاهات الحمائية والحذرة تجاه العالم والخائفة من العولمة، وربما حتى من اقتصاد السوق بشكل عام، حيث كان أقل القطاعات في نسبة الأثر الإيجابي للقطاع الخاص وسياسة الإصلاح الاقتصادى. وموعدنا مع القضايا الأخرى في الأسبوع المقبل.

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربي

التاريخ : ٢١ ابريل ٢٠٠١

أنف كليوباترا لايغير التاريخ!

لوقت طويل ذاع قول باسكال «لو كان أنف كليوباترا أقصر لتغير وجه العالم»، فى إشارة إلى أن التاريخ تحكمه تفاصيل صغيرة لو تغير أى منها لتغيرت أشياء كثيرة مما عرفناه، وفى حالة آخر ملوك البطالمة الذين حكموا مصر فإن كليوباترا الجميلة كانت ستكون أقل شأنا فى تلاعبها بقلوب القياصرة لو تغير أى من تفاصيل جمالها. ولكن الحقيقة أن أنف الملكة لم يكن جميلا على الإطلاق، فالصور والتماثيل الذائعة عنها تشير بوضوح إلى أن أنفها كان كبيرا نسبيا ومعقوفا مائلا إلى أسفل. وعندما قام المتحف البريطانى أخيراً بافتتاح معرض «كليوباترا مصر: بين التاريخ والأسطورة» ظهر أن أنف الملكة لم يكن وحده هو المشكلة بل أنها كانت بدينة بعض الشىء وقصيرة أيضا، مما دفع كثيرين إلى مراجعة الآراء عن فتنتها الطاغية التى سحرت يوليوس قيصر ومارك انتونى فى الكتابات التاريخية الذائعة.

هذه المراجعة ربما تخطىء أشياء كثيرة فى صميم الموضوع، فالحقيقة أن معايير جمال المرأة اختلفت من عصر إلى عصر، ولم يستقر البشر بعد على معايير للفتنة تصلح لكل العصور. فربما يكون الأنف الكبير فى وقت ما أكثر سحرا من الأنف الصغير، وكذلك الحال بالنسبة للطول أو البدانة، فلوحات الرسامين العظام فى العصور تمجد جمال نساء بدينات وثقيلات الأرداف، وحتى منتصف القرن فقد كان الغناء الشعبى المصرى يعطى أهمية بالغة لسمنة المرأة وثقل وزنها. وربما ظلمت كليوباترا بسبب إليزابيث تايلور التى مثلت دورها فى الفيلم العالمى الشهير حيث كانت جميلة جميلات عصرها بأنفها الدقيق، وعينيها الأخاذتين، ووجهها وجسدها، وكل ما يضيف سببا إلى جمال العالم. ولكن حتى بالنسبة للممثلة الشهيرة فإن جمالها على أسطوريته لم يعد هو النموذج الباقى، فقد حلت محلها نماذج أخرى مثلتها شارون ستون ونيكول كيدمان وناعومى كامبل وسيدنى كراوفورد وغيرهن من ذوات القامة الطويلة والنحافة الظاهرة.

ومهما حاول المتحف البريطانى أن يروج الأسطورة عن كليوباترا بالقول إنها «كانت ساحرة بطرق عدة» للتغطية على الاكتشافات الجديدة، فإنه يخطىء الطريق تماما، وينوه بنظرة ذكورية للعالم تقول إن المرأة إذا لعبت دورا فى التاريخ، أو أى دور فى الحياة العامة، فلابد أن ذلك يعود بشكل ما إلى سحر المرأة وفتنتها وجمال أنفها أو أى جزء آخر من جسدها. ومن المؤكد أن ولع الأباطرة بها، خاصة قصة الحب الخالدة لها مع مارك أنتونى، لم يكن بسبب وجود امرأة جميلة كان متاحا الآلاف بل الملايين منها لطلاب المتعة فى ذلك العصر الذى تمددت فيه أطراف الإمبراطورية الرومانية لكى تشمل شعوبا وقبائل ينتشر فيها كل ألوان النساء.

فقد جاءت ملكة الملوك كما عرفت كليوباترا فى زمنها إلى الحكم فى زمن عصيب كانت فيه الحضارة المصرية القديمة قد وصلت إلى قرب نهايتها بعد غزوات الفرس واليونانيين والرومان، وكان حكم البطالمة يلفظ أنفاسه الأخيرة، وحتى دولة الرومان ذاتها كانت تعانى الانقسام بين القادة والجنرالات والشيوخ والتحول من الجمهورية إلى الإمبراطورية. ولكن الملكة على الأرجح كانت مسلحة فى هذا العصر العصيب بأسلحة لا بأس بها، فقد كانت حاملة لحضارة عريقة امتدت إلى أكثر من ثلاثة آلاف عام فى ذلك الوقت، ووراءها كانت توجد الإسكندرية ومكتبتها التى لم توجد مدينة فى مشارق الأرض ومغاربها تضاهيها

فى الحكمة والمعرفة، وبلد يمثل قطبا دوليا حتى ولو كان يعانى التراجع والانكسار نتيجة إمكاناته الزراعية والبشرية. ولكل هذه الأسباب لم يكن سهلا على يوليوس قيصر أن يعامل مصر وكليوباترا معاملة بقية الفتوحات الأخرى، ومهما قيل من أنه وهو فى السادسة والخمسين من عمره فتنته ابنة الثانية والعشرين، فإن ذلك لا يناسب عصرا كان فيه بلاط القياصرة عامرا بالجوارى من كل الأنواع، والأرجح أنه وجد فى الملكة المصرية من الشخصية والحكمة والتعليم والقدرة على الحكم وإدارة بلد مهم ما جعله يوليها على العرش وينجب منها ويتركها أمينة على الثروة المصرية.

ولعل كل هذه الأسباب كانت أيضا وراء غرام مارك أنتونى بها حتى ولو لم نستبعد سببا ذاتيا وخاصا به وبها، فالناس فيما يعشقون مذاهب، والله علام بالقلوب. ولكن اغتيال يوليوس قيصر على يد بروتوس عام 4 4 قبل الميلاد، خلق حالة من الفوضى فى الإمبراطورية، وبعد تحالف ضباط الإمبراطور الذبيح من أجل القضاء على من اغتالوه، كان من الطبيعى وفق قوانين ذلك الزمن أن تبدأ الحرب بين الضباط أنفسهم فكان ما كان بين أوكتافيوس ومارك أنتونى الذين انقسمت الإمبراطورية لفترة بينهما فكانت للأول المقاطعات الغربية وللثانى المقاطعات الشرقية ومن بينها مصر. وهكذا لعبت المصادفة دورها، فلم يكن ممكنا لمارك أنتونى الذى عرف كليوباترا من قبل فى بلاط سيده القتيل أن يخوض معاركه مع حليفه القديم دون معاونة من مصر ومواردها فكان زواجه منها عام 7 3 قبل الميلاد، ولم يكن ممكنا للملكة تجاهل حقيقة وجود الفيالق الرومانية التى فى صحبته ومحاولتها الحفاظ على الاستقلال النسبى لمصر بل مد نفوذها إلى روما نفسها إذا ما قدر له الانتصار.

لكن الأقدار كانت قد استقرت على حتميتها وكانت هزيمة مارك أنتونى وكليوباترا فى موقعة أكتيوم البحرية فى الثانى من سبتمبر عام 1 3 قبل الميلاد، وبعد أقل من عام كان الحبيب والحبيبة قد انتحرا لأن العصر نفسه كان قد وصل إلى زوال فانتهت مصر كدولة كبرى، وانتهت الإمبراطورية الرومانية، ومعهما انتهت محاولة ملكة كان لديها ما هو أكثر بكثير من أنفها وجسدها. ومع ذلك استمرت الأسطورة يخلدها شكسبير وأحمد شوقى كل على طريقته، حتى وصل الأمر إلى المتحف البريطانى أخيراً لكى يعيد تركيبها وفق مقاييس جديدة كلها تحاول أن تبقى للمرأة أنوثتها التاريخية وتخلع عنها صفة المشارك فى بناء الإنسانية.

ولعل ذلك هو بيت القصيد، فالنظر فى التاريخ ليس المقصود به النظر فى الزمن الذى كان بل فى الزمن الذى سوف يأتى، ورغم قفزات كبرى فى النظرة إلى المرأة ودورها فى المجتمع، والذى جعلها تتبوأ أعلى المناصب والقيادات بما فيها قاذفات القنابل الذرية، فإن هناك دوما من يحاول الرجوع بها إلى الوراء، ولا يتخيلها إلا بعضا من فتنة وبعضا من خطيئة. وحينما حاول كامل الشناوى أن يجعل المرأة ذنبا يسأل الله ألا يغفره، فقد كان يسير على نفس الطريق الذى يجعل المرأة جزءا من المعصية وليس جزءا من الحرية والاستقلال والمكانة التى حاولت كليوباترا تحقيقها فأخطأت وأصابت، ولم يكن لأنفها أو طولها أو حجمها دور فى هذا أو ذاك.

البريد الإلكترونى: amseed@ahram.org.eg



المصدر: الاهرام العربي

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ٢٣ ابريل ٢٠٠١

كيف يفكر المصريون ؟!

كما تمت الإشارة فى الأسبوع الماضى، فإن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، قام خلال الفترة من أول سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى ١١ فبراير من العام الجارى، بمسحين عامين للرأى العام، وأربعة مسوح قطاعية للعاملين فى القطاع الحكومى والخاص والأكاديمى والإعلامى، وقد تم ذلك فى إطار بحث خاص بالتكامل الإقليمى بين دول المشرق العربى، وشارك فيه خمسة مراكز بحثية شقيقة من الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين ومصر، وكلها قامت بنفس العمل فى ذات التوقيتات، بهدف معرفة اتجاهات المواطنين إزاء التعاون الاقتصادى بين الدول الخمس، وموقفهم من قضية تقوية أو تدعيم العلاقات معها، ولعل هذه الاستطلاعات كلها تستهدف الاقتراب الموضوعى من موقف الرأى العام فيما يخص مسائل التكامل العربى، والتى تدرج عادة تحت عناوين مختلفة مثل: السوق العربية المشتركة، والمنطقة العربية للتجارة الحرة، وأحيانا الوحدة العربية بشكل عام.

وتظهر النتائج الخاصة بالاستطلاع فى مصر، أن هناك قدرا عاليا جدا من الإجماع على تقوية العلاقات مع البلاد العربية، التى دار حولها البحث، ففى الإجابات التى وردت على مجموعة الأسئلة الخاصة بما اذا كان من المطلوب العمل على تقوية العلاقات بين مصر من ناحية، والدول الأربع الأخرى من ناحية أخرى، فى مجالات السياسة والاقتصاد والأعمال، فاقت الإجابة بالإيجاب الواردة فى أغلب المسوح نسبة ٩٠٪، وتمثل الاستثناء على ذلك فى الإجابات التى وردت فى بحث القطاع الخاص، حيث أجابت نسبة ملحوظة من أفراد العينة بعدم إمكانية قيام مزيد من التعاون بين رجال الأعمال فى مصر من ناحية، وكل من سوريا (١٢.٦٪)، والأردن (١٣.٦٪)، وفلسطين (١٤.٦٪)، مع أن هذا الاتجاه السلبى الذى ظهر فى أوساط القطاع الخاص، لايغير من الصورة العامة التى تشير الى مايشبه الإجماع على تدعيم التعاون مع الدول العربية الأربع الأخرى، فإن ذلك الاتجاه يعبر - على الأرجح - عن مخاوف بعض رجال الأعمال من المنافسة التى قد يتعرضون لها من نظرائهم فى البلاد العربية، فى حالة توثيق التعاون مع هذه البلدان.

وأظهرت الاستطلاعات ثقة عالية لدى كل الفئات فى قدرة مصر على الفوز فى جميع مجالات المنافسة ذات العلاقة بالتكامل الاقتصادى مع البلدان العربية، باستثناء مجال التجارة، فقد رأى ٥٠.٥٪ من عينة القطاع الخاص، بالإضافة الى ٣٤٪ من عينة القطاع الحكومى، و٣٤.٧٪ من عينة القطاع الأكاديمى، و٣٨٪ من عينة القطاع الإعلامى، أن لبنان لديها قدرة أكبر فى هذا المجال، بالإضافة الى ذلك حصلت لبنان على المكانة التالية لمصر، من حيث القدرة على المنافسة فى مجالات السياحة والبنوك والتأمين والتنمية البشرية، أما فى باقى المجالات فقد جاءت سوريا فى المرتبة الثانية بعد مصر بينما جاءت فلسطين دائما فى المرتبة الأخيرة فى جميع مجالات المنافسة.

ومن المدهش أنه رغم الحماس العام للتكامل مع الدول الأربع، فإن الاتصالات المباشرة بين المصريين والشعوب الأربعة الأخرى، عن طريق السفر محدودة، وتبلغ أقل نسبة لها بين الجمهور الواسع كما هو متوقع، حيث نجد أن أعلى نسبة للزيارة فى هذا القطاع للأردن بنسبة ٢.٢٪ فى المسح الأول، أما بالنسبة للمسوح القطاعية، فإن القطاع الخاص هو الأكثر زيارة للبلاد العربية، وتبلغ هذه النسبة أقصاها فى حالة لبنان، حيث زارها ٣٨.٨٪ من عينة القطاع الخاص، أما عن الأسباب الرئيسية للزيارات التى قام بها المستجيبون لبلاد عربية، فإن إنجاز الأعمال تمثل السبب الرئيسى للزيارة، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بالنسبة للزيارات التى قام بها رجال القطاع العام والحكومة الى الأردن (٦٦.٧٪)، يلى ذلك الزيارة لحضور مؤتمرات، وهى النسبة التى تصل الى ٥٨.٣٪ فى حالة زيارات القطاع الإعلامى الى لبنان.

وعندما سئل المستجيبون عن سبب عدم زيارة البلاد العربية المختلفة، كان عدم وجود حافز للزيارة هو السبب الأهم، وهو السبب الذى بلغ أقصاه (٨٨.٥٪) فى حالة القطاع الخاص إزاء سوريا، أما اذا كانت هناك فرصة للسفر، فإن أغلب المستجيبين اختاروا لبنان لكى تكون وجهتهم اذا كانت السياحة هى الغرض، وهى النسبة التى وصلت الى ٧٤.٨٪ من عينة القطاع الخاص، أما اذا كان التعليم هو الهدف، فإن أيا من البلاد الأربعة لم يكن هو الوجهة، أما اذا كان العمل هو الهدف، فإن القسم الأكبر من المبحوثين اختار لبنان لكى تكون وجهته بنسبة ٤٦.٦٪، وبقى هناك شبه إجماع على تعزيز التعاون الثقافى والفنى بين الدول العربية، حيث فاقت نسبة المؤيدين فى كل الحالات ٩٠٪، وربما يعود ذلك الى التشابه الثقافى العام بين الدول العربية والاعتقاد الذائع بأن العادات والتقاليد المصرية تتشابه مع مثيلاتها فى البلاد العربية بدرجة

كبيرة، وتبلغ هذه النسبة أقصاها مع سوريا فى حالة القطاع الإعلامى ٧٨٪، والقطاع الحكومى ٧٥٪، والقطاع الخاص ٨.٧٣٪، أما لبنان فإنها أقل دول المشرق العربى تشابها مع مصر، وقد بلغت نسبة من يرون أنه لايوجد أى تشابه على الاطلاق بين مصر ولبنان ٣.٢٧٪ فى المسح العام الثانى.

وأخيرا فيما يخص موضوع التعاون الإقليمى، فإن التيار العروبى واضح تماما فى اتجاهات المصريين، فأعلى التفضيلات تتعلق بالسوق العربية المشتركة، والمنطقة العربية للتجارة الحرة، ويمكن أن يستمر هذا الاتجاه اذا انضمت دول عربية أو إسلامية أخرى، أو حتى ظل التعاون مع الدول العربية فى الإطار الثانى فقط، أما البديل الشرق أوسطى الذى يضم إسرائيل الى جانب دول عربية وغير عربية، فإنه يكاد لا يحصل على أى تأييد مصرى، ففى المسح العام الأول حصل على نسبة تأييد قدرها ٣.٢٪ فقط، هبطت الى ٧.٠٪ فى المسح العام الثانى، ولاتزيد نسبة التأييد فى هذا الاختيار عن ٨.٧٪ لدى القطاع الخاص، وتهبط الى ٣٪ لدى القطاع الحكومى، و٢٪ لدى القطاع الإعلامى، و١٪ لدى القطاع الاكاديمى، أما بالنسبة للمشاركة المتوسطية، فإنها تحصل على أعلى قدر من التأييد فى أوساط القطاع الخاص بنسبة ١.٣٠٪ بينما تحصل على نسبة متدنية فى باقى الاستطلاعات، حتى تصل الى أدناها فى المسح العام الثانى بنسبة ٢.٥٪.

خلاصة القول إن التيار العام فى مصر عروبى النزعة، ويضع الدول العربية الأخرى على رأس قائمة الدول التى يريد التعاون معها، أى ان الدائرة العربية لاتقع فقط على رأس دوائر الاهتمام، بحكم الأوضاع الاستراتيجية، بل أيضا فى أهم دوائر التكامل، صحيح أن كل ذلك نعرفه قبل الاستطلاعات التى أجريناها، إلا أن الجديد ليس فقط التأكد العلمى مما نذهب اليه، وإنما أيضا التضاريس والميول المختلفة داخل الرأى العام، وهذه لاتقل أهمية عن الصورة الإجمالية، فمن الواضح أن القطاع الخاص المصرى له ميول معينة أقل حسما فى العلاقة العربية لمصر من باقى القطاعات، بل إن تفضيله الأعلى فى حالة التكامل يذهب الى أوروبا، وكذلك القطاع الإعلامى الذى يبدو حسه العربى أعلى من باقى القطاعات، بل إن أحكامه السياسية هى التى تقضى بدرجات التعاون الثانى مع الدول الأربع موضع البحث، وبينما لايجد الرأى العام فى عمومه، غضاضة فى أن يكون عروبيا ومتطلعا للعولمة فى ان واحد، كاشفا عما يراد لها من آثار إيجابية، وثقة أكبر فى القدرة المصرية على المنافسة على المستوى الإقليمى والعالمى، فإن الإعلامى تبدو لديه المسيرة متناقضة وهو يقترب من الحس الشعبى فى كل ما يتعلق بالعروبة، ولكنه يفترق معه عند الاتصال بالعالم ولا تتوافر لديه ذات الثقة فى القدرة المصرية على التنافس.

ويتكرر نفس الشيء، عند تقدير السلام المصرى - الإسرائيلى، فأثره الإيجابى وصل الى أقصاه فى المسح العام الأول وبنسبة ١.٨٥٪، وانخفض بسرعة فى المسح الثانى بسبب الانتفاضة على الأغلب الى ٨.٦٨٪، ولكن القطاع الإعلامى يمثل أدنى الاستجابات، حيث سجل ٤٧٪ فقط أثرا إيجابيا مقارنة بـ ٥٩٪ للقطاع الحكومى، و٣.٥٧٪ للقطاع الخاص، و٥.٥١٪ للقطاع الأكاديمى، وكذلك فإنه يسجل أعلى النسب للآثار السلبية حيث بلغت نسبة المسجلين لها ٣٩٪ مقارنة بـ ٣.٣٪ و٧.١٧٪ فى المسحين العامين الأول والثانى، و٨٪ فى القطاع الحكومى، و٦.١٤٪ فى القطاع الخاص، و٨.٢١٪ فى القطاع الأكاديمى، ولعل ذلك يعكس درجة المرونة الأعلى لدى الرأى العام، فعروبيته التى تدفعه الى إعطاء الأولوية للتعاون مع العرب، لا تمنعه من الرغبة فى التعاون مع العالم، ورغم أنه لا يفضل الدخول فى أى ترتيبات شرق أوسطية تشارك فيها إسرائيل، فإن ذلك لا يمنعه من رؤية الآثار الإيجابية للسلام.

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام الاقتصادي

التاريخ: ٢٣ ابريل ٢٠٠١

كيف ينظر المصريون للرأسمالية والعولمة

لم ينل موضوع من النقاش والحوار والشجار أحيانا فى الساحة الثقافية والفكرية والسياسية خلال العقد الاخير بقدر ماجرى فى شأن التحول الى النظام الرأسمالى ، الذى جرى تحت مسميات عدة منها الانتقال الى اقتصاد السوق، ومنها «**الخصخصة**»، ومنها دور القطاع الخاص، وفى شأن «**العولمة**»، الذى جرى تحت مسميات الاندماج فى السوق العالمية، والمشاركة مع هذا أو ذاك من المجموعات الدولية ، ودورالشركات المتعددة الجنسية.

ورغم السخونة الزائدة فى الصحف ووسائل الاعلام والندوات الاكاديمية وغير الاكاديمية ، فإنه نادرا ماسأل أحد الشعب المصرى وجماعاته المختلفة عن رأيهم فى الموضوع وتشعباته المختلفة، ربما لأن احد لايهتم ، وربما لأن من كتب وسطر وتحدث وجد فى رأيه الكفاية تعبيرا عن رأى العامة أو النخبة.

ولكن مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية كان له رأى مختلف، وأن رأى الشعب وفئاته المتعددة مسألة ضرورية لحسن التقدير فى الرأى ورشادة القرار فى السياسة. وخلال الفترة من شهر سبتمبر من العام الماضى وشهر فبراير من العام الجارى قام المركز باستصلاح الرأى العام المصرى فى مسحين عامين بينهما أربعة أشهر، وأربعة مسوحات قطاعية شملت القطاع الحكومى، والقطاع الخاص، والقطاع الاعلامى ، والقطاع الاكاديمى . وقد جرت هذه الاستطلاعات فى اطار مشروع بحثى مقارن مع عدد من المراكز العربية الشقيقة فى الاردن وسوريا ولبنان وفلسطين وموضوعه الاساسى هو «**التكامل بين دول المشرق العربى**» . وفى اطار هذا البحث جرى التعرف على أراء المصريين فيما يخص ثلاثة قضايا **اولها** يتعلق بمصر ذاتها والمشكلات الاقتصادية فيها، ودرجة الرضاء عن الاوضاع الاقتصادية، وموقفهم من الحرية الاقتصادية، ومدى الاستعداد للانفتاح على العالم. و**ثانيها** يتعلق بمعرفة اتجاهات المواطنين ازاء التعاون الاقتصادى مع بلاد المشرق العربى الاربعة الاخرى، ومدى قدرة الاقتصاد المصرى على المنافسة معها. و**ثالثها** ، وعلى سبيل المقارنة ، ثم بحث اتجاهات المصريين نحو التعاون مع أطر اقليمية وعالمية مثل المتوسطية والشرق أوسطية والعربية والاسلامية.

ومايهمنا هنا فى هذا المقال ليس التعرض لهذه الموضوعات مجتمعة، وانما استخلاص ماجاء فيها وله علاقة بموضوعى التحول الرأسمالى فى مصر، والعولمة أو الارتباط المصرى بالاقتصاد العالمى. وقد كان احد الاسئلة التى وجهت للمواطنين المصريين فى المسحين العامين والمسوح القطاعية الاربعة عن اثر برنامج الاصلاح الاقتاصدى الذى طبق خلال العشر سنوات الماضية بالاستعانة بصندوق النقد الدولى . وكما هو واضح من الجدول رقم (١) أن الرأى العام المصرى وبأغلبية واضحة يرى أن هذا البرنامج كان له أثرايجابى كبير أو محدود ويزيد فى كل الحالات عن ٧٠٪ ووصلت الى ٨٠,٥٪ فى القطاع الخاص. ولكن القطاع الاعلامى وحده يبقى اقل الشرائح الاجتماعية تحمسا، صحيح أن نسبة من رأوا اثرا ايجابيا كبيرا أو محدودا قد بلغت ٥٦٪ ، الا أنها تظل اقل النسب بين قطاعات النخبة وبفارق كبير عن المسموح العامة للرأى العام. وفى ذات الوقت فإن القطاع الاعلامى هو الاكثر تبنيا للرأى الخاص بالاثار السلبية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى ، فكما هو واضح فى الجدول فإن نسبة ٤٠٪ من هذا القطاع اصطفت بجانب الاثر السلبى الكبير أو المحدود وبفارق كبير عن باقى القطاعات والرأى العام فى عمومه.

وتكاد نفس المفارقة بين الاعلام - حيث يجرى النقاش والحوار

والشجار - وبقية القطاعات والرأى العام تكون موجودة فيما يخص اثر سياسات تشجيع القطاع الخاص على الاقتصاد المصرى خلال السنوات العشر السابقة، ولكن بدرجة اقل، فلا جدال ان هناك تأييدا عاما فى كل القطاعات ولدى الرأى العام يرى بوجود اثر ايجابى كبير أو محدود من هذه السياسات . وكما يظهر من جدول(٢) فان اعلى نسبة تأييد لهذا الرأى جاءت من القطاع الاكاديمى وبنسبة ٨٧,٢٪، وبفارق طفيف عن القطاع الخاص الذى كانت نسبته ٨٦,٤٪ ، وغير كبير عن الرأى العام لدى

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي للاستجابات حول أثر سياسات تشجيع القطاع الخاص على الاقتصاد خلال السنوات العشر السابقة

[illegible]	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الأكاديمي	القطاع الإعلامي	المسح العام الأول	المسح العام الثاني
أثر إيجابي (كبير أو محدود)	٧٩	٨٦,٤	٨٧,٢	٧٤	٨٠,٦	٨٠,٨
لم يكن لها أي أثر	٥,٠	٤,٩	٤,٠	٤,٠	٣,٦	٥,٨
أثر سلبي (كبير أو محدود)	١٦	٧,٨	٦	٢٢	١٥,٨	١٣,٥

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي للاستجابات حول أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي الموقع عليه مع صندوق النقد الدولي على الاقتصاد خلال السنوات العشر السابقة

[illegible]	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الأكاديمي	القطاع الإعلامي	المسح العام الأول	المسح العام الثاني
أثر إيجابي (كبير أو محدود)	٧٦	٨٠,٥	٧٠,٣	٥٦	٧٠	٧٢
لم يكن لها أي أثر	١٠,٠	٨,٧	١٠,٩	٣,٠	١٢,١	١١,٣
أثر سلبي (كبير أو محدود)	١١	٨,٧	١٠,٩	٤٠	١٧,٩	١٦,٦

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي للاستجابات حول أثر الخصخصة على الاقتصاد خلال السنوات العشر السابقة

[illegible]	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الأكاديمي	القطاع الإعلامي	المسح العام الأول	المسح العام الثاني
أثر إيجابي (كبير أو محدود)	٦٥	٧١,٩	٥٧,٥	٤١	٤٣,٤	٤٢,٥
لم يكن لها أي أثر	٨,٠	٩,٧	٩.٩	٥,٠	٣,١	٦,٨
أثر سلبي (كبير أو محدود)	٢٧	١٨,٥	٢٩,٧	٥٤	٥٣,٥	٥٠,٧

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للاستجابات حول أثر عضوية مصر في منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد خلال السنوات العشر السابقة

[illegible]	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الأكاديمي	القطاع الإعلامي	المسح العام الأول	المسح العام الثاني
أثر إيجابي (كبير أو محدود)	٥٦	٥٩,٢	٥٢,٥	٣٩	٧١,٧	٨١,٣
لم يكن لها أي أثر	١٦,٠	١٤,٦	٢٥,٧	٢٠,٠	٩,٨	٨,٨٠
أثر سلبي (كبير أو محدود)	٢٤	٢٤,٣	١٣,٩	٣٩	١٨,٤	٩,٩٠

المسحين العامين الاول والثانى (٦، ٨٠٪ و٨. ٨٠٪ على الترتيب) . ولكن، ومرة اخرى نجد القطاع الاعلامى مفارقا للجميع وبنسبة تأييد للاثر الايجابى قدرها ٧٤٪ ، ولكن رغم ان ذلك يمثل ايضا نسبة كبيرة ، إلا أن النظر الى جانب الاثر السلبى الكبير أو المحدود لسياسات تشجيع القطاع الخاص نجد فى القطاع الاعلامى اعلى نسب التأييد لوجهة النظر هذه حيث تبلغ ٢٢٪ بينما نجدها ٦٪ فقط فى القطاع الاكاديمى .

وبينما نجد ان الرأى العام فى عمومه مؤيد لسياسات الاصلاح الاقتصادى وتشجيع

جدول رقم (٥)

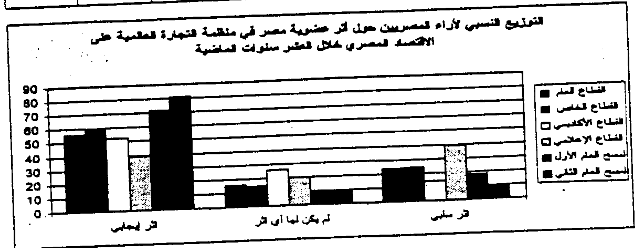
التوزيع النسبي للاستجابات حول أثر سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد خلال السنوات العشر السابقة

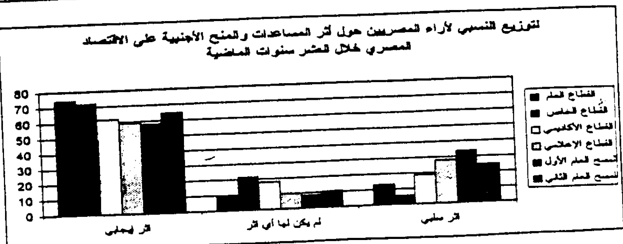
أثر إيجابي (كبير أو محدود)	٧٠	٦٥,١	٧١,٣	٦٠	٦٥,٣	٦٨,١
لم يكن لها أي أثر	٣٢,٠	١٧,٥	١٠,٩	١٨,٠	٥,٩	٩,٧
أثر سلبي (كبير أو محدود)	٧	١٤,٦	١٤,٩	٢٢	٢٨,٨	٢٢,٢

جدول رقم (٦)

التوزيع النسبي للاستجابات حول أثر الاقتراض من الخارج على الاقتصاد خلال السنوات العشر السابقة

أثر إيجابي (كبير أو محدود)	٤٢	٤٣,٧	٣٨,٦	٢١	٣٢,٦	٣٢,٥
لم يكن لها أي أثر	٧,٠	١٤,٦	٥,٠	٦,٠	٤.٤	٦,١
أثر سلبي (كبير أو محدود)	٥٠	٣٦,٩	٥٤,٥	٧١	٦٣	٧١,٤





القطاع الخاص، فإن التحفظ الموجود فى القطاع الاعلامى ازاء سياسات الخصخصة يقترب كثيرا من ذات التحفظ الموجود لدى الرأى العام ككل حيث تزيد الآثار السلبية على الآثار الايجابية. فكما هو واضح من جدول(٣) فإن القطاع الاعلامى وجد فيه (٤٪ يرون بوجود أثار ايجابية كبيرة أو محدودة للخصخصة، مقابل ٥٤٪ رأوا بوجود أثار سلبية كبيرة أو محدودة، بينما سجل المسحين الاول والثانى اثارا ايجابية بنسبة ٤٣,٤٪ و ٤٢,٥٪ على التوالى، واثارا سلبية بنسبة ٣٥,٥٪ و ٥٠,٧٪ على التوالى.

على الجانب الآخر، فإن القطاعات الاكاديمية والخاصة والعامة كان لها رأى أخر، وقد بلغ اقصاها بالنسبة للاثر الايجابى فى القطاع الخاص(٧١,٩٪) وادناها فى ذات القطاع بالنسبة للاثر السلبى(١٨,٥٪). ورغم هذه التفاوتات فإن الصورة العامة هى ان سياسة الخصخصة تلقى قدرا من التحفظ لدى الرأى العام بأكثر مما نجده فى سياسات تشجيع القطاع الخاص أو سياسات الاصلاح الاقتصادى.

ويظهر الاستطلاع نتائج مثيرة فيما يخص الموقف من العالم والعولمة اذا ماترجمناها الى مجموعة من المؤشرات الخاصة بارتباطات مصر الدولية تختلف عما جرى عليه العرف فى النقاش الدائر حولها. فالنتائج تشير بوضوح الى وجود تأييد للانفتاح على العالم، حيث عبراكثر من نصف المستجيبين فى جميع المسموح عن اتجاهات ايجابية تجاه المنح والمساعدات الاجنبية، فقد تراوحت النسبة بين ٥٩٪ فى القطاع الاعلامى و ٧١,٩٪ فى القطاع الخاص كما يظهر من جدول(٤). وفى الاستجابات حول انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية واثرها على الاقتصاد المصرى ، فبينما تزيد نسبة من يرون الاثر الايجابى لهذه الخطوة عن ٥٠٪ فى جميع المسموح ماعدا القطاع الاعلامى وتصل الى اعلى النسب فى المسحين العامين الاول والثانى(٧١,٧٪ و ٨١,٣٪) فإن ادنى نسب التأييد نجدها فى هذا القطاع ويتلوه بعد ذلك القطاعين الخاص والحكومى على الترتيب ربما نتيجة الخوف من المنافسة، وربما نتيجة عمق التغييرات المطلوب اجراؤها للتكيف مع ضغوط المنافسة. ويبدو القطاع الاعلامى استثناء فى هذا الاتجاه حيث تساوت الاتجاهات الايجابية والسلبية(٣٩٪ لكل منهما)، الامر الذى يشير الى مدى قوة الاتجاهات الحمائية والحذرة تجاه العالم والخائفة من العولمة، وربما حتى من اقتصاد السوق بشكل عام حيث اقل القطاعات فى نسبة الاثر الايجابى للقطاع الخاص وسياسة الاصلاحات الاقتصادى. على أى حال فإن جدول(٥) الذى يشير لكل هذه الارقام يشير الى تفاوت بين النخبة والرأى العام حيث تبدوا النخبة اكثر تشاؤما واقل تفاؤلا من العامة.

وبينما يبدو ذات الاتجاه سائدا فيما يخص المشاركة مع اوروبا حيث تجد تأييدا عاما وتحفظا نسبيا لدى النخبة، فإن المجتمع المصرى كل متحفظ للغاية على سياسات الاقتراض من العالم الخارجى، فأعلى نسبة تأييد للاثر الايجابى نجدها لدى القطاع الخاص ولكن نسبتها ٤٣,٧٪ فقط بينما الاثر السلبى ٣٦,٩٪ وهى اقل النسب السلبية. وكما يظهر فى جدول (٦) ان المسحين العامين، ومسح القطاع العام، والقطاع الاكاديمى، والقطاع الاعلامى تشير بوضوح الى ان الآثار السلبية للاقتراض من الخارج تزيد عن الآثار الايجابية بقدر كبير.

النتيجة النهائية التى نصل اليها من هذا المقترب العلمى للرأى العام المصرى، واخذا فى الاعتبار ان التحول للرأسمالية والعولمة يرتبطان معا، فإن هناك تأييدا لكلاهما من الرأى العام، مع وجود تحفظ ملحوظ فيما يتعلق بقضيتين هما«الخصخصة» والاقتراض من الخارج. وفى كل الاحوال فإن القطاع الاعلامى يبدو الاكثر تحفظا تجاه كلا الاتجاهين فى السياسات المصرية، وهو مايحتاج الى تفسيرات علمية لهذه الدرجة من الانفصال.

في شـــأن المبـــادرة المصـــرية ـ الأردنيـــة!

يأتي الحديث المتقطع عن المبادرة المصرية ـ الأردنية للتعامل مع الحالة الراهنة للمواجهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية غير مناسب لمقتضى الحال، فمحاولة البحث عن مخرج للصراع المحتدم تبدو وكأنها تنتمي لعصر ولى وراح، وكانت المبادرات فيه جزءا من عملية سلام معقدة ومتعددة الجبهات والمراحل، أما وقد انهارت العملية كلها ولجأ الأطراف إلى السلاح فإن البحث عن طريق أخر يظهر كمفارقة للنص وخروج على الموضوع الذى لم يعد البحث عن حل يربح فيه الجميع وإنما معركة يتولد عنها منتصر ومهزوم.

ومع ذلك، فالثابت أن هناك مبادرة بالفعل، تفاصيلها غيرمنشورة بعد، ولكن ما ذاع عنها أنها تجمع مابين تطبيق نشيط لقرارات قمة شرم الشيخ، والعودة إلى مائدة المفاوضات مرة أخرى، من حيث انتهت فى طابا، على أن يتم اتفاق خلال عام يتوقف فيه بناء المستوطنات وتصمت فيه المدافع والرصاصات، والثابت كذلك أن المبادرة تلقى تشجيعا أمريكيا، وحماسا أوروبا وروسيا أيضا، ولكن المشكلة أن الرأى العام لدى الأطراف المباشرة غير موافق وعليها، فالرأى العام الفلسطيني، ومعه جزء مهم من الرأى العام العربي، يرى فى المبادرة إجهاضا للانتفاضة التى ينبغى لها الاستمرار والتصعيد حتى يتحقق الجلاء الإسرائيلى الكامل عن الأراضى الفلسطينية، والرأى العام الإسرائيلى الذى لايرى فائدة من العوة إلى المفاوضات دون عقاب للفلسطينيين، واستعادة المصداقية للرادع الإسرائيلي، وخفض جذرى للتوقعات والمطالب الفلسطينية.

والحقيقة أن المبادرة تواجه ما هو أعمق من مجرد موقف الرأى العام لدى الأطراف المعنية المباشرة، ولا حتى ما يمكن أن تتعرض له كل المبادرات ـ كما تفعل إسرائيل ـ من محاولات التبديل والتعديل، أو حتى إفراغها كلية من محتواها من قبل هذا الطرف أو ذاك والذى يريد مراضاة الرأى العام العالمى فى الشكل، ولكنه لايريد النجاح للمحاولة المصرية ـ الأردنية وفى المضمون. فما حدث خلال الأشهر السبعة الماضية من تطورات دامية تحتاج الى فحص دقيق من قبل الدبلوماسية العربية، حتى تعرف مواقع خطوها فى ساحة ملبدة بالغيوم والظلمات التى قد لاتعرف سوى خيارات مريرة، وأخرى أكثر مرارة، ولايمكن المضى قدما للخروج من هذه الحالة مالم يكن هناك تشخيص دقيق للكيفية التى وصل بها الجميع إلى استبعاد كل خيارات الحوار والسلام والعودة إلى المواجهة المسلحة القابلة للتوسع والانتشار إلى باقى المنطقة.

فلن يختلف أحد على أن كثيرا من الضوابط على حركة الأحداث فى المنطقة قد غابت أو ضعفت قدرتها على التحكم، فلم يعد الدور الأمريكى كما كان فى عهد كلينتون، والعلاقات بين إسرائيل ومصر والأردن اللتين وقعتا معها معاهدة للسلام فى أسوأ حالاتها، واللقاءات والمباحثات بين الأطراف المباشرة وغير المباشرة باتت مقطوعة أو متقطعة. ومع غياب الضوابط أو ضعفها فإن احتمالات الانفجار ليست مستبعدة، بل أنه يمكن القول إن مصير الشرق الأوسط قد بات معلقا بذلك السباق مابين اتجاه المواجهة ودرجة عنفها، ونجاح المبادرة المصرية ـ الأردنية.

التشخيص الأول للحالة الراهنة هى أنها تعبير دقيق عن الصراع العربى ـ الإسرائيلى الوجودى الذى استمر لأكثر من قرن، ولن يوجد مايمنع من استمراره لقرن أخر إذا كان ذلك ضروريا، وما جرى من محاولة للسلام والتسوية لم يكن يزيد عن هدنة وقتية من القتال، أو جملة اعتراضية على مسيرة دامية، وبعدها عاد الجميع إلى سيرتهم الأولى، فلم يكن الإسرائيليون جادين أبدا فى التخلى عن الأمبراطورية التى بنوها فى حرب يونيو ١٩٦٧، ولا كان الفلسطينيون جادين فى التخلى عن حلمهم فى استعادة ما كان لهم قبل أكثر من نصف قرن. ومايجرى حاليا هو أن كلا الطرفين قد استعاد مواقعه من الخطيئة الأصلية، فصارت إسرائيل مزعومة، وصار الفلسطينيون ناسا بلا هوية، ومع الإسرائيليين تأييد العالم الغربى وأسلحة تقليدية وغير تقليدية، ومع الفلسطينيين العدالة والأمة العربية وتاريخ يعطى من يصمم ويضحى ويناضل من أجل حقوقه المشروعة. هنا عادت كل الأطراف إلى مواقعها الأصلية، وشحبت فى الذاكرة أماكن وطاولات فى مدريد وأسلو وطابا وكامب دافيد، ولم يبق إلا قتال ونضال ومواجهة كما كان حال الصراع خلال تاريخه الطويل.

التشخيص الثاني، يرجع مايجرى حاليا إلى فشل عملية السلام نفسها نتيجة مشاكل بنائية اعترتها منذ بدايتها. ففكرة الخطوة خطوة، والاتفاقيات الانتقالية، والتي كان المقصود بها بناء الثقة، انتهت إلى فترة طويلة لم تكن فيها المواعيد والاتفاقيات مقدسة، والثقة بالتالى مفقودة فى النيات والأفعال، وفوق ذلك أنها أتاحت الوقت والزمن لكل من يعترض على السلام كله بوسائل الاستيطان أو العنف. ومما زاد الطين بلة كما يقال إن مرجعية السلام نفسها الموضحة فى القرارات الدولية شحبت مع الوقت، وبات العالم يريد سلاما بأى ثمن حتى لو اقتضى الأمر اقتسام ما تبقى من فلسطين. وكان توازن القوى بين الفلسطينيين والإسرائيليين مختلا إلى الدرجة التى جعلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تتخيل أنها بمقدورها فرض الحل الذى تريده ، بينما يرقص الفلسطينيون فرحا بكرم «التنازلات» الإسرائيلية التى هى فى الأساس أرض فلسطينية!. وأخيرا فإن الوسيط الأمريكى كان يلعب فى حالة نشاطه دورا مزدوجا للوساطة بين الأطراف والتحالف مع إسرائيل فى الوقت نفسه، وهى حالة نادرة فى العلاقات الدولية، كانت نتيجتها قدرا من التقدم ثم الوصول إلى الطريق المسدود، ومن ثم استئناف المواجهة الحامية فى الانتفاضية الأولى، ووصلها مع مواجهة أشد فى الانتفاضة الثانية.

التشخيص الثالث للحالة الراهنة، هى أنها نوع من المساومة الساخنة بعد فشل المساومة الناعمة فى قمة كامب ديفيد الثانية، فما تصوره الإسرائيليون كرما ما بعده كرم لم يكن مقبولا من الفلسطينيين الذين عن حق تمسكوا بما تبقى من فلسطين، ولم يكن بمقدورهم التنازل عن ملليمتر إضافى من الـ٢٢٪ الباقية لهم. وعندما ظهر أن الولايات المتحدة قد وجهت أصبع اللوم لهم، وتبعها كثير من القوى العالمية. واستغل شارون الفرصة لكى يحاول تغيير الأوضاع فى ساحة الأقصى، لم يكن هناك بد من تذكير الجميع أن الفلسطينيين لايزالون قادرين على المقاومة والتضحية، وفى المقابل فإن إسرائيل رأت فى ذلك حالة تستحق العقاب، فلم تكن هى التى تتنازل تحت النار واللهب، ولكن ماحدث بالفعل أن المساومة الساخنة استمرت بالفعل فى طابا وتقدم الجميع نحو السلام خطوة، ولكن الوقت كان قد انتهى، وجاءت حكومة إسرائيلية جديدة تريد تجربة نفسها بالسلاح علها تحصل على مالم تحصل عليه الحكومات السابقة.

المبادرة المصرية - الأردنية ليست بالتأكيد علاجا للتشخيص الأول للحالة الراهنة فى الصراع العربى - الإسرائيلى، حيث لا يوجد مجال للمبادرات والمفاوضات واستطلاع وجهات النظر، فمع صراعات الوجود تختفى الدبلوماسية، اللهم إلا لكى تقيم نوعا من الهدنة، أو تعمل على تبادل الأسرى، أو وضع سقوف لمستويات العنف، ولكن تبقى وظيفتها هى توفير الظروف الملائمة للنصر لطرف وإلحاق الهزيمة بطرف اخر.

والمبادرة كذلك ليست مناسبة كعلاج للتشخيص الثانى، فأسانيدها كلها تعود إلى تراث عملية السلام فى شرم الشيخ وطابا وكامب دافيد، فهى ليست ثورة على عملية السلام السابقة، أو بحثا عن بديل لها، وإنما هى محاولة لعودة العملية إلى مجاريها التى خرجت عنها.

وإذا كان ذلك هو جوهر المبادرة، فإن التشخيص الثالث المستند إلى منطق المساومة الساخنة لتحسين المواقف التفاوضية للأطراف إذا كان صحيحا هو الذى يجعل المحاولة المصرية - الأردنية ذات معنى. فهى تعيد ضابطا من الضوابط إلى ساحة منفلتة، وهى تضيف للحوار بالرصاص حوارا على الطاولة، وهى تتيح للجميع مخرجا من مأزق المواجهة الدائمة التى يفرضها التشخيص الأول، وترفع عن الكل عبء البحث عن دروب ومسالك جديدة للتسوية فى التشخيص الثانى. ومع ذلك فإن الطريق أمامها ليس مفروشا بالورد، وعلى الأرجح أنه مفروش بالأشواك والألغام، فلا أحد يعرف على وجه التحديد إلى أى مدى تفاقم حال المساومة الساخنة ولكى تكفر المنطقة بعملية السلام كلية، بل وبإمكانية التعايش على أسس عادلة بين العرب والإسرائيليين. ولعل ذلك يشكل المهمة الأولى والصعبة للقائمين على المبادرة شد الله أزرهم، فلا يمكن النجاح إذا كانت الأطراف قد وصلت إلى نقطة صراع الوجود، أو باتت لاتعطى أهمية لما تحقق من تسويات سابقة، فساعتها سوف يحتاج الجميع الى ما هو أكثر بكثير من المبادرة بالإضافة إلى عناية الله ولطفه بعباده.

د. عبدالمنعم سعيد



المصدر: الاهرام العربي
التاريخ : ٢٨ ابريل ٢٠٠١
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

هل تنشب الحرب فى الشرق الأوسط؟

قبل أسبوع من نشر هذا المقال، وبالتحديد يوم الجمعة الموافق 20 إبريل ازدحمت كل الخطوط التليفونية بعدد كبير من مراسلى الصحف والمحطات الإذاعية والتليفزيونية العربية والأجنبية، وفى نفس واحد تقريبا كان السؤال هو هل تنشب الحرب فى الشرق الأوسط مرة أخرى، وإذا كانت ستنشب فمتى؟ المناسبة هذه المرة كانت إعلانا أمريكيا عن العمل على تخفيض القوات الأمريكية المشاركة فى القوات متعددة الجنسيات العاملة فى سيناء لمراقبة تنفيذ معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، وكان الاستنتاج المباشر للذين استمعوا إلى الخبر أن الأمريكيين وقد عرفوا أن الحرب ستنشب فقد آثروا البعد عن منطقة المواجهة.

ولم تكن هناك قلة فى الأنباء المشجعة على تبنى وجهة النظر هذه، فقد صدرت تصريحات فلسطينية وإسرائيلية تقول بوجود حالة حرب بين الفلسطينيين والإسرائيليين لأن الأولين استخدموا سلاح مدفعية الهاون على مناطق إسرائيلية، ولأن الأخيرين قاموا بغزو مناطق فلسطينية بالفعل. وإذا كان ذلك كافيا لإعلان حرب فلسطينية - إسرائيلية، فإن حزب الله بدأ عملية تحرير مزارع شبعا والتى كانت هادئة بمثل هدوء جبهة الجولان لفترة طويلة، وجاء الرد الإسرائيلى ليس فى اتجاه محطات الطاقة والمواصلات اللبنانية كما هو معتاد، وإنما فى اتجاه محطة رادار سورية، فحبس العالم أنفاسه انتظارا للرد السورى، وبالتالى تبدأ عملية التصعيد فى اتجاه الحرب الإقليمية. وعلى خلفية الصورة كانت الموسيقى التصويرية للأحداث مليئة بالمارشات العسكرية وتصريحات التهديد والوعيد، فقد كان هناك من صرح داخل إسرائيل بإمكانية ضرب السد العالى فى مصر وطهران فى إيران، وبالطبع كان وجود شارون فى السلطة بعد ما فعله فى الماضى البعيد وفى الماضى القريب فى ساحة المسجد الأقصى أشبه بإعلان الحرب من الشعب الإسرائيلى كله. وبالطبع كان هناك فى العالم العربى من هم على مشكلة مع فكرة السلام، ومن وقت إلى آخر، وبالذات خلال الفترة الأخيرة، كانوا ينكرون الجميع بحماقة فكرة السلام كخيار استراتيجى، ويستدعون فكرة الحرب من مكمنها الذى تندفع إليه الجيوش العربية فى وقت واحد من أجل التحرير للأراضى العربية المحتلة.

الصورة هكذا كلاسيكية الطابع فى تاريخ الصراع العربى - الإسرائيلى، ووسط حالة محمومة بهذا القدر من الأفعال والتهديدات حدثت حرب السويس، ومن بعدها حرب يونيو. بل وفى حالة أقل منها حدثت حرب لبنان. وفى منطقة هضمت فيها العدالة بقسوة. والتهبت فيها الغرائز بشدة، ووصل فيها سباق التسلح فى كل أنواع السلاح ما لم يصله فى أى منطقة أخرى من مناطق العالم خارج أوروبا، وتجددت فيها التيارات المتطرفة بكل أنواعها خلال الشهور الأخيرة وظهرت على السطح بالانتخابات وبقوة السلاح. فإننا نصبح أمام حالة تستكمل كل متطلبات الحرب والمنازلة بالسلاح بالقنابل.

وإذا كانت الولايات المتحدة هى الحارسة على السلام خلال العشرين عاما الأخيرة فإن انسحابها نذير حرب لا شك فيه كما حدث مع قوات الطوارىء الدولية فى سيناء التى جاءت مع حرب 1956 وكان سحبها إيذانا بحرب 1967.

ولكن انتظار الحرب يقوم كله على منطق أن التاريخ يعيد نفسه وبالذات فى الشرق الأوسط بثبات عجيب، وأن جميع الأطراف لا تتعلم شيئا من تجاربها الدامية. وحتى لو كان ذلك صحيحا فإن الواقع ذاته قد تغير كثيرا، ومهما كانت اتجاهات شارون وصحبته من المتطرفين فإن عليهم التعامل مع حقائق على

الأرض تغيرت كثيرا عما مضى.

فهناك أراض فلسطينية محررة، وهناك قوات فلسطينية، مسلحة، وهناك انتفاضة شعبية قادرة، وهناك شعب إسرائيلى يقبل فى أغلبيته بقيام الدولة الفلسطينية قد تختلف مساحتها بين هذا التيار السياسى وذاك، ولكن القبول بوجود دولة أخرى ما بين نهر الأردن والبحر المتوسط بات حقيقة واقعة وحاصلة على الاعتراف الدولى، ولم تكن هناك مصادفة فى أن القوات الإسرائيلية التى اخترقت المناطق الفلسطينية كان عليها الانسحاب فورا منها نتيجة الاستنكار الأمريكى والأوروبى الفورى، ولو أن الحرب آن أوانها لما وجد شارون بدا من الاستيلاء على الأراضى الفلسطينية المحررة، وهو ما لم يفعله لعلمه أن ما اعتقد فيه فى السابق من إمكانية «الترانسفير» إلى الأردن للشعب الفلسطينى لم تعد ممكنة نتيجة معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية. وبهذا سقط خيار شارون الأردنى المفضل وأصبحت فكرة إنشاء دولة فلسطينية فى الأردن ليس لها موضوع. وبنفس الطريقة فإن شارون الذى عمل على استئصال منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عن طريق عملية عسكرية امتدت حتى بيروت، وأسهم فيها بمذابح صابرا وشاتيلا، قد بات من الصعب تكرارها مرة أخرى بعد الانسحاب الإسرائيلى من طرف واحد من الأراضى اللبنانية، وهو ما يعنى أن إسرائيل كان بمقدورها كسب معركة فى عام 1982 ولكنها فى النهاية خسرت الحرب بعد احتلالها لأراض لبنانية دام ثمانية عشر عاما.

ليس معنى ذلك أن احتمالات «الجنون» ليست ممكنة. ولا حتى احتمالات سوء التقدير والحساب. فالتاريخ عرف الكثير من المجانين والكثيرين الذين لا يتعلمون درسا أو معرفة. ولكن الأرجح أن الدرس اللبنانى لايزال حارا وحارقا. وتكراره يعنى تكلفة عالية ودولية واقليمية ومحلية أيضا فحتى إسرائيل ذاتها تغيرت. فلم يعد صراعها مع العرب حول المدى الذى تستطيع قواتها الوصول إليه. وانما المدى الذى تنسحب منه كتائبها. وحول هذا المدى تدور خلافات إسرائيلية عميقة تقسم المجتمع إلى الدرجة التى لا تخلق إجماعا على حرب توسعية جديدة. فكثير من الإسرائيليين باتوا أكثر وعيا وحساسية بالعالم الذى يرفض احتلالهم للأراضى العربية. وأكثر فهما على أن السلام مع الدول العربية لن يتحقق إلا بحل القضية الفلسطينية. ولأن الإسرائيليين عرفوا مع السلام أكبر عملية للنمو والتطور والتقدم فى تاريخ الدولة. وباتت حساسية الاقتصاد الإسرائيلى للأوضاع العالمية والإقليمية أكثر من أى وقت مضى.

إذا كانت الحال كذلك فما معنى الموسيقى العسكرية التى نسمعها هذه الأيام، وهل بات «الجنون» حاكما إلى الدرجة التى يتم فيها تجاهل كل المتغيرات والحقائق الجديدة ويعود التاريخ إلى إنتاج نفسه مرة أخرى. الإجابة عن هذه الأسئلة صعبة مادام «الجنون» نفسه حالة مستعصية على الفهم، ولكن هناك احتمالا لخطأ فى التحليل يتصور إما استمرار الأوضاع على ما هى عليه أو إنها الحرب، وهوما يجعلنا نتغافل احتمالا ثالثا وهو أن كل الأطراف تسخن الأجواء قبل الدخول فى عملية تسوية تكون هى البديل للحرب بالنسبة للإسرائيليين وأقل تكلفة، وتكون أفضل بكثير من الأمر الواقع المؤلم بالنسبة للفلسطينيين، وتكون أفضل بكثير بالنسبة للعرب الذين يحبون التسويات تحت لحظات ملتهبة بالنضال والصدام بدلا من تلك التى تتم على موائد المفاوضات الهادئة!

البريد الإلكترونى: amseed@ahram.org.eg



المصدر: الاهرام الاقتصادي

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ٣٠ ابريل ٢٠٠١

المصريون والعروبة والشرق أوسطية إذا

كانت موضوعات مثل التحول نحو الرأسمالية والعولمة قد أخذت كثيرا من وقت المصريين ومناقشاتهم وحواراتهم وشجاراتهم أحيانا طوال العقد الماضى ، فإن توقيع اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين فتح الباب أمام نوع أخر من الحديث العربي - العربى يتميز معظمه بتمزيق الملابس فى أوقات ، والسب العلنى فى أوقات أخرى . السبب فى هذه الحالة الصعبة كان الحديث عن «**الشرق أوسطية**» وهو تعبير نجم عن انعقاد المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بالحد من التسلح والأمن الإقليمى ، والمياه ، والتعاون الاقتصادى ، واللاجئين ، والبيئة ، وبعد ذلك انعقاد ماسمى بالمؤتمر الاقتصادى لدول الشرق الأوسط فى الدار البيضاء ، ثم عمان ، ثم فى القاهرة . هذه المفاوضات وتلك المؤتمرات فتحت الباب لإطار جديد للتعاون الإقليمى يضم الدول العربية وإسرائيل وتركيا وإيران ودول شرق أوسطية أخرى ، ومن ثم ثار الجدل عما إذا كان ذلك يعنى انتهاء العروبة والرابطة العربية الممثلة فى الجامعة العربية والسوق العربية المشتركة.

وهكذا بدأت معركة فكرية من الطراز الأول حول أولويات التكامل الإقليمى ، وكما هى العادة أخذت شكل بدائل يتم اختيار بعضها واستبعاد بعضها الآخر، كما تمت الاستعانة فى كل الأوقات برأى الشعب ونبض الجماهير دون اهتمام أحد بسؤال الناس عما يريدونه على وجه التحديد . على أى الأحوال كان ذلك على وجه التحديد هو ما فعله مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، إذ قام خلال الفترة من أول سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى ١١ فبراير من العام الجارى بمسحين عامين للرأى العام ، وأربعة مسوح قطاعية للعاملين فى القطاع الحكومى والخاص والأكاديمى والإعلامى . وقد تم ذلك فى إطار بحث خاص بالتكامل الإقليمى بين دول المشرق العربى ، وشاركت فيه خمسة مراكز بحثية شقيقة من الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين ومصر .

وتظهر النتائج الخاصة بالاستطلاع فى مصر أن هناك قدرا عاليا جدا من الإجماع على تقوية العلاقات مع البلاد العربية التى دار حولها البحث ، ففى الإجابات التى وردت على مجموعة الأسئلة الخاصة بما إذا كان من المطلوب العمل على تقوية العلاقات بين مصر من ناحية والدول الأربع الأخرى من ناحية أخرى فى مجالات السياسة والاقتصاد والأعمال ، فاقت الإجابة بالايجاب الواردة فى أغلب المسموح نسبة ٩٠٪ وتمثل الاستثناء على ذلك فى الإجابات التى وردت فى بحث القطاع الخاص ، حيث أجابت نسبة ملحوظة من أفراد العينة بعدم إمكانية قيام مزيد من التعاون بين رجال الأعمال فى مصر من ناحية ، وكل من سوريا (١٢.٦٪) ، والأردن(١٣.٦٪) ، وفلسطين(١٤.٦٪) . ومع أن هذا الاتجاه السلبى الذى ظهر فى أوساط القطاع الخاص لايغير من الصورة العامة التى تشير إلى ما يشبه الإجماع على تدعيم التعاون مع الدول العربية الأربع الأخرى ، فإن ذلك الاتجاه يعبر - على الأرجح - عن مخاوف بعض رجال الأعمال من المنافسة التى قد يتعرضون لها من نظرائهم فى البلاد العربية فى حالة توثيق التعاون مع هذه البلدان.

ومن المدهش أنه رغم الحماس العام للتكامل مع الدول الأربع ، فإن الاتصالات المباشرة بين المصريين والشعوب الأربعة الأخرى عن طريق السفر محدودة ، وتبلغ أقل نسبة لها بين الجمهور الواسع - كما هو متوقع - حيث نجد أن أعلى نسبة للزيارة فى هذا القطاع للأردن بنسبة ٢.٢٪ فى المسح العام الأول . أما بالنسبة للمسوح القطاعية فإن القطاع الخاص هو الأكثر زيارة للبلاد العربية ، وتبلغ هذه النسبة أقصاها فى حالة لبنان حيث زارها ٣٨.٨٪ من عينة القطاع الخاص . أما عن الأسباب الرئيسية للزيارات التى قام بها المستجيبون لبلاد عربية ، فإن إنجاز الأعمال يمثل السبب الرئيسى للزيارة ، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بالنسبة للزيارات التى قام بها رجال القطاع العام والحكومة إلى الأردن (٦٦.٧٪) ، تلى ذلك الزيارة

لحضور مؤتمرات ، وهى النسبة التى تصل إلى ٥٨.٣٪ فى حالة زيارات القطاع الإعلامى إلى لبنان.

وأخيرا فيما يخص موضوع التعاون الإقليمى فإن التيار العروبى واضح تماما فى اتجاهات المصريين ، فأعلى التفصيلات تتعلق بالسوق العربية المشتركة والمنطقة العربية للتجارة الحرة ، ويمكن أن يستمر هذا الاتجاه إذا انضمت دول عربية أو إسلامية أخرى أو حتى ظل التعاون مع الدول العربية فى الإطار الثانى فقط أما البديل الشرق أوسطى الذى يضم اسرائيل إلى جانب دول عربية وغير عربية فإنه يكاد لايحصل على أى تأييد مصرى ،

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي للاستجابات حول بديل التعاون الإقليمي الأكثر فائدة للاقتصاد المصري

البدائـــــل	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الأكاديمي	القطاع الإعلامي	المسح العام الأول	المسح العام الثاني
اتفاقيات التكامل الثنائية بين بلدان المشرق العربي (مصر، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين)	١١,٠	١٦,٥	١٣,٩	١٨,٠	٢١,٧	٢٨,٩
منطقة التجارة الحرة العربية (السوق العربية المشتركة)	٣٣,٠	١٧,٥	٢٤,٨	٤٢,٠	٢٧.٤	٣٠,٢
اتفاقيات للتكامل تضم مصر ودول عربية مع تركيا وإيران	١٤,٠	٩,٧	١٠,٩	٨,٠	٥.٥	٥,٤
اتفاقيات للتكامل تضم مصر ودول عربية مع تركيا وإيران وإسرائيل	٣,٠	٧,٨	١,٠	٢,٠	٣,٣	٠,٧
اتفاقيات للتكامل تضم مصر ودول عربية وإسلامية	٣٠,٠	١٧,٥	٣٨,٦	١٦,٠	٣٠,٩	٢٩,٦
المشاركة المصرية الأوروبية	٩,٠	٣٠,١	١٠,٩	١٣,٠	١٢,١	٥,٢

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي للاستجابات حول أثر اتفاقات السلام مع إسرائيل على الاقتصاد خلال السنوات العشر السابقة

	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الأكاديمي	القطاع الإعلامي	المسح العام الأول	المسح العام الثاني
أثر إيجابي (كبير أو محدود)	٥٩	٥٧,٣	٥١,٥	٤٧	٨٥,١	٦٨,٨
لم يكن لها أي أثر	٢٦,٠	٢٧,٢	٢٣,٨	١٤,٠	١١,٦	١٣,٥
أثر سلبي (كبير أو محدود)	٨	١٤,٦	٢١,٨	٣٩	٣,٣٠	١٧,٧

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبى للاستجابات حول العمل على تقوية العلاقات السياسية الرسمية مع الحكومة التركية

البلدان	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الأكاديمي	القطاع الإعلامي	المسح العام الأول	المسح العام الثاني
العمل على تقوية العلاقات	٩٤,٠	٩٣,٢	٩١,١	٨٨,٠	٨١,٣	٨٢,٩
إبقائها على ما هي عليه	٤,٠	٣,٩	٧,٩	٩,٠	١٣,٩	١٣,٤
الحد من مستوى هذه العلاقات	١,٠	١,٩	١,٠	٢,٠	٤,٩	٣,٧

ففي المسح العام الأول حصل على نسبة تأييد قدرها ٣.٢٪ فقط هبطت على الذى يضم إسرائيل إلى جانب دول عربية وغير عربية فإنه يكاد لايحصل على أى تأييد مصرى ، ففي المسح العام الأول حصل على نسبة تأييد قدرها ٣,٢٪ فقط هبطت على ٠,٧٪ في المسح العام الثاني ، ولاتزيد نسبة التأييد في هذا الاختيار علي ٨,٧٪ لدى القطاع الخاص ، وتهبط إلى ٣٪ لدى القطاع الحكومي ، و ٢٪ لدى القطاع الإعلامي ، و ١٪ لدى القطاع الأكاديمي . أما بالنسبة للشراكة المتوسطية فإنها تحصل على أعلى قدر من التأييد في أوساط القطاع بنسبة ٣٠,١٪ ، بينما تحصل على نسب متدنية في باقي

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للاستجابات حول العمل على تقوية العلاقات السياسية الرسمية مع الحكومة الإيرانية

البلدان	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الأكاديمي	القطاع الإعلامي	المسح العام الأول	المسح العام الثاني
العمل على تقوية العلاقات	٩٥,٠	٩٦,١	٩٤,١	٩٧,٠	٧٩,٨	٨٢,٣
إبقائها على ما هي عليه	٣,٠	١,٩	٥,٠	٢,٠	١٤,٠	١٣,٠
الحد من مستوى هذه العلاقات	١,٠	١,٠	١,٠	-	٦,٢	٤,٧

جدول رقم (٥)

التوزيع النسبي للاستجابات حول العمل على تقوية العلاقات السياسية الرسمية مع الحكومة الإسرائيلية

البلدان	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الأكاديمي	القطاع الإعلامي	المسح العام الأول	المسح العام الثاني
العمل على تقوية العلاقات	٢٧,٠	٣٥,٩	٧,٩	٩,٠	٣٣,٨	١٧,٠
إبقائها على ما هي عليه	٤٧,٠	٣٨,٨	٣٧,٦	٢٤,٠	٢٧,٢	٢٠,٣
الحد من مستوى هذه العلاقات	٢٣,٠	٢٣,٣	٤٨,٥	٦٤,٠	٣٨,٩	٦٢,٨

جدول رقم (٦)

التوزيع النسبي للاستجابات حول العمل على تقوية العلاقات الاقتصادية الرسمية مع الحكومة الإسرائيلية

البلدان	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الأكاديمي	القطاع الإعلامي	المسح العام الأول	المسح العام الثاني
العمل على تقوية العلاقات	٢٤,٠	٣٢,٠	٥,٠	٥,٠	٣١,٧	١٠,٩
إبقائها على ما هي عليه	٣٨,٠	٣٠,١	٢٣,٨	٢٠,٠	٢٢,٠	١٣,٥
الحد من مستوى هذه العلاقات	٣٥,٠	٣٥,٠	٦٥,٣	٧٢,٠	٤٥,٦	٥٧,٣

الاستطلاعات حتى تصل إلى أدناها فى المسح العام الثانى بنسبة ٢,٥٪ .

خلاصة القول أن التيار العام فى مصر عروبى النزعة ، ويضع الدول العربية الأخرى على رأس قائمة الدول التى يريد التعاون معها ، أى أن الدائرة العربية لاتقع فقط على رأس دوائر الاهتمام بحكم الأوضاع الاستراتيجية بل أيضا فى أهم دوائر التكامل ، صحيح أن كل ذلك نعرفه قبل الاستطلاعات التى أجريناها ، إلا أن الجديد ليس فقط التأكد العلمى مما نذهب إليه ، وإنما أيضا التضاريس والميول المختلفة داخل الرأى العام وهذه لاتقل أهمية عن الصورة الاجتماعية ، فمن الواضح أن القطاع الخاص المصرى له ميول معينة أقل حسما فى العلاقة العربية لمصر من باقى القطاعات ، بل إن تفضيله الأعلى فى حالة التكامل يذهب إلى أوروبا وكذلك القطاع الإعلامى الذى يبدو حسه العروبى أعلى من باقى القطاعات ، بل إن أحكامه السياسية هى التى تقضى بدرجات التعاون الثنائى مع الدول الأربع موضع البحث ، وبينما لايجد الرأى العام فى عمومه غضاضة فى أن يكون عروبيا ومتطلعا للعولمة فى آن واحد ، كاشفا عما يراد لها من آثار إيجابية ، وثقة أكبر فى القدرة المصرية على المنافسة على المستويين الاقليمى والعالمى ، فإن الإعلامى تبدو لديه المسيرة متناقضة وهو يقترب من الحس الشعبى فى كل مايتعلق بالعروبة ولكنه يفترق معه عند الاتصال بالعالم ، ولاتتوافر لديه ذات الثقة فى القدرة المصرية على التنافس .

ويتكرر نفس الشىء عند تقدير السلام المصرى - الإسرائيلى فأثره الإيجابى وصل الى أقصاه فى المسح العام الأول وبنسبة ٨٥,١٪ ، وانخفض بسرعة فى المسح الثانى بسبب الانتفاضة على الأغلب إلى ٦٨,٨٪ ، ولكن القطاع الإعلامى يمثل أدنى الاستجابات حيث سجل ٤٧٪ فقط أثرا إيجابيا مقارنة بـ ٥٩٪ للقطاع الحكومى ، و ٥٧,٣ ٪ للقطاع الخاص ، و ٥١,٥٪ للقطاع الأكاديمى ، وكذلك فإنه يسجل أعلى النسب للآثار السلبية ، حيث بلغت نسبة المسجلين لها ٣٩٪ مقارنة بـ ٣,٣٪ ، و ١٧,٧٧٪ فى المسحين العامين الأول والثانى ، و ٥٨٪ فى القطاع الحكومى ، و ١٤,٦٪ فى القطاع الخاص ، و ٢١,٨٪ فى القطاع الأكاديمى.

ولعل ذلك يعكس درجة المرونة الأعلى لدى الرأى العام ، فعروبيته التى تدفعه إلى إعطاء الأولوية للتعاون مع العرب لاتمنعه من الرغبة فى التعاون مع العالم ، ورغم أنه لايفضل الدخول فى أى ترتيبات شرق أوسطية تشارك فيها إسرائيل ، فإن ذلك لايمنعه من رؤية الآثار الإيجابية للسلام .

ولكن الواضح ايضا من الاستطلاعات أن ذلك ليس هو القول الأخير للجمهور المصرى بالنسبة للتعاون الشرق اوسطى ، فمن الواضح أن هناك حماسا لتقوية العلاقات مع تركيا ، حيث وصل تأييد العينة العامة فى المسح الثانى إلى ٨٢,٩٪ ، وكانت فى القطاع الإعلامى ٨٨٪ ، بينما زادت على ٩٠٪ ، وتكاد تكون الظاهرة نفسها موجودة بالنسبة للعلاقات مع إيران ، فيما عدا أن تأييد القطاع الإعلامى لتقوية العلاقات قفز قفزة كبرى ليصل إلى ٩٧٪ ، بينما حافظ الجمهور العام على درجة التأييد نفسها التى منحها لتركيا . اما بالنسبة لإسرائيل فالواضح أن هناك علاقة ارتباطية لموقف المصريين من العمل على تقوية العلاقات معها مع حالة العلاقات الاسرائيلية - الفلسطينية ، ففى المسح العام الأول الذى أجرى فى الأسبوع الأول من سبتمبر ٢٠٠٠ كانت نسبة المصريين الذين يريدون تقوية العلاقات السياسية الرسمية ٣٣,٨٪ ، والعلاقات الاقتصادية ٣١,٧٪ ، وفى المسح العام الثانى الذى أجرى فى الأسبوع الأول من فبراير ٢٠٠١ انخفض التأييد لتقوية العلاقات السياسية إلى ١٧٪ ، والعلاقات الاقتصادية إلى ١٠,٩٪ ، وارتفعت نسبة المطالبين بالحد من العلاقات السياسية من ٣٨,٩٪ إلى ٦٢,٨٪ ، والحد من العلاقات الاقتصادية من ٤٥,٦٪ إلى ٥٧,٣٪ بين المسيحيين . هذه النسب تعنى ان الانتفاضة الفلسطينية والعدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى قد غيرا من موقف الشعب المصرى ، وبالمقابل فإن التوصل الى السلام من الممكن أن يغير الصورة مرة أخرى ، فالواضح من الاستطلاعات فى حالتى تركيا وإيران أنه لايوجد موانع تجاه التعاون معهما رغم أنهما ليسا بلدانا عربية ، وهو مايمكن أن ينطبق على إسرائيل فى المستقبل إذا ما قامت بالانسحاب الكامل من الأراضى العربية التى احتلتها فى عام ١٩٦٧ .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربي

التاريخ: ٥ مايو ٢٠٠١

سويوز تى . إم 32

ربما يبدو هذا العنوان غير تقليدى، ولكنه سوف يكون معتادا فى قادم الأيام، فقد سبق أن كانت هناك عناوين لرحلات جوية فى المقالات والكتب وأفلام السينما، وكانت كلها تقول معلومات عن شركة الطيران ورقم الرحلة وموعد الإقلاع والبوابة التى ينطلق منها المسافرون، وكان معنى ذلك أن بنية أساسية ضخمة قد تكونت مع اختراع الطائرات فكانت مصانع إنتاجها، والمطارات التى تطير فيها، وشركات تسويق استخدامها تجاريا للسياحة أو للشطارة. الآن لا يوجد كل ذلك بالنسبة لمركبات الفضاء والرحلات إلى العالم الخارجى، ولكن بدايات ذلك كله دخلت إلى الحياة العملية عندما قررت موسكو أن تقبل أول سائح على ظهر مركبتها سويوز تى . إم 32، وبالمصادفة كان الرجل أمريكيا، وبالمصادفة أيضا كان الرجل من رجال الأعمال، وبالمصادفة ثالثا كان الرجل غنيا جدا إلى الدرجة التى جعلته يدفع 20 مليون دولار ثمنا لتذكرة الذهاب إلى الفضاء ومراقبة الكرة الأرضية من خارجها مع قضاء بضعة أيام ممتعة فى المحطة الدولية الدائمة.

وهكذا أصبح السيد دينيس تيتو أول إنسان يذهب إلى الدنيا خارج الكرة الأرضية باعتباره إنسانا عاديا فى الطريق إلى رحلة دفع ثمنها. وهو بالتالى مثل أول إنسان ركب القطار عندما كان يسير بسرعة لا تزيد على ستة كليو مترات فى الساعة، وأول إنسان يركب السيارة بدلا من الحصان، وأول إنسان يركب الطائرة لغير الأغراض العلمية أو الحربية. ولو تخيلنا كل ذلك الذى حدث بعد وجود هذا الراكب الأول فربما عرفنا ما الذى سوف يحدث بعد رحلة دينيس تيتو. القطارات تحولت إلى محطات هائلة، وقدرات فائقة على اختراق المسافات، ونقل البضائع والبشر، وربط أجزاء الدول حتى إنه يصعب تخيل وجود الولايات المتحدة كدولة لو لم توجد السكك الحديدية. والسيارات حدث معها نفس الشىء. وبعد أن كانت أضحوكة وسائل النقل لأنها باستمرار تحتاج غذاء خاصا لا يمكن توافره بذات السهولة التى يتوافر بها غذاء الحصان، فقد اندثر هذا الأخير كوسيلة نقل، وامتدت الطرق الممهدة للسيارات، وبعدها محطات البنزين. ومعها تطورت صناعة هائلة للنفط، وشركات صناعية وتجارية كبرى.

أول سائح للفضاء الخارجى لن يجد أيا من ذلك موجودا، ولكنه سوف يطلق إشارة الانطلاق، ومن المتخيل أن تكون هناك خلال نصف القرن القادم محطات كثيرة فى كل دولة، أو ربما يوضع عدد من المحطات على خط الاستواء وتذهب إليها الطائرات بالركاب الذين ينطلقون منها إلى المركبات الفضائية، التى عليها البقاء لإعادة التموين بضع ساعات فى المحطة الفضائية الدائمة قبل الانطلاق إلى الكوكب المعنى. فكما نجد التكامل الآن بين وسائل النقل المختلفة، حيث يرتبط كل مطار بشبكة الطرق البرية والحديدية وربما البحرية أحيانا، فليس بعيدا أن يحدث ذلك مع دمج وسائل السفر إلى الفضاء معها.

ويبدو أن بعض المشكلات التى عرفناها فى السابق، ونعرف بعضها حاليا عن مصاعب السفر ومشاقه بدأت بالفعل فى الظهور، فبينما كانت مركبة سويوز تستعد للانطلاق ومعها أول سائح فضائى حتى أعلنت وكالة ناسا الأمريكية استحالة حدوث ذلك لأن هناك مشاكل فى الحواسب الآلية للمحطة يقوم المكوك «إينديفر» بإصلاحها وهو يحتل الرصيف الوحيد المتاح فى المحطة، فضلا عن انشغال المحطة بأعمال أخرى منها تركيب الذراع الآلية الكندية «كندرام ٢ حتى

يمكن إعادة مركبة التموين الإيطالية «رافيللو» إلى المكوك. الصورة هنا لا تختلف كثيرا عما يحدث فى أى مطار دولى، عندما يطلب من الطائرات عدم الانطلاق من بلادها لأن، مطار الاستقبال لديه زحمة طائرات، أو أن هناك ظروفا جوية طارئة مثل الضباب والعواصف الرعدية، أو بسبب الإضراب من جانب عمال المطار كما يحدث فى معظم الأيام فى المطارات الإيطالية.

لكن يبدو أن المشكلات التى سوف يواجهها دينيس تيتو أكبر من المعضلات الفنية أو بسبب الظروف الطبيعية الصعبة. فكما ظهر من تطور الأحداث أن هناك عناصر سياسية قد دخلت الموضوع. فالجانب الأمريكى ممثلا فى وكالة ناسا غير متحمس لأن يقوم أول مواطن أمريكى سائح بالذهاب إلى الفضاء الخارجى من خلال مركبة روسية. صحيح أن هناك اعتراضات فنية تثيرها الوكالة لأن الراكب غير مدرب، أو أن البرنامج الفضائى غير مؤهل بعد لاستقبال العامة، أو للخوف من المخاطر الجديدة فى رحلة تحفها مخاطر هائلة بطبيعتها، لكن أيضا ليس مستبعدا أن تكون هناك أسباب أخرى. فالولايات المتحدة لا تريد أن تستعيد أحداثا فى الزمن الماضى باتت ذكرى لا يريد أحد تذكرها عندما سبقت روسيا، أو الاتحاد السوفيتى آنذاك، الولايات المتحدة إلى الفضاء عندما أطلقت أول رحلة يقودها رائد الفضاء يورى جاجارين. أيامها هز هذا الحدث الأعصاب الأمريكية. وناسا لا تريد هزات جديدة بعد أن ظنت أنها قد حسمت سباق الفضاء لصالحها وإلى الأبد. فالوكالة الأمريكية هى التى تدفع الجانب الأكبر من التكلفة للمحطة الفضائية الدائمة لأنها لا تريد لأحد أن يفاجئها بمبادرات جديدة غير محسوبة.

لكن بغض النظر عن الغيرة المهنية، أو استقلال المقدرة الاقتصادية، أو الخلاف فى وجهات النظر الأمريكية والروسية بشأن المسألة الفضائية، فإن الأمريكيين وجدوا مشكلة فى أن يسبقهم الروس الجدد فى المسألة الرأسمالية إلى مسألة تجارية بحتة تعتقد الولايات المتحدة أن ذلك مصدر امتيازها وتفوقها. وهى كذلك لا تقبل بالطريقة البدائية التى بدأت بها روسيا الموضوع حيث سمحت لراكب فضائى واحد دفع 20 مليون دولار فقط بالسفر إلى الفضاء، فما كانت أمريكا سوف تفعله هو أنها سوف تنبئ من خلال مراكز علمية كثيرة كيف أن الخروج إلى الفضاء يطيل عمر الإنسان، وعلى الأرجح قدراته الجنسية أيضا، ومن الجائز أن حالة انعدام الوزن تقضى على كل التجاعيد. وبعد ذلك تفتح الباب للآلاف المؤلفة معلنة أنها سوف تختار طبقة متميزة بحيث يشعر من يذهب بأنه سوف ينتمى إلى صفوة من نوع ما، حيث يذهب واحد تلو الآخر، ربما مصحوبا بزوجته حتى تتحقق السعادة الزوجية أو يتاح لأيهما الخلاص من الطرف الآخر على مسافات بعيدة من الوطن. بعد ذلك كله سوف يتم تحديد السعر، وقد يكون أكبر أو أصغر مما قدرته روسيا، لكنه فى كل الأحوال سوف يكون متصلا بعملية كبرى وشبكة هائلة من المصالح التجارية والصناعية التى ستسدد كل ما دفعته أمريكا على برنامج الفضاء منذ بدايته حتى لحظة جلوس أول السائحين إلى الفضاء فى مقعده فى الطريق إلى السماء. هل هذه أحلام أو تخيلات لا أساس لها، من لا يصدق عليه أن يعود إلى التاريخ، وسوف يجد كل ذلك ممكنا تماما.

البريد الإلكترونى: amseed@ahram.org.eg



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام

التاريخ : ٧ مـايـو ٢٠٠١

حديث المبادرة المصرية ـ الأردنية

السؤال الذى لابد أنه يلح على كل الأذهان هو هل باتت الظروف ناضجة فى مسار الصراع العربى ـ الإسرائيلى لمبادرة سياسية مثل المبادرة المصرية ـ الأردنية لكى تعيد الجميع إلى مائدة المفاوضات بعد فترة من المواجهة الساخنة، أم أن هذه الظروف لم تتضح بعد ويحتاج الأطراف إلى وقت يختبرون فيه أنفسهم ويختبرون فيه الآخرين حتى يصيروا جاهزين لمعاودة التفاوض مرة أخرى، أم أن القضية أكبر من ذلك كله وأن الظروف لا تنضج وحدها وتحتاج إلى جهد آخر يسير فى اتجاهات أخرى لإنضاجها، أم أن المسألة هى أنه لا حاجة لمبادرة من الأصل وأنه يجب ترك الصراع يسير فى حالته الطبيعية التى يوجد فيها حتى يقضى الله أمرا كان مفعولا؟.

الإجابة عن هذه الأسئلة ضرورى للغاية، وربما لو كانت لدينا إجابات واضحة عليها لما حدثت المشاهد المؤسفة التى جرت خلال الأسبوع الماضى عقب زيارة شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلية للقاهرة، حيث بدأ المسلسل وكأن اختراقا كبيرا أعلنه الرئيس مبارك لوقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات خلال أربعة أسابيع قد تم، وبعد ذلك حدث تراجع من قبل بيريز، واندهاش من قبل الرئيس عرفات، لأن اتفاقا سعى إليه قد تم، وغموض من قبل وزير الخارجية عمرو موسى، منذ كانت زيارة بيريز مجرد مشروع حتى حديثه عن الاتفاق الذى تم أم لم يتم، ثم تراجع بيريز عن التراجع قائلا: بحدوث سوء فهم فى الترجمة وإقراره بحدوث تفاهم. ووسط ذلك كله فإن الواقع على الأرض لم يتغير فى أى اتجاه، فالمواجهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية مستمرة، وفى أوجها من حيث التصعيد الإسرائيلى لعمليات العدوان الدموية حتى شملت أراضى محررة تماما وتحكمها اتفاقات أوسلو، ومن حيث المقاومة الفلسطينية التى صعدت من أعمالها هى الأخرى. وبرغم أن المواجهة بين الطرفين ليست متكافئة تماما، إلا أن حصاد الأشهر السبعة الماضية يقول: أولا إن الطرفين تحملا خسائر فادحة، وثانيا : إن هذه الخسائر حتى هذه اللحظة لم يصل أى منهما إلى النقطة التى تدفعه للعودة إلى المفاوضات مرة أخرى.

الخسائر الفلسطينية وصلت إلى ما يقارب ثلاثة مليارات من الدولارات، وارتفعت نسبة البطالة منذ بداية الانتفاضة إلى ٦٠٪ فى غزة و٤٠٪ فى الضفة، مقابل ١١٪ قبل الانتفاضة، وزاد معدل الفقر حتى ٤٠٪، أى أكثر من ثلث الشعب الفلسطينى، أو نحو مليون شخص، وكان هذا الرقم ٦٤٥ ألفا فى الشهر الأول من عام ٢٠٠٠، وبلغت الخسائر المباشرة لاستمرار إغلاق مطار غزة أربعة ملايين دولار، وخسائر قطاع المقاولات ١٠٠ مليون، والصناعة ٨٠٠ مليون، والإسكان ٢٦ مليونا والطاقة ٢٣ مليونا. وحتى نهاية شهر أبريل كان واقع المساعدات العربية لايزال محدودا للغاية، وبينما تعهدت الدول العربية فى قمة القاهرة بدفع ٦٩٧ مليون دولار من أصل المليار المقرر لصندوقين لدعم القدس والانتفاضة أوكلت إدارتهما إلى البنك الإسلامى للتنمية ومقره جدة، فإن البنك لم يتلق إلا مبلغ ٣١٢ مليون دولار لم يدفع منها سوى ١٠ ملايين دولار للسلطة الفلسطينية ومنظمات فلسطينية غير حكومية صرف منها فعليا ثلاثة ملايين دولار فقط.

وعلى الجانب الآخر فقد أدت الانتفاضة إلى التسبب فى أسوأ أزمة سياحية فى تاريخ إسرائيل، وانخفض عدد السياح إلى ٥٠٪ مما كان عليه الحال قبلها، وتدنت عائدات القطاع الفندقى بنسبة ٢٧٪، كما طالت الأزمة حركة المطارات والتنقل بصورة لم يسبق لها مثيل. ويعانى قطاع البناء والزراعة الشلل تقريبا، ووفقا لبعض التقديرات بلغت تكلفة المواجهة العسكرية، على الجيش الإسرائيلى مليون شيكل يوميا، وإذا استمر الحال على ذلك فسوف يدخل الاقتصاد الإسرائيلى، مرحلة كساد عميقة. وفى الشهر السادس من الانتفاضة، تم عمليا تقويض استراتيجية الاستيطان، فهناك حصار على المستوطنات يحولها إلى معازل منفصلة، وهناك حركة نزوح من العديد منها، بالإضافة إلى تراجع ملحوظ فى تسويق الوحدات السكنية داخل المستوطنات، وطبقا لبعض التقارير فإنه خلال الأشهر الستة السابقة لم تعقد صفقة واحدة للاستثمار العقارى، ويقوم الجيش الإسرائيلى بتوزيع الخرائط يوميا خاصة للمستوطنين تبين الطرق الآمنة التى يمكن أن يمروا منها، كما بدأ توزيع الستر الواقية من الرصاص عليهم، وهناك إنفاق بملايين الدولارات لتحصين سيارات وشاحنات المستوطنين وبعض المستوطنات.

وبرغم هذه الخسائر الكبيرة على جانبى الصراع، فإن ما صدر عنهما حتى الآن لا يقول باستعدادهما لإدراك الحقائق الجديدة التى ولدتها المواجهة، والتى تقضى بأن حالة الاحتلال الإسرائيلى ـ ككل حالات الاحتلال الأخرى ـ لابد لها أن تنتهى من خلال عملية تفاوضية تقوم بتنظيم عملية جلاء القوات الأجنبية، وضمان تحقيق الاستقلال وحق تقرير المصير للشعب المحتل. فرد الفعل الشعبى الفلسطينى، بالإضافة إلى رد الفعل الرسمى المندهش، تجاه الإعلان عن بدء تطبيق المبادرة المصرية ـ الأردنية كان ربطا ما بين المبادرة والقضاء على الانتفاضة، وليس ـ كما هو واضح ـ تحقيق أهدافها فى تحقيق الجلاء الإسرائيلى عن الأرض الفلسطينية. وبشكل ما فإن التصريحات التى أطلقها قادة الانتفاضة قالت أن الانتفاضة سوف تستمر حتى تحقيق الجلاء والاستقلال ، ومن ثم لا حاجة للتفاوض والمبادرات المؤدية إليها، وهى حالة تعترى كل حالات التحرر الوطنى فى بعض مراحلها، حيث يطرح شعار لا مفاوضة إلا بعد الجلاء، حتى لو لم يكن مفهوما لماذا سيكون هناك تفاوض إذا تم الجلاء بالفعل؟.

وإذا كان ذلك هو الحال على الجانب الفلسطينى القريب للغاية من مصر والأردن، فإن الجانب الإسرائيلى بعد تردد قرر إجهاض المبادرة بطريقته الخاصة. فانتخاب شارون وتشكيل حكومته عبر عن تغير جوهرى فى الحالة الراهنة للشعب الإسرائيلى هى الأشد جنوحا نحو اليمين، وبرغم وجود شواهد على أن نبضا قد بدأ يدق فى عروق معسكر للسلام فى إسرائيل ، أكثر وضوحا عن أى وقت مضى فى مسألة الجلاء عن الأراضى العربية المحتلة، فإن هذا المعسكر الجديد لايزال فى بدايات تشكيله الأولى، ومن الصعب القول إنه سوف يكون مؤثرا خلال أشهر قليلة. معنى ذلك أن الحالة اليمينية الإسرائيلية لم تتغير بعد، ولاتزال رؤيتها فى إرجاع المصداقية للرادع الإسرائيلى، وتخفيض التوقعات الفلسطينية فى المفاوضات قائمة. وفى الحقيقة أنه طوال الفترة الماضية ومنذ انتخاب شارون فإن الموقف الإسرائيلى خلال كل الاتصالات التى بينه وبين السلطة الفلسطينية والأطراف الأخرى المعنية لم تخرج عن طلب وقف الانتفاضة بحيث لا يتلوها شىء أكثر من الجلاء عن المنطقة «ب» وتحسين أحوال الفلسطينيين من خلال اتفاق انتقالى طويل الأمد، وتأجيل الاتفاق حول الحل النهائى إلى الأبد. وهو موقف يبعد بعد السماء السابعة عن الموقف الفلسطينى والعربى الذى يقول إن إنهاء العنف يتطلب العودة إلى تفاهمات مؤتمر شرم الشيخ، ووقف الاستيطان باعتباره يشكل أقصى درجات العنف، واستئناف المفاوضات من النقطة التى وصلت إليها فى طابا على أساس من مرجعية الأرض مقابل السلام.

ولذلك لم يكن مدهشا ما قام به بيريز، فهو ـ باعتباره بات يمثل وجه شارون المحسن ـ لا يريد قطيعة مع المبادرات التى تتحدث عن فكرة التفاوض، ولكنه التفاوض حول المبادرة يجرى تحت أقسى درجات استخدام السلاح. والنقطة الجوهرية التى يريد الحديث حولها هى الفترة الزمنية الواقعة بين وقف العنف واستئناف المفاوضات، وهو يريدها طويلة للغاية، وهى ليست هدنة، وإنما تطبيقا لاستراتيجية شارون فى الحلول الانتقالية طويلة الأمد. معنى ذلك أن الأطراف المباشرة ليست جاهزة أو ناضجة بعد للتعامل مع مبادرة تحاول حمل الأطراف إلى النقطة التى يمكن من خلالها تحقيق ما أوشكا على التوصل إليه فى شهر يناير الماضى.

ولا أظن أن ذلك خاف على القيادة المصرية، فبحكم خبرتها فى عملية السلام وعمليات التفاوض طويل المدى، فإنها تعلم أنه لا يوجد ما ينضج أطرافا على طرفى المواجهة سوى عدم الاستسلام لحالات اليأس والقنوط وإنما الاندراج النشيط فى مبادرات واحتكاكات تفاوضية تعطى كليهما النافذة التى يخرج منها فى لحظة وصوله للحقيقة، وهى أنه آن الأوان للجلوس على المائدة مرة أخرى. وحتى نصل إلى هذه النقطة فلا ينبغى الاندهاش من تكرار ما حدث في الأسبوع الماضى، فهى أيام صعبة على الدبلوماسية المصرية، أعانها الله على الإجابة عن أسئلة كثيرة ربما لا توجد لها إجابة على الإطلاق!!.

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام الاقتصادي

التاريخ: ٧ مايو ٢٠٠١

هوامش على لقاء الإعلاميين العرب

المناسبة

كانت حفل تسليم جوائز الصحافة العربية المكتوبة والمرئية في مدينة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة يوم الثلاثاء الاول من مايو، والحدث كان لقاء ما يصل الى ٢٠٠ من الاعلاميين العرب على اختلاف طوائفهم الفكرية والعقيدية وحتى بين الاجيال المتعددة ليس فقط لحضور الاحتفال وانما ايضا للمشاركة في اكثر من ندوة عن الاعلام الرسمى وغير الرسمى واستخدامات الانترنت والبرامج الحوارية في المحطات الفضائية العربية. ووسط كرم حاتمي من السلطات والقيادات في الامارة الفتية، وترحيب شعبي واضح بصحبة النخبة الممثلة لاقطار عربية عديدة، جرى الكثير من النقاشات والحوارات معظمها ساخن وقليلها هادي،، ولكنها كلها تتم بدرجة عالية من الرفاقية بين أصحاب مهنة درج الجميع على تسميتها مهنة البحث عن المتاعب، ولكن بدا للجميع ان المتاعب زادت كثيرا خلال الفترة الاخيرة.

الهامش الاول على اللقاء جاء من المكان ذاته، فمدينة دبي تمثل في العموم حالة عربية جديدة، ومن المؤكد ان هذا الجديد لايعود الى الثروة النفطية فنفط الامارة ليس كثيرا ولا يمثل غالب دخلها، ولايعود للبذخ الشديد الذي يحيط بكل شوارعها ومبانيها وخاصة ذلك الفندق الذي نزل فيه الجمع والذي ينتمى الى ايام هارون الرشيد بأكثر مما ينتمى الى القرن الواحد والعشرين. وعلى الارجح فإن هذا الجديد يعود الى مفهوم حديث لدولة المدينة حيث يوجد عدد من السكان يمكن التعامل المباشر معهم فرادي وجماعة، وقيادة تحاول من خلال الاتصال خلق تقدم يقوم على السرعة وعلى الارتباط مع العالم الحديث واقتصادياته الجديدة القائمة على الابتكار والتجديد في مجالات الاعلام والخدمات وكل ما يتعلق بأدوات الاتصال. ورغم ان المدينة او الامارة هى جزء من دولة اكبر هي دولة الامارات العربية المتحدة، فإن المراقب سوف يجد استقلالية واضحة تليق بدولة فيدرالية بالفعل، وبالتالى تضع امام الفكر العربى، الذى عشق الدولة المركزية واضاء لها الشموع وبكى على بابها واعتابها، وسيلة فعالة لخلق حيوية الدولة من خلال التنوع والمنافسة، وادارة التنمية عن طريق السرعة وليس الحجم، وبالتالى تجاوز النزعات الانفصالية والتمزيقية داخل الوطن الواحد.

الهامش الثانى ورد على نوعية الملتقين في المدينة على موعد مع احتفال الجائزة او الجوائز، فأ صل الموضوع واللقاء جاء من اتحاد الصحفيين العرب الذى التقت رغبته مع قدرة سمو الشيخ محمد بن

راشد آل مكتوم ولى عهد دبي علي العمل من اجل تقدم الصحافة العربية من خلال تشجيع الصحافيين العرب على الابداع ،وتكريم المتفوقين والمتميزين. ولكن منطق الاشياء والتطور اضاف جوائز اخرى للصحافة المرئية، وبالتالى حضر اهل التليفزيون والصور وخطفوا الاضواء من اهل الكلمة المكتوبة. كان واضحا ان النجم العربى الجديد، وربما البطل كذلك، لم يعد فارس الكلمة المكتوبة او الشعر المقفى، او الفلسفة العميقة، وانما نوعية جديدة من اهل الكلمة القصيرة والسريعة ، وتعتمد جاذبيتهم على علاقة خاصة او «**كاريزما**» تربطهم بالمشاهد او المتلقى.

ولمفاجأتى كان اكثر الحاضرين شعبية «**والشعبية هنا تعنى أشياء كثيرة من أول العناية الخاصة من الرسميين الى حالة اللهفة من المشاركين او النظارة**» مذيعا تليفزيونيا قال عنه الناس انه يقدم برنامجا شهيرا يقوم علي الالغاز ويكسب فيه المرء - إذ فاز - مليونا من الريالات السعودية، وهو قدر من المال ربما كان اكثر مما ربحه توفيق الحكيم والعقاد وطه حسين ولويس عوض مجتمعين خلال كامل حياتهم. وربما كان الاهم من ذلك ،وبعيدا عن الصفات الشخصية المتأنقة والمعجبانية فى معظم الاحوال، فإن هناك ابطالا بالفعل فى الصحافة المرئية، فالكاتب الصحفى يستطيع ان يكتب كتبا فى الانتفاضة الفلسطينية دون ان يغادر مكتبه ، واذا فعل وزار الديار المنتفضة فانه سوف يفعل ذلك من خلف جدار، أما الصحفى التليفزيونى فإن عليه ان يخوض بكاميراته خطوط النار حتى يلتصق بالحدث وفى أحيان كثيرة يكون جزءا منه.

ولعل مشهد المذيعة ليلى ابو عودة مراسلة تليفزيون ابوظبى فى القدس، وهى تعرج فى أروقة الفندق وقاعات اللقاء بسبب الرصاصة الاسرائيلية الغادرة التي اصابتها فى فخذها اثناء عملها، كان شهادة حية على واقع بطولى. وعندما تم تسليم الجوائز للصحافة المكتوبة كان كثير من الاعمال الفائز يرتبط بالانتفاضة، وفى الكلمات القصيرة للفائزين حرص كل منهم علي الاشارة للانتفاضة بطريقة او بأخرى. ولكن الحماس والتصفيق كان اكثر بكثير عندما بدأت الجوائز للصحافة المرئية ، كانت الصورة التى قدمها الفائزون مشحونة بمشاعر كثيرة للغضب والحماسة والتسجيل لبربرية اسرائيل ووحشية عسكريتها تجاه شعب أعزل. وبشكل مابدت الصورة تكثف وتشحن البشر ربما

بأكثر مما فعل عنترة بن شداد بشعره في الأزمنة القديمة، أو كثير من القوميين العرب فى الأزمنة الحديثة من خلال الكتابة فى الصحف والكتب.

الهامش الثالث على اللقاء والملتقين انه رغم الحماس للانتفاضة الفلسطينية التى فرضت نفسها على كل الندوات والاحاديث ، فانها لم تخضع لنقاش جدى. فبشكل مابدأ ان الاعلاميين العرب يحاورون شخصا ما، او طائفة ما، لا وجود لها بالقاعة او المكان ولا تؤمن بأهمية الانتفاضة ودعمها من اجل تحرير الاراضى الفلسطينية. هذا الحوار مع المجهول غير المتواجد علي الاقل فى مدينة دبى حرم الانتفاضة والشعب العربى من الاستفادة من هذا الجمع من أكثر القوى حيوية في المجتمع العربى فى تقديم فهم حقيقى ومتقدم للانتفاضة يعين على استمراريتها وقدرتها على تحقيق المراد منها. فرغم كل التأييد الحماسي للانتفاضة فإن احدا لم يتساءل ماهو الهدف منها ليس بالنسبة للهدف العام وهو التحرير ،وانما موقعها فى الاستراتيجية الفلسطينية للتحرير، وما يترتب عليه من تكتيكات في كل مرحلة . ولم يطرح احد علي كثرة النقاد والمحللين تحليلا اجتماعيا للانتفاضة ومكوناتها السياسية والنضالية والفكرية ، بل وحتى الجغرافية، وبشكل ماكان الجميع يزيحون الاسئلة الجادة والمقدرة للانتفاضة حقا، ويضعونها جانبا لحساب التأييد للانتفاضة الذي لا يختلف عليه أحد من البداية.

الهامش الرابع ظهر من ان المشاركين جنحوا فى بعض الاحيان الي اعتبار الانتفاضة هدفا ومهمة للاعلام العربي علي كافة انواعه المكتوبة والمرئية،، وربما لن يختلف احد على نبل المقاومة الفلسطينية واهمية الالتفاف حولها، ولكن المشكلة ان كل البلدان العربية لديها قضايا اخرى تشغلها احيانا عن الهدف القومي. وقد ظل الاعلاميون المناضلون من اهل فلسطين يتعجبون طوال الوقت من الحماس الفائق لاخوانهم في كل الوطن العربي تجاه المقاومة الفلسطينية فى الوقت الذي تراجعت فيه انباء الانتفاضة الى مكانة متأخرة فى نشرات الاخبار العربية. ورغم الالحاح في طرح السؤال اكثر من مرة، فقد تم تجاهله من الاعلاميين الحاضرين، على امل ان يستقر الجميع على مسئولية قوى خفية اسمها «**النظم الحاكمة**» بينما لا يتحمل احد من الحاضرين مسئولية تذكر.

ولكن الاخطر من ذلك، ان المقاومة لم تكن هى الهدف الوحيد المقرر للاعلام العربى، ففى احيان كثيرة كان تكوين الشعور بالمواطنة فى الدول العربية، وهو هدف نبيل ولاشك، وخاصة في العالم العربى

الآن فربما تواجه مصر موقفا مماثلا لما حدث منذ أربعة أعوام، وهو موقف لا يحدث نتيجة ما يجرى فى اسيا وإنما نتيجة ما يحدث فى الاقتصاد العالمى كله، ونرجو هذه المرة ألا يتم استبعاد آثار ما يحدث على الاقتصادى المصرى على أساس الادعاء بضعف الروابط بينه وبين الاقتصاد العالمى، أو لأن ما يجرى فى العالم يخصه ولا يخصنا، أو لأن العالم كله يخطئ بينما نحن لانعرف سوى الصواب، أو كما هى العادة فإن الزلازل تصيب الآخرين أما نحن فى مصر المحروسة فلا مساس ولاضرر.

فقد أشار تقرير التجارة والتنمية الذى أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يوم٢٤أبريل الماضى إلى بعض الاحتمالات المتشائمة التى قد تؤدى إلى ركود اقتصادى على المستوى العالمى. فقد كان الأداء الاقتصادى العالمى فى عام٢٠٠٠ أفضل من أى عام مضى خلال العشر سنوات الماضية ، وسار الارتفاع فى النمو إلى كل المناطق فى العالم ، فقد استعادت الاقتصادات الاسيوية الكثير من عافيتها، وكان الانتعاش أكبر مما هو متوقع فى أمريكا اللاتينية والبلدان التى تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فى أوروبا الشرقية ، والمدهش أن ذلك حدث فى ظل ارتفاع كبير فى أسعار النفط، ولكن كما يبدو فإن الإنفاق الهائل الذى تم على تصحيح انتقال أجهزة الكمبيوتر إلى الألفية الجديدة، والنمو الكبير فى الاقتصاد الأمريكى، والتوسع العالمى فى الاقتصاد الجديد، كل ذلك أدى إلى نمو الاقتصاد العالمى بما مقداره ٤٪.

ولكن كل هذه الأخبار الحسنة تغيرت على مدى الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ وأوائل العام الجديد، إذا بدأ الاقتصاد الأمريكى يتباطأ تباطؤا حادا نتيجة أسباب متنوعة قد يكون منها الهبوط الطبيعى بعد فترة صعود طويلة، وقد يكون منها تراجع الطفرة فى التكنولوجيات العالية فى اقتصاد الولايات المتحدة مما أدى إلى حدوث انخفاض فى الإنفاق الاستثمارى زادت حدته من جراء ضعف ثقة المستهلكين ومخاطر حدوث خسائر كبيرة فى الوظائف فى القطاعات الاقتصادية الجديدة والقديمة على السواء. والمشكلة هنا أن التباطؤ فى الاقتصاد الأمريكى لايوجد ما يعوضه فى الاقتصاد العالمى ، فأوروبا التى تخطت فى عام٢٠٠٠حاجزالـ ٣٪ للنمو لأول مرة منذ أكثر من عقد، عادت المؤشرات مرة أخرى لكى تشير الى وجود حالة تباطؤ، ويقول التقرير بصراحة «**ان الاتحاد الأوروبى يبدو عاجزا عن اختبار حدود نموه المحتمل كما فعلت الولايات المتحدة خلال النصف الثانى من الستينيات**».

ويقول التقرير أيضا : «**ومن غير المحتمل أن تستطيع اليابان ملء هذا الفراغ بالنظر إلى انتعاشها الهش وما تتسم به سوق**

الولايات المتحدة من أهمية بالنسبة لها. فتوسعها الذى نشأ حديثا والذى بدا قويا فى النصف الأول من عام ٢٠٠٠ قد قام على أساس ارتفاع صافى الصادرات، ولكنها عادت إلى تسجيل نمو سلبى فى الربع الثالث من السنة.فانخفاض قيمة الدولار وضعف الطلب فى سوق الولايات المتحدة يلقيان عبء الانتعاش على الطلب المحلى القوى. ولكن بالنظر إلى أن الاستثمار المحلى لايزال مرتبطا بالصادرات ارتباطا وثيقا، وحيث إن البطالة قد عادت لتتخذ اتجاها تصاعديا، فإن الجهة التى ستأتى منها القوة الدافعة ليست واضحة على الإطلاق».

وإذا كان الأمل أقرب إلى الغياب بالنسبة للأحوال الاقتصادية فى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، فإنه ليس متصورا أن يأتى من أى مكان آخر، فبقية الاقتصادات العالمية مرتبطة ارتباطا وثيقا بهذه الاقتصادات الثلاثة التى تنبع منها الأغلبية الهائلة من التفاعلات الاقتصادية الدولية . وفى الحقيقة أنه يبدو أن التباطؤ فى الاقتصاد الأمريكى ليس مثل التباطؤ فى الاقتصادات المتقدمة الأخرى لأنه يعتمد فى درجة كبيرة منه على نمو الاستيراد ، وبالتالى يؤدى إلى انتعاش اقتصادات الدول الأخرى ، وخاصة فى العالم النامى. وكان الانتعاش الحادث فى الاقتصادات الآسيوية راجعا فى جزء منه إلى النمو الهائل فى الاقتصاد الأمريكى خلال السنوات الماضية، وكان للصادرات إلى الولايات المتحدة التى تشكل ٢٠٪ من الناتج المحلى فى ماليزيا ، و١٠٪ فى تايلاند ، و٧٪ فى كوريا الجنوبية أثر كبير فى خروج هذه الدول من أزمتها .

وبهذه الطريقة فإن عدوى التباطؤ سوف يتم انتقالها من خلال التدفقات التجارية إلى هذه البلدان والبلدان الأخرى ، ومن الجائز أن يتم انتقالها من خلال قنوات أخرى مثل الاسواق المالية وأسواق العملات التى سوف تكون لها تقلصاتها الناجمة عن التغيرات السلبية فى الاقتصاد الأمريكى. وما يهمنا هنا ليس فحص الحالة بتفاصيلها فذلك شأن المتخصصين، ولكن ما يهمنا أن هناك حالة دولية خاصة بالاقتصاد العالمى ، وهى - على الأرجح - سوف يكون لها آثار على الاقتصاد المصرى الذى لايزال يعانى من آثار التباطؤ خلال العامين الأخيرين . وبالطبع فإن التنبيه لهذا الموضوع لايعنى أن يعطى البعض فرصة لكى يلقى مصائب حالتنا الحالية على مشكلات العالم المتعددة، ولكن الأجدى أن نبحث فى الموضوع ونتعلم منه، ونعمل على أن تكون الخسائر أقل ما يمكن ، ومن يعرف فقد تكون هناك مكاسب وفرص يمكن انتهازها

الذى يشكو كثيرا من كون سكانه هم رعايا وليسوا مواطنين فى اغلب الاحيان. ومن المدهش انه فى هذا الاطار تمت الاشادة للغاية بالاعلام اللبنانى نظرا للكفاءة والحرية التي يتمتع بها في مواجهة انعدام الكفاءة وانعدام الحرية او قلتها بالنسبة لبقية الاعلام العربي، ومع ذلك فإن احدا لم يطرح ابدا شيئا عن نصيب الاعلام والصحافة المكتوبة والمرئية في تحقيق هدف المواطنة اللبنانية التي يبدو انه لايزال بعيد المنال فى مواجهة العشائرية والطائفية المستعرة التى تجعل كل العرب يضعون ايديهم على قلوبهم خوفا من حرب اهلية جديدة. على اية حال فإن المواطنة وضعت احيانا في اطار اهداف اخرى منها التحديث والتطور بصفة عامة والاقتصادى والتكنولوجى بصفة خاصة تمشيا مع روح العصر وحالة المرحلة. المشكلة هنا ان كل هذه الاهداف للاعلام العربى ليست متطابقة او متوازية في معظم الاحوال، وفى أحيان كثيرة فإنها تثير تناقضات صعبة ومؤلمة، ولكن الموضوع لم يكن مهما الى هذه الدرجة حتى أن احدا لم يتبين هذه الحقيقة.

الهامش الخامس ورد علي الخاطر مع ندوة البرامج الحوارية، فعلى المنصة كما هى العادة فى كل ندوات لقاء الاعلاميين كان هناك ممثلون للصحافة المكتوبة والمرئية الخليجية والشامية «**ملاحظة: في ندوات التجمع الخمسة لم يوجد متحدث مصرى او متحدث ينتمى الى عرب افريقيا، ولولا ان الاستاذ صلاح الدين حافظ ادار لقاء عن العمل النقابى. ربما بحكم منصبه كأمين عام لاتحاد الصحفيين العرب. لحدث تصور خاطىء باستبعاد اعلامى اكثر من ثلاثة ارباع الامة العربية لانهم لا يتمتعون بالحكمة الكافية**»: ممثل لتليفزيون MPC، واخرى عن تليفزيون IPC اللبنانى، والثالث فيصل القاسم عن قناة الجزيرة. وبينما كان حديث النجمة العراقية الاولى، واللبنانية فى الثانية داعيا لأن

مرحلة الانبهار فى البرامج الحوارية قد انتهت وانه آن الآوان لنظرة اخرى جديدة، فإن الأخير وضع على أكتاف الاعلام العربى مهمة تحقيق التحول الديموقراطى. وجاء المنطق حماسيا، فالديكتاتورية مستحكمة بسبب نظام تعليم دنلوب الانجليزى الذى اشاع التلقين فى مصر، وبالتالى اضاع الحرية، وامتد الاستبداد منه الى الأسرة والمدرسة والشارع والمؤسسات التى باتت جميعها تقوم على التلقين والحفظ

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام الاقتصادي
التاريخ: ٨ مايو ٢٠٠١



برعاية الرئيس محمد حسني مبارك، انعقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم العالي في ١٣ فبراير ٢٠٠٠، وأكد الرئيس في رسالته إلى المؤتمر على أنه في العصر الحالي، الذي يسيطر فيه العلم والتكنولوجيا يبدو من الضروري تطوير التعليم العالي والجامعي بما يتناسب ومستجدات هذا العصر. وعلى الرغم من أن القضية الرئيسية هي تطوير التعليم العالي بصفة عامة، إلا أن النقاش تمحور أساسا حول مسألة فرعية هي توزيع ساعات العمل وتخصيصها بين الأجيال المختلفة، وبما أن مشروع القانون المطروح أشمل بكثير من تلك المسألة، حيث يطرح رؤية عامة أو فلسفة متكاملة لتطوير التعليم العالي، كان لابد من السباحة ضد تيار النقاش الجاري، ومحاولة طرح أسئلة من نوع آخر، إضافة إلى ما يثار، والتوجه بها إلى المسئول الأول عن التعليم العالي في مصر، وهو الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي.

والأهرام الاقتصادي. لأهمية الموضوع أو الحوار. ينشر النص الكامل للمناقشات التي جرت في البرنامج التليفزيوني وراء الأحداث الذي يعده ويقدمه د. عبد المنعم سعيد رئيس مركز الدراسات السياسية بالأهرام. وفيما يلي نص الحوار.

د. عبد المنعم : أثار مشروع القانون الذى بدأ الإعداد له لتطوير الجامعات قضية تطوير التعليم العالى بشكل عام فى مصر، لكن بشكل فرعى احتدم النقاش حول موضوع تنظيم عملية التدريس بين الجيل الأكبر سنا (الأساتذة المتفرغون) والجيل الأقل سنا (الأساتذة العاملون)، وأود أن نبدأ بمناقشة هذه القضية الصغيرة ثم ننطلق إلى القضية الأكبر، فما هى تفاصيل الخلاف الموجود حاليا بصدد هذه القضية.

د. مفيد: للأسف كثيرا ما يصدر البعض أحكاما دون أن تكون مبنية على معلومات صحيحة، بل وأحيانا أخرى تكون بدون أية معلومات. فبالنسبة لجزئية توزيع أعباء التدريس، فإن المجلس الأعلى للجامعات - الذى يضم جميع رؤساء الجامعات، وخمسة من رؤساء جامعة سابقين، ونخبة ممن لهم خبرة فى قضايا التعليم، أى أن هناك تكاملا بين من يمارسون العملية التعليمية، وبين من لهم خبرة سابقة - أصدر قرارا بشأنها فى الجلسة الأخيرة فى ٣٠ أبريل. وهو بصدد مناقشة قضية بدء الدراسة فى العام الجامعى الجديد، وكيفية الاستعداد له، من حيث نظام القبول، ومكتب التنسيق، والمدن الجامعية والكتب الجامعية، فهذه مسئولية المجلس الأعلى للجامعات.

د.عبد المنعم : ما هى علاقة المجلس الأعلى للجامعات بوزير التعليم العالى؟

د. مفيد: وزير التعليم العالى، بحكم وظيفته، هو رئيس المجلس الأعلى للجامعات.

د.عبد المنعم : كيف تؤخذ القرارات فى المجلس، هل تؤخذ بالتصويت أم بالتداول وبناء توافق؟

د. مفيد: القرارات تؤخذ بالتصويت، إنما عادة ما تصدر آراؤنا بتوافق الآراء، لأننا نعقد جلسات طويلة نتناقش، ونستمع، حتى نتفق على رأى، إنما إذا ما اختلفنا فى قضية من القضايا، فإننا نلجأ إلى التصويت.

د.عبد المنعم : معنى ذلك أن المجلس هو المسئول عن التعليم الجامعى فى مصر وتطويره وتنظيم العمل فيه.

د. مفيد: المجلس الأعلى للجامعات، الذى يحكمه قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢، هو المسئول عن وضع سياسات التعليم الجامعى، فهو المسئول عن أن يضع من الضوابط والفلسفات والتوجيهات والقواعد ما يؤدى إلى أن تعمل الجامعات بصورة أفضل. كما أنه مسئول عن التنسيق بين أعضاء هيئة التدريس أيضا بنص صريح.

أعود مرة أخرى إلى قضية التدريس. لقد كان هناك باستمرار على مر السنوات السابقة شكوى من بعض الأساتذة حول من يدرس فى مرحلة الليسانس أو البكالوريوس، ومن يدرس فى مرحلة الدراسات العليا. وفى بعض الأحيان تحدث خلافات، ويتدخل عميد الكلية لحلها، ويتدخل رئيس الجامعة خلالها، لدرجة أنها وصلت فى بعض الأحيان إلى أن تصدر قرارات من مجالس الكليات مثل مجلس كلية الحقوق بجامعة القاهرة، حيث أصدر قرارا بأن الدراسات العليا يدرس فيها الأساتذة بعد سن الستين، أى الأساتذة المتفرغون. أما ما قبل سن الستين، أى الأساتذة العاملون، فيقومون أساسا بالتدريس فى المرحلة الجامعية الأولى. بل وفى بعض الأحيان وصل الأمر وللأسف لدرجة الذهاب إلى القضاء لحسم الخلاف حول توزيع الدروس. ومما لاشك فيه أن هذه المسألة لا تتفق والقيم الجامعية.

وكانت تلك القضية تثار كل عام أمام المجلس الأعلى من بعض رؤساء الجامعات. ولكن المجلس كان يترك هذا للأقسام العلمية، على أساس أنها كفيلة بحلها، لأن الظروف تختلف بالطبع من قسم إلى آخر. ولكن مع هذا العام الجديد وجدنا أن حدة الخلافات بدأت تزيد، لأن عدد الأساتذة أكثر من ستين يزداد.

د.عبد المنعم : كم عددهم، أى الأساتذة المتفرغون؟

د. مفيد: تكاد نسبتهم تقترب نسبة للأساتذة العاملين. تكاد تقترب من النصف، أما نسبة لأعضاء هيئة التدريس ككل، من مدرس حتى أستاذ، فإن النسبة تدنو من الربع. وتختلف تلك النسبة من كلية إلى أخرى، فهناك كلية يوجد بها أساتذة متفرغين كثيرين، وكلية أخرى يقل بها هذا العدد.



د. مفيد شهاب

أعود إلى القرار فأقول أن من واجب المجلس هنا أن يتصدى لمنع هذه الخلافات، فيعطى نوعا من الإطار العام، أو نوعا من الضوابط التى تسهل على الأقسام حل هذه المشكلات، فكان أن قرر «يتحمل الأساتذة العاملون أعباء التدريس فى المرحلة الجامعية الأولى (بكالوريوس أو ليسانس) بصفة أساسية، وذلك فى حدود الساعات المقررة للمدرسين، والأساتذة المساعدين، إلى آخره، ويتم توزيع باقى الساعات على الأساتذة المتفرغين». بمعنى أن الأساتذة العاملين (مدرس، أستاذ مساعد، أستاذ)، يتحملون العبء بصفة أساسية، فإن كان العبء أكبر والعدد لا يكفى، فمن الطبيعى أن الأساتذة المتفرغين يساعدونهم. فى المقابل يقول القرار «ويقوم الأساتذة المتفرغون بحكم ما لديهم من خبرة وما يمثلون من مدارس علمية متميزة بعبء التدريس فى مرحلة الدراسات العليا بصفة أساسية، ولكن ليس هناك ما يحول أن أحد الأساتذة العاملين يدرس جزئية معينة فى الدراسات العليا».

د.عبد المنعم : هناك نقد يوجه لذلك. فبعض الأساتذة فوق الستين يمثلون مدارس فكرية كبيرة فى الحقل العلمى الخاص بكل منهم. وبالتالى فإن هناك من يرى فيما تقدم حرمان للطلبة فى المرحلة الجامعية الأولى أن يتعلموا منهم ويتأثروا بهم، فهناك الدكتور مفيد شهاب فى القانون الدولى، ود. حامد سلطان ود. كمال أبو المجد فى القانون الدستورى، إلى آخره. ومما لاشك فيه أن تأثر الطالب الجديد بهذه المدارس الفكرية أكبر بكثير من تأثره بالأستاذ الذى مازال فى المرحلة الأولى من حياته الجامعية، أى فى مرحلة التأليف.

د. مفيد. هذا صحيح. إنما يبقى فى النهاية أن المسألة ليست ضوابط بمعنى حرمان الأساتذة المتفرغين بعد سن الستين من التدريس، فهذا غير وارد. وكل ما يهدف إليه المجلس الأعلى من هذه الضوابط هو أن يتم التنسيق والتكامل بين الاثنين. فلا يحرم شباب الأساتذة من حق التدريس، وفى نفس الوقت لا يحرم الطلاب من فائدة الأساتذة الكبار. ولذلك أضاف القرار «ويكون لكل قسم علمى حسب ظروفه ومقتضيات الدراسة به أن يضع من الضوابط والقواعد ما يتناسب مع متطلبات العملية التعليمية». فالقضية ببساطة ليست حرمان. إنما إفساح الطريق لجيل شباب الأساتذة. الذى يشكو من أنه لم تتح له فرصة تدريس جزء من المقرر. وبالتالى فإنه لم يؤلف. والسؤال لماذا يشار إلى جيلنا اليوم بأنه جيل كفء ومتميز؟ الاجابة باختصار لأننا جيل اتيح له فرصة أن يدرس وهو شباب، وكنا ندرس مقررات بكاملها، ومن ثم اتيح لنا أن نؤلف كتبا. والدكتور حامد سلطان كان أستاذا، بلغ سن الستين، ودعوته أن يدرس للطلاب فى مرحلة

المصروفات. وأعتقد أنه من المهم جدا أن نجعلهم ممثلين لدينا بصورة أو بأخرى. وهذه قضية محل دراسة.

د. عبد المنعم: ما رأيكم الشخصى بالتحديد؟.

د. مفيد: رأيى الشخصى أنه من المناسب أن يكون لهم تمثيل فى المجلس الأعلى للجامعات، وسأدعو لذلك، ولدينا نموذج جامعة الأزهر، فرغم أن جامعة الأزهر ليست من ضمن الجامعات التى تتعامل فى إطار المجلس الأعلى للجامعات، وبما أنه من حق المجلس أن يضيف خمسة أشخاص من ذوى الخبرة والكفاءة، فدائما ما يكون رئيس جامعة الأزهر ممثلا لدينا فى المجلس، لكى نستفيد من خبراته فى جامعة الأزهر، ويستفيد من خبراتنا فى المجلس الأعلى للجامعات. وبالتالى فأنا ممن يؤيدون أن يكون هناك تمثيل للجامعات الخاصة بصورة أو بأخرى فى المجلس الأعلى للجامعات كى يستفيدوا من خبراتنا، ونستمع أيضا الى مشاكلهم. فهو فى النهاية تعليم جامعى، والدولة مسئولة عنه.

د. عبد المنعم: إن قضيتكم الأساسية هى الارتقاء بالتعليم العالى، وقد تحدثت كثيرا عن النوعية والأداء، أفلا ترى أن الجامعة المصرية الآن - التى بها مائة ألف وأكثر، رغم أن معظم جامعات العالم لا يتجاوز عدد طلابها ٢٠ أو ٣٠ ألفا - بهذا الحجم يصعب إدارتها والارتقاء بها.

د. مفيد: أنا معك فى أن قضية الأعداد الكبيرة، خاصة أننا نركز الآن على النوع: النوع فى الطالب، النوع فى الاستاذ، النوع فى الامكانات، هى قضية لابد أن تعالج. ومن ثم المجلس الأعلى فى الجلسة الأخيرة قرر بأن الأعداد الضخمة تقسم إلى مجموعات قليلة، فمثلا كلية التجارة فيها ٤ أو ٥ آلاف طالب. فلا يمكن للأستاذ أن يدرس لهم جميعا. فكان القرار أن الدفعات الكبيرة تقسم إلى مجموعات فى حدود ٣٠٠ طالب. فتتحول كلية التجارة فى جامعة القاهرة مثلا من كلية واحدة، إلى عشرة كليات عملا، لكل مجموعة أساتذتها. ولكن ذلك يتطلب أماكن أخرى كما يتطلب أن تمتد الدراسة فترات طويلة. أى أن تعمل مجموعات تعمل من الساعة ٨ الى الساعة ١٢ ومجموعات من ١٢ الى ٤ ومجموعات من ٤ الى ٨ ايضا لابد ان تكون كل امكانات القاعات والمدرجات فى الكليات ليست مقصورة على كلية بعينها ولكن لابد أن تستفيد منها الكليات الأخرى فمجموعة من كلية التجارة تدرس مثلا فى مدرج كلية الزراعة - وهكذا وسوف نبدأ من العام الجامعى القادم فى تقليل الكثافة الطلابية من خلال المجموعات الأمر الذى يعنى أننا سنكون فى حاجة الى عدد كبير من الأساتذة ومن ثم فسوف تكون هناك فرصة كبيرة ليقوم الأساتذة المتفرغون بالتدريس.

د.عبد المنعم: هل هناك عدم توازن بين كليات العلوم الإنسانية وكليات العلوم التطبيقية من حيث عدد الطلبة، والى أى مدى يتفق ذلك مع احتياجات المجتمع.

د. مفيد: هذا صحيح والآن نحن نضع فى فلسفة التعليم العالى ان تكون هناك خطة مستقبلية تحسب لثلاثين سنة ما هى احتياجاتنا من مختلف القطاعات وعلى أساسها ندخل فى الاعتبار الإعداد التى تقبل فى كل كلية إنما لابد آلا ننسى أن هناك دائما اعتبارا اجتماعيا ضاغطا فالكل يريد أن يحصل على شهادة، والكل يريد أن يدخل الجامعة، ولابد ان نتعامل مع ذلك الاعتبار فلا يمكن ان نأتى فى يوم ونقول بمنتهى البساطة ان اعداد كلية الحقوق أو الطب ستنخفض الى النصف، فالقضية لابد ان تعالج بنوع من التدرج بحيث نضع فى الاعتبار احتياجات المجتمع ونضع فى الأعتبار رغبة الناس المشروعة فى الدراسة ونحاول التوفيق بينهما من خلال زيادة الإمكانات وتنوع مصادرها ومن خلال توفير التمويل المطلوب.

د.عبد المنعم: أتصور أن الأعداد الكلية لطلبة الجامعة فى مصر مقارنة بالدول فى مستوى مصر من التقدم ليست مرتفعة.

د. مفيد: نسبة طلاب التعليم العالى الجامعى فى مصر فى حدود ١٩٪ وعندما نقارنها بالدول الأخرى يتضح انها ليست نسبة كبيرة ولكن المهم ان نغير التوازن الداخلى ونوفر الإمكانات مع الأخذ فى الأعتبار اننا مجتمع ينمو وهناك مجتمعات جديدة من ثم فإننا فى حاجة لأعداد كبيرة من الخريجين فى تخصصات معينة ولكن لابد من إعدادهم إعدادا متميزا فالمسألة محتاجة امكانات أكثر وجهد أكبر وحسن استخدام للإمكانات.

د.عبد المنعم: لماذا يذهب معظم الطلاب الى كلية الحقوق هل لأنه توجد مشاجرات كثيرة فى المجتمع.

د. مفيد: لا إنما هى قضية مكتب التنسيق حيث يوزع الطلاب على أساس ضرورة إيجاد توافق بين الرغبات والأعداد المطلوبة، هناك كليات يقبل عليها عدد كبير من الطلبة مثل الطب والهندسة والعلوم السياسية والإعلام، وهذا الضغط يتطلب ضرورة وضع معيار موضوعى لا يختلف عليه الناس، وهو معيار مكتب التنسيق.

د.عبد المنعم: ماهى علاقة الخطة العامة لتطوير التعليم العالى فى مصر مع البحث العلمي. هل القانون الجديد سوف يشمل هذا الموضوع، وكيف سيؤدى إلى دعمه.

د. مفيد: طبعا نحن نعمل فى اطار تكامل منظومة التعليم العالى مع مراكز البحث العلمي، بدليل أن رئيس اكاديمية البحث العلمى دائما مايكون موجودا فى المجلس الاعلى للجامعات كعضو فيه، وبدليل أن مشروع القانون الذى اعدته لجنة مصغرة شارك فيه امين المجلس الاعلى لمراكز البحوث، لأن كثيرا من احكام هذا المشروع الذى يعد، تسرى ايضا على اعضاء مراكز البحث العلمى، فنحن نعمل فى تكامل معه.

د.عبد المنعم: بالنسبة للبحث داخل الجامعة، يلاحظ أن ثمة خلافا بين الاجيال، ولايوجد من يراقب ويسأل كم بحث كل منهم، وقد يحدث تناقض أو تكرار بين الابحاث فى عدة جهات.

د.مفيد: هذه القضية نعالجها من خلال الآتى: نحن لانريد أن يكون هناك تكرار فى الابحاث بين الجامعات وبين مراكز البحث العلمى أو تناقض فى الابحاث هنا وهناك. فتكامل منظومة البحث العلمى، خصوصا أنه حتى الآن فإن ٧٠٪ من حجم البحث العلمى يقوم به اساتذة جامعات، فوضعت مجموعة من الضوابط، بدأنا فى تنفيذها بالفعل، لعل من اهمها إيجاد لجنة عليا للتكنولوجيا والبحث العلمى يرأسها رئيس الدولة، وتضم الوزراء وممثلى المراكز، والجامعات، بحيث يكون هناك منظومة للبحث العلمى تحدد اولوياته وتتحول بعد ذلك إلى برامج زمنية، وكل واحد يأخذ توجهات معينة بدلا من ان تجري دراسة في الهندسة الوراثية في قضية معينة فى كلية الزراعة بجامعة القاهرة، ومثلها تماما يجرى فى كلية أخرى أو فى مركز بحث علمى. فنحن نراجع جميع هذه الخط لايجاد تكامل فيما بينهما حتى نقضى على أى نوع من التناقض والتكرار، الذى كان ومازال موجودا فى جزء كبير منه.

د. أحمد امين حمزة رئيس جامعة المنصورة

إن المستجدات الحالية تقتضى الكثير من التعديلات على قانون تنظيم الجامعات الذى صدر فى عام ١٩٧٢، وذلك حتى يمكن تلافى سلبيات هذا القانون التى كشفت عنها ممارسة ٢٨ سنة. ومن ثم يأتى القانون الجديد ليواكب الطفرة الهائلة فى نظم التعليم، بما يساعد فى النهاية فى تخريج خريجين على اعلى مستوى يمكنهم التعامل مع متطلبات العصر، وسوق العمل.

د. حسن غلاب رئيس جامعة عين شمس

فى الحقيقة فإن التعليم الجامعى لابد ان يكون فى تطوير مستمر، خاصة وأن القوة لم تعد هى فقط القوة الاقتصادية، ولكنها اصبحت قوة معرفة ، وقوة المعرفة تلك لايوفرها إلا تعليم جامعى متطور ومتميز وبحث علمى متفوق بصورة مستمرة. والدول التى حققت نهضة تكنولوجية هى تلك الدول التى اعتنت بقضايا التعليم الجامعى.

- يضم القانون الجديد مجموعة من الابواب تهدف اساسا إلى تحقيق التطوير المنشود فى التعليم الجامعى، حيث يناقش قضايا مثل تعيين اعضاء هيئة التدريس، فأنشأ وظيفة جديدة اطلق عليها «استاذ كرسى» ، والغرض منها تشجيع البحث العلمى، لأن الاستاذ حينما يصل إلى سن اربعين سنة وبعد حصوله على درجة استاذ يتوقف عن البحث . كما استحدث القانون وظيفة طالب البحث. كما تعرض القانون لضرورة اعادة النظر فى مسألة الترقيات، وتناول بعض قضايا مجالس الكليات من حيث صعوبة اتخاذ قرار فى ظل العدد الكبير لهذه الاقسام الذى قد يصل إلى ٩٠ عضوا. كما اضاف القانون مسألة تقييم الاداء الجامعى وفق معايير معينة. واعتقد هو ماتتبعه دول العالم المتقدم مثل الولايات المتحدة وانجلترا.

د. عادل احمد عبد الجواد رئيس نادى اعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة.

- التعليم العالى فى الجامعات هو علاقة بين الطالب والاستاذ، ونعتقد ان القانون الحالى يجب ان يوثق ويؤكد هذه العلاقة من اجل نوعية افضل من الطلاب لخدمة المجتمع ، لأن وظيفة الجامعة هى اعداد الاجيال المقبلة، ويجب أن تعد تلك الاجيال على مستوى طيب يليق باسم وسمعة مصر وامكاناتها.

- يمس القانون الجديد جميع جوانب أو اركان المجتمع الجامعى، ابتداء من المعيد حتى الاستاذ المتفرغ. والحقيقة أن معظم ماقيل كان يمس بالاساس جانب الاستاذ المتفرغ

(اكثر من ٦٠ سنة) ، اما باقى الجوانب فلم تناقش بالمستوى الكامل. وبالنسبة للمعيد ، يقرر القانون الجديد انه سيعين المعيد بنفس النظام القديم وانه استحدث إلى جانبه طالب البحث، وهذا شىء مقبول ومطلوب، ولكن غير المفهوم فى هذا القانون هو، عندما ينهى المعيد درجة الدكتوراه، هل سيعين كما يعين الآن، ام سيدخل ضمن إعلان مع طلاب البحث وطلاب الجامعات الاخرى، فإذا كان سيعين كما هو الحال حاليا مع وضع الضوابط اللازمة لسلوكياته وآدابه والتزامه، فهذا شىء طيب، اما اذا كان سيدخل ضمن إعلان مع طالب البحث، فسوف نكون بذلك قد ميزنا طالب البحث على المعيد، الذى هو اكثر تميزا، لأن المعيد يتحمل عبء تدريس أى أن هناك وقتا مستهلكا فى العملية التعليمية، اما صاحب البحث فسوف يكون متفرغا للعملية التعليمية فقط، ومن ثم نؤكد على ان المعيد يجب ان يعين اذا اجاد واذا التزم ولا يدخل فى منافسة تعيين مع طالب البحث، اما بالنسبة

للمدرسين، فهل عندما سيرقون إلى استاذ مساعد ومن استاذ مساعد إلى استاذ هل سيدخلون فى إعلان مع جميع الجامعات الأخرى، أم سيعينون فى جامعتهم، فالوضع الحالى أن الاستاذ المساعد فى جامعة القاهرة مثلا يرقى إلى استاذ فى جامعة القاهرة، واذا تغير ذلك الوضع، فسوف يشكل ذلك عبئا على جامعة القاهرة لأن كل من هو خارج جامعة القاهرة يريد أن يأتى إليها. وبالنسبة للمدرس عندما يرقى إلى استاذ مساعد، فالوضع الحالى انه يأخذ الدرجة المالية مباشرة، هل بعد ذلك سيأخذ الدرجة المالية أم ينتظر إلى حين خلو مكان، وبما أن ملامح القانون الجديد تقول انه يريد أن يشجع البحث ويشجع الشباب، فيجب أن نوفر لهم الدرجة المالية إلى جانب الدرجة العلمية. أما الانتظار فى صف للحصول على الدرجة فسوف يكون قتلا للبحث العلمى وليس تشجيعا للشباب ولا للبحث العلمى. وهناك موضوع استاذ الكرسى، حيث هناك مقترح بوظيفة استاذ كرسى للاساتذه المتميزين، فنحن نوافق على تشجيع البحث العلمى مابعد الاستاذية، ولكن استاذ الكرسى، هل سيكون واحد فقط فى التخصص هو الذى سيحصل على هذه الدرجة أم ستكون الفرصة متاحة لجميع الاساتذه للحصول عليها، لانه اذا اخذنا واحدا فقط فإن ذلك لن يشجع البحث، فنرجو ان نضع نظاما يتيح لكل استاذ كل ٥ سنوات ان يتقدم لترقيته وأن تكون متاحة لكل الاساتذة، ويكون هناك عائد مادى أو مكافأة ادبية تعوض ذلك، وبذلك نشجع البحث العلمى وننمى المنافسة، والقانون الجديد يقول ايضا أن المناصب الادارية كلها ستكون لاساتذة الكرسى، وهو بذلك يحصر العملية الادارية فى مجموعة محدودة جدا، فلماذا تحرم الكفاءات من المناصب الادارية وتقتصر على اساتذة الجامعة يعاقب بالعزل، وأنا ارى أن العزل عقاب ضعيف جدا فلابد أن يحرم كل من يثبت عليه أنه يعطى دروس خصوصية ولابد ان يجرم ويسجن، فالاكتفاء بعزله يعنى فتح الباب امامه لتخريب المجتمع الجامعى، لأن الدروس الخصوصية فى المجتمع الجامعى هى هدم لكل القدرات والامكانيات داخل الجامعة.

ما بعد المائة يوم!

انتهى العد المعتاد لرئيس الإدارة الأمريكية الجديدة جورج دبليو بوش عند رقم المائة يوم وبعدها بدأ الحساب، ولا أدرى شخصيا لماذا كان هذا الرقم هو ما استقرت عليه المجتمعات الغربية لكى تحاسب رؤسائها، ربما لأنه رقم مقفول وشيك ولا يوجد فيه «فكة» أو كسور، وربما لأن ثلاثة أشهر وثلث تكفى وزيادة لكى تستقر القيادة الجديدة فى مقاعدها، وربما لأن الشعوب - والصحافة والإعلام خاصة - لا تطيق مدة أكثر من ذلك حتى تخرج ما لديها من قصص وانتقادات عن الرئاسة وأحوالها، وربما لأن الموضوع بدأ هكذا وبدون سبب على الإطلاق وصار عادة يتبع فيها اللاحقون السابقين وكفى.

المهم أن العد انتهى وسيرة السيد بوش على صفحات وأغلفة كل الصحف والمجلات، ولكن الموضوع الأثير فيها هو نظامه للدفاع ضد الصواريخ، وهو فكرة ليست جديدة بالمرة، فقد ولدت فى عصر الرئيس رونالد ريجان وعرفت أيامها باسم مبادرة الدفاع الخاصة ودللت باسم برنامج حرب النجوم. ومن يومها والمشروع قائم يصعد ويهبط حسب أحوال العالم، وأحوال الرئيس الساكن فى البيت الأبيض، والأرجح أيضا أحوال الصناعة الأمريكية. ويصير الوقت مثاليا لوضع المشروع فى مقدمة الأحداث إذا كانت أحوال الدنيا على غير ما يرام، وإذا كان الرئيس الأمريكى لا يتمتع بشعبية كبيرة، وإذا كانت أحوال الاقتصاد الأمريكى فى حالة هبوط وليس صعود.

وبشكل ما فإن كل هذه الشروط متوافرة الآن، فأحوال العالم ليست على مايرام، ومحاولة تشكيله على نحو لطيف ثبت أنها بالغة الصعوبة، فلا الشرق الأوسط فى طريقه إلى السلام، ولا البلقان استقر بعد حربين فى البوسنة وكوسوفا، والحروب الإفريقية على حالها، والدول المارقة لم يتغير منها شىء بعد عقد من الحصار والمشاكسة، والأخطر أن الإشارات الصادرة من الصين وروسيا فيها بعض ما يقلق وقليل مما يطمئن. والرئيس الأمريكى لم يأت إلى السلطة على أية حال ومعه شعبية كبيرة فالرجل خسر أصوات الجماهير وكسب بصوت مجمع انتخابى واحد وبعد تدخل من السلطة القضائية، والأرجح أنه سوف يظل مطاردا بشبح بيل كلينتون الذى فاز بالنجاح والنساء كما ظل شبح كيندى يطارد نيكسون طوال حياته. وحالة الاقتصاد الأمريكى بالقطع ليست على مايرام بالمرة، وحتى الآن فإن الشعرة بين التباطؤ والانكماش رقيقة للغاية، ويبدو أن الاقتصاد التكنولوجى الجديد ليس مطلق اليد فى التوسع إلى ما لا نهاية ولكل زمان أجل ولكل قدر مكتوب أوان، وجاء وقت التراجع الذى لا يعلم أحد هل هو مؤقت بدورة ما أم أنه أمر جديد بالمرة.

المهم أن المائة يوم انتهت وموضوع الدفاع ضد الصواريخ هو ما يشغل أمريكا وتريد للعالم أن ينشغل به، وربما يكون للموضوع أهمية لا نعلمها، وتهديدا لا قبل لأحد به. ومنذ أيام شاهدت فيلما عنوانه «الردع» وقصته ببساطة أن رئيسا أمريكيا عزلته عاصفة ثلجية فى مقهى فوق جبال كلورادو، وبينما يحتسى القهوة جاءه الخبر أن العراق تحت قيادة «عدى صدام حسين» قام بغزو الكويت مرة أخرى، وبعدها أدار الرئيس الأزمة من مكانه وعلى مشهد من النظارة وكان من ضمنها التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد العراق. وفى السينما القديمة كانت الأزمة تنتهى قبل استخدام السلاح النووى، أو استدعاء السلاح قبل انفجاره فى أعقاب أعمال بطولية يقوم بها بطل وبطلة تجمعهما علاقة ليس هنا مكان سرد تفاصيلها، ولكن هذه المرة فقد تم بالفعل

إلقاء سلاح ذرى على بغداد بعد أن انطلقت منها صواريخ فى اتجاه واشنطن وروما والقاهرة وعواصم شتى أخرى. ولكن الصواريخ العراقية لا تنفجر فقد ثبت أن رؤوسها مصنوعة فى الولايات المتحدة التى قررت تزويد العراق بها بدلا من حصوله عليها من مصادر أخرى ولكنها لا تعمل وقت الحاجة.

ولكن الرسالة وصلت بأن هناك تهديدا عراقيا قائما، وربما توجد أفلام أخرى لم أشاهدها تحكى نفس القصة عن كوريا الشمالية، وهناك رصيد قائم بالفعل من الأفلام التى يحشر فيها اسم العقيد القذافى فى مواقف ثورية غير حميدة، وهناك رصيد أكبر يقوم فيه الصينيون بأعمال تدمر العالم، ولكن المشكلة ربما تكون مع روسيا ورئيسها الشاب بوتين، ولكنها ليست مشكلة كبيرة على أية حال فالتهديد القادم من موسكو ليس بالضرورة أن يكون من خلال القيادة الروسية، وإنما من خلال عصابات المافيا المنتشرة هناك والتى بوسعها الحصول على الأسلحة النووية بكفاءة تامة.

وبعيدا عن الفيلم والخيالات السينمائية فإن المائة يوم انتهت وكان موضوع الدفاع ضد الصواريخ هو الأهم، أما فى بقية القضايا العالمية فإن عقدة بوش الجديد كانت المشاركة الكبيرة لكلينتون فى كل الأحداث العالمية. ليس فقط فى الشرق الأوسط الذى اعتاد الرؤساء الأمريكيون المشاركة فى أحداثه، وإنما وصل الأمر إلى إفريقيا المهملة تماما، وحتى إلى فيتنام التى كانت عدوة لاشك فيها، وكوريا الشمالية الغامضة بلا طاقة ضوء تفض ما يجرى فى داخلها. وصار الأمر عقدة من كل تدخل أمريكى، حتى باتت المهمة الأولى لكولين باول وزير الخارجية الأمريكى الجديد أن يقول لكل من يزوره أو يقوم هو بزيارتهم إن الولايات المتحدة لا تريد التورط فى أحداث وقضايا بعيدة عنها. ولعلها المرة الأولى فى تاريخ أمريكا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية التى تصير فيها مهمة الرجل المسئول عن الشئون الخارجية تقليص آفاق العمل الأمريكى وليس العمل على توسيعها وامتدادها، فلا تبتعد كثيرا عن المكسيك أو آخر المناطق التى توجد فيها شطائر «التاكو»، «الأنشلاطا».

وفى الشرق الأوسط كانت الرسالة الأمريكية مماثلة، فسواء كان اللقاء بين القيادات ووزراء الخارجية فى المنطقة أم فى واشنطن، فإن أمريكا لا تريد التدخل فى الأحداث اليومية، وهو التعبير المفضل للجنرال السابق لحرب الخليج الثانية، وهو يعنى فى جوهره أن الإدارة الجديدة لا تريد التصرف كما تصرف كلينتون الذى وصل به الأمر إلى أن يعرف كل شوارع غزة والقدس وحتى أسماء الوفد الفلسطينى المفاوض بمن فيه الكبير والصغير والمشرف والمنسق العام، بل وتحمل لأكثر من مرة الجلسات الطويلة للرئيس الراحل حافظ الأسد. وبالمثل فإن القضية فى البلقان تخص أوروبا، وإذا كان المسلمون الألبان سوف يعقدون المسائل حتى فى مقدونيا فإنه آن الأوان لكى يعود الجنود الأمريكيون إلى أرض الوطن حيث يلقون الحماية بنظام الدفاع ضد الصواريخ. أما ما يحدث فى إفريقيا فهو يخصها، وما يحدث فى بقية العالم يخص بقية العالم، وليس مفهوما لماذا يفتقد كثيرون بيل كلينتون هذه الأيام بعد الشكوى من مشاركته المستمرة وزياراته التى لا تتوقف؟!.

البريد الإلكترونى: amseed@ahram.org.eg



المصدر: الاهرام الاقتصادى
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ١٤ مـايـو ٢٠٠١

اتجاهات منذرة فى النظام الاقتصادى العالمى منذ

أربعة أعوام تقريبا حدثت الأزمة الاقتصادية الآسيوية، أو هكذا عرفت رغم أنها كانت تحتوى على أبعاد مالية وسياسية وقومية ايضا. أيامها كان واضحا أن هذه الأزمة سوف تهز الاقتصاد العالمى كله، وبالفعل فإن آثارها، أو أمرا شبيها بها امتد إلى روسيا، وبعد ذلك إلى أمريكا الجنوبية ، وباختصار كان الاقتصادً العالمى يترنح لولا أن الاقتصاد الأمريكى وصل الى عنفوانه قوته فى تلك الفترة، وتمكن مع الاقتصاد الاوروبى الناهض، واسعار النفط المنخفضة، من التغلب على الحالة الآسيوية المريرة وعادت مرة اخرى هذه الدول الى دائرة الاقتصاد العالمى اكثر قوة وعافية، رغم ان بعضها لايزال يغالب آثار الازمة.

القضية هنا أنه عندما حدثت الازمة الاقتصادية فى آسيا كان هناك فى مصر من استبعد آثارها علينا، وكما هى العادة عندما يحدث زلزال فى بلد من البلدان نجد تصريحا رسميا سريعا يقول أنه لم يصب أى من المصريين ، وكأن الله استبعدهم من آثار الزلازل والعواصف والاعاصير والبراكين من دون كل عباد الارض . وكانت الحجج جاهزة هذه المرة ايضا، فآسيا التى حدثت فيها الازمة بعيدة، وتفاعلاتها الاقتصادية معنا محدودة، واذا كان نظامهم المالى خربا وفاسدا فالحال لدينا ليس كذلك ، ونظامنا على احسن مايكون ، وبنوكنا كلها صحة وعافية. وبالتالى فإنه لايوجد لدينا مانخشاه من الازمة الآسيوية ، وماعلينا إلا أن نراقب الآخرين ونتمتم بأن مشكلتهم هى انهم لم يتبعوا الطريق المصرى فى التنمية الرشيدة والسديدة والتى تحسب لكل حسبة حسابها.

فى الواقع لم يكن الحال كذلك، فما كان للازمة الاقتصادية الآسيوية آثار وخيمة على كل الاقتصادات فى دول العالم، فإنها اثرت علينا ايضا بأشكال مباشرة وغير مباشرة. فمع الازمة فى تايلاند وكوريا الجنوبية واندونيسيا وماليزيا والفلبين بدرجات مختلفة انهارت عملات هذه الدول الى اسفل سافلين ، ومعها اسعار منتجات هذه الدول بصورة حادة ، واذكر اننى زرت جاكرتا إبان هذه الازمة ، وكثيرا ما مازحت الزملاء فى الزيارة بانه بمقدورنا شراء جزيرة اندونيسية كاملة بالقليل من المال الذى معنا. وماكان اكثر من المزاح وفيه كل الجد اننا استمعنا فعلا لمن قال إنه يمكن حل الأزمة الاقتصادية بقيام سنغافورة بشراء عدد من الجزر الاندونيسية القريبة. ومن الناحية الفعلية ان انفصال تيمور الشرقية بالسهولة التى تم بها كان واحدا من المقايضات مابين صحة الاقتصاد الاندونيسى والتكامل الاقليمى للدولة.

على أى الاحوال فقد انتهز مصريون الفرصة، وقاموا باكبر عملية

للاستيراد عرفتها مصر منذ وحد الملك مينا الوجهين القبلي والبحري. ومع الزيادة الهائلة في الواردات تزايد العجز في الميزان التجاري واشتد الطلب على العملات الاجنبية فزاد الضغط على الاحتياطيات القومية فبدأنا لاول مرة في التسعينيات في السحب منها بدلا من الاضافة لها ، ومع نهاية عام ١٩٩٨، أى بعد عام من بدء الازمة التى كان هناك من يصر انها لاتخصنا ، بدأ الجنيه المصرى فى الترنح وعرفت مصر لاول مرة منذ سبع سنوات سوقا سوداء فى الدولار الامريكى . ولم تكن المسألة هى الاستيراد فقط، ولكن الازمة الآسيوية امتدت آثارها الى مصادر اخرى للنقد الاجنبى، فمع الانهيار فى اقتصادات الدول الآسيوية كان طبيعيا ان يقل طلبها على النفط ، وبالتالى قل الطلب العالمى عليه فانخفضت اسعاره انخفاضا كبيرا، وهو ما أثر على الصادرات النفطية المصرية، وعلى الصادرات النفطية العربية التى لها علاقة وثيقة بالعائد المصرى من الدولار من خلال قناة السويس ، وعائدات العاملين المصريين فى الخليج، وعائدات خط السوميد لنقل البترول.

وبالطبع لم تكن الازمة الاقتصادية الآسيوية هى السبب الوحيد الوهن الذى اعتري الاقتصاد المصرى خلال الاعوام الثلاثة الاخيرة، فمن المؤكد ان هناك اسبابا اخرى يعود بعضها الى حادث الاقصر الارهابى، وبعضها - ولعله الاهم - الى سوء الادارة الاقتصادية والعجز عن تحديد الاولويات ، والحزمة المثالية لمشروعات الحاضر والمستقبل. ولكن المؤكد ايضا ان الازمة الآسيوية لم تكن امرا هامشيا بالنسبة للكارثة التى كنا مقبلين عليها، ولو تم التنبيه لها فى الوقت المناسب لكان ممكنا التخفيف من آثارها خاصة فيما تعلق بالاندفاع المحموم نحو الواردات. وربما كان الاهم لكنا تعلمنا بشكل مبكر من التجربة الآسيوية كلها، فقد كان الرفض الفورى لوجود تشابهات عدة بين ماكان يجرى فى التجربة المصرية وماهو حادث فى التجارب الآسيوية، سببا لعدم الاستفادة من الجوانب السلبية التى اسفرت عنها الازمة بوضوح فى تصحيح الحال فى مصر قبل تفاقمه. وكان ذلك واضحا بشدة فيما تعلق بمشروعات الأفيال البيضاء التى ليس لها عائد مباشر فى المدى المتوسط أو حتى التى تتم لأغراض سياسية أو دعائية محضة، والمبالغة الشديدة فى الاستثمار العقارى فى أشكال القرى السياحية والإسكان الفاخر، وعدم الدقة فى إجراءات الإقراض المالى بمنح مجموعة محدودة من المستثمرين قروضا هائلة بلا ضمانات حقيقية. كل ذلك كان موجودا فى التجربة الآسيوية، وكان الانتباه المبكر لما أسفرت عنه الأزمة كافيا لتقليل آثار الأزمة الاقتصادية ذاتها عندما وردت على مصر بشكل حاد عام ١٩٩٩.



المصدر: الاهـرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ١٤ مايـو ٢٠٠١

منطقة خطيرة أخرى!

عندما نشبت حرب الخليج الثانية فوجيء كثيرون فى مصر بان حركة السياحة قد تاثرت سلبا، وأن حركة المستثمرين نحو البلاد تراجعت عما كان عليه الحال قبل نشوب الأزمة وبدء العمليات العسكرية برغم وجودها على بعد الاف الأميال. وقد تكرر الموقف بعد ذلك مع كل أزمة أو حرب تنشب فى الشرق الأوسط أو حتى تعثر شديد وانهيار فى عملية السلام كما هو حادث الآن فى المنطقة. وحتى عندما نشبت الأزمة الاقتصادية فى شرق وجنوب شرق آسيا ساد الظن أن المسألة هذه المرة بعيدة للغاية، حتى ثبت أنها قريبة أكثر مما نتصور عندما اندفع المستوردون للاستفادة منها فحدث العجز الشديد فى الميزان التجارى، وجرى الضغط الشديد على الجنيه المصرى، وكان ما كان من خفض الاحتياطى من العملة الأجنبية والدخول فى مرحلة من الركود الاقتصادى.

وباختصار شديد فإن أكثر الأمور وضوحا فى عالم اليوم هو حقيقة الاعتماد المتبادل بين الدول والشعوب ومناطق وأقاليم العالم المختلفة، بحيث تنتقل العدوى سريعا، ويتأثر بها بشكل اكبر الدول التى لم تتم عمليات التحول الاقتصادى بها، ولم تصل الى مرحلة التنمية المستدامة، ولا تزال تعانى نقص المناعة الاقتصادية، والتهافت فى معدلات النمو. فالثابت ان المجتمعات الاكثر صحة وعافية من الناحية الاقتصادية والسياسية ايضا تظل ذات جانبية عالية للمستثمرين، والسائحين، حتى فى لحظات الأزمات الدولية، والحروب الاقليمية. وعلى سبيل المثال، فإن فرنسا وايطاليا لم تتأثرا كثيرا خلال حروب البلقان الأخيرة فى سلوفانيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وكوسوفا، بينما كان لذلك تأثيرات متباينة على دول وسط وشرق أوروبا ليس فقط على اساس من قربها او بعدها الجغرافى، بل ايضا حسب مناعتها وقوتها الاقتصادية.

وقد كان ذلك واضحا الى حد كبير خلال الزيارة التى تقوم بها «بعثة الأهرام» الصحفية بقيادة الأستاذ إبراهيم نافع ، لمتابعة التغيرات الكبرى فى منطقة شرق اوروبا بعد عقد من انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة فى العموم فبينما اعطى المسئولون وغير المسئولين فى رومانيا ثقلا كبيرا لتأثيرات الأحداث فى البلقان على التطور الاقتصادى والاجتماعى فى بلادهم حيث نسبوا اليه حالة التدهور فى الأوضاع العامة خلال السنوات العشر الماضية، فإن ذلك لم يحدث فى بولندا التى بدا أن اهتمامها بالبلقان يعود فى الأساس الى اهتمام الاتحاد الأوروبى وحلف الأطلنطى بالموضوع وتأثيراته على النمو والاستقرار فى اوروبا والعالم. فارق الحساسية هذا يعود فى الاساس الى مدى صلابة الوضع الاقتصادى فى البلدين وقدراتهما على اتخاذ القرارات الصحيحة وفى الوقت المناسب، وجانبيتهما الاقتصادية سواء فى وقت الأزمات الدولية او فى غير وقتها، وهى الجانبية التى جعلت بولندا تجذب ٥٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية، بينما لم يزد ما حصلت عليه رومانيا على ستة مليارات من الدولارات.

الحالة لدينا مشابهة وأقرب للحالة الرومانية، ومن ثم فإن الحساسية المصرية للأحداث والأزمات الإقليمية والدولية عالية، وفى وقت من الأوقات كان على مصر أن تتحمل فى وقت واحد آثار أزمات الصراع العربى ـ الإسرائيلى، وحصار العراق وليبيا والسودان، بالإضافة الى حرب البلقان. وبرغم أن الأوضاع تحسنت نسبيا بالنسبة للدول العربية المحاصرة، فإن الاحتلال الإسرائيلى والمقاومة الفلسطينية فى مواجهته يخلقان حالة متفجرة فى الشرق الأوسط غير مواتية للتنمية، وذات آثار سلبية بالنسبة للدول ذات المناعة الاقتصادية المنخفضة.

وفى الوقت الراهن ، فإن هناك منطقة خطر جديدة فى البلقان آخذة فى التشكيل، وتتجمع سحبها الداكنة السوداء بسرعة كبيرة، منذرة بعواصف ورعود وسيول مدمرة، والحقيقة أن هذه المنطقة شاهدت ثلاث حروب خلال العقد الماضى، كانت أولاها حول استقلال سلوفانيا وكرواتيا، والثانية التى شارك فيها حلف الأطلنطى ضد يوجوسلافيا حول استقلال جمهورية البوسنة والهرسك، والثالثة التى اشترك فيها حلف الأطلنطى أيضا ضد يوجوسلافيا كذلك بسبب الأوضاع فى إقليم كوسوفا، هذه الحروب الثلاث خلقت أوضاعا قلقة وغير مستقرة فى الإقليم كله، وسوف يكون لها آثارها السلبية على ما وراءه من أقاليم أخرى.

هذه الأوضاع المقلقة تأخذ شكل ثلاث أزمات متداخلة، فجمهورية الجبل الأسود التى لا تزال مشتركة فى الاتحاد اليوجوسلافى استحكمت فيها الأعراض الاستقلالية، وهى الجمهورية الباقية فى «الاتحاد» من غير جمهورية الصرب، وخروجها لا يقلص فقط ما تبقى من يوجوسلافيا، عندما يطرح ايضا اساس التسويات السابقة خاصة فى اتحاد كونفيدرالى هش فى جمهورية البوسنة والهرسك بين الصرب والكروات والمسلمين، لا يحميه، ويسمح بوجوده، سوى وجود القوات الدولية والأطلنطى على وجه الخصوص. وكان كل ذلك لم يكن كافيا، فقد انفجرت الأوضاع فى مقدونيا عندما أخذ الألبان فى التمرد نتيجة تواضع أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وربما نتيجة الانتصارات التى حققها اقرانهم فى كوسوفا، او نتيجة النمو السريع فى حالة القومية الألبانية حتى بات مغريا الحديث عن ألبانيا العظمى. على أى الأحوال فقد ولد التمرد حالة مقابلة من المواجهة، ونشبت عمليات عسكرية، وحدثت تدخلات دولية من الاتحاد الأوروبى وحلف الأطلنطى...

النتيجة الكلية لكل ذلك ، حالة إقليمية بالغة الهشاشة، وربما لا يوجد ما يدعو للحديث عن حرب جديدة فى البلقان لأن القوى الكبرى تقوم بجهود هائلة لمنع الانفجار من الحدوث. ومن الجائز للغاية أن تتغلب الحكمة فى النهاية، فقد عانت الشعوب والجماعات العرقية المتنافسة من التطاحن والحروب، وأن للجميع إلقاء السلاح والتصافى. ومن الممكن أيضا أن يكون التغير السياسى فى يوجوسلافيا نحو الديمقراطية، واعتقال ميلوسيفيتش الطاغية مبشرا بفترة جديدة تسود فيها الحلول السلمية والديموقراطية لهذه المشاكل المعقدة.

ولكن على الجانب الآخر، لا يمكن تجاهل ما حدث حتى الآن، ولا حالة التعبئة المعنوية والنفسية التى تعيشها الجماعات والأعراق المختلفة، ولا عمليات الاستدعاء الكبرى لتاريخ المعاناة التى عاشتها كل جماعة. والأهم من ذلك كله التيار التاريخى الحادث فى اوروبا الآن لتحقيق حلم الدولة - القومية التى تقوم على جماعة عرقية او دينية او لغوية متجانسة. فكل الدول التى تولدت عن الزلزال الكبير الذى انهى الحرب الباردة قامت على جماعات قومية، وفى حديث مع مسئول فى وزارة الخارجية البولندية قال ان بلاده قبل عشر سنوات كان عليها التعامل مع ثلاث دول هى المانيا الديموقراطية غربا، وتشيكوسلوفاكيا جنوبا، والاتحاد السوفيتى شرقا، وثلاثتهم دول مذهبية اشتراكية، أما الآن فإن وارسو بات عليها التعامل مع سبع دول وثقافات وقوميات مختلفة وهى روسيا وأوكرانيا وبيلوروسيا وليتوانيا وسلوفاكيا والتشيك وألمانيا.

صحيح ان كل هذه الدول ترنو الى الانضمام الى الاتحاد الأوروبى فى النهاية، الا ان الأمر الواقع الأوروبى الآن هو ان الدولة القومية التى خاضت من اجلها اوروبا كل حروب القرن التاسع عشر، والقرن العشرين، هى التى تشكل حقيقة السياسات الإقليمية على الأقل حتى يتحقق الانضمام.

ومن الثابت ان الطريق سوف يكون طويلا امام دول البلقان، وعلى الأرجح انهم لن يكونوا على الطريق مالم يحلوا مشكلاتهم القومية، وحتى هذه اللحظة فإنه لا يوجد حل جاهز وسلمى لهذه الحالة المعقدة من التداخل العرقى والثقافى، والذى على الأرجح سوف يأخذ مجراه التاريخى الذى لا يستطيع احد تحويله او تعديله حتى تنتهى العواصف من عصفها. ففى كل دولة توجد اغلبية ليست كبيرة الى جانب اقليات اخرى تشكل اغلبية فى دول مجاورة. واذا كان النظام الدولى لما بعد الحرب العالمية الثانية قد توافق على الضبط القسرى لمسألة الأقليات، والتغاضى عن مسألة حقوق الإنسان، فإن نظام ما بعد الحرب الباردة لم يعد فيه ما يكبح قضية الأقليات، وبات موضوع حقوق الإنسان أحد اعمدة شرعيته الرئيسية.

ما يهمنا فى النهاية، وفى هذا المقام، مصر التى بات عليها ليس فقط مراقبة الأوضاع فى منطقة خطيرة جديدة ليست بعيدة عنا، بل انها من حيث المسافة اكثر قربا من منطقة الخليج مثلا، وانما ايضا التحسب لها. وليس المقصود هنا اشاعة الذعر، او التنفير بدلا من التبشير، وانما فقط ان ننوه وننبه ونحذر من عواصف وأنواء قادمة قد تكون لها آثار سلبية ينبغى الاستعداد لها لمن بيده الأمر.

د. عبد المنعم سعيد

سعداء ولكن تعساء.. حالة رومانية

لا يوجد انطباع يخرج به الإنسان من زيارة إلى دولة رومانيا وعاصمتها بوخارست بعد عشر سنوات أو أكثر من التغيرات الكبرى بل الهائلة سوى أن أهلها سعداء بما حدث من انتهاء الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، بل هم كذلك أكثر سعادة بالوقوف في طابور الانضمام إلى حلف الأطلنطي والاتحاد الأوروبي لأن ذلك من جانب سوف يضمن لهم استمرار الديمقراطية، والبقاء ضمن «الغرب» من جانب آخر. ولكن الرومانيين بلا جدال تعساء مما آلت إليه الحال خلال العقد الأخير، فقد تدهورت فيها مستويات المعيشة بلا جدال إلى أكثر من نصف ما كانت عليه قبل «الثورة» التي جاءت على «الثورة» الشيوعية السابقة عليها، ومع تضخم زاد على 40%، وارتفاع في معدلات البطالة، فإنه ليس مستغربا حالة الكآبة الظاهرة على الرجال، ومسحة الحزن الشائعة على وجوه النساء الجميلة للغاية.

البداية كانت المشاركة ضمن «بعثة الأهرام» الصحفية إلى وسط وشرق أوروبا لترقب أحوالها بعد الزلزال الهائل الذي ألم بها وغير أحوالها وأحوال العالم وكانت المحطة الأولى هي دولة رومانيا وعاصمتها بوخارست بالقرب من نهر الدانوب الأشهر في تاريخ وحياة وفنون وتجارة أوروبا. وللوهلة الأولى فإن العاصمة الرومانية تعكس دراما التحول الكبير، ففيها توجد ثلاثة عصور متزامنة بشكل مثير، فهناك بقايا فيلات وقصور قديمة تعود إلى عصور ما قبل الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى عدد من الشوارع الأنيقة التي كانت تؤهل المدينة لكي توصف بأنها «باريس الصغيرة» في الشرق، وهناك أيضا مباني الكتل الأسمنتية الضخمة المستعارة من العمارة السوفيتية الاشتراكية الجهمة والمعادية للجمال، والشاهرة للقبح بغير حدود. وأخيرا توجد مباني عصور التحول الرأسمالي أو على الأرجح عصور الانفتاح غير المنضبط الذي يفرز أبراج المباني الزجاجية التي تشهر وجود عصر، ولكنها لا تحكي عما يجري فيه.

ومع ذلك فإن المدينة بوخارست تناضل لكي تكون جميلة، فهي نظيفة للغاية، وهناك محاولة لكي تكون لائقة بعاصمة أوروبية، وبغض النظر عن الكلاب الضالة الكثيرة، فإن العاصمة الرومانية تبذل جهودا فائقة للخروج من حالة النكوص إلى مرحلة الانطلاق، على الأقل بالمعدلات الذائعة في بعض التجارب الناجحة لدى رفاق الدول الاشتراكية السابقة في بولندا والمجر وجمهورية التشيك. وربما كانت أهم الطرق للخروج من الحالة التعيسة هي الصراحة الكاملة بشأنها، فلا يوجد تغيير للحقائق أو تلوينها أو وضع مساحيق تجملها، فالوقت الذي ضاع خلال السنوات العشر الأخيرة كان ضياع بعضه حتميا، وبعضه الآخر ضاع لأن النخبة عجزت عن اتخاذ القرار المناسب.

التاريخ لم يكن رحيما برومانيا، فهي من الأمم القليلة التي أخذت اسمها من قاهريها، فأهلها الأصليون تجمعوا على ضفاف الدانوب في مملكة «داسيا» الغنية للغاية حتى قهرتها الإمبراطورية الرومانية، وتقول الروايات إن الإمبراطور الروماني تراجان ألغى الضرائب لمدة عقد كامل بعد حصوله على الذهب الذي وجده لدى الملوك الداسيين. ومع إنشاء مقاطعة رومانية جديدة شاءت الأقدار أن تكون هي الوريثة الباقية للإمبراطورية الرومانية السابقة بعد أن فقدت وجودها في روما ذاتها، واعتقد أهلها بشدة أنهم المدافعون عن التراث الروماني والحضارة المسيحية في الشرق في مواجهة الغزاة عبر العصور من أول

العثمانيين وحتى الروس فى الشرق، وبالطبع الألمان فى الغرب.

تاريخ التعاسة الرومانية طويل، ورغم أن العاصمة بوخارست أخذت اسمها من واحد من الرعاة اسمه بوخر ومعناه «المتعة» أو «المرح والفرح»، فإن المدينة لم يكن عليها تحمل تاريخ يقرب من ألف عام من السيطرة الخارجية، وإنما أيضا تحمل أقسى أنواع الحكم الشيوعى. وقد ظلم شاوشيسكو رومانيا مرتين، أولاهما عندما أقام أسوأ أنواع الحكم الشيوعى المسيطر على عقول وأرواح وحياة الناس وبالتالى أنهى كل ما له علاقة بالمبادرة الفردية والقطاع الخاص واقتصاد السوق. وثانيها عندما استدان أكثر من عشرين مليار دولار ثم قرر سدادها مرة واحدة من كل موارد رومانيا حتى وصلت الحال إلى بيع جثث الموتى كقطع غيار بشرية، وكانت النتيجة أن الدولة بدأت عهدها الجديد خالية من الديون نعم، ولكنها كانت أيضا خالية من كل شىء آخر يغرى زائرا بالحضور أو مستثمرا بالاستثمار.

ولذلك لم يكن مدهشا ما جرى فى رومانيا، فقد كانت هى الدولة التى جرى فيها الانتقال من الاستبداد إلى الحرية من خلال الثورة الدموية التى ضحى فيها ألف بأرواحهم. وكان إعدام القائد الشيوعى ضروريا أمام الجماهير، حتى لا يتخيل أحد أنه سوف يستيقظ مرة أخرى أو يعود للحكم بطريقة ما. وربما كان ذلك أحد الملاحظات على التجربة الرومانية ككل، فهناك خوف دائم من ألا تسير الأمور على ما يرام. وأن خطأ ما سوف يفسد الأمور، ولذلك تتأرجح الأمور بين الشك فى القدرة والاندفاع فى القرار. وكان ذلك ما حدث تماما بعد الثورة الديمقراطية، فقد تخبطت رومانيا بين أكثر من مدرسة. ولم تكن النخبة ناجحة فى تحقيق التوافق العام حول كل ما يجرى فى الداخل من محاولات الإصلاح الاقتصادى.

ولكن النخبة بقدر تخبطها فيما ينبغى عليها أن تفعله توافقت على مجموعة بدايات لم يعد عليها خلاف أولاها أنه لا رجوع عن الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان، فرغم أن الواقع لا يبعث على السعادة، إلا أن التعاسة الشيوعية لا يوجد من يحن إليها. وثانيها الانضمام لحلف الأطلنطى لضرورات أمنية تتعلق بالخوف من روسيا ومن ألمانيا، ولأسباب تتعلق بالاستثمار والاقتصاد التى يأمل الرومانيون فى أن يزدهر بسبب الوجود ضمن المعسكر الغربى. وثالثها الانضمام إلى الجماعة الأوروبية فى خطوة تعد استكمالا للانضمام لحلف الأطلنطى، ففى رومانيا تجد دائما تعبيرين مترادفين هما المؤسسات اليورو - أطلنطية، والمؤسسات الأوروبية، وكلتاهما تريد رومانيا أن تكون داخلهما.

ولكن الطريق طويل وصعب، فالوجود ضمن المعسكر الغربى فى جناحه الأمنى ممثلا فى حلف الأطلنطى وجناحه الاقتصادى ممثلا فى الاتحاد الأوروبى ليس مسألة سهلة أبدا، بل هو دعوة للعمل الشاق ليس فقط للاستجابة لمتطلبات الإصلاح اللازمة للوجود ضمن اقتصاد معقد ومتشعب، وإنما أيضا حتى تزيد القدرة على المنافسة فى ساحة لا تعرف المتهاون أو المتقاعس، ولعل هذه هى مشكلة رومانيا وغيرها مع الغرب، فللوهلة الأولى تبدو السعادة ممكنة نتيجة الوجود معه ووسط مؤسساته. ولكن هذا الوجود يمثل فى النهاية عملا شاقا لا يقدر عليه إلا القادرون، وهذه هى حالة رومانيا وغيرها فى أزمان التحول من صفوف الكسل والتواكل إلى أيام العمل الشاق والمشاركة فى بناء الإنسانية.

البريد الإلكترونى: amseed@ahram.org.eg


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام الاقتصادي

التاريخ: ٢١ مايو ٢٠٠١

انتصار القومية فى أوروبا الشرقية

كعادة مؤسسة الاهرام العريقة خلال الاعوام الاخيرة، انطلقت بعثة صحفية بقيادة الاستاذ **ابراهيم نافع** لزيارة اربع دول من اوروبا الشرقية هى **رومانيا وبولندا وجمهورية التشيك ويوغوسلافيا** ، بهدف التعرف على التغييرات التى حدثت فى هذه الدول ، وبقية المنطقة خلال العشر سنوات الاخيرة التى كانت حافلة بانقلابات عدة من اول الانتقال من نظام الحزب الواحد الى النظام الديمقراطى ومن اقتصاد التخطيط المركزى الى اقتصاد السوق ، ومن الشيوعية الى الليبرالية ،ومن عضوية حلف وارسو الى السعى الى عضوية حلف الاطلنطى، ومن عضوية منظمة الكوميكون الى السعى من اجل عضوية الاتحاد الاوروبى .

وخلال هذه الزيارة الصحفية الاولي من نوعها فى الصحافة العربية تجلت مجموعة من التأملات بشأن الذي جرى فى هذه المنطقة الهامة من العالم .

فلم يحدث في التاريخ الحديث للبشرية وبالتأكيد تاريخها القديم ايضا ان تم انقلاب بهذا الحسم وبهذه السرعة، وبهذا الاتساع من نظام الى نظام آخر، دون حدوث حرب، او اراقة دماء هائلة باستثناء ماجرى في رومانيا . فقد تساقط بناء سياسي كامل كبيت من ورق، وانهار حلف عسكرى كبير دون طلقة واحدة، وتفككت ايديولوجية بأكملها دون سبب ظاهر. ومهما تعددت الاسباب التى يمكن ذكرها فقد كان كثير منها موجودا بالفعل لفترة طويلة ولم يتغير الكثير من القطب العسكرى والاقتصادى والفكرى والاشتراكى بزعامة موسكو الذي اقتسم مع الغرب النفوذ على الكرة الارضية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كلها .

وفي الحقيقة انه من الصعب اعادة الامور لتلك الاسباب التى تجمعت خلال الثمانينات من اول الثورة العلمية والتكنولوجية العالمية وحتى برنامج حرب النجوم للرئيس ريجان لكى يلقي على عاتقها حقيقة ماجرى فى اوروبا الشرقية. ولا يمكن الاقتصار على تلك الاحصائيات التى تشير الى الفشل الاقتصادى المذهل للتجربة الاشتراكية كلها التى وعدت بالرفاهية للطبقات الفقيرة فاذا بها كلها طبقات مسحوقة اقتصاديا وسياسيا وفكريا، وحتى لا يمكن ان يكون كافيا الركون الى تلك المشاهد التى تجمعت فى المانيا الشرقية لكى يظهر فيها الشباب

وهم يطيحون بسور برلين بالمعاول والاظافر او تجمع مثلها في خريف ذات العام ١٩٨٩ فى رومانيا لكى لا تطيح بحكم شاوشيسكو فقط بل تقتله هو ورجاله وبعدها تتجمع المشاهد يوما بعد يوم وشهرا بعد شهر حتى يسقط الاتحاد السوفيتى نفسه في ديسمبر من عام ١٩٩١ ، ولا يمكن حتى الوثوق في تلك الحجة التى ارجت كل شئ إلى جورباتشوف والبيروستوريكا التى جاءت بها لانها فتت من عظمة الامبراطورية الكبيرة، او اضعفتها فى لحظة اختبار عالمية قاسية، او - كما يشيع في المنطقة العربية - لانه عميل للولايات المتحدة!

الوقوف عند كل هذه الاسباب يشير الى جزء من الحقيقة فى التغيير الكبير الذي حدث فى اوروبا الشرقية ثم انتقل الى بقية العالم، وكلا منها يقف عند شجرة واحدة من الغابة الكبيرة خلفها ، يخفى اكثر مما يكشف، ولا ينير الطريق بقدر ما يضلل. فلم تكن المسألة ان مرحلة تاريخية من التطور البشري قد وصلت الى اوجها، وبات من الضرورى ان تحل مكانها مرحلة اخرى، ولا ان نظاما سياسيا واقتصاديا اقامه البشر وبعد ان فشل في تحقيق اهدافه بات تصحيحه ضروريا. بل على العكس ان النظام الشيوعى فى دول أوروبا الشرقية انما جاء لكى يوقف النمو الطبيعى لهذه الدول، بل ويعوق تطورها التاريخى وذلك من خلال القوة القهرية المسلحة. وقد حدث ذلك مرتين خلال القرن العشرين : الاولى من خلال الفلسفة النازية التى تخيلت انها من خلال الحديد والنار يمكنها اخضاع القوميات الاوروبية الاخرى فى شرق القارة والثاني من خلال الفلسفة الاشتراكية التى تخيلت بدورها انها يمكنها القيام بنفس الفعل بالارهاب والقهر. وبينما عملت الفلسفة الاولى لصالح المانيا في الاساس، فان الثانية عملت لصالح روسيا. وفى الحالتين فإنها كانت تعمل لصالح قومية مهيمنة امبريالية تبحر عن غطاء فكرى للاستعمار المباشر لقوميات لم تكتمل مقوماتها واركانها .

ولعل بداية الموضوع وأصل الحكاية، لا يعود الى انواع مختلفة من المقاومة القومية لدولة مهيمنة. فنرصد مثلا ثورة المجر فى عام ١٩٥٦ او ربيع براغ في عام ١٩٦٨ او اضرابات حركة تضامن فى بولندا ١٩٨٠ وانما يعود الي ما قبل ذلك بكثير وفى قرون سابقة عندما اختلت عملية التكوين القومى بين الوحدات السياسية المختلفة على العموم بين شرق وغرب اوروبا. وبينما انطلقت الكشوف الجغرافية والثورة الصناعية والتقاليد التجارية العالمية ومعها عواصف هائلة من الافكار والتنظيمات السياسية من عواصم دول غرب القارة فان عواصم شرقها بقيت على حالها كتكوينات قبلية وعشائرية ودينية وكلها فتات العصور الوسطى واسرها المالكة بل وحتى - كما في حالة رومانيا - بقايا للامبراطورية

الرومانية ومن ثم باتت موضوعا لبؤر قومية تكونت بالفعل فى ألمانيا والنمسا او لبقايا تقاليد امبراطورية فى روسيا .

المدهش انه مع قدوم القرن العشرين وبينما كانت هذه الدول على ابواب استكمال مقوماتها القومية ، اذ بالنازية والشيوعية تأتى لاعتقال هذا التطور من خلال فلسفات تدعى العالمية، بمعنى القدرة على تفسير التاريخ البشرى، وبمعنى قابليتها للتطبيق فى كل العالم وبمعنى اخر اكتسبت الفلسفة قدرات إلهية قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان . وكان ذلك فى جوهره نافيا ومانحا في احوال كثيرة للتطور القومى لبلدان اوروبا الشرقية ، وهو التطور الذي يوجد فى جوهره فكرة حق تقرير المصير للفرد وللجماعة البشرية على حد سواء. ولذلك لم يكن مدهشا ابدا ان تكون الثورة في اوروبا الشرقية فى العامين الحاسمين مابين ١٩٨٩ و ١٩٩١ سوى عملية استكمال الثورة القومية لبلدان حرمت من حق تقرير المصير علي مدى قرن كامل ، ومنها تنشأ دول متجانسة او شبه متجانسة، فالرومانيون يمثلون ٨٩٪ من رومانيا ، والبولنديون يشكلون اكثر من ٩٥٪ من بولندا،وحتى عندما بدا أن التشيك والسلوفاك يكون دولة مختلطة الى حد ما بنسبة اثنين للتشيك وواحد للسلوفاك، فقد سعى الطرفان وبسلام كامل لخلق دولتين واحدة لكل منهما يكون فيها للتشيك وفى جمهوريتهم والسلوفاك فى جمهوريتهم كذلك الاغلبية الساحقة.

ولعل عملية استكمال التطور التاريخى هذه هى التى تفسر لنا الى حد كبير عمليتين تجريان فى وقت واحد داخل شرق اوروبا، ولكن بفارق بين شمالها وجنوبها. ففى شمال شرق القارة حيث جرى استئناف التطور القومى مرة اخرى وربما متأخرا عن موعده بأكثر من قرن كامل، نجد ان دول حلف وارسو السابقة كلها تبحث طوعا عن الانضمام الى حلف الاطلنطى والاتحاد الاوروبي. فهذه الدول وقد استكملت حق تقرير المصير على مستوى الانسان من خلال الديمقراطية ، علي مستوى الدول القومية، بات بمقدورها طوعا الاستجابة لارتباطات عالمية أوسع على اسس طوعية. وربما يبدو مدهشا هذه الايام ان نجد دولا مثل رومانيا وبولندا وجمهورية التشيك والسلوفاك والمجر، وكلها عاشت الخوف من المانيا طوال تاريخها، لا تجد غضاضة البتة فى الاستثمارات الالمانية الهائلة، ولاحتى فى المشاركة معها في الاطار الديمقراطى لاتخاذ القرار داخل الاتحاد الاوروبي. صحيح ان هذه الدول تتشبث اكثر بالوجود الامريكى فى القارة بحثا عن توازنات مع دول القارة الكبيرة، الا ان المسألة تبدو مع الوقت وكأنها تعود الي مستوى النضج والتقدم

الاقتصادي والسياسي فالرغبة في الالتصاق بالولايات المتحدة تصل الى اقصاها في رومانيا بينم تقل كثيرا في جمهورية التشيك حتي تقترب من المستويات الاوروبية الاخرى في الدول الصغرى مثل هولندا او الدانمارك.

في جنوب شرق القارة تبدو المسألة القومية على اشدها، ربما لأنها لم تنضج بعد بما يكفي، او لانه لم يجد من القارة من هو على قدر ومستوى المسئولية او لاى سبب اخر، ومايهم هو ان مقصلة الصراع والتشاحن لايزال واقعا بين قوميات لاتزال تسعى للهيمنة على قوميات اخري، فلم يوجد هافل التشيكى في بلجراد لكى يقنعها ان فكرة صربيا الكبرى لم يعد هناك ما يبررها اذا كان الجميع فى النهاية سوف يكونون اعضاء في الاتحاد الاوروبي، كما انه لم يوجد في تيرانا لكي يقنعها ان فكرة البانيا الكبري لا يمكن ان تتحقق ومعها نقاء عرقى فى ذات الوقت دون صراع سوف يدوم اجيالا، كما انه حتى لم يوجد فى اثينا لكى يقنعها انه لا توجد اشكالية كبرى فى ان تكون هناك دولة اسمها مقدونيا تشارك اليونان في التراث الهليني الذي بات تراث اوروبا كلها.

وهكذا يبدو ان اوروبا هذه المرة تنقسم مرة اخرى ليس على اساس خطوط الطول بين الشرق والغرب وانما على اساس خطوط العرض بين الشمال والجنوب. وفى شمال خط عرض ٤٥ تقريبا فوق نهر الدانوب رفع الغطاء عن عملية استكمال الدولة القومية التى توقفت لأكثر من اربعة عقود فافرزت دولا متجانسة، تشعر باطمئنانها ونضجها الداخلى فباتت على استعداد للدخول فى عمليات تكاملية امنية واقتصادية معقدة مع غرب اوروبا وحتى عبر المحيط الاطلنطى. وفى جنوب هذا الخط لاتزال العملية تأخذ مجراها بثمن كبير فادح ودماء غزيرة، وخلال عقد واحد كان انفصال سلوفانيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومحاولات كوسوفو للانفصال الفعلى، ومد ذلك على امتداده الى مقدونيا ، وحتى جمهورية الجبل الاسود عبر حروب متوالية لم تصل الى منتهاها بعد.

ماحدث بين هذا الطريق وذاك ان انهارت الشيوعية ومعها حلف وارسو ومنظمة الكوميكون نظام الحزب الواحد والتخطيط المركزى ، فلم يعد اي منها قادرا على مواجهة عملية تطور الدولة القومية، سواء كانت في حالتها الناضجة كما هو الحال فى شمال شرق اوروبا او في حالتها البدائية كما هو الحال فى جنوب شرق اوروبا. وفى الحالتين كان التغيير هائلا، والدرس واضحا، وهو انه لا يمكن اعتقال لتاريخ ابدا وكل ما يستطيع البشر عمله هو تنظيم حركة التطور من خلال ارادة الانسان الطوعية .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام

التاريخ: ٢١ مـايـو ٢٠٠١

توافق النخبة فى أوروبا الشرقية

خلال الرحلة التى قامت بها البعثة الصحفية للأهرام بقيادة الأستاذ إبراهيم نافع لأربع دول فى شرق أوروبا هى - على الترتيب - رومانيا وبولندا وتشيكيا ويوجوسلافيا، كان واضحا أن الخط الفاصل ما بين التقدم والتراجع، والنجاح والفشل، هو قدرة النخبة على التوافق على برنامج للعمل الوطنى، يحدد الأهداف والوسائل بوضوح، ويكون قادرا فى ذات الوقت على تعبئة الجماهير الشعبية للوقوف وراء البرنامج حتى عندما تتزايد الصعوبات والتكاليف، بل وحتى عندما تبدو الآمال بعيدة عن التحقق فى المستقبل القريب. وخلال السنوات العشر الماضية كانت هناك دولتان هما بولندا وجمهورية التشيك تمثلان حالة نجاح واضحة لا جدال فيها، سواء فيما تعلق بمستويات المعيشة أو بناء المؤسسات الديمقراطية، أوحتى أهداف الانضمام الى حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى، بينما كانت هناك دولتان هما رومانيا ويوجوسلافيا تقفان على جانب الفشل.

وبالطبع فإن النجاح والفشل درجات، ولا يمكن مقارنة رومانيا التى حافظت على تكاملها الإقليمى بيوجوسلافيا التى تمزقت أوصالها، ولكن المعيار هنا هو أحوال الناس الآن مقارنة بما كان عليه قبل عقد كامل أو حتى منذ عام ١٩٨٩ عندما بدأت عمليات التحول الكبرى فى المنطقة بانهيار الشيوعية وحلف وارسو وأخيرا الاتحاد السوفيتى كله. أما المعيار الآخر فهو مدى تحقيق المجتمعات للأهداف التى وضعتها لنفسها سواء فيما تعلق بالتحول نحو النظام الديمقراطى الليبرالى التعددى، أو الانتقال الى اقتصاد السوق، أو اللحاق بالمؤسسات الأوروبية، والأوروبية - الأطلنطية، كما هو الحال مع رومانيا وبولندا وتشيكيا، والحفاظ على الدولة متعددة الأعراق فى حالة يوجوسلافيا.

والحقيقة أن الفارق الجوهرى بين النجاح والفشل كان دوما قدرة النخبة على التوافق حول برنامج معين تم تنفيذه بتأييد شعبى مهما تكن الصعاب. وفى حالة بولندا على سبيل المثال كان هذا التوافق هائلا، وبرغم أن عملية التغيير بدأت وهناك أكثر من مائتى حزب يطرحون نواتهم على الساحة السياسية، إلا أنه لم يمض وقت طويل حتى كان واضحا أنه أيا كانت الأسماء على اليمين واليسار، فإن هناك تكتلين كبيرين أحدهما يمثل يسار الوسط والآخر يمثل يمين الوسط كذلك، وكلاهما عند الوسط يتفق على أمور ثلاثة هى التحول الكامل نحو الديمقراطية والليبرالية السياسية، والتحول الكامل نحو اقتصاد السوق، والانضمام الى عضوية الاتحاد الأوروبى وحلف الأطلنطى. وفيما وراء هذه الأهداف من حق كل طرف أن يدعى بالقدرة على تحقيق هذه الأهداف بكفاءة وسرعة أفضل من الأطراف الأخرى، ولكن الكل سوف يسعى بكل قوة لتنفيذها، ولن تفلح أيه ظروف تاريخية تتعلق بالاستثمارات الألمانية مثلا، أو دور ألمانيا المتميز فى الاتحاد الأوروبى، فى أن تجعل البولنديين يستعيدون ذكريات تاريخية تعيسة أفقدتهم وطنهم فى السابق، فعلى العكس الآن المشاركة البولندية الفعالة فى بناء أوروبا المتحدة هى و الضمان الأساسى أمام الميول التوسعية الألمانية اذا كانت مثل هذه الميول موجودة.

ولم يختلف الحال كثيرا مع جمهورية التشيك التى توافقت نخبتها وأحزابها السياسية على ذات الأهداف، بل وأخذ التطور السياسى فيها ذات المنحى من الانقسام حول كتل سياسية كبيرة على يمين ويسار الوسط وهذه الكتل لم تكن لتسمح حتى لجزء من الدولة هو إقليم السلوفاك أن يعطل مسيرتها ، نتيجة خروجه على التوافق العام، ولذا لم تحدث ممانعة أن يحدث انفصال كلى ناعم بلا حرب أهلية، ولا صراع دام. وعندما ذهب إقليما تشيكوسلوفاكيا السابقة كل فى طريقه، مضت جمهورية التشيك فى طريق التوافق الذى تواضعت عليه نخبتها، وكان أن حققت قدرا كبيرا من التقدم فى تحقيق أهدافها الثلاثة، أما جمهورية السلوفاك فقد تخبطت نخبتها بين هؤلاء الذين أرادوا السير على طريق بولندا وتشيكيا فى عمليات الانضمام الى المؤسسات الأوروبية والأطلنطية وهؤلاء الذين أرادوا التلاعب بين موسكو من جانب وواشنطن وبقية العواصم الأوروبية من جانب آخر، وكانت النتيجة أن لا هذا الطرف أو ذاك كان على استعداد لأن يأخذ جدية دولة صغيرة للغاية فى وسط أوروبا وكانت النتيجة تأخيرا فى عملية الانضمام لهذه المؤسسات.

الحالة فى رومانيا ويوجوسلافيا كانت مختلفة تماما ورغم أن الوضع فى بوخارست كان فيه توافق ما على درجة عالية دت العمومية والتجريد على ذات الأهداف الثلاثة. إلا أنه من حيث التفاصيل والبرامج العملية والمضمون، فقد كان التوافق غائبا تماما، وفيما عدا النجاح فى بناء عدد من المؤسسات الديمقراطية. فإن الوضع السياسى كان متأرجحا بين اليمين واليسار مع كل انتخابات جديدة، وكانت مسيرة التحول نحو اقتصاد السوق بالخصخصة وغيرها بطيئة، وفى النهاية لم يكن الاستعداد للانضمام فى المؤسسات الأوروبية والأطلنطية فيه من الفعل والاستعداد أكثر من الكلمات. وكانت النتيجة أن الدولة وإن كسبت انتخابات منتظمة، إلا أنها خسرت كل شىء بعد ذلك حتى ان ناتجها الاجمالى انخفض فى عام ٢٠٠٠ الى نصف ما كان عليه عام ١٩٨٩ عندما حدثت الثورة الكبرى ضد شاوشيسكو.

كذلك أحيلت رومانيا الى الشريحة الثانية من الدول فى الانضمام الى الاتحاد الأوروبى والمقررة فى عام ٢٠٠٧ وليس ٢٠٠٣ كما هو الحال مع بولندا وتشيكيا، والمرتبة الثانية من الدول التى تنضم الى حلف الأطلنطى عندما يتم استيعاب دول المرتبة الأولى.

أما الحالة فى بلجراد فقد كانت أسوأ بكثير حينما انقسمت النخبة حول كل شىء من أول النظام السياسى وطبيعة الدولة وحتى علاقاتها الخارجية، فكان هناك من يريدها دولة ديمقراطية ذات طبيعة خاصة جماعية مغموسة بالفكرة القومية، كما كانت فى السابق مختلطة بفكر الطبقة العاملة، ولذا لم يجد الشيوعيون مشكلة فى تعديل النظام على هواهم، وكان هناك بالطبع من يريدها دولة ديمقراطية حقه وفق المستويات والتعريفات الغربية الحقة.

وكان هناك من يريد اقتصاد السوق حقا، وهناك من يريد اقتصاد السوق الذى يتلاءم مع جماعات بعينها وأفراد بعينهم، وفى كل الأحوال يوجد الجميع تحت العين الساهرة للدولة مخافة الانحراف الوطنى وفقدان العفة القومية. ومع الخارج كان هناك من يعتقد أن يوجوسلافيا هى جزء من أوروبا وتنتمى الى تقاليدها، وكان هناك من يعقد أن أوروبا تتآمر دوما على الصرب، وتبادلت النخبة أشكال المؤامرة، فكان هناك من دلل عليها بمعاداة العواصم الأوروبية للرئيس السابق ميلوسيفيتش الممثل للوطنية الصربية، وكان هناك البعض الآخر الذى يعتقد أن الرجلكان هو نفسه عميلا للاتحاد الأوروبى، وحلف الأطلنطى حتى يمكن ضرب الصرب بمناسبة ودون مناسبة.

هذه النخبة المفككة للغاية هى التى تخبطت على أيديها يوجوسلافيا خلال السنوات العشر الماضية، وكانت النتيجة أن دخلت فى حرب أولى مع عمليات استقلال سلوفينيا وكرواتيا، وحرب ثانية مع استقلال البوسنة، وحرب ثالثة بسبب كوسوفو، وقادت الدولة عمليات تطهير عرقية ضد مواطنيها، وقادت الأعراق المختلفة عمليات تطهير عرقية ضد الصرب كلما كان ذلك ممكنا ومتاحا. وبعد أن كان الدخل القومى اليوجوسلافى قد وصل الى ٣٠ مليار دولار بمتوسط لنصيب الفرد يتعدى ٣٠٠٠ دولار، هبط الدخل القومى إلى الثلث أو ١٠ مليارت دولار، وبات نصيب الفرد يقل عن ١٠٠٠ دولار. وفى النهاية كانت يوغوسلافيا هى أكثر العواصم عزلة على الساحة الأوروبية، فى الوقت الذى هبطت فيها احتياطياتها النقدية الى ٦٠٠ ألف دولار فقط عندما غادر ميلوسيفيتش الساحة السياسية غير مأسوف عليه.

على أى الأحوال فقد تغيرت الأمور الآن فى رومانيا ويوغوسلافيا، وكانت نقطة التغيير هى بناء هذا التوافق الوطنى حول ذات البرنامج الذى تبنته بولندا وتشيكيا، مع الأخذ فى الاعتبار الظروف المختلفة. وبينما بات على بوخارست أن تستأنف بجدية وبعمل شاق ما تواضعت عليه منذ وقت طويل دون تنفيذ وبقدر كبير من الفساد والمراوحة، فإن المسألة فى بلغراد أصعب بكثير، ونقطة البداية فيها إقامة حكم القانون، وحل مشكلة المؤسسات الفيدرالية فى دولة ربما لن يوجد فيها بعد قليل جمهورية تتحد فى أى شىء اذا ما انفصلت جمهورية الجبل الأسود، ثم حل المشاكل المعلقة مع أوروبا وحلف الأطلنطى، والتعامل مع وضع اقتصادى متدهور لا يمكن التعامل معه إلا من خلال إجراءات تقشفية سوف تزيد وضع الناس سوءا على المدى القريب كل ذلك وجدته بعثة الأهرام مستوعبا بشكل كامل من قبل النخبة اليوجوسلافية، ولكن الاستيعاب أمر، والشروع فى العمل والتنفيذ والتطبيق أمر آخر.

وبالمناسبة، ما الذى تتوافق عليه النخبة السياسية فى مصر؟!.

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربي

التاريخ: ٢٥ مايو ٢٠٠١

حديث العالم



أجيال جديدة.. أفسحوا الطريق!

د. عبدالمنعم سعيد

فوجئت كما فوجيء كثيرون بفوز فريق النادى الأهلى على ريال مدريد، ورغم وجود أمور كثيرة لافتة للنظر فى هذه المباراة وفى مقدمتها حالة المفاجأة ذاتها، إلا أن وجود جيل جديد من اللاعبين المصريين كان ظاهرة مميزة للقاء التاريخى والنتيجة التاريخية فى أحوال كرة القدم المصرية. هذا الجيل الجديد من أمثال أحمد أبو مسلم ووائل رياض وأبو المجد مصطفى وحسام غالى وآخرين قدموا روحا وثابة، وجهدا وافرا، وفنا راقيا، وربما كان الأهم من ذلك كله أنهم لم يكونوا من ذلك النوع من المصريين والأجيال السابقة المرتجف والمرتعد من المنافسة العالمية والأسماء الغالية الرنانة. كان الجيل مختلفا تماما عن ذلك الجيل الذى تمت هزيمته فيما سمى بالعصور الذهبية مرتين خلال عام واحد من قبل نفس النادى فى الستينيات مرة بالأربعة أهداف ومرة تحالف فيها الأهلى والزمالك فكانت الهزيمة بسبعة أهداف. وربما لن تكون هناك مصادفة كبيرة أن هذا الجيل المهزوم كرويا بالأربعة والسبعة رغم كل الحديث عن الأمجاد والعهود التى لا يغلبها غلاب قد تمت هزيمتها هزيمة ساحقة فى يونيو المشئوم عام 1967.

والحقيقة أن ظهور الجيل الجديد فى مباراة الأهلى وريال مدريد كانت له مقدمات ما كان ينبغى تجاهلها، فهؤلاء اللاعبون كانوا من الذين كونوا منتخب الشباب الذى خاض مباريات كأس العالم أخيرا فى الأرجنتين وحصل على الميدالية البرونزية لأول مرة فى تاريخ الرياضة الشعبية الأولى. وكانوا هم ذاتهم الذين تخاطفت بعضهم. من أمثال أحمد حسام ومحمد اليمانى. أندية كبرى فى العالم وبأثمان محترمة لأول مرة بعد وقت طويل كان فيه لاعبونا يمثلون الاحتياطى فى أندية تركيا غير الكبيرة. وحتى بعيدا عن كرة القدم وفى مجال صناعة السينما على سبيل المثال فإن النهضة الحالية فيها جاءت على أكتاف أجيال جديدة تماما من المنتجين والمخرجين والممثلين نجحوا فى جذب الجمهور إلى دخول صالات العرض مرة أخرى بعد أن هجروها بعيدا عن الأفلام المصرية إلى الأفلام الأمريكية. كانت الأجيال الأكبر قد تخشبت وشاخت وانتهى عمرها الافتراضى منذ زمن طويل ومع ذلك ظلت مهيمنة على الساحة بأفكارها البالية التى جاء معظمها من عصور الهزيمة فى الستينيات، وأخذت معها فى شيخوختها صناعة من أهم الصناعات المصرية إلى الحضيض حتى ساد الاعتقاد أنه لن تقوم لها قائمة بعد الآن.

ولكن الصناعة نهضت وقامت وازدهرت حتى فى وقت شاع فيه التشاؤم والركود الاقتصادى وأسعار العملة المتعددة، ومعها ازدهرت صناعة أخرى هى صناعة الغناء على يد جيل جديد من المطربين قدموا كلمات ونغمات جديدة، قد لا تعجب البعض، وقد تدعى الأجيال الأقدم أنها لا تتلاقى مع مقتضيات الفن الرفيع، ولكن أليس ذلك هو ما قالته كل الأجيال السابقة عن الأجيال اللاحقة دوما على مسار التاريخ المصرى.

هذا الجيل الجديد ذاته هو الذى ينتشر فى مصر الآن طولا وعرضا وتجده يقيم صناعات تنافسية فى المدن الجديدة كلها، كما تجده هو الذى كانت لديه الشجاعة للهروب من حضن الوادى والذهاب إلى الصحراء والشطآن يقيم عالما جديدا لم تعرفه مصر من قبل. وهو جيل تجده جريئا ليس فقط فى ميادين الصناعة والزراعة فقط، وإنما تجده فى مجالات أسواق المال والبورصة والخدمات التجارية المختلفة وهى الصناعات التى كادت الأجيال القديمة تدمرها تماما باعتبارها صناعات بورجوازية. وحتى فى عالم الصحافة التى نعيش فيه نجد جيلا جديدا لم تجمده فلسفات وأيديولوجيات قديمة، ولم تلوثه تجارب العمل فى مكاتب الصحف العربية، ونجده ممسكا بحرفيات المهنة، ومستوعبا للتكنولوجيا الحديثة من الكمبيوتر إلى الإنترنت، وقادرا على استغلال قدراتها فى خدمة القارىء. وعندما أصدر الأهرام آخر إصداراته الصحفية تحت اسم «لغة العصر» كان ذلك كاشفا لجيل جديد من الصحفيين الشباب وفى المقدمة منهم رئيس التحرير جمال غيطاس، كما كان كاشفا عن قارىء جديد جعل نجاح المجلة من حيث الإقبال والتوزيع أكبر مما كان متصوراً أو متخيلاً.

من هو هذا الجيل الجديد، ومن هم هؤلاء الشباب، وما أفكارهم واتجاهاتهم واستعداداتهم، الغالبية فى الأجيال الأقدم عزفت عن النظر إليهم، واتجهت فى الأغلب إلى اتهامهم بالانتهازية وعدم الانتماء والجرى وراء الغرب والمادية المفرطة. وكان ذلك كله قياسا على أوضاع أبناء الأجيال السابقة التى أهتنت وكونت الثروات خلال عمرها المديد وأنجبت أولادا من التافهين. ولكن حال الجيل الجديد على عمومها مختلفة تماما. صحيح أنه قد توجد به نسبة من نسب الانحراف الأخلاقى المتجه نحو المخدرات أو ما شابهها من موبقات، إلا أنه لا يوجد حتى الآن ما يثبت أن نسبة الانحراف تزيد أو تقل عن نسب انحراف الأجيال السابقة التى كان لديها قدر كبير من النفاق فتظهر غير ما تبطن، وتبدى غير ما تشعر.

على الأرجح أن هؤلاء فى معظمهم ولدوا بعد عام 1967 أو تكون وعيهم بالحياة والدنيا فى الفترة التى تلتها، وبالتالى فإنهم لم يتحملوا أثقال الهزيمة ولا حتى تبعات الإنجاز الذى جاء فى 1973 وحقق بعد ذلك تحرير الأراضى المصرية المحتلة. كل ذلك بالنسبة للجيل الجديد تاريخ، وينتمى إلى عهود مضت لم يكن لهم فيها وجود، وبالتالى فإن انقسامات الأجيال الأقدم حول عبدالناصر والسادات أو حول الفارق ما بين العصور البائدة السابقة والعصور البائدة أيضا والسابقة عليها فى الزمن ليس لها أى معنى، ولا يحتاج أى جهد. وعلى الأرجح أيضا أنه هو الجيل الذى ولد بعد تحرير الأرض وبالتالى كان جيلا حرا وكريما لا يشعر بخزى أو عار او خوف من الآخرين، وبالتالى لا يجد مشكلة فى الدخول فى سباق تنافسى مع الأجانب سواء لجذب السائحين، أو لإقامة صناعة، أو للفوز فى مباراة لكرة القدم. وعلى الأرجح أيضا أن الجيل استفاد إلى حد بعيد بالإصلاحات التى جرت على أرض مصر خلال العقدين الماضيين، فالرئة المصرية اتسعت بهواء نقى على الشطآن والصحارى، كما أن النظام التعليمى عرف قدرا معقولا من الإصلاح خاصة خلال التسعينيات. كما أن ارتفاع مستوى المعيشة والصحة قدم شبابا أكثر قوة وعافية ولياقة بدنية فى العموم، وأفضل تعليما وأكثر معرفة باللغات الأجنبية. وعلى الأرجح أخيرا أن الجيل احتك إلى مدى بعيد بالعالم الذى نعيش فيه الذى جاءه سائحاً، أو ذهب هو إليه بعد فتح الأبواب والبوابات المغلقة أمام الأجيال السابقة، أو اتصل به من خلال أدوات المعرفة الحديثة فى التليفزيون والفضائيات وأجهزة الكومبيوتر وشبكات الإنترنت. ومن خلال ذلك كله خلق هذا الجيل توليفته الخاصة بين الأصالة والمعاصرة، والتقليد والتحديث، والدين والدنيا وكلها تحتاج نظرة جادة.

البريد الإلكترونى: amseed@ahram.org.eg

مذكرات مدخن سابق..!!

وقت كتابة هذا الموضوع كان قد مضى شهر كامل على توقفى عن التدخين، ومن حق القراء تماما الاحتجاج على عرض مسألة خاصة للغاية على المواطنين فى مجلة قومية لا ينبغى لها الاهتمام إلا بكل ما هو عام وينفع الوطن والأمة والإنسانية إذا كان ذلك ضروريا.

ولكن القضية ليست بمثل هذه الخصوصية، فالموضوع من القضايا التى باتت عامة تماما، وأعتقد أن من حق الصديق الأستاذ صلاح منتصر أن يفرح بانضمام زميل جديد إلى قائمة المقتنعين بأن التدخين ضار تماما بالصحة حتى لو جاء ذلك لأسباب قهرية وليست تطوعية.

وهناك سبب آخر للاعتقاد بحق الأستاذ منتصر بهذه المعلومة لأنه لسبب لا يعلمه إلا الله كان التدخين يلح على بشدة كلما التقينا فى مناسبة عامة، ومهما كانت المقاومة كان الأمر ينتهى بالتدخين والاعتذار للرجل الذى كرس قلمه لحماية المدخنين من أنفسهم وغير المدخنين من مضار إخوانهم.

ولكن كما هى الحال فى كل قضية عامة فإن لها خصوصياتها، وبالفعل فإن بعض القراء احتجوا على تدخين كاتبهم وتوقفوا عن الكتابة له عندما لم يستجب لاحتجاجهم عندما كان لا يزال يقف فى صف المذنبين. وعلى أى الأحوال فإن هناك دينا للقراء وغير القراء لدى الكاتب لمساهمته لسنوات طويلة فى تلوث البيئة، وهو أمر لا يصح الاعتذار عنه بالمشاركة فى الهجوم على المدخنين مما قد يدفع للاتهام بالخيانة والتقلب فى الصفوف الفكرية والمزاجية، أو بحثهم فورا على التوقف عن هذه العادة السخيفة لأن ذلك سوف يوصف فورا بالنفاق الأخلاقى وازدواجية المعايير حسب العادة الأمريكية.

ومع ذلك فإن التكفير ممكن عن الجريمة بعرض التجربة لعل البعض يستفيد منها، وهى مساهمة بسيطة فى الحملة ضد التدخين رغم أن اليوم ليس هو التاسع من فبراير الذى حدده الأستاذ صلاح منتصر للاحتفال بهذه المناسبة. وبداية فإن تجربتى المتواضعة التى لا تزيد على شهر واحد تشير إلى أنه ليس صحيحا أن هناك آلاما وارتباكات بيولوجية ونفسية نتيجة التوقف عن التدخين، فعندما بات الاقتناع كاملا أن التدخين ضار تماما بالصحة، فقد استعدت ما قرأته فى عمود «مجرد رأى» وغيره من الأعمدة والمقالات أن إدمان التدخين يأتى أساسا من مادة النيكوتين التى ما أن تنقص فى الجسم حتى تسبب توترا يتطلب استعادة تأثيرها فيدخن الإنسان مرة أخرى حتى تعود هذه المادة إلى مستوياتها السابقة. ما حدث معى أنه لم يحدث توتر على الإطلاق. ولا طالب الجسم باستعادة هذه المادة العجيبة، وهكذا اكتشفت أننى لم أكن مدمنا بعد ثلاثين عاما من التدخين المنتظم، وربما يكون ذلك هو الحال مع كثرة الرفاق السابقين، وربما لا تكون النظرية علمية وصحيحة على إطلاقها، وربما لا يكون مرور شهر كافيا حتى يقدم النيكوتين احتجاجاته الفسيولوجية، وربما لم أكن أدخن على وجه الإطلاق وكان ما يحدث معى كل ساعة تقريبا نوعا من الخيالات!

وإذا كانت نظرية النيكوتين تحتاج إلى إعادة نظر على ضوء كل ذلك، ولعلها قد تسبب الراحة لكل المدخنين الذين يرغبون فى الامتناع عن التعامل مع السيجارة وخائفين من تلك اللحظة المرعبة لنقص النيكوتين، فإن التوقف عن التدخين ليس مسألة سهلة بالمرة لأسباب لا تطرق على بال، وربما آن أوان فحصها اوالاستعداد لها من قبل كل المكافحين ضد هذه الآفة، وبالتأكيد فإن كل المشاركين فى الكفاح يعرفون أن التدخين يرتبط بعادات معينة، فهو غالبا يتم

بعد الأكل مباشرة. وكلما كان الطعام شهيا، كان تناول السيجارة مناسبا للحالة.. وما ينطبق على الطعام ينطبق على عادات وحالات أخرى لا داعى لذكرها والتفصيل فيها ويحدث فيها عادة هذا الارتباط المثير.

ولعل ذلك هو العدو الأول للمتوقف عن التدخين وليس نسبة النيكوتين اللعينة، وبالذات خلال شهره الأول، وعلى الأرجح فإن ذلك يرتبط بوضع أكثر عمومية من مجرد الارتباط بعادات بعينها. فالإنسان يوجد ضمن مجال زمنى محدد، وهو متواصل بالضرورة بما يقوم به الفرد من أنشطة عقلية وبدنية، ولكن هذا المجال توجد فيه فجوات أو انقطاعات لا تزيد على دقيقة أو دقيقتين لابد من شغلها بنشاط آخر هو التدخين الذى يقوم بدور الراتق لرتق المجال الزمنى. وبالنسبة للمدخنين فإنهم لا يعلمون شيئا عما يفعله غير المدخنين بالنسبة لهذه الفجوات الزمنية، ولكنهم يكتشفونها فور التوقف عن ممارسته. ويصبحون فى حيرة بالغة فيما يفعلونه بها خاصة أنه بات واضحا أنها تؤدى وظائف معينة فى لحظات محددة.

على سبيل المثال فإن السيجارة تبدو منقذا زمنيا بالنسبة لهؤلاء الذين تعودوا أن يصلوا إلى مواعيدهم فى الوقت المحدد وحتى قبلها بدقائق قليلة ولا يركنون أبدا لحجة سوء حالة المواصلات التى يستخدمها الجميع فى كل الحالات. وهى تبدو كذلك منقذة لهؤلاء الذين اكتسبوا عادة الاستماع للآخرين حتى هؤلاء الذين صاروا من أهل الكلمة وطائفة المتكلمين، فبعد عشر دقائق تبرز هذه الفجوة الزمنية التى تعنى أن المستمع فقد صلته بالحديث ويحتاج إلى استجماع قواه وذاكرته وتركيزه حتى يستعيد أصل الموضوع مرة أخرى.

هذه المشكلة تتكرر فى مناسبات أخرى كثيرة ليست لها صلة بالضرورة بالكلام والمتكلمين، فالفجوة الزمنية تبرز فورا فى حفلات الاستقبال، وهى مناسبة مخترعة أصلاً لكى يتعرف الناس إلى بعضهم البعض، فماذا يفعل هؤلاء الذين لا يعرفون بعضهم البعض أصلاً خلال مرحلة التعارف سوى البحث فى جيوبهم عن علبة السجائر والكبريت أو القداحة، ويتعازمون بالدخان، وإذا اعتذر أحدهم يتحدثون عن فوائد عدم التدخين ويبدأ التعارف المطلوب. وبنفس الطريقة تسير الأمور فى حفلات الزفاف، والتجمعات العامة والخاصة، وأذكر أننى حضرت احتفالا جميلا بمرور ربع قرن على إنشاء حزب التجمع الوطنى الديمقراطى الوحدوى وعندما دخلت قاعة الاحتفال وجدت غلالة من الدخان تكفى لقتل كل الطبقة العاملة التى يدافع عنها الحزب بصلابة شديدة.

القضية إذن ليست النيكوتين اللعين الذى ثبت على الأقل فى حالتى أنه ليس هما على الإطلاق، ولكنها مشكلة وقت لا أكثر ولا أقل، إذا وجدت طريقة لشغله فإنه على الأرجح سوف يكون للممتنع عن التدخين فرصة للنجاة. وهى مسألة على العلماء والباحثين والأستاذ صلاح منتصر الانشغال بها لأنها ربما تكون مفتاح الموضوع. ولكنها أيضا يمكنها تعقيده تعقيدا شديدا لأنها سوف تخرج الموضوع من العلوم الطبية إلى العلوم الاجتماعية والسلوكية التى عادة ما يصعب الفصل فيها برأى، وكثيرا ما تسبب الصداع، وربما حتى العودة إلى التدخين مرة أخرى. وعلى أى الأحوال لا بأس من المحاولة مع توخى الحذر، لأن ذلك هو الذى يجعل الحديث مناسبة عامة وليست خاصة مع الاعتذار للقارىء العزيز مرة أخرى.

البريد الإلكترونى: amseed@ahram.org.eg



المصدر: الاهرام الاقتصادي

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ٢٨ مايو ٢٠٠١

انتصار الديمقراطية فى أوروبا الشرقية

إذا كانت «**القومية**» قد انتصرت في أوروبا الشرقية كما اسلفنا في مقال الاسبوع الماضي، فان انتصارها بالتأكيد لم يكن شاملا ، ولاناضجا بنفس الدرجة في كل اقطار المنطقة ، واذا كان **اقتصاد السوق** قد انتصر ايضا في الاقليم كله علي فلسفة **التخطيط المركزى** فان انتصاره لم يعن ابدا تحسن الاحوال في كل البلدان الاشتراكية السابقة بصورة متساوية ، وفى بعض الاحيان فانه كان يعني تدهور مستويات المعيشة الى مستويات مزرية ، فانه من المؤكد ان الديمقراطية والنظام الديمقراطي كانت هي المنتصر الاعظم في التغيرات التي جرت في الكتلة السوفيتية ، فبصورة شبه متساوية في بلدان شرق اوروبا تم اقتلاع النظام القديم والقائه في مزبلة التاريخ، وانتهت سيطرة الاحزاب الشيوعية ، وذهبت مكاتبها السياسية وقادتها العظماء المظفرين دائما الي حيث لارجعة .

كان اقامة النظام الديمقراطي هو القاسم المشترك بين الدول الاربع التي قامت بعثة الاهرام الصحفية بزيارتها خلال الفترة من ٦ الي ١٩ مايو الجاري ، وهي علي الترتيب رومانيا وبولندا وتشيكيا ويوجوسلافيا ، وفي الدولة الاولي التي كانت توجد فيها اكثر النظم الشيوعية ديكتاتورية وشراسة تحت الزعامة الحديدية للرئيس شاوشيسكو تمت اقامة النظام الديمقراطي كاملا غير منقوص، ففي نوفمبر عام ١٩٩١ صدقت الجمعية الدستورية علي دستور روماني جديد استوحته من دستور الجمهورية الخامسة في فرنسا ، وتمت احالته الي الاستفتاء الشعبي ، ونص الدستور في مادته الاولي علي أن رومانيا **دولة ديمقراطية اجتماعية تتميز بسيادة القانون الذى يضمن حرية وحقوق الانسان المدنية** ، وفصل الدستور بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ونص علي أن البرلمان يتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب وينتخب اعضاؤهما بالتصويت الشعبي العام لمدة اربع سنوات ، وهو الممثل الاعلي للشعب وصانع القوانين الوحيد ، ونص الدستور علي انتخاب رئيس الدولة بالتصويت الشعبى العام لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لفترة واحدة فقط ، وهو يمثل الدولة ويرأس مجلس الدفاع الاعلي ، وله حق ترشيح رئيس الوزراء والوزراء وعرضهم علي البرلمان للموافقة علي الترشيح وتتمتع السلطة القضائية بالاستقلال التام ولايخضع القضاة في احكامهم الا للقانون ، ومهمتهم الحفاظ على مصالح المجتمع وارساء النظام بالقانون والحفاظ علي حريات وحقوق المواطنين .

وبعد ان كان فى رومانيا حزب واحد يملك الحكمة المطلقة ، تعددت الاحزاب بين اليمين واليسار ، وفى آخر الانتخابات الرومانية فى عام ٢٠٠٠ كان حزب الديمقراطية الاجتماعية فى المقدمة ومن بعده جاء حزب رومانيا العظمى، ثم الحزب الديمقراطى فالحزب الليبرالي الوطنى وحزب الاتحاد الديمقراطى للمجريين الرومانيين وهى الاحزاب التى دخلت البرلمان بمجلسيه بالفعل اما خارج البرلمان فيوجد حزب الفلاحين الديمقراطى المسيحى، وحزب التحالف من اجل رومانيا ،وحزب اتحاد القوى اليمينية، وحزب الوحدة الوطنية الرومانى، والحزب الديمقراطى الاجتماعى .

وفى بولندا سقطت الشيوعية والدكتاتورية بعد أن ضعفت فى الثمانينيات بتأثير من حركة تضامن النقابية - **بزعامة ليش فاونسا** - التى قادت النضال الديمقراطى البولندى وبالفعل تم وضع دستور ديمقراطى برلمانى فى عام ١٩٩٧ نص على توزيع السلطات وتوازنها بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وعلى مبدأ التعددية الحزبية وتتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية - وينتخب مباشرة لفترتين رئاسيتين فقط - ومجلس الوزراء - ويشكل من الحزب الفائز فى الانتخابات العامة - والجهاز الادارى للدولة والسلطة التشريعية وتتكون من مجلسى النواب والشيوخ وتعقد الانتخابات البرلمانية كل أربع سنوات ويشترط حصول الحزب على نسبة لاتقل عن ٥٪ من الاصوات حتى يكون لها حق التمثيل النيابى فى حين يشترط الا تقل عن ٨٪ بالنسبة للتحالف بين أكثرمن حزب .

وفى الوقت الراهن فانه يوجد فى بولندا خمسة أحزاب رئيسية ، الاول هو تحالف الحركة الانتخابية لتضامن وتأسس عام ١٩٩٦ ويضم مجموعة من الاحزاب ، والمجموعات السياسية والاتحادات العمالية ذات توجه «**يمين الوسط**» وهو الحزب الحاكم حاليا ويرأسه رئيس الوزراء الحالي يجى بوزيك . والثانى هو حزب تحالف اليسار الديمقر وتأسس عام ١٩٩١ بمشاركة ٣٢ تنظيما مهنيا واتحادا عماليا . وفى ابريل عام ١٩٩٩ انصهر التحالف فى حزب واحد ضم كل التنظ التى كان يتشكل منها ويرأسه ليشيك ميللر . والثالث هو حزب البرنامج المدنى وتأسس فى يناير عام ٢٠٠١ عن فكرة للسيد اندريز أولشويسكى المرشح المستقل فى الانتخابات الرئاسية الاخيرة التى جرت عام ٢٠٠٠ بحيث يضم الحزب المتمردين على الاحزاب اليمنية الاخرى. والرابع هو حزب اتحاد الحرية وقد تأسس عام ١٩٩٤ باندماج حزب الاتحاد الديمقراطى والحزب الاتحادى الليبرالى الديمقراطى ، ويمثل اتجاه يمين الوسط ايضا ويرأسه برونسواف جيرميك وزير الخارجية الاسبق . والخامس هو حزب الفلاحين ويعتبر اقدم حزب بولندى فقد تأسس عام ١٨٩٥ وظل فاعلا على الساحة السياسية عبر السنوات التى اختلف فيها النظام ولم يتوقف فترة الاحتلال النازى أو النظام الشيوعى وهو يمثل تيار الوسط ويرأسه يارتسوف كالينوفسكى .

وفى جمهورية التشيك تتمتع قيادة الرئيس فاتسلاف هافيل باجماع شعبى جعله اول رئيس لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاتحادية بعد سقوط النظام الشيوعى فى نوفمبر ١٩٨٩ وأول رئيس لدولة التشيك بعد الانفصال السلمى عن سلوفاكيا فى يناير ١٩٩٣ ، كما تم التجديد له لفترة رئاسية ثانية واخيرة فى يناير ١٩٩٨ رغم عدم انتمائه لأى من الاحزاب السياسية الفاعلة فى الدولة .

ويعتبر نظام الحكم فى جمهورية التشيك نظاما جمهوريا برلمانيا يقوم على تعدد الاحزاب وتتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية وسلطاته محددة - تسعى الاحزاب الكبرى فى الدولة للحد منها من خلال تعديلات دستورية ويتم انتخابه عن طريق البرلمان بحد اقصى ولايتين



مدة كل منهما خمس سنوات ويقوم رئيس الوزراء فعليا بمهام السلطة التنفيذية ويتولى هذا المنصب رئيس الحزب الذى يحصل على أكبر عدد من مقاعد مجلس النواب وتعتبر الحكومة الحالية هى حكومة أقلية تتكون من الحزب الاجتماعى الديمقراطى - يسار وسط - وترتبط مع اكبر احزاب المعارضة المدنى الديمقراطى باتفاق مساندة يضمن عدم سحب الثقة فى البرلمان مقابل الحصول على مناصب قيادية فى مجلس النواب والشيوخ وتتكون السلطة التشريعية فى جمهورية التشيك من مجلس للنواب ،ومجلس الشيوخ، بينما تعد المحكمة الدستورية العليا هى أعلى سلطة قضائية فى الدولة .

وتعتبر اهم الاحزاب السياسية فى جمهورية التشيك الحزب الديمقراطى الاجتماعى الحاكم ، ويرأسه حاليا نائب رئيس الوزراء ووزير العمل بعد تخلى رئيس الوزراء عن رئاسة الحزب والحزب المدنى الديمقراطى ويرأسه فاتسلاف كلاوس الحزب الشيوعى لبوهيميا ومورافيا والتحالف الرباعى المكون من أربعة أحزاب يمنية وهى (المسيحى الديمقراطى - التحالف المدنى - الاتحاد من اجل الحرية - والاتحاد الديمقراطى غير الممثل برلمانيا) .

وفى يوغوسلافيا التى شهدت عنفا دمويا منذ انتهاء الحكم الشيوعى ،وتفكك يوغوسلافيا السابقة عام ١٩٩٢ فقد حدثت تغيرات شاملة منذ نهاية العام الماضى، فقد ادت الثورة الشعبية فى اكتوبر ٢٠٠٠ الى الاطاحة بنظام الرئيس اليوغوسلافى السابق سلوبودان ميلوشيفيتش وتولى زعيم المعارضة الصربية الدكتور فويسلاف كوشتونيتسا الحكم. حيث قام حوالى نصف مليون مواطن بالتظاهر واحتلوا مبانى البرلمان والاذاعة والتليفزيون عقب اعلان ميلوشيفيتش عن رفضه نتائج الانتخابات الرئاسية التى اجريت فى سبتمبر ٢٠٠٠ واسفرت عن فوز كوشتونيتسا بـ ٥٢٪ من الاصوات مقابل ٣٦٪ حصل عليها ميلوشيفيتش، وانتهت الثورة السلمية بخلع ميلوشيفيتش وتولى كوشتونيتسا للحكم .

وقد كان سقوط ميلو شيفيتش ايذانا بعودة يوغوسلافيا تدريجيا الى المجتمع الدولى والى عضوية المنظمات السياسية والاقتصادية الدولية وتتكون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من جمهوريتى صربيا والجبل الاسود وتتبع النظام البرلمانى ويقضى الدستور اليوغوسلافى بالا ينتمى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الى جمهورية واحدة .

ويتكون البرلمان الاتحادى فى يوغسلافيا من مجلسين هما مجلس النواب ويضم ١٣٨ مقعدا من بينهم ١١٠ مقاعد عن جمهورية صربيا ، و٢٨ مقعدا عن جمهورية الجبل الاسود ويتم توزيع المقاعد فى كلا المجلسين على الاحزاب السياسية وفقا لنسبة تمثيلها فى البرلمانات الوطنية الخاصة بكل جمهورية . اما المجلس الثانى فهو مجلس الجمهوريات ويتكون من ٤٠ مقعدا يتم توزيعها مناصفة بنى الجمهوريتين .

والى جانب تلك السلطات الاتحادية يوجد رئيس مستقل لكل من جمهوريتى صربيا والجبل الاسود، حيث يرأس صربيا الرئيس ميلان مليوتينوفتش ويرأس الجبل الاسود ميلوجيوكانوفتش . كما يوجد لكل جمهورية برلمانا مستقلا وحكومة مستقلة تنحصر سلطاتها فى متابعة

اتخاذ القرارات بشأن الامور الداخلية فقط ، بينما تعتبر الامور الفيدرالية مثل السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد القومى خارج نطاق اختصاصها .

ويتشكل الائتلاف الحاكم في يوغوسلافيا من تحالف احزاب المعارضة الديمقراطية الصربية بزعامة فويسلاف كوشتونيتسا ، وحزب الشعب الاشتراكى بالجبل الاسود بزعامة رئيس الوزراء الفيدرالى زوران جينجيتش . اما احزاب المعارضة الصربية فى الحزب الاشتراكى الصربي بزعامة سلوبودان ميلوشيفيتش والحزب الراديكالي الصربي وحزب الوحدة الصربية .

وبالطبع فان حالة الديمقراطية التى اعترت البلدان الاربعة التى قامت بعثة الاهرام بزيارتها هى ممتدة لكل دول أوروبا الشرقية ، وتكاد التجربة لاتختلف كثيرا فى هذه الدول عما حدث فى المجر ، أو بلغاريا ، أو جمهورية السلوفاك فالثابت أن هذا الدول قد مارست العملية الديمقراطية ، وتكررت فيها العملية الانتخابية فى دورات متعاقبة وصار فيها رؤساء للجمهورية سابقين ، وكذلك رؤساء للوزارات وأحزاب تدخل السلطة وتخرج منها فى سلاسة ومن خلال الاختيارات الشعبية ولم تكن العملية الديمقراطية متعلقة فقط بتداول السلطة وانما ايضا بالحريات العامة واحترامها فقد حدث فى هذه الدول جميعها نوع من الانفجار الاعلامى سواء فيما يتعلق بالصحافة المكتوبة التى حدث فيها انفجار هائل لتعبر عن قوى سياسية واجتماعية متنوعة أو فى الصحافة الالكترونية التى دخل فيها القطاع الخاص بقوة أو الاتصال بالاعلام العالمى بكافة فروعه وفى دولة مثل بولندا التى لم تكن تعرف حتى وقت قريب الا الصحافة الحكومية والاعلام الحكومى ، فانها باتت تعرف صحافة ، واعلام بالغ التنوع ، وبلغ عدد مستخدمى الانترنت ثلاثة ملايين ونصف مليون مستخدم .

ان المعنى الواضح لكل ذلك هو عملية تغيير مجتمعى كبرى، ربما لن تصل الي ذروتها بعد فاذا كان **الشكل** الديمقراطى يبدو مكتملا فى بلدان اوروبا الشرقية ، فان المضمون لاشك كانت به مشكلة احيانا . فالاتجاهات القومية والوطنية كثيرا ما اعتراها اتجاهات فاشية تستخدم ادوات الحرية والديمقراطية للضغط علي الاقليات أو الاجانب ، وفى بعض الاحيان للضغط علي قوى سياسية اخرى وفى بعض الاحيان فان القوى الشيوعية كثيرا ماحاولت ان تبدل جلودها وليس قلوبها فيما يخص الفطرة الديمقراطية ، وفى احيان ثالثة بدا أن الجماهير جاهزة لتقبل من يقدم لها حلولا سهلة لمشكلات بالغة التعقيد، فراحت تبدل الجالسين علي قمة السلطة علي امل أن يأتى من يخلص الجميع من مشكلات التحول والتغيير الصعبة .

ولكن فيما يبدو فان التجربة تقترب من النضج ، وبعد أكثر من تغيير انتخابى بدأ الجميع يتعودون علي الصيغة الجديدة، السلطات والاحزاب والجماهير، خاصة مع ازدهار العمل المدنى وقوى اخرى تثرى الحوار والتفاعل فى المجتمع ومهما كان الشوط طويلا فان قفزات طويلة علي الطريق قد حدثت بالفعل .



المصدر: الاهــرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ٢٨ مايــو ٢٠٠١

مسألة توافق النخبة فى مصر

فى يوم الثلاثاء الماضى طالبت صحيفة قومية كبرى فى افتتاحيتها الولايات المتحدة بالتدخل فى الأحوال المتدهورة فى الشرق الأوسط، وفى داخل الصحيفة نفسها جاء مقال لكاتب كبير يدعو فيه إلى وقف الدعوة للولايات المتحدة وأوروبا أيضا بالتدخل فى أحوال المنطقة، وبدلا من ذلك دعوة الجماهير للعمل والحركة للتعامل مع الموضوع نفسه. بعد ذلك بأسبوع عقد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ندوة عن مستقبل النظام الإقليمى العربى انقسم فيها المشاركون بين من اعتبروا أمريكا عدوا لدودا لمصر والأمة العربية، ومن اعتبرها دولة صديقة أسهمت فى تحقيق الجلاء الإسرائيلى عن الأراضى المصرية وأراض عربية أخرى من خلال مشاركتها فى عملية السلام، ولدورها فى حماية أمن دول عربية بعينها، ولما قدمته من معونات اقتصادية لمصر وعدد من الدول العربية الأخرى.

قبل ذلك فى شهر يناير الماضى تحدث الرئيس حسنى مبارك كعادته فى معرض الكتاب للمفكرين والكتاب، وتطرق فى حديثه إلى ضرورة الاستثمار الأجنبى لمصر ودوره فى تلطيف وتخفيف الصعوبات الاقتصادية التى تواجهها الدولة. وفى اليوم السابق تماما لهذا الحديث كان أعضاء مجلس الشعب، بمن فيهم طليعة لا بأس بها من الحزب الوطنى الديمقراطى، تهاجم بقسوة كل ما يتعلق بالاستثمار الأجنبى، ولم ينس بعض المشاركين لهذا الرأى فى الصحف التنويه إلى أن مثل هذا الاستثمار ربما يعنى نوعا من الغزو الأجنبى لمصر. وخلال عام ونصف عام تقريبا بعد انتهاء مصر من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبى حول اتفاقية المشاركة انقسمت الحكومة والرأى العام حول الاتفاقية حتى اضطر الرئيس مبارك للتدخل وانتهى الأمر بقبول التوقيع بالأحرف الأولى، لكن ذلك لم ينه القضية التى لا تزال تشغل حيزا مهما فى انقسامات النخبة المصرية المعروفة.

الأمثلة بعد ذلك، وقبل ذلك أيضا، كثيرة للغاية، وكلها تشير فى جانب منها إلى حيوية وتعددية فكرية وسياسية تتعدد فيها الاجتهادات والآراء، خاصة أن بعضها بالغ الخطورة يتعلق بعملية الحرب والسلام فى الشرق الأوسط وبعضها بالغ الحيوية لأنها تتعلق بالمصالح اليومية الحياتية للمواطنين. لكن هذه التعددية على الجانب الآخر تبدو ليست مثل كل تعددية أخرى فى العالم حينما تقود فى النهاية إلى نوع من التوافق بين النخبة أو على الأقل الأغلبية الحرجة منها على سياسة ما، وعلى الأرجح،فإن التعددية تقود فى حالتنا إلى انقسامية شديدة تمتد عبر العقود بعد انتهاء الموضوع، فحتى هذه اللحظة لا يزال الانقسام فى النخبة المصرية موجودا حول اتفاقيات كامب دافيد، بل هناك من يريد من القيادة المصرية الخروج منها باعتبار ذلك خلاصا من العبودية والهيمنة والسيطرة الأجنبية واستعادة لدور مصر العربى والإسلامى والعالمى.

وإذا كان هناك درس قد تعلمناه من بعثة الأهرام الصحفية بقيادة الأستاذ إبراهيم نافع إلى دول شرق أوروبا الأربع: رومانيا وبولندا وتشيكيا ويوجوسلافيا، فقد كان الدور الحيوى الذى يلعبه توافق النخبة فى مدى نجاح الدولة وتقدمها وخروجها من عثرتها، أو بمعنى آخر من الحالة المزرية التى انتهت عندها عند زوال الشيوعية. وبالتأكيد فإن غياب توافق النخبة فى كل من رومانيا ويوجوسلافيا حول موقع كل منهما من النظام الأوروبى الجديد، وحول الحزمة المناسبة من السياسات الداخلية للتغيير والتقدم، هو الذى أدى ليس فقط إلى تدهور الأحوال فى كليهما أكثر مما كانت متدهورة منذ عشر سنوات، وإنما أيضا إلى تأخر لحاقهما بالمؤسسات الأوروبية والأطلنطية، وفى حالة بلجراد وصل الأمر إلى المواجهة الدامية معها.

وعلى العكس من ذلك كان الحال فى بولندا وجمهورية التشيك كما ذكر فى هذا المكان فى الأسبوع الماضى، وفى حالة براج على وجه التحديد لم تجد النخبة مشكلة إطلاقا فى فك العلاقة التشيكية - السلوفاكية مادامت النخبة فى القوميتين عجزتا عن التوافق والوصول إلى استراتيجية مشتركة.

هذا الدرس بالغ الحيوية لمصر، وأظن أن الحوار الوطنى الذى دار منذ سنوات كان يهدف إلى تحقيق التوافق بين أركان النخبة المصرية، وكذلك كان هو الهدف من الحوار الذى دار بين عدد من الأحزاب والقوى السياسية منذ فترة، حول الدستور المصرى. والحقيقة أن النتائج فى الحالتين كانت محدودة للغاية، لكن إجراء كلبهما كان يعنى أن هناك إحساسا عاما بمشكلة ما فى التطور السياسى المصرى. وإذا كانت هذه المشكلة تأخذ فى الصحافة والإعلام أشكالا مختلفة للانقسام فى الرأى والخلاف السياسى المحمود وغير المحمود، فإنها تأخذ أشكالا من عدم الحسم والتردد والبطء عندما يتحول كل ذلك إلى استراتيجيات وخطط وسياسات ومواقف تجاه الأوضاع الداخلية والخارجية.

فالنخبة فى النهاية هى تلك الجماعة من الناس التى تقف بين الجماهير والسلطة السياسية، وبينما هى أقل عددا بكثير من الأولى فإنها أوسع كثيرا من الثانية، وهى تضم كل من يساهم من خلال الرأى والقول والنفوذ فى صنع القرار، وفى الوقت نفسه فإنها من خلال نفوذها الفكرى والمعنوى تسهم فى عملية تشكيل موقف الجماهير من القرارات السياسية. وتضم النخبة فى العادة المثقفين والقيادات السياسية فى الأحزاب، وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية والنقابات، والمجالس الشعبية، والقيادات البيروقراطية ومن يماثلهم من الناس. وكان انقسام هؤلاء جميعا خلال ربع القرن الماضى مسئولا جزئيا عن أن تقدم مصر لم يكن بالسرعة نفسها التى سارت بها بلدان أخرى، بل إن قدراتنا التنافسية السياسية والاقتصادية بالمقارنة مع العالم أصيبت بوهن شديد خلال العامين الماضيين.

فرغم كل ما يقال عن أن الحكومات فى بلدان العالم الثالث تفعل ما بدا لها أيا كان رأى النخبة، فإن ذلك ليس صحيحا على إطلاقه، وفى الحالة المصرية تحديدا فإن مساحة التأثير أكبر مما يتخيل الكثيرون. ولعل جزءا من التردد، وأحيانا التخبط، ما بين مواقف كثيرة خارجية وداخلية، يعود فى كثير منه إلى النخبة وانقساماتها الحدية الكثيرة ما بين مدارس شتى فكرية وسياسية، وتكون النتيجة هى محاولة إرضاء جميع الفرق فى المجتمع بعدم اتخاذ قرار على وجه الإطلاق، لأن ذلك يمكن أن يسبب الفتنة، كما هو الحال مثلا مع قانون إيجارات المساكن الذى يتم تأجيل بحثه والنظر فيه عاما بعد عام، أو اتخاذ قرارات جزئية على أمل أن تتكامل الجزئيات يوما وتحدث التغيير فى الكل. النتيجة النهائية أن لدينا تسييرا للمجتمع والدولة، يواجه مشكلاتها اليومية، ويتعامل مع زيادتها السكانية، ويحاول حل المعضلات الخارجية والداخلية كلما استحكمت تناقضاتها وإشكالياتها، وليس مشروعا مستقبليا يكفل التقدم والنهضة والمكانة بين الأمم، لأننا باختصار لم نتفق على ما هو التقدم، وما الذى نعنيه بالنهضة، وما هى الأمم التى نريد أن نكون لنا مكانة بينها.

الأخطر من ذلك أن العالم يجد صعوبة كبيرة فى فهمنا، فنحن تارة دولة تريد الاندماج فى العالم بكم هائل من المفاوضات حول إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وتارة أخرى تظهر الصورة المصرية حمائية للغاية ليس خوفا فقط على الصناعات الوطنية، ولكن خوفا أكثر ممن نريد فتح التجارة والاستثمار معهم. ونحن لنا صلات قوية مع الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى، ومع ذلك فإنها ليست مشهرة بالشكل الكافى وكأنها باعثة على الخجل، وعند منحنى أية خلافات فى السياسات والرأى، فإن الرسالة المصرية، خاصة من جانب النخبة الإعلامية، فإنها لا تظهر كخلافات، وإنما كدلالة على العداء التاريخى الذى لا تخبو له نار.

وكما أسلفنا فى مقدمة المقال، فإننا نريد للولايات المتحدة دورا فى عملية السلام، ولا نريد لها دورا، وهكذا. ومهما احتج البعض على أن موقف السلطة السياسية واضح فى كل هذه الأمور، وسياستها متسقة مع بعضها البعض، فإن الزمن الذى كانت تعتمد فيه الدول على مواقف السلطات السياسية قد ولى، نتيجة تغيرات كثيرة فى النظام العالمى ليس هنا مكان إعادة التفكير بها، فإن الدول الأخرى تنظر أيضا وبشكل لصيق على مواقف النخبة ومدى توافقها على سياسات بعينها.

ولعل السؤال المطروح هو: لماذا لا تتوافق النخبة المصرية، ولماذا تستمر خلافاتها وانقساماتها السياسية والفكرية دون حل أو تقدم يذكر لعقود عديدة، وفى بعض الأحوال قرن أو أكثر. فوفق بعض الآراء ان كثيرا من القضايا التى كانت مطروحة علينا فى القرن التاسع عشر لا تزال مطروحة علينا فى أول القرن الحادى والعشرين. وما علينا إلا التفتيش عن موضوعات العلاقة مع الغرب، والتحديث، والأصالة والمعاصرة، والمواطنة، والمرأة، والدولة والدين، وما ماثلها، إلا ونجد تلك الانقسامات الضاربة حتى جذور المجتمع والدولة.

الموضوع - على أية حال - يتطلب مزيدا من النظر والنقاش.. فلعلنا نستفيد من تجربة زيارة بعثة الأهرام لمنطقة شرق أوروبا.

د. عبدالمنعم سعيد

قصة الفتى «ميدو»..!

وقت كتابة هذا المقال لم يكن الفتى «ميدو» أو أحمد حسام لاعب نادى أياكس الهولندى، والفريق القومى المصرى، قد لعب بعد مباراة المغرب التى احتبست لها أنفاس المصريين، ومن ثم فإن ما سوف يلى من قول ليس له علاقة من قريب أو بعيد بالمباراة أو بالرياضة عموما، فلكل مجال كتابه، ولكل مقام متخصصوه، ولكن ما يهمنا هنا، ويهمنا دائما، الدلالة السياسية لأحداث مهمة تمر بنا فى جميع دروب الحياة، واذا تمعنا فيها جيدا فربما ـ ربما ـ أعطتنا بعضا من هداية الى الطريق السليم الذى يتقدم فيه الوطن ويحصل على مكانته بين الأمم.

فما حدث للفتى «ميدو» البالغ من العمر ثمانية عشر عاما أنه منذ فترة قصيرة قام نادى جنت البلجيكى ببيع اللاعب الى نادى أياكس الهولندى بثمن قدره ما يوازى ٢٥ مليون جنيه مصرى، غير ما حصل عليه اللاعب نفسه. وعندما يحدث ذلك، وبمثل هذا المبلغ، واللهم لا حسد، فإننا أمام موهبة لاشك فيها، ولكننا لم نسمع عنها قبل تصفيات كأس العالم الأخيرة، فما حدث بالفعل كما فى قصص أفلام يوم الأحد فى التليفزيون المصرى أن الفتى كان بيننا ويلعب بالفعل ايضا لنادى الزمالك، الذى لم يهتم كثيرا بغياب اللاعب، وهربه كما قيل، الى بلجيكا. فقد كان النادى، كما هو الحال فى مصر كلها، ممتلئا بالفتيان. لم يلحظ أحد فى اتحاد الكرة الهروب، ولم يهتم أحد فى النادى أو فى الحى أو فى المدرسة، أو باختصار فى «النظام» كله الذى يحيط به، وعلى الأرجح أن هناك من سعد برحيله، مثل اللاعبين الأقل موهبة، والمدربين الذين يعتقدون أنه يظن فى نفسه أكثر مما يجب، والإداريين الذين يرونه سببا لصداع الرأس. ولكن لحسن حظه، أن جزءا واحدا من «النظام» وهو والده آمن بموهبته فسانده فى رحيله، ووقف معه حتى ذاع صيته فى نادى جنت فأعاد الجوهرى اكتشافه ودفعه فورا مع اللاعبين الكبار دون تردد.

هذه القصة وباقى تفاصيلها معروفة لجماهير الكرة، وربما كان الأكثر ذيوعا منها قصة الفتى ابراهيم سعيد الموهوب تماما أيضا، ولكن «النظام» كان يريد أسره لأنه تأخر فى الرحيل حتى ذاع صيته فبات من الضرورى أن يبقى، ويخضع للوائح، التى تعنى فى الحقيقة أن يبقى ضمن نظام الأقدمية، فيأخذ دوره فى الصف الطويل الذى يقبل العادى والأقل موهبة. وبغض النظر عن الجوانب الأخلاقية المستهجنة والمرفوضة فى قصة اللاعب، إلا أن جوهرها يبقى واحدا مع قصة الفتى «ميدو» فى محاولات فك إسار «النظام» الذى يخنق التفوق والموهبة ويخضعها للقواعد البليدة للأقدمية والبيروقراطية، ومرتباتها وأجورها أيضا ، وقصة اللاعبين لا تختلف فى كثير أو قليل عن قصة الدكتور أحمد زويل الذى ترك «النظام» الى نظام أخر فحصل على جائزة نوبل، والأكثر أهمية أنه بات ممكنا أن يعطى البشرية وتقدمها من موهبته العلمية ما سوف يبقى أبد الدهر. وكما حدث مع «ميدو» فقد أعيد اكتشاف زويل فقط عندما ظهر فى الخارج، وبعد تردد ،ونكاية فى «مولد الشيخ زويل» كما قيل، قبل به الوطن واستدعاه لبناء جامعة لاندرى ماذا حدث لها بعد أن دخل «النظام» مرة أخرى.

وبالطبع فإننا لانساوى بين زويل و«ميدو» فالأول أبقى من الثانى بكثير ولكن الدلالة تبقى واحدة، وهى دلالة نحتاج لها اليوم أكثر من أى وقت مضى. فما حدث وفى العاصمة البلجيكية بروكسل، وربما على بعد خطوات من حيث كان يلعب الفتى «ميدو» كرة القدم، قام وزير الخارجية أحمد ماهر السيد بتوقيع اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى فى حضور وزراء خارجية الدول الأعضاء الخمس عشرة. وقبل ذلك بأيام كانت مصر تحضر فى جنيف جولة أخرى من جولات منظمة التجارة العالمية، بعد ان نجح مجلس الشعب المصرى فى الموافقة من حيث المبدأ على قانون حقوق الملكية الفكرية، وبقى بعد ذلك على المجلس فى دورته التشريعية القادمة أن يوافق على مواده البالغة ١٠٩ مواد ، ومعنى ما حدث فى بروكسل وجنيف أننا ماضون على طريق الاندماج فى الاقتصاد العالمى من خلال أكبر نافذتين للتكامل أولاهما الاتحاد الأوروبى الذى يمثل أكبر سوق وأكبر طاقة اقتصادية على مستوى الكون، وثانيتهما منظمة التجارة العالمية المعنية بتنفيذ اتفاقية الجات وبتحرير التجارة العالمية خلال العقدين المقبلين.واذا كان الأمر كذلك فهل «النظام» جاهز للتعامل مع هذا التحدى، واذا لم يكن جاهزا فكيف يتم تجهيزه، وما هى الخطوات والبرامج اللازمة من أجل ذلك. وبالطبع هناك بعض الاجابات الجزئية عن هذه الأسئلة، وعلى سبيل المثال فإن هناك حديثا فى مصر عن تحديث الصناعة المصرية، أى إعداد الصناعة للمنافسة من خلال مساعدة الاتحاد الأوروبى الذى سوف نقوم بمنافسة صناعاته بعد ١٢ عاما من بدء تطبيق الاتفاقية. وهناك حديث عن تغيير بعض التشريعات واصدار الجديد منها الذى يتناسب مع الأوضاع المستجدة، وبعضها يتعلق بالملكية الفكرية، وبعضها يتعلق بغسل الأموال، وبعضها يتعلق بأشياء كثيرة ترتب لحالة من العيش، وليس التعايش، بين مصر والاتحاد الأوروبى والغرب عامة الذى له النصيب الأوفى من الاقتصاد العالمى.

ولكن تحديث الصناعة واصدار التشريعات ليس هو «النظام» حتى ولو كانا أجزاء مهمة فيه، وهما على الأغلب أركان إجرائية من الممكن فسادها، اذا لم تكن بقية الأجزاء تعمل بكفاءة وتناغم، وتوافق، بحيث تكون قادرة على اكتشاف الفتى «ميدو» قبل أن يذهب الى بلجيكا. ومن الخطأ تماما أن نظن أن النظام هو السلطة السياسية على أهميتها، ولكنه يمثل مجموع العلاقات المنظمة فى المجتمع التى تكفل فى النهاية توظيف موارده لخدمة أهداف بعينها، حدث أنها هذه المرة، وفى هذه المرحلة التاريخية، وبحكم الاتفاقيات التى وقعناها، أنها الاندماج فى الاقتصاد العالمى، وبالذات مع دول الاتحاد الأوروبى.

ومن المؤكد أن مصر ليست فقيرة فى الموارد البشرية والمادية على الاطلاق، فلدينا نحو ٦٧ مليونا من البشر ـ أو نصف عدد سكان اليابان ـ يعيشون على مليون كيلو متر مربع ـ أو ثلاثة أمثال مساحة اليابان تقريبا ـ تقع على ثانى أهم مركز استراتيجى فى العالم بعد سنغافورة وفقا لتقارير التنافسية العالمية. وعندما نملك ذلك، ولا نكون فى مقدمة الصفوف العالمية، ويحتاج أحمد زويل وميدو وإبراهيم سعيد وملايين غيرهم لترك الوطن، فإن القضية تصبح أن النظام بما فيه من أحزاب ومجالس وإعلام ووزارات وهيئات ومجتمع مدنى لا يعمل بكفاءة تتيح له تحقيق أهدافه ومقاصده. ومن المدهش أنه لايوجد خلاف تقريبا بين جميع القوى السياسية فى مصر على أن هناك مشكلة فى النظام، وإلا ما كان هناك حديث عن تحديث الصناعة وتغيير التشريعات، ولكن المدهش أكثر أن ينتهى الاتفاق على هذا الاتفاق.

ومن المؤكد أنه لايوجد اتفاق على هدف النظام الذى وقع عليه توا فى اتفاقيات دولية، ففضلا عن وجود قوى سياسية تعتبر أن الغرب غرب والشرق شرق ولن يلتقيا أبدا، ومن ثم وقبل حتى قراءة الاتفاقية فإن هناك من يرى فى المشاركة مع أوروبا نوعا من الاستعمار الجديد. بل أنه داخل دوائر الدولة نفسها، وفى الحكومة، وفى القطاع الخاص، يوجد من يعتقد أن الاتحاد الاوروبى قوة معادية. وعندما يحدث مثل هذا الخلاف على الهدف، فإن النظام كله لا يعمل بكفاءة، وعلى الأرجح أنه سوف يرسل إشارات متناقضة قد تختلط على كثيرين فيتعاملون معها بخشية وتردد، أو لايتعاملون معها على الإطلاق، فما حدثت الموافقة عليه فى العلن يتم معارضته فى السر، أو بالهروب كلية من النظام كله كما فعل ميدو وحاول إبراهيم سعيد. ألا يحتاج هذا الأمر توافقا للنخبة حتى يعرف النظام الى أين يسير، وهل دار بنا الأمر مرة أخرى دورة كاملة لكى نعود الى الموضوع الذى ظننا أننا تركناه. الإجابة نعم!!.

د. عبدالمنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام الاقتـصادي
التاريخ: ٢ يـونـيـو ٢٠٠١

ماهى وظيفة مراكز البحوث الأكاديمية ؟

في الأسبوع الماضى ذكر فى هذا المكان أن تحقيق التنمية فى عالم اليوم يقتضى المشاركة بين الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدنى وتلعب مراكز البحوث دورا هاما فى تحقيق هذه المشاركة وخلال الاعوام الاخيرة اتجه المجتمع المصرى والمجتمعات العربية فى العموم الي تكوين مراكز البحوث الاكاديمية سواء فى اطار الجامعات أو خارجها ، وفى ذات الوقت تزايدت الشكوك حولها ولم يكن ذلك فقط وليد موضوع الذى سبق تناوله فى هذه الصفحة ايضا وانما ايضا وليد العجز عن فهم دورها داخل المجتمع والحلبة السياسية واتخاذ القرار بشكل عام وهذه هى المهمة التى سوف يكرس هذا المقال لها علي أن تناول الدور الذى تقوم به فى تحقيق المشاركة المشار لها فى مقال الاسبوع القادم .

فقد اضحت مراكز الدراسات والبحث العلمى ظاهرة فى كل العالم المتقدم بل إن البعض الان يقول إنها أصبحت جزءا من عملية صنع القرارالسياسى . وفى عام ١٩٨٧ذكر أبا إيبان وزير خارجية اسرائيل الأسبق - فى محاضرة ألقاها فى معهد بروكينجز الأمريكى فى واشنطن - أن هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكى الأسبق ومستشار الرئيس نيكسون لشئون الامن القومى سابقا افضى له بأنه لايعلم حقا أين تصنع السياسة الخارجية الامريكية فى الكونجرس أو فى وزارة الخارجية أو فى وزارة الدفاع أو فى البيت الابيض ؟ فأجابه أبا إيبان معلقا : ولكننى أعلم أين تصنع .. إنها تصنع فى بروكينجز !! ورغم مافى تعليق أبا إيبان من مبالغة استهدفت مجاملة مستضيفيه وتدليك مشاعرهم قبل أن يلقي لهم بوجهة نظره فى أحداث الشرق الاوسط إلا أنها عكست جزءا من الحقيقة . وكانت مراكز البحوث قد انتشرت فى العالم خلال العقود الاخيرة وفى الولايات المتحدة حيث ظهرت وبرز دور المئات منها فى مختلف المجالات والموضوعات ورغم الكثرة العددية فان القلة منها أصبح لها ذيوع تخطى فى كثير من الاحيان حدود الدولة ذاتها . ومن ابرز المراكز ذات التأثير العلمى معهد بروكينجز ومؤسسة راند ومركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بالولايات المتحدة ومعهد الدراسات الاستراتيجية والدولية فى لندن والمعهد الفرنسى للعلاقات الخارجية مؤسسة نيرا اليابانية ومعهد استوكهولم لبحوث السلام ومعهد جافى للدراسات الاستراتيجية فى اسرائيل .

وجاء التفكير فى إنشاء مراكز للدراسات تعبيرا عن الحاجات التى عجزت المؤسسات القائمة فى دول العالم عن تلبيتها فقد كان الامر التقليدى أن التفكير فى المشكلات والأزمات الداخلية والخارجية يتم من خلال مؤسسات الدولة وجامعاتها ولكن كلاهما ـ مع تعدد المشكلات والازمات وتعقدها ـ اصبح يعانى من القصور فمؤسسات الدولة عبرت فى الحقيقة عن النظرة ضيقة الافق للبيروقراطية اما الجامعات فقد اصبحت مغرقة فى اكاديميتها التى تفيد القليل عند صنع السياسة ولذا فان انشاء مراكز مستقلة للبحث اصبح ضرورة للتفكير المستقل الذى اصبح لاغنى عنه لأية سياسة رشيدة بالاضافة الي القدرة علي تحقيق الائتلاف والتوافق بين المواقف الفكرية المتعارضة فضلا عن تحقيق التفكير الحر البعيد عن قيود الدولة ومشاكلها والتزاماتها .

وتختلف مراكز البحوث والدراسات اختلافات بينة فيما بينها من حيث الغرض والحجم والجمهور الذى تتوجه له وطريقة العمل فيها ويمكن القول من ثم إنه لا توجد صيغة جامعة مانعة لتحقيق كل الاغراض والاهداف فى أن واحد ، وفى العموم يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المراكز : **الاول** هو مايعرف ببنوك أو كتائب التفكير THINK TANKS وهذه عادة ماتكون قريبة من السلطة السياسة فى البلدان التى تعمل فيها وعلي صلة وثيقة بأجهزة مخابراتها ، حيث يتوفر لها العديد من المعلومات الخاصة التى ترى الدولة ضرورة بحثها من قبل جهاز خارجى لايتأثر ببيروقراطية الدولة ورغبتها المستمرة فى إرضاء السلطة السياسية حتى ولو علي حساب الحقيقة وللتخلص من أمراض مايسمى بالتفكير الجماعى الذى عادة مايسيطر أيضا علي أجهزة الدولة . هذا النوع من المراكز البحثية تتصف ابحاثه ودراساته بالبحث عن افضل السياسات ضمن خيارات متعددة وكثيرا مايكون عمله سريا ومن أبرز امثلتها مؤسسة راند الامريكية . ورغم أن هذه النوعية من مراكز البحوث هى الاكثر شهرة وذيوعا إلا أن العدد الأكبر منها لايعمل فى خدمة الحكومات علي وجه الاطلاق وإنما يعمل فى خدمة مؤسسات اجتماعية أخرى من بينها الشركات (من خلال بحوث التسويق والاستشارات مثلا) ، ومن بينها أيضا ـ وهو الامر الهام فى هذا المقام ـ الجمعيات الاهلية التطوعية والتى تقدم لها العديد من الخدمات العلمية نذكر منها :

١ـ اعداد قوائم المعلومات اللازمة للتعامل مع الاحتياجات الاجتماعية التى ترغب الجمعيات الاهلية فى سدها والاستجابة لها من خلال المسح الاحصائى والأساليب العلمية الاخرى .

٢ـ اجراء استطلاعات الرأى العام فى مجالات العمل الاجتماعى المختلفة لتحديد الأولويات المراد الاستجابة لها من قبل المجتمع وبمعنى أخر تحديد احتياجات السوق الاجتماعية للعمل الطوعى ومن ثم القيام بعمل البحوث التى تحدد اكثر الطرق كفاءة لعمل الجمعيات

٣ـ إعداد الحملات الإعلامية اللازمة لعمل الجمعيات لتسويق عملها الاجتماعى فى البيئة التى تسعى

لخدمتها وهى المسألة التى لاغنى عنها لحشد المتطوعين الذين يتوقف علي عملهم بقاء العمل الاهلي أهليا ولايعانى من جفاف الموارد البشرية والمادية ويؤدى الي تعميق العلاقة بين الجمعية الاهلية والمجتمع التى تسعى للوفاء باحتياجاته .

٤- زيادة القدرات الخاصة للجمعيات الاهليّة أو مايسمى Capacity Building من خلال التدريب للعاملين فيها وتحقيق المواءمة التنظيمية بين أعدادهم وكفاءاتهم والمهام الملقاة علي عاتقهم لخدمة هذه الأهداف .

٥ . اجراء بحوث التقييم EVALUATION RESEARCH لعمل الجمعيات الاهلية لقياس قدرتها علي تحقيق اهدافها ومدي العلاقة بين مواردها وانجازاتها وقد ساهمت هذه البحوث فى ترشيد عمل هذه الجمعيات حيث وجد أن بعضها فى الولايات المتحدة ينفق خلال السبعينيات ٩٠ سنتا علي ادارة الجمعية مقابل ١٠ سنتات من كل دولار تحصل عليه ينفق علي الخدمة التى تريد القيام بها .

٦. خلق الشبكات NETWORKS بين الجمعيات الاهلية المتشابهة أو المتكاملة في عملها سواء من اجل تبادل الخبرات أو للقيام باعمال مشتركة لتعظيم الفائدة من عملها وتقليل التكلفة وفى هذه الحالة فإن مركز البحوث يقوم بدور المظلة البحثية التى تفيد هذه الجمعيات فى عملها الخاص والمشترك .

النوع الثانى من مراكز البحوث هو مايعرف بمراكز البحوث والدراسات RESEARCH CENTERS وهذه هى الشائعة فى العالم والتى تجنح الي التوسع فى البحث العلمى والنشر ومن ثم فان جمهورها الاساسى هو الرأى العام الذى تتوجه له خاصة النخبة المتميزة وقادة الرأى من اجل تحقيق توافق قومى حول قضية بعينها وسبل مواجهتها وهذه المراكز قد يكون لها موضوع واحد مثل معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى ومعهد لندن للدراسات الدولية والاستراتيجية ومعهد استوكهولم لبحوث السلام أو تكون متعددة الاغراض والموضوعات المحلية والاقليمية والعالمية مثل معهد بروكينجز الامريكى ومؤسسة نيرا اليابانية وهذه الاخيرة عادة ماتكون قريبة من الجمعيات الاهلية لأنها تقوم بالكثير من البحوث عن المشاكل الاجتماعية وتحديد أولوياتها والتحديات التى على الجمعيات الاهلية أن تواجهها وفى العموم كان لهذه المراكز الفضل فى اثارة العديد من قضايا الفقر والاقليات والمرأة

والمخدرات وانحراف الاطفال ومن ثم توجهت الدولة والجمعيات الاهلية لمعالجتها وفى بعض الاحيان فان هذه المراكز قامت بدراسة دور القطاع الاهلى فى الاقتصاد السياسى كما فعل معهد السياسات فى جامعة جون هوبكنز الذى قام بدراسة شاملة حول الموضوع وفى كثير من الاحيان فان طبيعة عمل مراكز البحوث التى تقتضى اصدار دوريات علمية تساعد علي نشر المعلومات وتأصيل المشكلات الاجتماعية التى يعمل المجتمع والدولة على التعامل معها .

النوع الثالث من مراكز البحوث يأخذ شكل المنتدي FORUM الفكرى الذى يحاول أن يجمع نخبة من المفكرين والباحثين للتدارس والبحث في موضوع معين خلال فترة بعينها وعادة ماينتمى هؤلاء إلى مؤسسات بحثية أخرى رسمية وغير رسمية وعادة ماتركز هذه المنتديات علي الموضوعات الاستراتيجية الكبرى والتوجهات المستقبلية وبحثها من خلال تكامل العلوم والمناهج العلمية المنتمية الي مدارس فكرية متنوعة ومن ابرز الامثلة على هذا النوع فى العالم نادي روما الذى اشتهر خلال السبعينيات بتقريره الهام «**حدود النمو**» عن مستقبل العالم والعلاقة بين الموارد والاحتياجات الانسانية وتخصصت مؤسسة باجواش العالمية فى موضوعات سباق التسلح ومحاولات الحد منه وربما كانت الفائدة الأساسية لهذه النوعية من مراكز البحوث أنها توضح العديد من المشكلات والاحتياجات الاجتماعية وهى دور النمو والتشكيل ومن ثم فإنها تعين المجتمعات علي اعداد خطتها المستقبلية من خلال التعرف على المتغيرات الاساسية فى البيئة التى تتعامل وتشتبك معها بالفعل والحركة .

هذه الأنواع الثلاثة من معاهد ومراكز البحوث لاتوجد فى الواقع بصورتها النقية وفى العادة تمتزج الانواع فى الواقع وإن اختلفت نسب التركيز والغلبة لتوجه علي الآخر ورغم اختلافها وتعدد اغراضها فان هناك عددا من السمات المشتركة فيما بينها فهى تزدهر كلما توافر لها أكبر قدر ممكن من الحرية فى البحث والنشر والتواصل مع التوجهات العلمية فى العالم ولذا فانه لاتوجد مصادفة فى ازدهار هذه المراكز فى الدول الغربية الليبرالية وفى العالم العربى حيث يوجد مستوى متقدم نسبيا من الحريات الفكرية كما فى القاهرة وعمان وبيروت ، كما تزدهر هذه المراكز أيضا كلما توافر لها أكبر قدر ممكن من الاستقلال المالى والادارى. وفى العادة فان المراكز الناجحة تبدأ بوقفية مالية يتم الصرف من عائدها على أعمال البحث وانشطته ، هذه الوقفية يمكن ان تقدم من قبل الدولة أو الشركات الكبرى أو من أشخاص موسرين اصبح للمال لديهم وظيفة عامة .

ولكنها تدور Eppur " si " muove!!

«ولكنها تدور»، كانت هى العبارة التى لم يكف العالم الإيطالى الأشهر جاليليو فينسيزو جاليلى «1564، 1642»عن قولها وهو يضرب كفاً بكف طوال ثمانى سنوات من الاعتقال المنزلى، وكانت تلك التى تدور هى الكرة الأرضية التى اكتشف الرجل أنها «كروية» أولاً، وأنها «تدور» حول الشمس ثانياً، وبهذه الحقيقة قلبت الدنيا على أعقابها بالنسبة للذين كانوا مصممين على أن الأرض مسطحة والشمس تدور من حولها، ولكنه فى ذات الوقت أعاد الدنيا للوقوف على أقدامها ويستقيم التاريخ البشرى حول حقيقة علمية صحيحة فتندفع من طور فى التطور يقوم على الخرافة إلى طور آخر يقوم على العلم، وكان هذا هو التقدم الذى كان على العالم جاليليو أن يدفع ثمنه ثمانى سنوات من عمره، ولحسن حظه أن ذلك لم يتم فى السجن، وإنما فى منزله الذى بقى فيه رهن الاعتقال رغم أن الزمن الذى كان فيه هو زمن العصور الوسطى التى رغم كل ما يشاع عنها كانت رحيمة إلى حد ما بالعلماء.

القصة من أولها تكررت كثيراً بين بنى البشر. ويبدو أنها سوف تستمر إلى نهاية التاريخ، وربما يجب أن نحذر من البداية. كما هى الحال فى الأفلام السينمائية. إن أية مشابهة موجودة مع الواقع ليست مقصودة بالمرة. وإذا تشابهت الوقائع فإن الأمر كله محض مصادفة. فقد كانت حياة جاليليو مثل كثيرين سبقوه، ولحقوه. كان عليه قول الحقيقة مهما كانت آراء السلطات، والجماهير وإعلام تلك الأيام والذى كان أقوال الكهنة والرهبان فى الكنائس والأديرة وفوق كرسى البابوية. فقد حدث له ما حدث لسقراط من قبله الذى كان عليه أن يتجرع السم أو يقول الحقيقة فقالها. وفى التاريخ العربى كانت التجربة من نصيب الحلاج الصوفى الذى زف إلى حتفه وسط الجنود وتهليل الجماهير لأنه تجرأ وقال الحقيقة التى لم يقبلها خليفة أو شيخ.

ولد جاليليو لأب موسيقى فى قرية صغيرة قرب مدينة فلورنسا الشهيرة، وأرسله والده إلى دير للرهبان، فعرف عنه شغفه بالرياضيات وعلم الطبيعة ومنها علوم النجوم والأفلاك التى برع فيها خاصة بعد أن تمكن من تطوير التليسكوب الذى أتاح له استطلاع نجوم وكواكب لم يكن أحد قد اكتشفها من قبل، ولكن معجزته الحقيقية كانت أنه أثبت علمياً نظرية كوبرنيكس فى كروية الأرض وهنا انفتحت عليه أبواب جهنم فلم يكن أحد على استعداد للقبول بها نظراً للظن أنها مناقضة للكتاب المقدس، ويبدو أن الصراع بين البروتستانتية والكاثوليكية جعل الكنيسة فى روما حساسة للغاية أن تنبع من تحت يدها نظريات علمية تجعلها موضع مزيد من النقد والمراجعة فى وقت كان فيه لوثر وكالفن قد نجحا فى هز الأرض من تحت أقدام بابا روما والكنيسة الكاثوليكية كلها.

وبقدر ما كان هذا الصراع واقعاً فى خلفية الصورة، فإن ما كان فى مقدمتها بعيد عن الحسابات الإستراتيجية والمناورات السياسية، فقد كان العالم (بكسر اللام) فى مواجهة السلطة، العالم بما وصل إليه من أن هناك خطأ فيما اعتقده العامة والخاصة، الجماهير والحكام، الكهنة والرعايا، من أن الأرض مسطحة ساكنة لا تتحرك ولا تدور، بل على العكس فإن الكون كله هو الذى يدور حولها، كل ذلك كان خطأ، والحقيقة التى لا مراء فيها أن الأرض تدور، وتلف حول الشمس، وأنها كيان صغير صغير فى كون عامر

بالأفلاك والأجرام والنجوم والكواكب، كان جاليليو يُفتح الكون كله أمام السلطات الدينية والمدنية، ولكن هذه السلطات كلها كانت تأبى ذلك، فقد كان الرجل خارجاً على المألوف، والمتفق عليه، وربما كان «مشبوهاً» و«زنديقاً» وله فى «الهرطقة» على الناموس العام نصيب.

ويقول التاريخ إن جاليليو تمت مساءلته الأولى عام 1616، عندما كان عليه الحصول على تصريح للقيام بأبحاثه حيث تمت مراجعة أعماله بشكل دقيق من جانب السلطات الدينية، وبعدها تم التصريح بالفعل، ولكن طلب منه عدم تعليم أو تدريس أو مناقشة نظرية كوبرنيكس أو هكذا قالت السلطات العامة، فما حدث بعد ذلك فى عام 1633، عندما تمت محاكمة الرجل أنه أنكر تلقيه لهذا التحذير، ولكن بالرجوع إلى ملف القضية وجد هذا التحذير، وهو ما حدا بالمؤرخين الذين نشروا نصه لأول مرة عام 1877، إلى القول أنه تم دسه على أوراق القضية حتى يمكن إدانة العالم الكبير، وهو ما حدث بالفعل عندما أدين فى ذلك العام لأنه اعتقد فى مذهب كوبرنيكس فى كروية الأرض وعلمه للتلاميذ، وهو الأمر الذى أنكره جاليليو فى البداية محاولاً أن يلتف حول القضية بالقول إنه ينكر ويلعن ويحتقر أخطاءه السابقة، ولكن ذلك لم يكن كافياً فقد كانت المحكمة تطلب توبة كاملة، وبعد التعذيب لواحد من أكبر علماء التاريخ البشرى كان لها ما أرادت، ومع ذلك فقد تم الحكم عليه بالسجن الذى خفف بعد ذلك إلى الاعتقال، وهو ما تم خلال السنوات الباقية من حياته.

وطوال فترة التعذيب، ومن بعده الاعتقال، لم يتخل جاليليو عن الحقيقة، وعن القول باسمها عبارته «ولكنها تدور» التى ذاعت بعد ذلك وباتت تستخدم فى الأدب العالمى عندما تصطدم الحقيقة مع السلطة، أو الاكتشافات الجديدة مع ما تعتقد به العامة والمؤسسات الدينية والرسمية، وأذكر بعد ذلك أننى كنت أحضر مؤتمراً فى إيطاليا فى مدينة صغيرة حيث قام المضيفون الإيطاليون بأخذنا فى جولة كان من ضمن بنودها زيارة المرصد، وإذا بنا نجده محروساً بالحرس البابوى السويسرى الشهير بزيه الملون، وعندما سألنا لماذا الحال كذلك، قيل لنا إن تلك كانت طريقة الكنيسة فى الاعتذار عما فعلته للعالم جاليليو.

وهكذا حقق جاليليو انتصاره، ولكن بعدما دفع الثمن غالياً، وربما حققت الكنيسة أيضاً انتصارها بعدما أدركت مدى الخطأ الذى وقعت فيه، وكان اعتذارها بالطريقة التى تمت بها، ولو أن البشرية عرفت الخطأ فى أوله لربما وفرت على نفسها الكثير، ولربما تم التبكير بالمعرفة بأن الأرض كروية وأنها بالفعل تدور حول الشمس، ومن المدهش أن عام وفاة جاليليو كان هو ذاته عام مولد نيوتن الذى حمل أبحاث الأخير إلى ذرى أخرى عالية، وليحقق انتصارات أكبر لجاليليو لم يكن ربما ليحلم بها، ولكن القضية تبقى على حالها بين العالم من جانب والسلطة من جانب آخر، وربما يسأل البعض لماذا نثيرها الآن، والإجابة هى أنه لا يوجد سبب على الإطلاق، فمن المفيد دوما أن نتذكر ما قاله جاليليو إن الأرض تدور!

البريد الإلكترونى: amseed@ahram.org.eg



المصـدر: الاهـرام

التاريخ: ٤ يونيـو ٢٠٠١

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السويس ومونتريال والثوابت وأشياء أخرى!

نزل الصمت رهيبا وثقيلا على المشاركين فى ورشة عمل عقدها منتدى مصر الاقتصادى الدولى عن العلاقات المصرية - السعودية، عندما ذكر أحد الأشقاء السعوديين من رجال الأعمال فى معرض حديثه عن المعوقات التى تقف فى وجه العلاقات التجارية بين مصر والمملكة العربية السعودية أن تكلفة شحن الحاوية من ميناء السويس المصرى إلى ميناء جدة السعودى - وكلاهما على البحر الأحمر - تزيد بنسبة ٣٥٪ عن تكلفة شحن نفس الحاوية من مدينة مونتريال الكندية والتى لا أدرى تحديدا على أى بحر تقع، ولكنها بالتأكيد فى أقصى الشمال الغربى للكرة الأرضية إذا ما نظرنا للموضوع من موقعنا فى القاهرة، ولم تكن هذه المعلومة وحدها هى التى نزلت كالصاعقة على القاعة، أو على الأقل بالنسبة للمشاركين الذين لا يعلمون عن واقع الحال من أمثالى، بل توالت المعلومات التى لا تسر عدوا أو حبيبا كما يقال فى الأمثال الشعبية، فالميزان التجارى بين القاهرة والرياض يعانى من عجز مزمن لمصلحة الأخيرة، وصل إلى قرب المليار دولار فى العام الماضى، وإذا ما تم استبعاد المنتجات البترولية فإن البلد الشقيق يظل متفوقا بما يزيد على الضعف فى المنتجات الأخرى وفى المقدمة منها السلع الصناعية.

وربما كان ينبغى ألا يصاب أحد بالدهشة على ضعف القدرة التنافسية المصرية حتى بالنسبة لبلدان عربية شقيقة لم تدخل ميدان الصناعة إلا خلال العقدين الأخيرين، خاصة من كاتب المقال الذى عاد منذ فترة قصيرة من مشاركته فى بعثة الأهرام الصحفية بقيادة الأستاذ إبراهيم نافع إلى دول شرق أوروبا. وفى الدول الاربع التى زارتها البعثة - رومانيا وبولندا وتشيكيا ويوجوسلافيا - وجدنا أولا أن حجم التبادل التجارى مع هذه البلدان يتذبذب فى اتجاه التراجع فى معظم الأحوال، وثانيا أن هناك عجزا مزمنا فى الميزان التجارى مع كل منها لمصلحة هذه الدول بما فيها يوجوسلافيا التى خرجت من حربين طاحنتين لتوها، والحقيقة أن مثل هذه المعلومات لا ينبغى أن تكون جديدة بالمرة، فقد كانت هى ذاتها التى واجهتها بعثة الأهرام الصحفية إلى خمس دول أسيوية منذ ثلاثة أعوام سواء من حيث تدهور قدراتنا التجارية والتنافسية أومن حيث العجز المزمن فيها بل إن الحكومة ذاتها ذكرت لكل من يريد أن يعرف فى مذكرة أعدتها أخيرا عن استراتيجية جديدة لدعم الصادرات المصرية أن صادرات مصر إلى الخارج ظلت ثابتة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى منذ عام ١٩٥٢.

موضوع كهذا لن نجده أبدا ضمن نقاشات أو حوارات النخبة المصرية فى أركانها المختلفة، فى الحكومة والمعارضة، أو فى المجتمع الرسمى والمجتمع الأهلى، أو أهل السياسة وأهل الفكر، أو رجال الفن ورجال الأدب. صحيح أنه من الممكن أن يرد الأمر فى مقال أو خطبة لهذا الكاتب المرموق أو ذاك فى معرض لطم الخدود على سوء الأحوال وتدهورها، أو فى كلمة فصيحة لسياسى فصيح للدلالة على الجهود غير المسبوقة التى تبذلها الحكومة الحالية لتنمية الصادرات، ولكن ليس هذا ما نقصده، فالمقصود أنه لم يحدث أبدا أن طرحت النخبة على نفسها الإجابة على السؤال لماذا فشلت مصر المجتمع والدولة، النخبة والعامة، الحكومة والمعارضة، وميناء الشحن فى مدينة السويس، فى منافسة الأشقاء فى السعودية، والأصدقاء فى أوروبا الشرقية وآسيا، وميناء الشحن فى مونتريال البعيدة جدا؟.

مثل هذا السؤال مستبعد من النقاش والحوار العام، ومثله مثل أى حديث عن العلم والتكنولوجيا، اللهم إذا اكتشف أحدهم فجأة دراسة مقارنة بين القدرات المصرية والإسرائيلية فساعتها تتولد المناسبة للطم إضافى على الخدود حول كيف حدث التفوق الإسرائيلى فى هذه المجالات الحيوية، ولو أن إسرائيل اختفت من على وجه الأرض لما ورد الموضوع أصلا. فما تفضله النخبة المصرية دوما ليس الحديث عن الصادرات والواردات، والقدرات التنافسية، والانتاجية للعامل ورأس المال، ومسائل العلوم والمعرفة، وإنما الحديث عن "الثوابت" الوطنية والقومية، وهى الرواسى الرواسخ التى يقوم عليها المجتمع والدولة، وهى الأعمدة الخرسانية التى يقوم عليها بناء الأمة.

وربما لاتوجد مشكلة فى أن يكون لكل مجتمع ثوابته وقيمه التى تميزه عن المجتمعات الأخرى، وفى العادة فإن هذه الثوابت يتم التعبير عنها والتأكيد عليها فى الدستور والقانون، وحتى الدستور يمكن تغييره بعد نقاش عام فى المجتمع وبناء على أغلبية متميزة من الشعب أو فى المجلس التشريعى، أما القانون فيمكن تغييره وبأغلبية بسيطة إذا ما تغيرت الأغلبية فى المجالس النيابية، ولكن يبقى فى النهاية أن ما جاء فى الدستور والقانون، وحتى إشعار أخر بتغيير أى منهما، هما موضع "الثبات" النسبى فى قيم ومبادىء المجتمع، وما بعد ذلك فإنه يقع فى إطار المتغيرات القابلة للجدل والحوار والنقاش والفحص والتمحيص والدراسة والدراسات المضادة، ومع احترام الدستور والقانون تمكنت دول كثيرة من التقدم وتحقيق الإصلاح، والأهم من ذلك كله، تحقيق التوافق العام بين أركان النخبة حول الاتجاه العام لتطور البلاد والعباد خلال مرحلة تاريخية بعينها، وفى بلاد أوروبا الشرقية التى زارتها بعثة الأهرام كانت نقطة البداية هى وجود دستور ديموقراطى يمثل الثابت الوحيد بين أركان النخبة ومن بعده لكل مجتهد فى رفعة الدولة نصيب.

فى مصر فإن المسألة كلها تبدو مختلفة تماما، فالدستور والقانون غالبا ما يكون غائبا عن النقاش العام، اللهم إلا إذا تم استدعاؤهما لخدمة غرض من أغراض التحريم الذى تقوم به قائمة طويلة للغاية من المحرمات والثوابت التى بات كل مشارك فى النخبة بارعا فى الإضافة إليها وتأكيد أنها تمثل «الخطوط الحمراء» التى لايصح ولا يجوز تجاوزها، وإذا فعل شخص فهو خائن أو كافر أو خارج على نواميس المجتمع، وفى العادة فإن القائل بذلك يبدأ حديثه بتأكيد إيمانه التام بالحرية، والنظام الديموقراطى، وبعد ذلك تبدأ و«لكن» التى تكون المقدمة للقائمة التى تمثل ثوابت الأمة التى لا ينبغى ولا يمكن تجاوزها، ولن ينسى المتحدث بعد ذلك من باب الأصالة الفكرية التأكيد على كل الاستثناءات والتحفظات والثوابت التى ذكرها لا تتعارض تماما مع الحرية والديموقراطية بل إنها فى الحقيقة تعززها، أو هكذا يقال!.

وبعيدا عن قضية الصادرات والمسائل التجارية التى لا تهم النخبة كثيرا، أو حتى قضية كفاءة نظام الشحن فى السويس القريبة مقارنة به فى مونتريال البعيدة، فإن أية نظرة على القضايا المطروحة حاليا على الساحة المصرية وتقبل النخبة على مناقشتها من أول قضية فصل اتحاد الكتاب المصريين للكاتب المسرحى على سالم وحتى قضية ترجمة الروايات المصرية للغة العبرية، عبورا بقضية الدكتور سعد الدين إبراهيم والدكتورة نوال السعداوى، فإن حجم الثوابت التى يفرضها قطاع من النخبة على النقاش فيها يبدو هائلا مقارنة بأى مجتمع أخر يسعى للتطور والتقدم، ولم يكن الموضوع فقط طول القائمة المطروحة، بل الكم الهائل من الإرهاب الفكرى الذى تفرضه على الساحة وتخرج منه طائفة من المفكرين الأحرار وتجعلهم يتخذون مواقف لا تتفق مع ضمائرهم وإنما فقط مداراة لأصحاب الثوابت ومحرماتهم فى المجتمع. وعندما يقرر كاتب روائى بحجم وثقل الأستاذ إبراهيم عبدالمجيد ألا يترجم روايته للغة العبرية ليس لأن ذلك موقفه النابع من ضميره، وإنما لكى يقطع الطريق على المزايدين عليه - كما ذكرت مجلة الوسط - فإننا نصبح أمام محنة فكرية وثقافية حقيقية، ويصبح تحقيق التوافق بين أركان النخبة المصرية نوعا من الأحلام.

وحتى لا نظلم أحدا فإن جميع المجتمعات مرت بتلك المراحل التى طالت فيها قائمة ثوابتها، وبالطبع فإن القائمة فى المجتمعات الفاشية والشيوعية كانت كبيرة للغاية، وحتى فى المجتمعات التى صارت ديموقراطية، فإن بعضا من هذه القائمة ظل موجودا، وفى خلال الفترة التى عرفت بالمكارثية فى الولايات المتحدة كان الاتهام الذى يوجه لشخص ما أن أفكارا تتنافى مع طريقة الأمريكيين فى الحياة. ولكن مجتمعات العالم كلها عملت دوما على تقليص هذه القائمة خاصة فى مجالات الحوار والنقاش العام، لأنه لا يمكن للنخبة أن تتوافق، وللنظام أن يعمل بشكل تنافسى سياسيا واقتصاديا، إذا ما تم استبعاد نصف قضايا المجتمع لأنها قد تتعارض مع ثوابت الأمة، وتم تجاهل النصف الآخر لأنه لا أحد يعرف عنه أو يهتم به لأن الجميع متفرغ لتأكيد الثوابت الثابتة للدولة. وعلى أى الأحوال فإن موضوع الثوابت الكثيرة والغزيرة ليس فقط هو الذى يقف أمام توافق النخبة، فهناك أسباب أخرى لابد من الوقوف أمامها.. فالحديث لايزال مستمرا.

د. عبدالمنعم سعيد

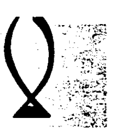


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام الاقتصادي

التاريخ: ٥ يونيو ٢٠٠١

المشاركة المطلوبة بين الحكومات والجمعيات الأهلية ومؤسسات البحث العلمى



جدال أنه خلال الفترة الأخيرة لم تعد العلاقات بين الحكومات العربية من ناحية ومؤسسات العمل الأهلى والبحث العلمى من ناحية أخرى على مايرام، بل تحدوها الكثير من الشكوك والهواجس. ولعل الطريق إلى تطور المجتمعات يقوم عادة على التركيب المتواصل بين الظواهر المتنامية فى الكثافة والاتساع سواء كان هذا التركيب طبيعيا من خلال الحركة المجتمعية ذاتها وانطلاقها فى مراتب النمو والتطور ، أو من خلال عملية التدخل العمدى الإنسانى للتركيب بينها بهدف خدمة وظائف اجتماعية حالة ولازمة لانتقال المجتمع من حالات أدنى الى أخرى أرقى. وفى العادة فإن عملية التركيب هذه غالبا ما تؤدى إلى ترقية الظواهر وزيادة تعقيدها من الداخل وجعلها أكثر استجابة للحاجات الانسانية المتزايدة.

انطلاقا من هذه النظرة الفلسفية الجدلية فإن الهدف من هذا المقال، والمقالات التالية، هو استكشاف طبيعة العلاقة بين ثلاث ظواهر اجتماعية عربية تطورت وتصاعدت وظائفها وتعقدت خلال العقود الماضية، وربما وضع تصور للعلاقة بينها قد يكون أدعى الى تحسين قدراتها على القيام بوظائفها بدلا من علاقة التوتر والتنافر أحيانا السائدة بينها، والذى يمنع الاستفادة القصوى من الطاقات المخزونة فيها، وفى كثير من الأحيان يمنع تطورها الذاتى. إن هذا التصور يقوم على الدعوة لقيام مشاركة PARTNERSHIP بين الحكومات العربية، والجمعيات الأهلية، ومؤسسات ومراكز البحث العلمى سواء تلك التى تعمل فى الجامعات أو تعمل بشكل مستقل فى عمليات التنمية الوطنية.

فمنذ استقلال الدول العربية والحكومات العربية تتصاعد وظائفها الاجتماعية نتيجة ثورة التوقعات لدى المواطنين التى أحدثها الاستقلال، وبفعل اختراقها للمجتمع بسبب تطورات تكنولوجية وأمنية وثقافية،

واستجابة لعمليات التحديث التى جاءت نتيجة تطورات عالمية ومحلية. وربما كان الأهم من ذلك كله أن الحكومات العربية نتيجة دواعى سياسية واقتصادية ـ ليس هنا محل تعدادها ـ نزعت الى المركزية الشديدة، والتعبوية المتطرفة، فى القيام بوظائفها الاقتصادية والاعلامية والتعليمية والثقافية بوجه عام. وجاءت الثورة النفطية لكى تعطى الحكومات القدرات المادية والمالية للسيطرة خاصة فى المجال الاقتصادى طالما كانت هى المالك الوحيد للموارد الطبيعية فى الدولة. ونتج عن ذلك كله نزعة «**تينينية**» ـ إذا ما استعرنا تعبير الفيلسوف توماس هوبز الشهير ـ متضخمة بيروقراطيا، ومهيمنة سياسيا، ومسيطرة اقتصاديا على مجالات الإنتاج والتوزيع والتشغيل.

ورغم أن الجمعيات الأهلية التطوعية لها جذور تاريخية ودينية قديمة فى المجتمعات العربية، ولعبت دورا مهما فى الحفاظ على تماسكه الاجتماعى والثقافى، إلا انها بالمعنى الحديث لها أخذت فى التصاعد من حيث العدد والكيف وتزايد الوظائف فى القرن العشرين وخاصة خلال العقدين الأخيرين منه، حتى بلغ عددها فى مطلع التسعينيات أكثر من ٧٠ ألف جمعية أهلية على امتداد الوطن العربى كله. ورغم أن هذا العدد يبدو متواضعا بالنظر إلى أن عدد العرب قارب الثلاثمائة مليون نسمة قبل نهاية القرن، إلا أن الأمر المهم هنا هو التزايد السريع والمثير خلال الأعوام الأخيرة فى عدد ووظائف هذه الجمعيات. ووفقا لدراسة أجرتها الدكتورة أمانى قنديل عن «**المجتمع المدنى فى العالم العربى**»، فإن عدد هذه الجمعيات تضاعف فى المجتمع الفلسطينى بين الثمانينيات والتسعينيات، وزاد بنسبة ٣٠٠٪ فى الأردن خلال نفس الفترة، وشهدت مصر وتونس حالات من التطور الدرامى المتفاوت، ورغم عدم وجود بيانات دقيقة عن الجمعيات الأهلية فى جميع الدول العربية فإن الملاحظة المباشرة تشير الى التواصل فى زيادة أعداد العاملين فيها وأعداد المتطوعين لديها واتساع نطاق عملها الجغرافى والوظيفى.

وإذا كانت ظاهرة مراكز ومعاهد البحوث الأكاديمية فى الوطن العربى والتى تركز على دراسة وفهم الظواهر الاجتماعية حديثة للغاية، إلا أنها بدورها شهدت تصاعدا من حيث الكم والنوع فى العالم العربى خلال العقود الأخيرة. وربما كان إنشاء المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى مصر عام ١٩٥٧، ومعهد التخطيط القومى فى مطلع الستينيات تشكل البدايات الأولى لإنشاء الكوادر البحثية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أعقبها بعد ذلك إنشاء مركز الدراسات الفلسطينية الذى أنشأته منظمة التحرير الفلسطينية فى بيروت عام ١٩٦٨، وفى ذات العام أنشأت مؤسسة الأهرام فى القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. وبعد ذلك توالى ظهور مراكز ومعاهد البحوث وكان أبرزها مركز دراسات الوحدة العربية الذى أسسه نخبة من الوحدويين فى عمان، ومركز الدراسات الكونية والاستراتيجية بالجوائز، ومركز الامارات للدراسات الاستراتيجية. وبعد ذلك ظهر العديد من المراكز التى كان لبعضها طابع حكومى فى إطار الجامعات أو خارجها، أو أخذ البعض منها الطابع الخاص فى شكل مراكز بحثية مثل المركز العربى لدراسات التنمية والمستقبل، ومركز الأردن الجديد فى عمان، ومركز البحوث الفلسطينية فى نابلس،

ومركز الدراسات اللبنانية فى بيروت. وبالطبع فإن الغرض هنا ليس حصر هذه المراكز التى ربما تحتاج إلى دراسة مستقلة، إلا أن كل المؤشرات تؤكد على تصاعد كثافة الظاهرة فى مجمل الأقطار العربية، وشمولها للمجالات الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية أيضا كما يظهر من التصاعد المثير فى المراكز البحثية التى تعمل فى مجال حقوق الإنسان مثل المعهد العربى لحقوق الإنسان فى تونس، ومركز القاهرة لبحوث حقوق الإنسان، ومركز المساعدة القانونية بالقاهرة.

وهكذا فإن الظواهر الاجتماعية الثلاث تصاعدت وتكثفت كما ونوعا خلال العقود الأخيرة، ورغم ذلك فإن تقدم المجتمعات العربية لايزال بطيئا ومحدودا للغاية، ولا تزال التنمية العربية تواجه مأزقا حادا. ويعود ذلك جزئيا إلى أن كل ظاهرة منها أصبحت تعيش مأزقها الخاص، كما يعود جزئيا أيضا الى ضعف الصلات وتوترها إن وجدت بينها. فالحكومات العربية باتت تواجه التطورات العالمية والتكنولوجية والتحولات نحو السوق الرأسمالية العالمية، وضغوط المؤسسات المالية العالمية فى الخارج، وتزايد الحاجات الاجتماعية والسكانية مع ضعف الموارد النفطية وترهل الأجهزة البيروقراطية فى الداخل. ونشأ عن ذلك كله حزمة كبيرة من التوترات الاجتماعية ظهرت فى شكل انقسامات عرقية وطائفية، والإرهاب والأصولية الدينية بجميع أشكالها وأنواعها، مع تزايد الثقة فى العالم المتقدم وكثير من الدول النامية الأخرى على السواء. ورغم أن الجمعيات الأهلية تقدمت لملء الفراغ الناشئ عن مأزق الحكومات وعدم قدرتها على الاستجابة للحاجات المجتمعية المتصاعدة، فإنها بدورها باتت تواجه مأزقها الخاص والناجم عن ضعف قدراتها المالية والعلمية التى تعينها على تحديد أولوياتها وتلبية الاحتياجات التى تتناسب مع قدراتها. وكان نتيجة ذلك اللجوء الى التمويل الأجنبى الذى صادف توجها عالميا للدول المانحة نحو إعطاء منحها إلى جماعات المجتمع المدنى، وهو الأمر الذى لم ترتح له حكومات دأبت على السيطرة على الجمعيات الأهلية والتحكم فى العلاقات بين الفرد والجماعات والخارج ممثلا فى الدول الأخرى والمنظمات الدولية، وأخيرا فان مراكز البحث الأكاديمية العامة والخاصة معا لم تفلت من مأزق العزلة عن الحكومات والمجتمع المدنى معا، وهو الأمر الذى جعلها تعيش فى كثير من الأحيان فى أبراج عاجية بعيدة عن مشكلات المجتمع واحتياجاته، ومن ثم كان نزوعها للإغراق فى الأبحاث النظرية على حساب تلك العملية والتطبيقية، والبحوث التاريخية بدلا من البحوث المستقبلية.

إن هذه المآزق التى تواجهها الظواهر الثلاث وإن كانت فى جانب منها

تؤدى الى نوع من التنافس السلبى والتوتر والتوجس بينها، فانها من ناحية أخرى تخلق مناخا مواتيا لحفز كل منها لتجاوز مأزقها الخاص من خلال إقامة علاقات صحية بينها تقوم على الشراكة والتعاون الذى يقدم لتطور كل منها، وتطور المجتمع بشكل عام، ودفعه دفعا لتجاوز مأزق التنمية العربية سواء فى جانبها الكلى المتصل بالدولة ككل، أو فى جانبها الجزئى المتعلق بقطاعات جغرافية وسكانية محددة. وحتى الآن فإن العلاقة ذات طبيعة سلبية ويشهد على ذلك المواقف الحكومية العامة من الجمعيات الأهلية ومراكز البحوث حتى تلك التى تشارك الحكومات فى صنعها باعتبارها منافسا فى صنع السياسات العامة وتطبيقها، وأحد الداخل للنظام العالمى للضغط على الحكومات. ومن جانب أخر، فإن شكوك الجمعيات الأهلية ومراكز البحوث كبيرة فى الحكومات وترى فيها امتدادا بيروقراطيا لجماعات ثورية قديمة لاتزال ترغب فى احتكار السلطة والثروة لحسابها مستخدمة فى ذلك أدوات للقوة مختلفة ظاهرة وخفية.

والحقيقة أن النتيجة النهائية لكل ذلك هو الخسارة الكلية للدولة والمجتمع، ليس فقط نتيجة حالة التوتر السلبى الموجودة بين الظواهر الثلاث والتى تفقد البلدان العربية طاقات هائلة كان يمكن لتعاونها أن يسد النقص ويلهب القدرات والخبرات، وإنما أيضا لأنه يفقد العالم الخارجى ثقته فى الانسجام الوطنى للأقطار العربية وهو ما يؤثر على عمليات التعاون الدولى وتلك الخاصة بالاستثمار الأجنبى على وجه الخصوص. ولعل من ينظر إلى خريطة الاستثمار الأجنبى فى الدول العربية مقارنة بهذا الاستثمار فى دول أجنبية أخرى يكتشف ليس فقط مدى ضعف الثقة فى الاقتصاديات العربية، وإنما أيضا ضعف الثقة فى الدولة العربية وتماسكها الاجتماعى بشكل عام.

إن التحديات المختلفة التى تواجهها الأقطار العربية لا تسمح للحكومات أو القطاع الخاص أو المجتمع المدنى أن يواجهها وحده، وهناك حاجة ماسة لدخول الجميع فى شراكة تنموية. ولعل لمراكز البحوث الأكاديمية هنا دور خاص لأنها هى التى تقوم من خلال استقلالها بالنظر والتحليل للمجتمع وعلاقاته الداخلية والخارجية، وبالتالى فإنها تستطيع أن ترسم خرائط وخطط العمل، ومساحات التعاون والتكامل بين القوى الاجتماعية المختلفة. ولذلك فربما يكون مفيدا فى الحالة العربية أن نشير إلى الدور الذى تلعبه مراكز البحوث فى التجربة العالمية، وموعدنا الأسبوع القادم.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام

التاريخ: ٨ يونيـو ٢٠٠١

الرجوع إلى المستقبل..!!

بدأت هذه السلسلة من المقالات بالدروس المستفادة من رحلة بعثة الأهرام الصحفية بقيادة الأستاذ إبراهيم نافع إلى أربع دول فى أوروبا الشرقية، وكان واحدا من الدروس التى تعلمتها البعثة أن توافق النخبة السياسية والفكرية والبيروقراطية على أهداف وطريق للمستقبل كان عاملا أساسيا فى مدى نجاح التجربة، أو فشلها. و بالطبع فإن النجاح والفشل، كما هو الحال مع توافق النخبة، هو درجات تتوقف بدورها على عوامل أخرى، ولكن ما كان منطقيا بعد ذلك هو أن نطرح السؤال حول مدى توافق النخبة المصرية على المستقبل والطريق إليه. وكانت الاجابة بالنفى، وهو ما طرح فى النهاية التساؤل حول الأسباب التى تمنع هذا التوافق من الحدوث، وكانت الاجابة تتكون من ثلاثة أسباب هى: وجود قائمة طويلة خارج الدستور والقانون للثوابت والنواهى والخطوط الحمراء التى يفرضها كل فريق من فرق النخبة على الحوار العام، وغياب القضايا العملية المحددة من النقاش العام و هيمنة القضايا الكلية والفلسفية أحيانا، وأخيرا استمرار هيمنة ميراث ثورة يوليو من خلال رغبة البيروقراطية فى احتكار الإرادة العامة والتعبير عنها.

هذا العرض للحكاية من أولها كان ضروريا حتى لا تختلط الأمور، وربما يكون هنا ضروريا التذكير بأن الحديث عن دور النخبة فى تحديد المستقبل المصرى لا يعنى اطلاقا استبعاد عوامل أخرى، ولكن المقصود هنا التركيز على عامل لم يتم اعطاؤه الأهمية التى يستحقها، فضلا عن انه بات ضروريا تماما على النخبة أن تتحمل جزءا من المسئولية. وفى هذه الحالة يكون منطقيا الانتقال إلى نقطة أخرى أكثر تقدما فى التحليل، وهى الكيفية التى يمكن أن يحدث بها هذا التوافق، وعما إذا كان ذلك ممكنا على الاطلاق، وهى اسئلة صعبة المقترب، وشائكة المنهج، وحساسة التناول.

وربما يعيننا على الفهم النخبة وتوافقها فى مصر أن نعود مرة أخرى عقدين إلى الوراء ، ونرى كيف كان ينظر لمستقبل مصر فى ذلك الوقت ثم نقارن تلك النظرة بالواقع الحالى لعلنا من هذه المقارنة نعرف ما غاب عنا من فهم. ففى عام ١٩٨٠ كتب مالكولم كير ـ أستاذ العلوم السياسية فى جامعة كاليفورنيا ـ سيناريوهات لمستقبل مصر، نشرها بعد ذلك فى كتاب حرره مع الأستاذ السيد ياسين تحت عنوان Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order ، وصدر فى عام ١٩٨٢. وضع المؤلف ثلاثة سيناريوهات للمستقبل المصرى عام ٢٠٠٠، وفى السيناريو الأول منها تصور استمرار النظام الساداتى سواء تحت قيادة الرئيس السادات نفسه، أو خليفة يماثله وخلفه بشكل دستورى، وفى ظل هذا السيناريو سوف يستمر السلم المصرى مع إسرائيل كما تستمر سياسة الانفتاح الاقتصادى والتحول نحو اشتراك القطاع الخاص المحلى والأجنبى فى التنمية، بحيث تصل إلى قمتها وتقود مصر الدولة والمجتمع إلى النمو والرخاء. ولكن استاذ العلوم السياسية الأمريكى تنبأ بأن هذا السيناريو غير محتمل، ومن الصعب تحقيقه بسبب انه فى عام ٢٠٠٠ سوف تتسع الفجوة بين الاغنياء والفقراء، وتحدث حالة من الأغتراب فى المجتمع كثيرا ما تصاحب نوبات التحديث والتغريب الناجمة عن عمق العلاقة مع الغرب.

فى السيناريو الثانى سوف يأتى نظام ناصرى محل نظام السادات، من خلال قائد جديد أو أحد رجال ناصر القدامى، ويعيد التذكير بالشرعية الناصرية، ويتهم السادات بخيانة القضية الفلسطينية، وينتقد سياساته الخاصة بالانفتاح، ويدين سياساته الخارجية. هذا النظام سوف يعيد مرة أخرى نظام التخطيط الاقتصادى المركزى، ويعود للقطاع العام هيمنته على الاقتصاد القومى، ويتم التحكم فى سعر العملة والتجارة الخارجية، ويتم التأكيد على «توزيع الدخل» وليس نمو الناتج القومى الإجمالى. ورغم أن النظام الجديد على الأرجح سوف يكون حذرا فإنه سرعان ما سيراكم نفس الأخطاء الخاصة بانعدام الكفاءة والفاقد التى عانى منها النظام الناصرى القديم.

فى السيناريو الثالث رأى مالكولم كير أن نظام الرئيس السادات سوف يحل محله نظام أصولى إسلامى يماثل ذلك الذى يوجد فى إيران، وهنا فإن مصر «الخومينية» سوف تعتمد سياسة قائمة على التقشف والاعتماد على الذات، وتفرض المساواة عن طريق حزب إسلامى مناضل وسلطوى. هذا النظام على الأرجح سوف تقوده سياساته إلى مواجهات مع إسرائيل والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

كان ذلك هو ما توقعه مالكولم كير، وإذا كانت الحكمة تقول «كذب المنجمون ولو صدقوا»، فإن ذلك لا يصدق على المنجمين فقط وإنما على علماء السياسة كذلك، وفى الواقع فإن الرئيس السادات الذى تم وضع السيناريوهات أثناء حياته تم اغتياله قبل أن يذهب الكتاب الذى يحتويها إلى المطبعة. ومع ذلك فإن سيناريوهات كير فيها بعض من الفائدة التحليلية، فالواقع يقول أن أيا من هذه السيناريوهات لم يتحقق فى صورته النقية، ولم يحدث أن جاءت نخبة صافية إلى السلطة لكى تنفذ برنامجها النابع من ايديولوجيتها الخاصة، ولكن كثيرا من سمات هذه النظم مجتمعة نجدها ذائعة فى حياتنا السياسية والاقتصادية خلال العشرين عاما الماضية. ويحسب للرئيس مبارك قدرته الفائقة على التعامل مع هذه السمات المتناقضة أحيانا كثيرة لكى يصبها فى النهاية فى خدمة التطور السياسى والاقتصادى والثقافى المصرى.

فالنظرة الفاحصة للحالة المصرية تجد فيها الكثير مما يسمى النظام الساداتى، فالحزب الوطنى الديموقراطى الذى أسسه الرئيس السادات لايزال هو الحزب القائد سياسيا، وقد ظل على وضعه هذا فى ظل كل النظم الانتخابية. وبشكل ما فإن سياسة الانفتاح استمرت وتوسعت خاصة خلال التسعينيات، لكى تتحول إلى خطوات محسوسة للإصلاح الاقتصادى والمالى، وأصبح للقطاع الخاص وضع أكثر تميزا مما كان عليه. وفى الخارج فإن السلام مع إسرائيل استمر رغم ما تعرض له من ضغوط قاسية، كذلك فإن العلاقات المصرية الأمريكية توقفت عبر السنين من خلال قنوات اقتصادية للتجارة والاستثمارات والمعونات، وقنوات أمنية وعسكرية.

وإذا كانت شرعية السادات لاتزال حية وباقية رغم التغيرات الكثيرة خارجيا وداخليا، فإن الشرعية الناصرية ظلت على حيويتها بسبب الدستور الدائم الذى صدر فى عام ١٩٧١ واستند إلى الدساتير الثورية السابقة للفترة الناصرية وحمل أهم قسمات نظامها السياسى وما يوزعه من سلطات. ورغم بعض التحولات فى النظام الاقتصادى نحو اقتصاد السوق، فإن جوهر النظام الاقتصادى ظل قائما على القطاع الحكومى الذى يحتوى على ٦,٢ مليون نسمة، أو حوالى ثلث القوة العاملة فى المجتمع. وبكل المعايير فإن الدولة هى الحاكمة للنشاط الاقتصادى، كما أن البنوك العامة هى الحاكمة للنظام المالى، وهى التى تحدد سعر العملة مهما كان سعرها الحقيقى فى السوق. وإذا كانت الفترة الناصرية تفخر بمشروع عام قومى مثل السد العالى، فإن النظام الحالى يمكنه أن يشير إلى مشروعات أكبر حجما فى توشكى وسيناء. وفى السياسة الخارجية فإن مصر لم تتخل قط عن المبادئ العامة للسلام التى وضعها العهد الناصرى قبل وفاة عبدالناصر فيما يتعلق بالأراضى العربية المحتلة أو القضية الفلسطينية فى العموم، بل وعندما بدأ أن السلام يمكنه أن يؤدى إلى السيطرة الإسرائيلية قادت مصر معركة ضد «الهرولة» و«الشرق أوسطية». وأصبحت مصر هى التى تقود النضال من أجل السوق العربية المشتركة.

وإذا كانت مصر ساداتية وناصرية فى آن واحد، فإنها إسلامية كذلك، بمعنى أن هناك قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية تسعى لجعل مصر دولة إسلامية تحكم بالشريعة وليس بالتشريع. ولا يعود ذلك فقط إلى ما ورد فى الدستور من كون الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، وإنما لذيوع وانتشار القوى السياسية والإسلامية إلى الدرجة التى تجعلها واحدة من محادثات القرار السياسى سواء كان ظاهرا أو غير ظاهر من خلال التحالفات السياسية التى أجرتها، والمقاعد التى اكتسبتها فى المجالس النيابية، والنفوذ الذى حصلت عليه داخل النقابات المهنية وفى المجتمع المدنى.

ما الذى يعنيه كل ذلك بالنسبة للنخبة وتوافقها حول المستقبل يحتاج مناقشة أخرى فى الأسبوع القادم؟!

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام

التاريخ: ٨ يونيـو ٢٠٠١

ماهر في مؤتمر صحفي:

لجنة المتابعة العربية تتلقى تقريرا عن مدى تنفيذ قرارات القمة

مصر تسعى للحصول على دعم أمريكي للسلام الشامل في السودان

متابعة:
عائشة عبدالغفار
إبراهيم البهي

أعلن السيد أحمد ماهر وزير الخارجية، أن لجنة المتابعة المنبثقة عن القمة العربية الأخيرة، ستتلقى خلال اجتماعها اليوم في عمان، تقريرا عما تم تنفيذه من قرارات القمة، خاصة ما يتصل بالدعم المالي للشعب الفلسطيني، مؤكدا أن مصر حريصة على إظهار الدعم السياسي لهذا الشعب.

وشدد السيد أحمد ماهر - في مؤتمر صحفي أمس - على أن مصر ترفض أية محاولات للافتئات على حقوق الشعب الفلسطيني، كما ترفض أي استخدام للقوة ضده.

وحول الاتصالات الأمنية الإسرائيلية - الفلسطينية، قال وزير الخارجية: إن مصر ترى أن العمل الأمني يمكن أن يسبق العمل السياسي بخطوة، ولكن يجب ألا يسبقه بأكثر من ذلك، مؤكدا ضرورة تنفيذ توصيات تقرير لجنة ميتشيل بما في ذلك الجوانب السياسية والأمنية.

وأشار الى تأييد القمة الأمريكية - الأوروبية تنفيذ ما جاء في تقرير لجنة ميتشيل والمواقف الإيجابية، التي اتخذتها القمة الأوروبية على وجه الخصوص.

واعتبر أن وثيقة تينيت مجرد مقدمة لأمور أخرى على الجانب السياسي، قائلا: يجب الحكم على العملية برمتها، وأن يكون الهدف منها وقف الممارسات الإسرائيلية والتوجه نحو مفاوضات جادة على أساس المرجعيات المتفق عليها.

واعتبر أيضا أن ما يحدث الآن من تحركات سياسية فعالة لوقف العنف، تنفيذا للمبادرة المصرية - الأردنية، التي كانت سابقة على تقرير ميتشيل، مؤكدا أن هذه المبادرة قائمة بما يجري تنفيذه على الأرض، وبما سيجري تنفيذه فيما بعد.

وردا على سؤال حول ما اذا كان سيطرح موضوع السودان خلال محادثاته في الولايات المتحدة، قال وزير الخارجية: إن مصر تؤيد وحدة الأراضي السودانية، وهو ما عملت عليه ومازالت تعمل عليه، مشيرا الى أن المحادثات مع باول ستتناول هذه المسألة في إطار الموضوعات الإقليمية التي تهم البلدين، وقال إن مصر ستعمل على الحصول على تأكيدات أمريكية داعمة للسلام الشامل في السودان، والحرص على عدم تقسيمه.

وأوضح الوزير أن وزير الخارجية السوداني، أشار خلال زيارته الأخيرة للقاهرة، الى استئناف للعمليات العسكرية في السودان، وأن المطلوب هو أن تتوقف هذه العمليات العسكرية حتى يتسنى إعطاء الفرصة للعمل السياسي لكي يسهم في تحقيق الوفاق الوطني في إطار وحدة السودان، وأشار الى استمرار المساعي الرامية الى عقد مؤتمر للوفاق الوطني في السودان، قائلا: إن مسألة تحديد الموعد تتوقف على المساعي الجارية بين الأطراف المعنية وفقا للمبادرة المصرية - الليبية، وأن مصر سوف تستمر في مساعيها مع الأشقاء في ليبيا والسودان. وحول المسألة العراقية واذا ما كانت مطروحة على أجندة اجتماعه مع باول، أوضح أنها من ضمن القضايا الإقليمية التي سيجري بحثها.



المصدر: الاهرام العربي

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ: ٩ يونيو ٢٠٠١

فى حضرة الرئيس: أيون أليسكو

لرؤساء الدول والملوك ومن فى حكمهم مهابة خاصة، فبيدهم قرارات تقرر مصائر الشعوب والأمم، وعندما كنت أدرس فى الولايات المتحدة مادة علمية فى العلوم السياسية تسمى «البيولوجيا والسياسة» فإنها كانت تقوم على الزعم بأن رأس الدولة ليس شخصية عادية، ليس لأنه نوع آخر من البشر، أو أنه تجرى فى عروقه دماء زرقاء ملكية كما كان يشيع فى الأزمنة القديمة، وإنما لأنهم يتعرضون لنوعية أخرى من التدريب والاختبار لا يتعرض لها المواطنون العاديون. ففى البلاد الديمقراطية لا يصل الرئيس إلى السلطة بسهولة، وعليه أن يمضى فى طريق شاق للغاية للحصول على التأييد فى بلده ومقاطعته ثم فى حزبه، وأخيرا يدخل فى انتخابات عامة مع الأحزاب الأخرى حتى يصل إلى المراد. ولا يختلف الأمر كثيرا فى البلاد الديكتاتورية، فسواء كان يستند إلى القوات المسلحة أم حزب شمولى واحد، فإن الرجل لا يصل إلى المنصب إلا بعد أن يكون قد خاض معارك طاحنة مع منافسيه، وهى معارك ليست مثل المعارك الانتخابية التى يحسمها التصويت فى النهاية، وإنما فى أحيان كثيرة يحسمها القتل.

لكن طريقة الوصول إلى السلطة والتعب فى سبيلها، ليس وحده الذى يخلق مهابة أصحاب الفخامة والجلالة، فجلال المنصب ينبع من مهامه السامية فى تنظيم المجتمع السياسى، ومنع التناحر داخله، وإدارة علاقاته الخارجية، وفى بعض الأوقات تمثيل شعب أو أمة بما تحمله من تميز وصفات. ولذلك يكون للمنصب نوع من الرهبة والهيبة الخاصة، التى هى ليست مثل سطوة رأس المال مثلا، ولا أظن أن الاقتراب من ذائع الصيت بيل جيتس يماثل نفس الاقتراب من جورج بوش الابن أو الأب. وربما لا يكون المنصب وخصائصه وطريقة الوصول إليه هو ما يسبب ذلك، وإنما لأن الرؤساء والملوك عادة ما تحيط بهم احتياطات أمنية كثيرة، وهذه تخلق حاجزا ماديا ونفسيا أيضا، ولذلك يحاول الرؤساء الأمريكيون كسر هذا الحاجز من خلال خرق القواعد والانحراف عن الخطوط الأمنية من أجل تقبيل طفل أو توقيع أوتوجراف حتى لا يفقدوا اتصالهم مع الجماهير، وهو الأمر الذى تنبهت إليه الأجهزة الأمنية وراحت تجهز مقدما مناسبات التقبيل والتوقيع مع عناصر آمنة.

وخلال بعثة الأهرام الصحفية الأخيرة إلى دول شرق أوروبا كان الأستاذ إبراهيم نافع حريصا على أن يحضر جميع أعضاء البعثة كبيرا أم صغيرا لمقابلاته مع رؤساء الدول، مما أتاح لى، لأول مرة فى حياتى، وربما تكون الأخيرة، لقاء أربعة رؤساء للجمهورية خلال فترة أقل من أسبوعين. اللقاء الأول كان مع الرئيس أيون أليسكو رئيس جمهورية رومانيا، وعندما ذهبنا إلى القصر الجمهورى دخلنا من إحدى البوابات الخطأ، وإذ بالحرس يشير إلى البوابة الصحيحة، ولا أدرى ساعتها لماذا عاد إلى خاطرى لقاء تم مع الرئيس صدام حسين، وتخيلت ماذا كان يمكن أن يحدث لو دخلنا إلى قصره فى بغداد من بوابة خاطئة. على أى الأحوال فقد عدنا إلى الطريق الصحيح، وعندما كنا على باب القصر، سألنا الحارس الواقف عن هويتنا، و بعد أن قلنا: بعثة الأهرام الصحفية، سألنا الرجل عما إذا كنا نحمل جوازات للسفر تثبت هويتنا، وكانت الإجابة بالسلب، فلسبب غير مفهوم قرر الجميع ترك هذه الجوازات فى الفندق. وللمفاجأة إذ بالرجل يهمهم باللغة الرومانية ما يفهم منه بسبب إشارته

بيده أنها تعنى تفضلوا، ووجدنا أنفسنا فى النهاية داخل القصر، لا يبدو أن فيه أحداً غير الحارس الذى أدخلنا إلى قاعة واسعة محاطة بعدد كبير من المقاعد المذهبة كما هى الحال فى الأثاث الكلاسيكى. بعد دقيقة هلت حسناء أنيقة قدمت نفسها بإنجليزية طليقة على أنها المعاونة الصحفية للرئيس، وقالت بأدب بالغ: إنها تأمل أن يستغرق اللقاء خمسا وأربعين دقيقة، وبعد دقيقة أخرى كان الرئيس فى أول القاعة وحده بلا حرس أو معاونين، وسلم على الجميع بود ظاهر، أظنه لأننا مصريون.

كان ما تعرضنا له، أو ما لم نتعرض له، من حواجز الرئاسة كافيا لكى يكسر الكثير من الثلوج، وعندما دخل النادل بمشروبات خفيفة بدا الأمر وكأنه لقاء فى منزل العائلة، خاصة أن اللقاء امتد بعد ذلك إلى أكثر من الساعة والربع، اكتشفنا بعدها أن مساعدة الرئيس الصحفية لم تكن تشعر بسعادة بالغة. وربما كان ما كسر كل الثلوج، ومهابة الرؤساء التقليدية، فقد كان شخصية الرئيس أليسكو نفسه، الذى كان يحمل روحا شابة رغم السبعين عاما التى يحملها على كتفه، ورغم التجربة العريضة التى لابد أنها تكونت من ممارسة السياسة فى بلد شيوعى أولا ثم فى بلد ديمقراطى ثانيا. وكلتا التجربتين ليستا سهلتين إطلاقا، فقد كان رجلنا من تلك النوعية من العلماء والمهندسين المهرة الذين يفتنهم العمل السياسى باعتباره وسيلة لهندسة المجتمع كله، وبالتالى كان على أليسكو أن يشق طريقه عبر اتحادات الطلبة ومنظمات الشباب نحو خلق المكانة فى الدولة والحزب الشيوعى، والأهم فى نفس الوقت يحافظ لنفسه على مكانة متميزة أو خاصة داخل دولة لا تؤمن بأية نوعية من نوعيات التفرد. لكن رئيس رومانيا فعلها، وكان موجودا فى تلك اللحظة الانتقالية المريرة بعد الثورة الديمقراطية لكى يقود مجلس جبهة الخلاص القومى الذى كتب السطر الأول فى التاريخ الجديد لرومانيا بعد أن ذهب التاريخ القديم إلى غير رجعة.

لكن الطريق الديمقراطى ليس سهلا كما يتصور البعض، كما أنه ليس بسيطا بالمرة، ويكفى أن نعرف أن أليسكو الذى انتخب كأول رئيس لرومانيا فى عام 1990، ثم بعد ذلك أعيد انتخابه عام 1992 على أساس من الدستور الجديد، كان هو ذاته الذى سقط فى الانتخابات التالية عام 1996، واكتفى ساعتها الرجل الذى كان رئيسا للدولة كلها أن يكون عضوا فى مجلس الشيوخ، ثم يبدأ النضال السياسى من أول السطر، فيقود حزبه مرة أخرى إلى الانتصار فى الانتخابات العامة، ويعود رئيسا للجمهورية عام 2000، وعندما التقى بنا لم يكن له فى مقعد الرئاسة الجديد أكثر من خمسة أشهر بكثير، وفى مثل هذه المسيرة يصبح التواضع فضيلة فى الرؤساء، والأهم ربما الثقافة فمن الواضح أن رجلنا لم يكسب الانتخابات فقط بالمهارة السياسية، وإنما لأنه بدا مقنعا أكثر من غيره فى فهم مشكلات الدولة ووضع سبل حلها من خلال سلسلة طويلة من الكتب والكتيبات والمحاضرات التى تتناول موضوعات العولمة، والإصلاح والثورة، وموقع رومانيا فى أوروبا وفى العالم، حتى وصل إلى إجابة السؤال: رومانيا إلى أين؟ قرب اللحظة التى وصل فيها إلى السلطة.

البريد الإلكترونى: amseed@ahram.org.eg

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهرام الاقتصادي
التاريخ: ١١ يونيو ٢٠٠١

النخبة ومستقبل النظام الإقليمي العربي

خلال يومي ٢٣ و٢٤ من مايو الجاري عقد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ندوة عن مستقبل النظام الاقليمي العربي في منتجع بمنطقة برج العرب على الساحل الشمالي المصري . وشارك في الندوة نخبة كبيرة من المفكرين والممارسين ، منهم الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي انتهى لتوه من عشر سنوات من الخبرة في التعامل مع الجامعة وأعضائها، والمشير عبد الغني الجمسي الذي شارك شخصيا في تنسيق العمل العربي العسكري المشترك في الفترة التي سبقت وتلت حرب أكتوبر ١٩٧٣، والدكتور علي الدين هلال وزير الشباب وأستاذ العلوم السياسية المرموق الذي ساهم هو والاستاذ جميل مطر - الذي كان حاضرا أيضا - في ادخال مفهوم «**النظام الاقليمي**» إلى ساحة الفكر العربي، والدكتور حازم الببلاوي أستاذ الاقتصاد المعروف والأمين العام الأسبق للجنة الأمم المتحدة لاقليم غرب آسيا، والدكتور عنان أبو عودة الذي عمل في مناصب مرموقة عدة في المملكة الأردنية، والسفير تحسين بشير صاحب الخبرة الكبيرة في العمل الدبلوماسي العربي، وطائفة من الاكاديميين ، منهم الاستاذ حسن نافعة ، ود. بهجت قرني ، ود. مصطفى الحمارنة ، وطائفة أخرى من الخبراء ، منهم الاستاذ محمود عزمي ، واللواء عبد المنعم كاطو، بالاضافة إلى المشاركين من مركز الأهرام ، وفي المقدمة منهم مستشارو المركز أ. السيد ياسين، ود. قدري سعيد، ود. أسامة الغزالي حرب.

وخلال يومين اندمج هؤلاء جميعا مع مجموعة أخرى من الباحثين والصحفيين في نقاش عميق، يقلب الأوجاع العربية كلها، ويبحث عن سبل لتجاوزها أو الحد من آلامها، وقد بدا لي أنه داخل جلسات الندوة وخارجها يوجد بطلان في النقاش والحديث والتعليق، أولهما الشعوب والجماهير التي لها تطلعاتها العربية الكثيرة في الارتباط والتكامل وربما الوحدة أيضا، وثانيهما السلطة السياسية في الأقطار العربية التي ظهر أنها لا تملك الارادة السياسية التي تجعلها تدفع في هذه الاتجاهات، وحتى إذا توافرت هذه الارادة فإنها لا تملك الرغبة والمقدرة

للسير قدما على طريق العمل العربى المشترك. كان توزيع الادوار فى الدراما العربية بهذه الطريقة يبدو متعسفا حين تحجز البطولة لطرفين فقط، واحد منها يمثل الخير، والآخر يمثل الشر، ومن جانب آخر فإنه كان يعفى المشاركين من كل مسئولية عن حالة العالم العربى الراهنة بحلوها وهو قليل، وشرها وهو كثير.

كان هناك بطل غائب دوما فى الوضع العربى العام اعتقد انه لم يلق ما يكفى من الاهتمام وهو النخبة العربية التى تضم كل من يؤثر فى عمليات صنع القرار فى الدول العربية المختلفة من خلال الرأى أو النفوذ السياسى أو المعنوى، خاصة بعد ما اكتسبته من منجزات مهمة أفرزتها الثورة الاتصالية المعاصرة.

والحقيقة أنه ليس صحيحا أن السلطة السياسية حرة تماما فى قرارها، وأنها لا تعبأ برأى النخبة، وفى كثير من الحالات فإن قرارها يتأثر سلبا أو ايجابا بالمواقف السائدة، خاصة ما لم يكن الأمر محسوما تماما فى علاقته بالسلطة السياسية، كذلك فى المواقف والتوجهات الاستراتيجية الكبرى التى تتضمن تكاليف عالية لا تستطيع الدولة الذهاب إليها ما لم تكن الجماهير والنخبة وراءها، وأخير فإن الدول العربية ليست متماثلة، وهناك درجات مختلفة من التأثير يلعبه أعضاء المجالس النيابية والأحزاب والصحافة وأجهزة الاعلام بوجه عام، والاكاديميون ومراكز البحوث، وهذه كلها لها تأثيراتها فى دولها وأحيانا بصورة عابرة للحدود العربية.

وإذا كان مفتاح الندوة هو عودة إلى زيارة مفهوم النظام الاقليمى العربى الذى صكه كل من على الدين هلال ، وجميل مطر فى عام ١٩٧٩، فإن النظام SYSTEM ، أى نظام فى الحقيقة ، هو مجموع التفاعلات المتواترة والمتكررة التى يمكن رصدها بين وحداته، وفى هذه الحالة تحديدا تكون الوحدات هى الدول العربية ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية. ولكن هذا النظام ينطوى فى داخله على علاقات للقوة هرمية أو غير هرمية، متوازنة، متنافرة أو متقاربة، كما يحتوى على قواعد ما للتعامل والسلوك بعضها مؤسسى وبعضها غير مؤسسى، وبعضها مكتوب، وبعضها غير مكتوب، وهكذا وهذا ما نسميه نظام بمعنى ORDER لأنه هو الذى يحدد الهوية أو التعريف الذاتى للنظام ، كما يحدد حدوده الخارجية. وهذا هو دور النخبة عادة أن تعرف وان تحدد الحدود الداخلية والخارجية للنظام، أو هكذا هو الحال بالنسبة لكل النظم الاقليمية فى العالم.

ولكن الأمر فى العالم العربى عادة ما يتم الدفع فيه بالخصوصية وان تأثير النخبة فيه ليس مثل حالها فى بقية الدول والاقاليم، وهى حجة عادة ما يتم الدفع بها عند أية مناقشة للأمور السياسية بين العرب. وأحيانا ما يتم تمجيد هذه «**الخصوصية**» بشكل أو بآخر، لأنها تبدو أكثر قدرة على المقاومة لأشكال **التنميط** و«**التجانس**» التى يسعى النظام العلمى للتأثير بها على النظم الفرعية مثل النظام العربى. ومن المدهش أن يتم ذلك الآن بأكثر من أى وقت مضى فقد كان مقبولا من

كثير من الدارسين العرب مقولة «**الحرب الباردة العربية**» خلال الخمسينيات والستينيات كانعكاس للحرب الباردة على مستوى النظام الدولي، وكأن استجابة النظام العربي للحالة فى النظام العالمى حدثت مرة واحدة فى التاريخ وبعدها انتهى التأثير والتأثر، فلا «**العولمة**» لها تأثير، ولا أى نوع من أحادية النظام العالمى أو تعدديته له أثر.

ولكن التعامل مع النظام العربى والنخبة العربية على انها حالات خاصة أو استثنائية EXCEPTIONAL يبدو وكأن الغرض منه هو إخراج العرب والنظام العربى خارج العلم وخارج التاريخ، وكلاهما يخص أقواما أخرى ولا يخصنا فى شىء، والأخطر من ذلك أنه يغفل دور النخبة والبشر فى الاختيار والتغيير من خلال النظر فى أمور العصر والزمان، فحركة الإقليم والنظم لم تتم لدواعى حتميات تاريخية، بقدر إرادة البشر والنخب للدفع من أجل التقدم.

فليس صحيحا ما يذهب إليه البعض من أن النظام الأوروبى الذى نشاهده اليوم والقائم على الوحدة والتكامل والأمن المشترك والمبادئ الدستورية والقواعدالمؤسسية، قد حدث لظروف خاصة بأوروبا. فمنذ انهيار الإمبراطورية الرومانية، والنخب الأوروبية تقوم باختيارات صعبة أخذت بها الى ظلمات العصور الوسطى، والحقوق المطلقة للكنيسة أحيانا وللملوك أحيانا أخرى، حتى جاء زمن اختيار العقل والتنوير والإصلاح الدينى. ولم يكن كل ذلك كافيا للخلاص الأوروبى المعاصر، فقد كان على النخبة الأوروبية أن تخطئ لقرون أخرى على مذبح أفكار تستند الى مفاهيم جماعية للأمة والطبقة حتى تصل فى النهاية الى أن الفرد هو أساس التجمع الإنسانى ومن فرديته تصبح الحرية هى القيمة الفكرية الأساسية، والمواطنة هى أساس العمل السياسى فى الدولة، والسوق الذى يضم الأفراد لتبادل المنافع هو جوهر الاقتصاد. وعندما تم كل ذلك بات ممكنا البناء الأوروبى المعاصر ومؤسساته فى فكرة جديدة للتجمع القائم على القيم الفردية لم يسبق إليها تجمع انسانى آخر.

ومع ذلك فإن الفكرة تبدو فى طريقها إلى الانتشار، بعد أن حاولت أقاليم كثيرة من خلال «**الخصوصية**» أن تهرب منها، ففى شرق وجنوب شرق آسيا حاولت دول آسيا الصاعدة أن تحصل على التكامل والرخاء الاقتصادى من خلال ما أسموه «**النموذج الآسيوى**» القائم على العائلية السياسية والاقتصادية التى تتسامح مع أشكال كثيرة من الديكتاتورية والفساد. ولكن عندما جاءت الأزمة الاقتصادية الآسيوية الطاحنة عام ١٩٩٧ بات واضحا أن الخلاص الآسيوى لن يأتى دون العودة إلى الفرد والديمقراطية مرة أخرى وهو ما حدث بصور مختلفة



فى كوريا الجنوبية وتايلاند وحتى أندونيسيا بدرجة ما. وفى أمريكا الجنوبية ساد الإدراك منذ أزمة الديون الطاحنة فى منتصف الثمانينيات أن الاسلوب اللاتينى الجامع ما بين الفاشية العسكرية والسيطرة الدينية قد وصل إلى طريق مسدود، ومن ثم بدأت عمليات التغيير الديمقراطى، ومعها أشكال مختلفة من الارتباط المؤسسى من خلال مناطق التجارة الحرة فى شمال وجنوب أمريكا وما بينهما.

أما فى أوروبا الشرقية التى أخذت طريقها الخاص بالقسر أو بالاختيار طوال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعندما انهارت الشيوعية وجدت نخبها أنها أمام اختيارات صعبة للغاية، ولكنها فى الأغلب والأعم اختارت النظام الديمقراطى سياسيا، واقتصاد السوق كنظام اقتصادى، واللحاق بحلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى كضمانة لكل ذلك وأمان له فى المستقبل.

والحقيقة أن عملية الاختيار هذه من قبل النخبة لم تكن سهلة، بل تمت فى أحيان كثيرة بألم بالغ، فرومانيا على سبيل المثال كان عليها التخلى عن كثير من الأحلام القومية الصعبة التى أخذت كثيرا من طاقاتها دون عائد ظاهر. وتشيكوسلوفاكيا كان عليها أن تتخذ قرارات شجاعة لقطع جسد الدولة الواحدة إلى قسمين وتوزع كل شيء تملكه بنسبة ٢ إلى ١ حسب عدد السكان فى شقى الدولة. ولم يكن سهلا على إندونيسيا التخلى عن تيمور الشرقية التى بدا أنها تأكل فى روحها الحية وتمنعها من التطور الذاتى نحو نظام ديمقراطى حقيقى قائم على التراضى. وفى البرازيل كم كان مدهشا أن يأتى الشعب والنخبة بكاردوسو رئيسا ليقود عملية الخلاص الداخلى انطلاقا من الحرية الفردية ودولة المؤسسات، بعد أن كان واحدا من أنبياء مذهب التبعية التى تلقى هموم الأمم على عاتق النظام الدولى.

هذا التطور وذلك الاختيار لم يحدث من قبل النخبة فى العالم العربى التى لاتزال خاضعة للمذاهب الجماعية المختلفة، ولديها شكوك قوية فى الفرد الذى تراه ضعيفا عاجزا لايستطيع اتخاذ قرار دون حماية وتوجيه من الدولة أو القيادة السياسية أو النخبة ذاتها. ولذا فإنه لاتوجد هناك مصادفة فى خوف هذه النخبة الشديد من العولمة، ومن منظمة التجارة العالمية، ومن المنظمات الأهلية، زمن فكرة حقوق الانسان التى نراها جميعا مقدمات لغزو أجنبى هائل. وعندما تصل النخبة العربية عند هذه النقطة فإنها تكون قد حفرت الخندق الذى لاتستطيع أن تعبره فكرة التكامل والوحدة بين العرب والدول العربية، فمنذ انتهاء العصور الإمبراطورية فان تطبيق هذه الأفكار لايحدث إلا من خلال الأفراد الأحرار. وهؤلاء يوجد نقص هائل فيهم فى العالم العربى كله!!



قائمة

أصدارات

الملفات

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ – ٥٧٨٦٢٠٠ – ٥٧٨٦٣٠٠ – ٥٧٨٦٤٠٠ – تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣

قائمة الملفات الوثائقية المتاحة

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
١	البيئة	١ يناير ١٩٩٠ الى ٣١ مارس ١٩٩٠	١	١٨٧	١٤٠
		١ ابريل ١٩٩٥ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٠	١	٣٠٠	٢٢٥
		٤ يناير ١٩٩٩ الى ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٠	١	١٩٦	١٤٧
٢	الاحزاب المصرية	٢ أكتوبر ١٩٩٩ الى ٢٤ يناير ٢٠٠١	١	١٠١	٧٦
٣	المعاهدة النووية	١١ ابريل ١٩٩٥ الى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥	١	١٩١	١٤٣
٤	الالغام فى مصر	٩ فبراير ٢٠٠٠ الى ٣ ابريل ٢٠٠١	١	٥٦	٤٢
٥	الجات	١٤ مايو ١٩٦٣ الى ٢٥ يوليو ١٩٩٤	١	٢٦٥	١٩٩
		١٢ أغسطس ١٩٩٤ الى ١٣ نوفمبر ١٩٩٥	١	٢٣٤	١٧٧
		١ فبراير ١٩٩٠ الى ٢٨ أغسطس ٢٠٠١	١	٩٨	٧٤
٦	الصحافة الصفراء	١٩ يوليو ٢٠٠١ الى ٢٤ يونيو ٢٠٠١	١	١٥١	١١٣
		٢٤ يونيو ٢٠٠١ الى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٤٧	١١٠
٧	حرب ١٩٦٧	١٧ مايو ١٩٦٧ الى ١٩ يوليو ١٩٨٧	١	١٦٩	١٢٧
٨	حرب ١٩٥٦	٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ الى ٢١ يوليو ١٩٩٥	١	٧٩	٥٩
٩	الخصخصة	٣١ أكتوبر ١٩٩١ الى ٢١ يوليو ١٩٩٦	١	٣٢٢	٢٤٣
		٤ فبراير ١٩٩٧ الى ٢٩ يوليو ٢٠٠١	١	٢٤٣	١٨٣
١٠	مؤتمر قمه جنوه ومناهضو العولمة	١٤ يوليو ٢٠٠١ الى ١٢ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٢١	٩١
١١	ديون مصر	٥ مارس ١٩٩٠ الى ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠	١	٢٤٠	١٨٠
			١	٢٦٨	٢٠١
١٥	الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الصغرى	٢٥ محرم ١٤١٢ الى ١ ذو الحجة ١٤١٣	١	٢٢٤	١٦٨
			١	١٩٧	١٤٨
			١	١٤٧	١١٠
١٨	الجمعيات الأهلية فى مصر	٣٠ يناير ١٩٩٩ الى ٣ ديسمبر ٢٠٠٠	١	١٤١	١٠٦

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
١٩	الاقليات الاسلامية	٢٦ ربيع الثانى ١٣٩٢ الى ٥ جمادى الأول ١٤١٣	١	٢٨١	٢١١
		١ جمادى الأول ١٣٩٣ الى ٢٩ جمادى الأول ١٤١٣	١	٢٥٠	١٨٨
		١ صفر ١٣١٩ الى ٢٨ ربيع الأول ١٤١٣	١	١٧٨	١٣٤
		١ جمادى الأول ١٣٩٣ الى ١٧ ربيع الثانى ١٤١٣	٢	٣٩٤	٢٩٦
		٧ ربيع الثانى ١٣٧٨ الى ٥ جمادى الأول ١٤١٣	٢	٤٥٧	٣٤٣
٣١	البترول والطاقة	٦ سبتمبر ١٩٩٨ الى ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠	١	١٤٩	١١٢
٣٢	صراع المياه فى المنطقة العربية الجزء الأول	١٢ أكتوبر ١٩٤٤ الى ٣ أكتوبر ١٩٨٩	١	٢٤٥	١٨٤
	صراع المياه فى المنطقة العربية الجزء الثانى	يناير ١٩٩٠ الى مايو ١٩٩١	١	٢٥٨	١٩٤
٣٥	مكتبة الاسكندرية	٢١ يناير ١٩٢٤ الى ٢٨ أغسطس ١٩٩٨	١	٢٣٤	١٧٦
٣٨	النظام العالمى الجديد	٣ مارس ١٩٩١ الى ٦ سبتمبر ١٩٩٢	١	٢٣٠	١٧٣
		٢ أكتوبر ١٩٩٢ الى ١٦ يناير ١٩٩٣	١	٤٠	٣٠
٤٥	التيار الاسلامى المعتدل ١	٤ أغسطس ١٩٩٠ الى ١٠ سبتمبر ١٩٩٠	١	١٨٠	١٣٥
	التيار الاسلامى المعتدل ٢	١٠ سبتمبر ١٩٩٠ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠	١	١٧٩	١٣٤
	التيار الاسلامى المعتدل ٣	١ أكتوبر ١٩٩٠ الى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠	١	٢٢٢	١٦٧
	التيار الاسلامى المعتدل ٤	١ يناير ١٩٩١ الى ٢٩ يناير ١٩٩١	١	٢٠٥	١٥٤
	التيار الاسلامى المعتدل ٥	٢٩ يناير ١٩٩١ الى ١٤ فبراير ١٩٩١	١	١٧٩	١٣٤
	التيار الاسلامى المعتدل ٦	١٥ فبراير ١٩٩١ الى ٥ مارس ١٩٩١	١	١٩١	١٤٣
	التيار الاسلامى المعتدل ٧	٦ مارس ١٩٩١ الى ١٨ يوليو ١٩٩١	١	١٩١	١٤٣
٥٠	الصراع العربى الإسرائيلي	١ ابريل ١٩٨٨ الى ٣١ ديسمبر ١٩٨٨	١	٢٤٣	١٨٢
		١ يناير ١٩٨٩ الى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩	١	٢٥٩	١٩٤
٦١	الطفولة	٢٠ مارس ١٩٩٨ الى ٢٠ أغسطس ٢٠٠١	١	٢٢٣	١٦٧
٦٨	إتفاقية طابا	٥ سبتمبر ١٩٩٥ الى ١٣ أكتوبر ١٩٩٥	١	١٢٧	٩٥
٨٠	قمة كامب ديفيد الثانية	٢٨ يونيو ٢٠٠٠ الى ٢١ يوليو ٢٠٠٠	١	٢٣١	١٧٣
		٢١ يوليو ٢٠٠٠ الى ٣٠ يوليو ٢٠٠٠	١	٢١٧	١٦٣
		٣٠ يوليو ٢٠٠٠ الى ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٠	١	١٩٤	١٤٦

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
٨٥	**الإرهاب**				
	٨٥/١/١ إغتيال رفعت المحجوب	١٣ أكتوبر ١٩٩٠ الى ٢٠ أغسطس ١٩٩٣	١	٢١٢	٣٢١
			١	٢١٦	
	٨٥/١/٢ إغتيال فرج فودة	٩ يونيو ١٩٩٢ الى ٢٧ فبراير ١٩٩٤	١	٦٤	٤٨
	٨٥/١/٣ إغتيال محمد حسين الذهبي	٤ يوليو ١٩٧٧ الى ٢٩ ديسمبر ١٩٧٧	١	٢٤٣	١٨٢
	٨٥/١/٤ إغتيال السادات	٧ أكتوبر ١٩٨١ الى ٦ أكتوبر ١٩٨٢	١	٢٦٩	٢٠٢
	٨٥/٢/١ محاولة إغتيال صفوت الشريف	٢١ ابريل ١٩٩٣ الى ٢٨ مايو ١٩٩٣	١	١٧٣	١٣٠
	٨٥/٢/٢ محاولة إغتيال زكى بدر	١٧ ديسمبر ١٩٨٩ الى ٢٨ ديسمبر ١٩٨٩	١	١٤	١١
	٨٥/٢/٣ محاولة إغتيال نجيب محفوظ	١٥ أكتوبر ١٩٩٤ الى ٢٠ مارس ١٩٩٥	١	١٢٧	٩٥
	٨٥/٢/٤ محاولة إغتيال حسنى مبارك	٢٧ يونيو ١٩٩٥ الى ١٩ سبتمبر ١٩٩٩	١	٢٢٩	١٧٢
	٨٥/٢/٥ محاولة إغتيال حسن الألفى	١٩ أغسطس ١٩٩٣ الى ٢٣ أغسطس ١٩٩٤	١	١٢٨	٩٦
	٨٥/٢/٦ محاولة إغتيال مكرم محمد أحمد	٤ يونيو ١٩٨٧ الى ١١ يناير ١٩٨٩	١	٣٠	٢٣
	٨٥/٢/٧ محاولة إغتيال حسن ابوباشا	٦ مايو ١٩٨٧ الى ٩ يونيو ١٩٨٩	١	٣٢	٢٤
	٨٥/٢/٨ محاولة إغتيال عاطف صدقى	٢٦ فبراير ١٩٩٣ الى ٤ مايو ١٩٩٤	١	١١٢	٨٤
	٨٥/٢/٩ محاولة إغتيال النبوى إسماعيل	١٤ أغسطس ١٩٨٧ الى ٣١ أغسطس ١٩٨٧	١	٣٣	٢٥
	٨٥/٢/١٠ محاولة إغتيال جمال عبدالناصر	٢٧ أكتوبر ١٩٥٤ الى ١٨ ديسمبر ١٩٥٤	١	١١٢	٨٤
	٨٥/٣ التنظيمات الإرهابية	٥ فبراير ١٩٨٣ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤	١	٧٩	٥٩
	٨٥/٤ أحداث إرهابيه على مستوى المحافظات	٢٩ يونيو ١٩٨٥ الى ٣٠ ابريل ١٩٩٥	١	١٩٣	١٤٥
	٨٥/٥ التطرف الديني	١٤ سبتمبر ١٩٨١ الى ٤ يناير ١٩٨٩	١	٢١٩	١٦٤
	٨٥/٦ مكافحة الإرهاب	٢٣ أكتوبر ١٩٨١ الى ١٧ ابريل ١٩٨٨	١	٢٠٢	١٥٢
		١٨ ابريل ١٩٨٨ الى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠	١	١٨٤	١٣١
		١١ مايو ١٩٩٢ الى ٣٠ ديسمبر ١٩٩٢	١	١٣٩	١٠٤

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
	الإرهاب (تابع)				
	٧/٨٥ اعمال إرهابية " تفجير السفارة "	١١ يناير ١٩٩٣ الى ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧	١	١٦٢	١٢٢
٩٧	القدس	١٩ ابريل ١٩٩٩ الى ١٣ ديسمبر ١٩٩٩	١	٢٧٩	٢١٠
		١٨ يناير ٢٠٠٠ الى ٣١ يوليو ٢٠٠٠	١	١٩١	١٤٣
		١ أغسطس ٢٠٠٠ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٠	١	٢١٥	١٦١
٩٨	التوتر الحدودى بين الهند وباكستان	١٦ مايو ١٩٩٥ الى ١٤ ديسمبر ١٩٩٩	١	٢٣٢	١٧٤
١٠٥	اتفاقية واى ريفر ١	١٦ أكتوبر ١٩٩٨ الى ٦ أغسطس ١٩٩٩	١	٢٢٠	١٦٥
	اتفاقية واى ريفر ٢	٦ أغسطس ١٩٩٩ الى ٦ ديسمبر ١٩٩٩	١	٢١٤	١٥٩
١٣١	التجارة الالكترونية	١٩ أكتوبر ١٩٩٨ الى ٣١ أغسطس ٢٠٠١	١	١٤٨	١١١
١٣٣	الجماعات الاسلامية	٢٨ مايو ١٩٩٩ الى ٣ أكتوبر ٢٠٠٠	١	٨٠	٦٠
١٤٣	قمة شرم الشيخ	١١ أكتوبر ٢٠٠٠ الى ٢٠ يوليو ٢٠٠٠	١	١٤٤	١٠٨
١٥٥	المجلس القومى للمرأة	١٧ يناير ٢٠٠٠ الى ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠	١	١٠٤	٧٨
١٥٩	حوار الأديان	١٩ يونيو ١٩٩٩ الى ١٢ أغسطس ٢٠٠١	١	١٠٣	٧٧
١٦٥	انتفاضة الأقصى	٣ أغسطس ٢٠٠٠ الى ٢٩ أغسطس ٢٠٠١	١	٢٢١	٣٣٠
			١	٢١٩	
١٧٥	**الهجوم على أمريكا**				
	١/١٧٥ الهجمات على مركز التجارة العالمى	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٧٣	١٣٠
	٢/١٧٥ تداعيات الهجوم على أمريكا - اجتماعية - عسكرية - سياسية - اقتصادية	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢٣٧	١٧٨
	٣/١٧٥ دوائر التحقيقات الجنائية	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٩٠	١٤٣
	٤/١٧٥ أحوال كيانات المجتمع الأمريكى	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٩٦	٧٢
	١/٥/١٧٥ ردود افعال دول العالم	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٧٤	١٣١

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
	الهجوم على أمريكا (تابع)				
	١٧٥/٥/٢ ردود افعال دول العالم	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٨٣	١٣٧
	١٧٥/٦/١ أراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حرف الألف	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢٤٢	١٨٢
	١٧٥/٦/٢ أراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات من حرف الباء الى حرف السين	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢٢٢	١٦٧
	١٧٥/٦/٣ أراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حرف السين وحرف الغين	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٣١	٩٨
	١٧٥/٦/٤ أراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حرف الميم	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢١١	١٥٨
	١٧٥/٦/٥ أراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حروف من الصاد الى الياء	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٣٥	١٠١
١٧٦	مؤتمر ديربان	٢ أغسطس ٢٠٠١ الى ١٥ سبتمبر ٢٠٠١	٢	٣٩٦	٢٩٧
١٧٧	الأفغان العرب	٢٨ يناير ١٩٩٣ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٣	١	٧١	٥٣
		١٨ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣ ديسمبر ٢٠٠١	١	١٦٦	١٢٥
١٧٨	صراع الحضارات	٣ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٩ أكتوبر ٢٠٠١	١	١٧٧	١٣٣
		١٠ أكتوبر ٢٠٠١ الى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١	١	٢١٧	١٦٣

" الشخصيات "

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
١٤	الملك سعود بن عبدالعزيز وجهوده	١٥ نوفمبر ١٩٤٧ الى ٢٨ مارس ١٩٦٧	١	٦٤	٤٨
٤٠	أسامة بن لادن ١	٢٦ أغسطس ١٩٩٨ الى ٢٧ أغسطس ٢٠٠١	١	٢٦٨	٢٠١
٤١	د . أحمد زويل	٢ يناير ١٩٩٩ الى ٣٠ ديسمبر ١٩٩٩	١	١٧٩	١٣٤
٥١	الارهابى عمر عبدالرحمن	٨ ابريل ١٩٨٩ الى ١٩ يناير ١٩٩٦	١	١٦٧	١٢٥
٥٢	انجازات مبارك	٥ أكتوبر ٢٠٠١ الى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١	١	٢٣٦	١٧٧
٥٣	الملك فهد بن عبدالعزيز	٩ ديسمبر ١٩٩٥ الى ١٦ فبراير ٢٠٠٢	١	١٥٠	١١٣
٥٤	قداسة البابا كيرلس السادس (١)	٢٥ ابريل ١٩٥٩ الى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٦	١	١٤٨	١١١
	قداسة البابا كيرلس السادس (٢)	١ يناير ١٩٦٧ الى ١٨ يوليو ٢٠٠١	١	١٢٦	٩٥

ملحوظة هامة : -

هذه الأسعار لاتشمل تكلفة الشحن والتأمين فى حالة إرسال الملفات خارج القاهرة .



* قريبـــا !!

موضوعات جديدة

(ملفات تحت الإعداد والتجهيز)

- **دول محور الشر**
  العراق / إيران / كوريا الشمالية
- **الهجوم على امريكا**
  - ملف فرعى جديد
  توجيهات السياسات الخارجية الامريكية
  بعد احداث ١١ سبتمبر 2001
- **العمليات الاستشهادية فى الارضى المحتلة**
- **عولمة الحرب على الأرهاب**
- **مؤتمر القمة العربية – بيروت – مارس** – 2002
- **المبادرة السعودية لاحلال السلام فى الشرق الأوسط .**
- **الجمرة الخبيثة**
- **الحرب ضد أفغانستان**
- **حركة طالبان – أفغانستان**
- **ايمن الظواهرى**
- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسبات**
- **الحكومة أو الإدارة الألكترونية**
- **انتفاضة الاقصى الثانية**
- **حصار الرئيس عرفات**
- **الهجوم على مخيم جنين**

7 – **لمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال**

بـــ مؤسسة الأهرام – مركز التنظيم وتكنولوجيا المعلومات

شارع الجلاء – الرقم البريدى **11511**

أو فاكس رقم **002025786443**

e.mail. microfilm @ ahram . orc . eg

أو الاتصال التليفونى المباشر **7704619**

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات



أقطع هنا

السيد / مدير مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بعد التحية والاحترام

الموضوع : طلب توريد ملفات وثائقية

رجاء التكرم باتخاذ اللازم بتزويدنا بالاصدارات التالية من الملفات الوثائقية .

١ - إختيار كود الملف المطلوب:

15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
30	29	28	27	26	25	24	23	22	21	20	19	18	17	16
45	44	43	42	41	40	39	38	37	36	35	34	33	32	31
60	59	58	57	56	55	54	53	52	51	50	49	48	47	46
75	74	73	72	71	70	69	68	67	66	65	64	63	62	61
90	89	88	87	86	85	84	83	82	81	80	79	78	77	76
105	104	103	102	101	100	99	98	97	96	95	94	93	92	91
120	119	118	117	116	115	114	113	112	111	110	109	108	107	106
135	134	133	132	131	130	129	128	127	126	125	124	123	122	121
150	149	148	147	146	145	144	143	142	141	140	139	138	137	136
165	164	163	162	161	160	159	158	157	156	155	154	153	152	151
180	179	178	177	176	175	174	173	172	171	170	169	168	167	166

٢ – عدد النسخ المطلوبة :

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١

٣ – شكل الوعاء المطلوب للملف :

افلام ملفوفه ١٦ مم	ملف ميكروفيلمى	C .D ملف الكترونى	ملف ورقى
ميكروفيش			

٤ – اسلوب السداد :

نقدا	شيك مصرفى

نوع العملة

مصرى	دولار

٥ – بيانات الجهة الطالبة :

١ – اسم الجهـــــــة : ....

٢ – العنـــــــــوان: ....

٣ – تليفـــــــون : ....

٤ – نشاط الجهـــــة : .... فاكس : ....

....

....

....

٦– موضوعات مقترحة : ....

....

مع تحياتي

المدير المسئول

التاريخ / /2002

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ – ٥٧٨٦٢٠٠ – ٥٧٨٦٣٠٠ – ٥٧٨٦٤٠٠ – تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣